

الْجَنَائِزُ وَمُصَيِّرُ الْعَرَبِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الجات ومصير العرب

(المجلد التاسع)

1301

مركز المحرومة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

٤ ش ٩ ب الممادی - ت : ٣٨٠٢٠٣٣



مجلد رقم ٩	الجات ومصير العرب (المجلد العاشر)	المؤلف	العنوان
رقم الصفحة	التاريخ	المصدر	
٥١٦	٩٥-٠٥-٢٨	الاهرام	حرب السيارات هل تنتهى أمام الجات
٥١٧	٩٥-٠٥-٢٩	العالم اليوم	انار الجات على الدول العربية عمر عبد الله كامل
٥٢١	٩٥-٠٥-٢٩	الاهرام	حول الاستثمارات فى إطار اتفاقية الجات
٥٢٢	٩٥-٠٥-٢٩	العربى	"الجات" تصادر القانون الوطنى
٥٢٣	٩٥-٠٥-٣٠	العالم اليوم	السوق العربية المشتركة .. الخيار الوحيد لمواجهة الجات عمر عبد الله كامل
٥٢٦	٩٥-٠٥-٢١	العالم اليوم	نضاصر الجهد العربى لإقامة السوق المشتركة عمر عبد الله كامل
٥٢٠	٩٥-٠٥-٢١	العالم اليوم	الدول العربية مطالبة بالكتل لمواجهة سلبيات الجات
٥٢٣	٩٥-٠٥-٢١	الاهرام	رأى خبير عربى كيف تواجه أموال العرب "الجات"
٥٢٤	٩٥-٠٦-٠١	الاهرام	السوق العربية المشتركة هل الحل لمواجهة اتفاقية الجات
٥٢٥	٩٥-٠٦-٠١	الحياة	فوائد وأضرار أحضار حقوق الملكية الفكرية لقواعد المبادلات السلعية فى النار التجارى الجديد ابراهيم نوار
٥٢٧	٩٥-٠٦-٠٥	الاهرام	الجات وإجارة الاقتصاد الوطنى ناجى الفطرى
٥٢٩	٩٥-٠٦-٠٧	الاهرام	مكاسب وخسائر الاقتصاد العربى فى ظل "الجات" حسنام زايد
٥٤٠	٩٥-٠٦-١١	الحياة	"غات" تبار عالمى لن تستطع الدول العربية مقاومته وكثرة وارداتها الغذائية تفرض تأثرها سلبا بالانز عمر عبد الله كامل

مجلد رقم ٩	الحات ومصير العرب (المجلد العاشر)	العنوان	المؤلف
رقم الصفحة	التاريخ	المصدر	
٩٥-٠٦-١٢	٥٤٢	الحياة	مكاسب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من تطويق غات ٩٩ إلى ١٦٥ بليون دولار
٩٥-٠٦-١٢	٥٤٦	العالم اليوم	عمر عبد الله كامل ١٠٠ مليون دولار خسائر مصر بسبب قرصنة برامج الكمبيوتر
٩٥-٠٦-١٢	٥٤٨	الاهرام	عبد الناصر محمد الموزع الخارجي يسرق نجاتيف الأفلام!
٩٥-٠٦-١٢	٥٤٩	العربي	١٦% من الصادرات المصرية مهددة بالانهيار بسبب "الجائحات"
٩٥-٠٦-١٢	٥٥٠	الحياة	التزام خفض دعم إنتاج السلع الزراعية وتصديرها سلاح ذو حدين يواجه معظم الدول العربية
٩٥-٠٦-١٤	٥٥٢	الحياة	عمر عبد الله كامل تحرير التجارة العالمية بلفة اعباء ثقله على الجدول العربية في سعيها إلى بناء قدراتها الاقتصادية
٩٥-٠٦-١٤	٥٥٦	الاهالي	عمر عبد الله كامل وراء الزراعة نستعد لعصر الحات يوسف وإلى : طعرة في الإنتاج والتصدير
٩٥-٠٦-١٧	٥٥٩	الاهرام	الاستفادة من رؤية مصر حول تأثير "الجائحات" على الزراعة
٩٥-٠٦-٣٠	٥٦٠	الحياة	عبد الوهاب حامد تطوير التجارة بين الدول العربية على أساس متكامل يتطلب التكامل والتنسيق بين القواعد الانتاجية
٩٥-٠٦-٣٣	٥٦٤	الحياة	عمر عبد الله كامل ضعف الاستثمار العربية في دول المنطقة يعكس قصور الوسائل المستخدمة في استغلال الامكانيات
٩٥-٠٦-٣٣	٥٦٨	الحياة	عمر عبد الله كامل بناء تكامل اقتصادي عربي شامل سبيل مواجهة آثار الاتفاق والتكتلات العالمية المرافقة له
٩٥-٠٦-٣٣	٥٧١	الحياة	انفاخية الحات .. هل نؤدى إلى قيام السوق العربية المشتركة ؟
٩٥-٠٦-٣٦	٥٧٢	روزاليوسف	محمود الشندويلي شكاواكم كثيرة .. وغير محددة !
٩٥-٠٦-٣٩	٥٧٤	الحياة	وائل لطعي الأحكام المتعلقة بدعم الإنتاج والصادرات في اتفاقات تحرير التجارة العالمية وأثارها عربياً
٩٥-٠٦-٣٩	٥٧٨	صباح الخير	ابراهيم نوار جماعة عصام الدين جلال رشدي ابو الحسن ما هي التزامات مصر في الجائحات ؟
٩٥-٠٧-٠٢	٥٨١	الاهرام الاقتصادي	

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
مجلد رقم ٩	الجات ومصير العرب (المجلد العاشر)		
العنوان			
المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
فى مباحثات وزير الاقتصاد غذا بنجيف "حات" .. بضمانات !	الاهرام المسائى	٥٨٥	٩٥-٠٧-٠٢
على محمود			
إنعاقية الجات والسينما المصرية	وطني	٥٨٦	٩٥-٠٧-٠٩
عادل كامل			
"وطني" تافيش مستقبل صناعة السيارات فى مصر	وطني	٥٨٨	٩٢-٠٧-٠٩
محمد لطفي			
استراتيجية لمواجهة اثر الجات على اسعار الواردت الزراعية	الاخبار	٥٩٠	٩٥-٠٦-٠٩
قمر شاة ذو العقار			
الجات : البطالة قادمة !	العربى	٥٩١	٩٥-٠٦-٠٩
يحيى المصرى			
حداول التزامات مصر لتحرير تجارة الخدمات	الاهرام الاقتصادى	٥٩٢	٩٥-٠٦-٠٩
يحيى المصرى			
مصر بدخل عصر "حات"	المجلة	٥٩٧	٩٥-٠٧-٠٥
طلعت المغربى			
"ظلاسم" الجات .. من بفكها ؟	الاهرام الاقتصادى	٦٠١	٩٥-٠٧-١٧
عصام رفعت			
مصر والجات	الاهرام الاقتصادى	٦٠٢	٩٥-٠٧-١٧
الانصمام الى انعاقية "عات" سيزيد أسعار وارداتنا السعلية	الحياة	٦٠٦	٩٥-٠٧-١٧
صلاح حزين			
الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى يطلبان زينة تحرير قطاعى المصارف والتأمين المصريين	الاهرام	٦٠٧	٩٥-٠٧-٢٠
ياسر صيحي			
بحو الهدى	الاحرار	٦٠٩	٩٥-٠٧-٢٠
التعاون العربى فى قطاع "التأمين" ضرورة حتمية	جريدة مصر	٦١٠	٩٥-٠٦-٢٢
حداول التزامات مصر لتحرير تجارة الخدمات	الاهرام الاقتصادى	٦١٢	٩٥-٠٦-٢٤
انعاقية الجات تمنع عروض المقاهى والحدائق فى مهرجان الاسماعيلية التسيحلى	الاهرام	٦١٢	٩٥-٠٧-٢٥
انعاقية الجات ومستقبل الترجمة يحيى محفوظ : لن يروح من الكتب إلا ما يستحق	الاهرام	٦١٤	٩٥-٠٧-٢٨
ميرفت اسماعيل			

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
المجلد رقم ٩	الجات ومضير العرب (المجلد العاشر)		
العنوان			
المصارع العربى تعرف بجمعية الاندماج لمواجهة التطورات الاقتصادية العالمية	الحوادث	٦١٦	٩٥-٠٧-٢٨
إنار الجات على قطاعى الزراعة والصناعة	الاهرام	٦١٩	٩٥-٠٧-٢٠
لجنة فومية لمناصرة نتائج اتفاقية الجات	الاهرام الاقتصادى	٦٢١	٩٥-٠٧-٢١
مصر والجات	الاهرام الاقتصادى	٦٢٤	٩٥-٠٧-٢١
الجات والركود الاقتصادى العربى ورؤية اسرائيل السلمية	الحياة	٦٢٥	٩٥-٠٧-٢١
جمال فاخر	الاهرام الاقتصادى	٦٢٩	٩٥-٠٧-٢١
وحها لموجه الجات والزراعة المصرية	الاهرام الاقتصادى	٦٣٠	٩٥-٠٨-٠٢
حسن خضر : إدارة جديدة فى عصر الجات	الاهرام	٦٣١	٩٥-٠٨-٠٥
سياسات جديدة لرفع القدرة التنافسية للانتاج الوطنى فى ظل التطبيق العالمى لاتفاقية "الجات" و	الاهرام	٦٣٣	٩٥-٠٨-٠٦
لا مخاوف على الاحتراعات فى ظل اتفاقية الجات	الحياة المصرية	٦٣٣	٩٥-٠٨-٠٦
مصر والجات	الاهرام الاقتصادى	٦٣٣	٩٥-٠٨-٠٧
الاتحاد العربى للنقل يبحث تطبيق اتفاقية "الجات"	الوفد	٦٣٤	٩٥-٠٨-٠٧
الشيرى .. هل يواجه حرب المعلومات ؟	الاهرام المسائى	٦٣٥	٩٥-٠٨-٠٧
محمد عبد السلام	الاهرام	٦٣٨	٩٥-٠٨-١٢
جهود مصرية لتعديل التزامات انتقال العمالة فى إطار الجات	الاهرام	٦٣٩	٩٥-٠٨-١٤
القات : الأغنياء يزدادون غنى والفقراء .. فقر	الوسط	٦٤٠	٩٥-٠٨-١٥
القابون المصرى للجات	الاهرام	٦٤١	٩٥-٠٨-١٧
بور سعيد فى مواجهة الجات	الاهرام		
محمد ابوالشهود			

مجلد رقم ٩	الجات ومصير العرب (المجلد العاشر)	العنوان	المؤلف
رقم الصفحة	التاريخ	المصدر	
٩٥-٠٨-١٧	٦٤٤	صاح الخير	سرقفة أفلامنا في المهرجانات؟ ماحد رشدي
٩٥-٠٨-١٩	٦٤٧	الاهرام	ماندة مستندبة غداً بالقاهرة لبحث تأثير اتفاقية الجات على الشرق الأوسط
٩٥-٠٨-٢٧	٦٤٨	الاهرام	اتفاقيات الجات والدول النامية جمال الدين صادق
٩٥-٠٨-٢٩	٦٤٩	الاهرام	موجه الجات القادمة .. حماية الملكية الفكرية رافقت سليمان
٩٥-٠٩-٠١	٦٥٢	الاهرام	حتى لا نسقط في فخاخ اتفاقية الجات !
٩٥-٠٩-٠٣	٦٥٧	الجمهورية	احبرسوا .. حيتان "الجات" قادمون !! المنتج .. يعنقد علماء مصر !!
٩٥-٠٩-١١	٦٦٢	مايو	مصر والمنغيرات الدولية الخالصة ابراهيم عياد المراعى
٩٥-٠٩-١٢	٦٦٤	الاهرام	الإدارة فى عصر الجات حيمى سليمان
٩٥-٠٩-١٢	٦٦٦	الاهالى	الملكية الفكرية بس السفير ووكر وقرار الرئيس
٩٥-٠٩-١٤	٦٦٧	الحياة	المغرب فى صدد وضع قانون جديد يضمن حماية الملكية الصناعية محمد الشرقى
٩٥-٠٩-١٥	٦٦٨	الاهرام المسائى	تأثير الجات على سينما المتوسط نقاش حاد حول فيلم "الفيبوية" كاد يتحول إلى مشاجرة اسامة عبد الفتاح
٩٥-٠٩-١٥	٦٦٩	الاهرام المسائى	لفطان سريعة
٩٥-٠٩-١٦	٦٧٠	الجمهورية	الجات .. مون محقق لسينما المتوسط عمرو الفار
٩٥-٠٩-١٦	٦٧١	الاهرام	كيف نواجه تحديات الذات؟ عمرو عبد اللطيف
٩٥-٠٩-١٨	٦٧٢	الاخبار	سيمانو البحر المتوسط يرفضون "الجات"
٩٥-٠٩-١٩	٦٧٣	الجمهورية	الاقتصاد المصرى .. وتحديات الجات جميل كمال جورجى

شركة أمريكية كسبت ٣ مليارات دولار بسبب الجات .. ونحن نغلق مصانعنا !!	٦٧٥	٩٥-٠٩-١٩	الشعب	أحمد عبد المنعم
نقل التكنولوجيا والتعاون الدولي (٢)	٦٧٧	٩٥-٠٩-٢٠	الاهرام	
"دجاج الجات" .. ويهدد صناعة الدجاج العربية	٦٧٨	٩٥-٠٩-٢٠	الاخبار	أحمد الشريف
٢٠٠ مليون دولار زيادة في التجارة الدولية بعد تطبيق اتفاقية الجات	٦٨٠	٩٥-٠٩-٢٤	العالم اليوم	يوسف هلال
مستشار الوكالة الدولية الأمريكية للتنمية يسأل عن موقف التركيب المحصولي في مصر بعد الجلات	٦٨٢	٩٥-٠٩-٢٠	الاهرام	
الدول الصناعية طوعت "الجات" لخدمة اقتصادياتها على حساب الدول النامية !!	٦٨٢	٩٥-٠٩-٢٠	الاهرام	
رأسمالية البسوكيت واللاستيك !	٦٨٤	٩٥-١٠-٠٩	العربي	رفيع لقوشه
"الملكية الفكرية" .. في ميزان "الجات"	٦٨٦	٩٥-١٠-١٢	الاهرام المسائي	
المؤتمر العربي الدولي للإدارة يبحث انعكاسات "الجات" على الدول العربية	٦٨٧	٩٥-١٠-١٥	الاهرام	ماهر مغدل
عقول مصر .. في خطر !	٦٨٨	٩٥-١٠-٢٢	الاحرار	محمد الصياد
لبنان يبحث في اغلانسام إلى "الجات"	٦٩٢	٩٥-١٠-٢٤	الحياة	
تساؤلات	٦٩٢	٩٥-١٠-٢٧	الجمهورية	عبد الله نصار
وزارة الزراعة تحذر من خطورة الجات على واردات مصر	٦٩٤	٩٥-١٠-٢٨	الاحرار	
المنجون يطالبون وزارة الثقافة بحقوقهم	٦٩٥	٩٥-١٠-٣٠	روراليوسف	
مؤتمر دولي في لبنان يبحث تأثير "الجات" على الاقتصاد العربي	٦٩٦	٩٥-١١-٠٢	الاهرام	ماهر مغدل
قانون حول الحد الأدنى من نفاذ اتفاقيات الجات	٦٩٧	٩٥-١١-٠٦	الحياة	

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة التاريخ	مجلد رقم ٩ الجات ومصير العرب (المجلد العاشر)
سبيل عبد الفتاح	الحياة	٦٩٩ ٩٥-١١-٠٨	خطابات تنافس في صناعة الاساطير والاحلام الجميلة !
إجتماع موسع في الخارجية يدرس الانضمام إلى "الغات"	الحياة	٧٠٣ ٩٥-١١-١٠	
صناعة الدواء .. وانعاقبة الجات	الاهرام	٧٠٤ ٩٥-١١-١٠	محمد فتحي بديوي
في ظل الجات: صناعة السيج .. من ينفذها ؟	الاهرام الاقتصادي	٧٠٥ ٩٥-١١-١٣	محمد فتحي بديوي
المنتجون المصريون يطلبون تعويضات ٦ ملايين جنية	العالم اليوم	٧٠٨ ٩٥-١١-١١	
التقرير الختامى للندوة وتوصاها	الاهرام	٧٠٩ ٩٥-١١-١٧	
وزير الصناعة يطالب بالاستعداد لمواجهة المتغيرات القادمة	الاهرام	٧١١ ٩٥-١١-١٧	
الجودة في مواجهة الجات في مؤتمر موسع للشهر المقبل	الاهرام المسائي	٧١٢ ٩٥-١١-١٨	عبد الناصر أحمد
الجات والأبزو تحكم مستقبل صناعة الكرتون	الاهرام	٧١٣ ٩٥-١١-١٩	
السينما هنا .. والسينما هناك	الاهرام	٧١٤ ٩٥-١١-١٩	
مشكلات الشركات المنتجة وتأثير الجات على صناعة السيارات	الاهرام	٧١٨ ٩٥-١١-٢٠	عزة علي
بالوعى الشعبي والداير الابرادية يحمي مستحاننا الوطنية	الحياة	٧١٩ ٩٥-١١-٢٠	
داخل صناعة "الجات" يعمل : "الأبيك" تجمع اقتصادي تهدده الجغرافيا والدين والسياسة	الاهرام الاقتصادي	٧٢١ ٩٥-١١-٢٠	منصور أبو العزم
السينما في دنيا الاقتصاد	الاهرام	٧٢٤ ٩٥-١١-٢٦	
فتحي سرور يسأل فاروق منولى : لماذا تعارض الجات وقد وافق عليها عبد الناصر	العربي	٧٢٧ ٩٥-١١-٢٧	
التحول من القيود الجمركية إلى نظام الحرية التجارية	الاهرام الاقتصادي	٧٢٨ ٩٥-١١-٢٧	سعيد النجار

مجلد رقم ٩	الجات ومصير العرب (المجلد العاشر)	المؤلف	رقم الصفحة	التاريخ
	معالم أساسية للعمل العربى فى مواجهة الجات			
	العالم اليوم	٧٣٦	٩٥-١٢-٠٣	
	السباحة أمل لبنان			
	العالم اليوم	٧٣٧	٩٥-١٢-٠٤	
	استراتيجية قومية للهندسة الوراثية والتكنولوجية الحديثة لحماية الصاعات الوطنية من المنافسة			
	الاهرام	٧٣٨	٩٥-١٢-٠٧	
	محمد حبيب			
	"الجات" .. لصالح عمال مصر			
	غادة عبد الله	٧٣٩	٩٤-١٢-٠٨	
	السينما العربية وتحديات المرحلة !			
	الاهرام	٧٤٠	٩٥-١٢-٠٨	
	الجات ونظم المعلومات .. وسباسة الإعراف			
	الوفد	٧٤١	٩٥-١٢-٠٩	
	"الجات" ومنظمات الاعمال			
	الاهرام الاقصادى	٧٥٠	٩٥-١٢-١١	
	عاطف عبيد			
	لبنان والجات .. المعادله الصعبة !			
	العالم اليوم	٧٥١	٩٥-١٢-١١	
	مؤتمر الأزهر يناقش اتفاقية الجات وأثرها على الدول الاسلامة			
	الاهرام	٧٥٤	٩٥-١٢-١٢	
	محاولة جادة لإنهاء أزمة السينما			
	العالم اليوم	٧٥٥	٩٥-١٢-١٢	
	المنافسة التكنولوجية القادمة			
	الاهرام	٧٥٧	٩٥-١٢-١٣	
	"الجات" تطور الصاعات المصرية			
	العالم اليوم	٧٥٨	٩٥-١٢-١٤	
	جالد حسنى			
	نجاح اتفاقات التجارة الدولية يرتبط بالسياسات التى تتبعها الدول			
	الاهرام	٧٥٩	٩٥-١٢-١٤	
	مصطفى عبد الله			
	مطلوب تدريب القوى البشرية لمسايرة التقدم التكنولوجية !			
	الاخبار	٧٦٠	٩٥-١٢-٣٠	
	راجى الوردانى			
	الاثار التنافسية والتكنولوجية لاتفاقية الجات فى مؤتمر بجامعة القاهرة عددا			
	الاهرام	٧٦٣	٩٥-١٢-٣٣	
	عائشة عبدالعازر			
	وقفه للتأمل الجات وحماية صناعة السيارات			
	الاهرام	٧٦٤	٩٥-١٢-٣٤	
	عادل ابراهيم			

المؤلف	المصنر	رقم الصفحة	التاريخ
مجلد رقم ٩	الجات ومصير العرب (المجلد العاشر)		
العنوان			
المؤلف			
اللعيب مع الكبار .. له شروط !!	المساء	٧٦٥	٩٥-١٢-٣٦
بطرس عالى			
تطوير صناعة الالبان بترايط عمليات الانتاج	الاهرام	٧٦٨	٩٥-١٢-٣٧
التكنولوجيا والقائمة السوداء	الاهرام	٧٦٩	٩٥-١٢-٣٧
دخول مصر عصر الجات	الاهرام المسانى	٧٧٠	٩٥-١٢-٣١



حرب السيارات هل تنتهي أنام الجات

مستقبل تجاري ياباني ويطالب بدلا من ذلك بأن يحمي الجاني الأمريكي مطالبه في قطاع السيارات على أمور هي بذلك تطلق سيطرة الحكومة مما يسهل التوصل إلى اتفاق.

ويطرح الدفاع الياباني الأمل على حزم الحكومة على الاستجابة للمطالب الأمريكية ويتحمل في صفوف رابطة مصنعي السيارات التي أعلنت أنها لن تزيد من مشترياتها من أجزاء السيارات الأمريكية المصنعة والمنطقة الثانية من مرفعة الدفاع تتمثل في الاعتراض على وضع ماسحات أهداف عديدة للسيارة، وأنه إذا جعلت اليابان هذه الأهداف السعدية في قطاع مثل السيارات لما قد يتعين عليها قبول طيات مماثلة في قطاعات أخرى. ويتنقل

الدفاع الياباني إلى النقطة الثالثة وهي العقوبات الأمريكية ويشرح وضع للجاني عليه الذي وصلت إليه اليابان نتيجة لهذه العقوبات. ويذكر في هذا الصدد أن العقوبات الأمريكية يمكن أن تتركز أكبر خمس شركات سيارات يابانية للسيارة في الأرباح أحد تصل إلى ٢٢٢ مليار دولار أو أكثر في السنة التالية الحالية وقد تآكل من المصانرات بما يصل إلى ١٥٠ ألف وحدة في هذه السنة ويتجه إلى النصف بلرباح للشركات الخمس الكبرى في السنة التالية ١٩٩٦/٩٥ والتي كان حقدرا لها نحو ١٢٠ مليار دولار. ويخلص الدفاع الياباني إلى أن الإجراءات الأمريكية تضر الشركات اليابانية كما تضر تجارة السيارات في أمريكا وتؤدي إلى تركز في الشركات الأمريكية. وهذا يعني دور الجاني على شخصية الشخص وهو الياباني روجر ديزال ليرامه هذه الهبة الضخمة وهو الذي خرج لثمة من معركة للتنافس على إدارة للنظمة ذات نمو عشرة في المئة مع واحد من أمريكا القاذبة هو الرئيس للكمبيوتر السابق كارلوس سالياني الذي أودع أمريكا وأخير من أسسها هو الكوري الجنوبي كيم تشونج - يانوك ذلك من القاذبة لطوبه رام ويرافق يانوك من الترتيب الدائلي لهذه للنظمة التي كانت من بذات الأفكار عندما طرح عام ١٩٩٢

تعدى الخلاف الأمريكي الياباني حول تجارة السيارات مرحلة التفاوض للتبادل على البلدان وياتي الخلاف متركزة الآن على احتشاح أن يتحول الخلاف إلى حادث سريع يصمد منظمة التجارة العالمية الأولية ليدني حيثها ومصدقتها وهي لازالت بلومة لم تتجاوز شهرها الخامس بعد ، وهي مخاوف تتركزهاواتر للال والأعمال وجمعيات صناعة السيارات القسمل على العالم بل ودخل أزمة الأمم المتحدة تقسما ، والجميع يضع سيناريوهات وسيناريوهات مخافة لواقع هذه المحاكمة التي توصف بأنها قضية المعصر بين المحاقلة ، الأمر الذي يجعل من الهام إلقاء الضوء على الصار الذي ستمير فيه هذه القضية .

تبدأ إجراءات الرافعة من جانب كل طرف ويتقدم الجانب الأمريكي أولا باعتباره سبق في الجور، بالشكوى ليستعرض ماقيم من تقصيرات أدت إلى هذا الازدحام الياباني ، ويذكر الدفاع الأمريكي في هذا الشأن أنه جنب اليابان أية أعباء عسكرية في الحرب الباردة وأن لها التفرغ لبقاء هذا الاختصاص الذي يسماعهات أمريكية استثمارية وكاراجيا. ويطلع الجانب الأمريكي هيئة التحكم على سير المفاوضات وربما يشكر له من صعوبة للتفاوض الياباني ، وفي نهاية الرافعة يوضح الدفاع الأمريكي الأساسيات إلى اليابان تنته قواعد منظمة التجارة العالمية بسبب القيود التي فرضها على استيراد السيارات الأجنبية وضع عليها لم تقدم ثلاثة مطالب ضمن الاتفاق الذي جديده وهي فتح أسواق الأجانب للسيارات ومنتجاتها أمام المنافسة الأجنبية وزيادة سلاسل الشركات الأمريكية لدى تجارة السيارات اليابانية وتكثاف خطوات لتفتح سوق فتح أبواب السيارات . ويقتصر مثل الدفاع الياباني ويركز دفاعه على عدد من النقاط الأولى أن الحكومة لا تستطيع من جانبها أن تعرض سياسات تصديرية على أصحاب مصانع السيارات لأن ذلك يخالف سيطرةها ويصف موقف الولايات المتحدة بأنه غير منطقي على الإطلاق حسب تصور



المصدر : الإجماع

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ مايو ١٩٩٥

التوقيع عليها خلال جولة مفاوضات
أوروحياتي لتحرير التجارة العالمية.
وبسبب هذه الظروف تتنازع مثير الجات
مشاعر متضاربة فهو من ناحية يشعر
بالارتياح بلجوئ الولايات المتحدة للاحتكام
إلى المنظمة واعتبر ذلك في تصريح له يوم
٩ مايو الحالي تجديد ثقة الولايات المتحدة
في الإجراءات المتعددة الأطراف للحصول
على أحكام محايدة للنزاعات التجارية.
ويبدو أن ريناتي كان يقصد نفسه أيضاً في
مسألة الثقة الأمريكية حيث كانت الولايات
للخدمة من تشد المعارضين لاختياره
لتصميم من جهة ثانية بدأ ريناتي مشقلاً
على المنظمة من مهمة التحكم الصعبة

فأعرب في نفس التصريح عن أنه في أن
تتجج الولايات المتحدة بيزود من الوجهة
في حل نزاعهما خارج منظمة الجات.
ولذا لم يتصلق هذا الأمر بلين فيستع
للتحكم برئاسة ريناتي سخياً لقامة
ومحها ملك، لالتصحية بعد أن تطن أن
الحكم بك للدولة.

الترادف بتحويل اتفاقية الجات إلى منظمة
للتجارة العالمية ، ووافقت دول الجات على
الاقتراح في مؤتمر للشعوب في العام
الماضي ، الذي شهد مولد للتنمية والمجبات
القضية للمدير العام للمنظمة وهو سزال
يلكر في كيفية مواجهة التحديات التي
تحد به ويستندته وأبرزها الحفاظ على
الوحدة الهامة داخل هذا الجهاز العامل
للمصالح التجارية لتدول الأعضاء ومنهم
١٢٨ دولة ، إضافة إلى تصديق اتفاقيات
ومصار المنظمة والأشرف خلال ولايته
وفي أربع سنوات على وضع نظم
للمعاملات التجارية الكوارية وتكويرها
وتأسيس أطار لإدارة الاتفاقيات التي تم



أشـار الجـات عـلى الدـول العـربـية

رسالة إلى العرب قبل أن تقع الواقعة

نقدم من قبل بان الدول الثانية - خاصة
المصدرة لأوروبا والدول حديثة
التصنيع في آسيا - في المستقبل الأكبر من
هذه الاتفاقية بما تضمنته من تحرير للتجارة
الصناعية ولفتح الأسواق أمام المنتجات
الزراعية والصناعية والخدمات المصرفية
والاقتصادية وحرية انتقال البعالة ومنهم من
يقول بان الدول الثانية خاصة المستوردة
للمواد الغذائية هي الدول الأكثر ضرراً من
هذه الاتفاقية ، بينما يرى فريق ثالث أن
الدول الصناعية هي المستقبل الأول من هذه
الاتفاقية لأن كان من رايها أن جميع الدول
يمكن أن تستفيد من هذه الاتفاقية بصفة
عامة ولكن بدرجات متفاوتة ولذا لجهودها
في مجال تحرير تجارتها .

الدول المستفيدة

من اتفاقية «الجات»

١- المجموعة الأوروبية
وأي في لغة الدول المستفيدة من هذه
الاتفاقية المجموعة الأوروبية حيث ستعقد
ولمحات تتراوح - ولذا اتفقت أن تلك الدول

نائب رئيس مجموعة دله البركة

استعرضنا في الصفحة الأولى من الدراسة
التي أجدها عمر عبد الله كامل نائب رئيس
مجموعة دله البركة حول اتفاقية الجات
وأشارها على بلدان العالم بشكل عام وعلى
الدول العربية بصفة خاصة ، استعرضنا
الهدف من الاتفاقية وأهم النتائج التي
تضمنتها والاتفاقيات التي خلصت إليها
ت بشأن التفاوض إلى الأسوأ ، والدمع والوفاء
وخاصة الاتفاق وبخاصة الدعم في المجال
الزراعي ولما لبود الاتفاقية ، ووضع الدول
العربية ومطالبها الزراعية من هذا الدعم .
وفي الصفحة الثانية نستكمل الحديث حول
المكاسب والأضرار التي ستعكسها بعض
الدول من جراء هذه الاتفاقية التي بنا العمل
بها منذ بداية العام الحالي ، حيث نستعرض
الدول حسب حجم استفادتها أو تأثرها
بالمسلب مع توضيح أشار الجات على الدول
العربية والأعضاء في الاتفاقية ، وهي «دعم
وتؤنس والمغرب والكويت وقطر والبحرين
والإمارات» .
بالإضافة إلى وضع البلدان التي تتفاوض
حالياً للاستخدام للجهات وهي السعودية
والأردن والجزائر مع الله الضوء على مدى
تأثر الدول العربية غير الأعضاء في الجات .
تقدم بمطالبة أن الكاسب الاقتصادي
اختلص حصول المكاسب والأضرار التي
ستتعلق ببعض الدول من جراء هذه الاتفاقية



كـاسـتـراليا وكـنـدا وتـايـلـانـد :
وهي من الدول التي ستحقق مكاسب
أيضا من اتفاقية الجات وذلك نتيجة
صادراتها من السلع الغذائية بنحو مليار
دولار حيث يصيح في وضع هذه الدول
تصدير مزيد من الحبوب نتيجة لانخفاض
الدعم للمنوع للقمح والذرة في دول أوروبا
والولايات المتحدة وفتح الأسواق اليابانية
والكورية أمام الأرز الياباني.
يمكن القول إن اتفاقية الجات سوف يكون
لها تأثير سلبي مباشر على الدول العربية
الأعضاء ، خاصة المستفيدة للفئاه حيث
سترتفع أسعار السلع الغذائية ما بين
10 و25٪ سنويا بحلول عام 2000 مما
سيوسع الفجوة الغذائية من 10,3 مليار
دولار إلى 15 مليارا سنويا.

ومن المتوقع كذلك أن تتأثر صناعة
الملابس والمنسوجات في الدول العربية سلبيا
نظرا للاستثمارات الضخمة التي تتطلبها تلك
الصناعة) تصل بالنسبة لمصر وحدها إلى
نحو 1,5 مليار دولار) ومع تحرير السوق
الداخلية وتجارة الملابس والمنسوجات يمكن
أن تشهد الأسواق العربية وعلى رأسها مصر
وسوريا والمغرب أيضا من المنتجات
الاسيوية الرخيصة على حساب المنتج المحلي
مع الأخذ في الاعتبار أن هذه السبلات
ستتدنى صناعة المنسوجات إلى العديد من
الصناعات الأخرى العربية.
كما ستسحب الآثار السلبية على
الصادرات العربية من تلك الصناعات إلى
الأسواق الخارجية، فضلا عن الأضرار
الناجمة عن إلغاء المزايا التفضيلية التي كانت
تستفيد منها البلدان العربية والتي مع
حلول اتفاقية الجات أيضا تخفيضات
الرسم الجمركية التي كانت تحصل عليها
بعض الصادرات العربية.

ويمكن إضافة مسألة في غاية الغموض
وهي أن أسعار السلع الأساسية في الأسواق
الدولية والتي تمثل حوالى 90٪ من صادرات
الدول العربية ستزاد في ثقلها مع استعارة
هيمنة البلدان الصناعية المتقدمة على زمام
التجارة العالمية.

أما عن الإيجابيات التي يمكن أن تنتج عن
الاتفاقية، وللمعذرة في تطبيقها على مدى
مرونة الدول العربية لأوضاعها الاقتصادية
مع التزامات الجات فيمكن إيجاز أهمها في
استفادة الدول العربية من طيفها دول
الخليج العربي من سياسة منع الاتخاف مما
يفسح المجال للصناعات الخفيفة للمتمتع
بمميزات نسبية لتسويق منتجاتها في السوق
الحل فون ضغط وتنافس من المنتجات
الأخرى مع الأخذ في الاعتبار أن تحرير
التجارة الدولية في ظل «الجات» ينتج منافسة

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
OECD ما بين (1 و98) مليار دولار
سنويا اعتبارا من عام 2000 منها 30 مليار
دولار نتيجة لتخفيض الدعم على المنتجات
الزراعية.

وهي تل المجموعة الأوروبية من حيث
درجة الاستفادة من اتفاقية الجات. بالرغم
من أنها ليست عضوا في الاتفاقية، إلا أنها
سوف تحقق مكاسب كبيرة تصل إلى 37
مليار دولار سنويا نتيجة لتحرير تجارة
النسيج والملابس الجاهزة.

3- دول أسيا جديدة التصنيع:
تأتي في المرتبة الثالثة من حيث الاستفادة
من اتفاقية الجات نظرا لزيادة قدرتها على
التصدير وفتح منافذ جديدة لها خاصة في
الدول المتقدمة.

غير أن بعض الدول الآسيوية حديثة
التصنيع تتخوف من أن اتفاقية الجات سوف
تطغى الدول حديثة اتخاذ إجراءات لمنع
عمليات الإغراق ضد المصدريين الذين يشبه
في أنهم يقومون بإغراق الأسواق بسلع
منخفضة السعر وبشكل غير عادل، حيث
تشهد هذه الدول من أن الولايات المتحدة
وقبل أوروبا ستأخذ سلاح منع الإغراق
كترسية للحد من غزو للمنافسين الجدد مثل
اندونيسيا وماليزيا وسنغافورة الذين
ينتجون سلعا بكملة منخفضة خاصة في ظل
انخفاض الأجور والواد الأولية فيها.

4- الولايات المتحدة الأمريكية:
ول ظل اتفاقية الجات وإلغاء اتفاق حماية
للمنسوجات سيحدث انتعاش للصناعات
الأمريكية وبالتالي فمن المتوقع أن تحقق
الولايات المتحدة مكاسب تقارب ما بين
67-28 مليار دولار.

الجدير بالذكر أن نزاعا كان قد نشأ قبل
توقيع اتفاقية الجات بين الولايات المتحدة
ودول أوروبا خاصة فرنسا حول الدعم
القديم للمزارعين الأوروبيين نظرا لما يترتب
عليه من غزو للمنتجات الأوروبية للسوق
الأمريكية بأسعار تنافسية تحمل في طياتها
التكاليف الباهظة كما طلبت الولايات المتحدة
بخفض الدعم بنسبة 75٪ مع خفض
صادرات الحبوب الأوروبية بنسبة 24٪
والحبوب الزيتية بنسبة 50٪.

كـالـيـابـان :
ستحقق اليابان مكاسب من جراء اتفاقية
الجات تقدر بما يتراوح ما بين 27-42 مليار
دولار نتيجة لزيادة حجم تجارتها في ضوء
تحريرها، وكانت اليابان قبل توقيع الاتفاقية
تعارض فتح أسواق أسام تجارة الأرز
والمنتجات الزراعية الأخرى ثم عادت ووافقت
على فتح أسواق الأرز بشكل جزئي.



المصدر : **العالم الجديد**

التاريخ : **٩-٢-١٩٩٥** النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

غير إسرائيلية قد تكون لها تأثيرات سلبية كبيرة على المنشآت العربية إذا لم تعمل دول المنطقة على مواجهتها من خلال الإنتاج بنوعية أفضل وبسعر أقل.

ويمكن كذلك أن تجد بعض المصالحات الزراعية العربية ميزة أخرى موجودة من قبل وهي عدم خضوعها لنظام الحصص والقيود والنوعية في السوق الأوروبية مما يوفر لها فرصة أفضل في هذه الأسواق وبخاصة في مجال الزيوت النباتية والفواكه الخضراوات والنباتات المعمورة.

ومن المتوقع أن يستفيد قطاع المقاولات في الدول العربية من تدفق المساعدات العربية فيما بينها في حالة تحرير قطاع المشتريات الحكومية والمشاركة في تنفيذ المشروعات عبر صناديق التنمية العربية كلها أو جزئياً.

ومن المرتب أن تؤثر الجات على المنطقة العربية ايجابياً من ناحية حماية حقوق الملكية الفكرية في المدى المتوسط والطويل.

وتخلص في هذا المسدد إلى أن اتفاقية الجات سوف يكون لها العديد من الآثار على البلدان العربية ومن بينها الدول الخليجية على المدى القصير غير أنه من الممكن أن تكون لها آثار ايجابية في الأمد الطويل في وجود

شروطين أساسيين وهما:

الارتقاء بنوعية الإنتاج السلمي والخدمي العربي بالإضافة إلى تحقيق المزيد من التنسيق بين البلدان العربية في ظل اتجاه جاد وراسخ نحو إنشاء كتلة اقتصادية عربية مشتركة. ويزيد من ضخامة الأعيام الملقاة على الدول العربية في تلك المرحلة التي تتطلب قدراً من النضج الاقتصادي، فحيث ما يمكن تسميته بكتلة اقتصادي عربي يمكنه مواجهة التحدي الكبير الذي تفرضه اتفاقية الجات الدولية.



المصدر : الإصدار

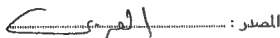
التاريخ : ٢٩ مايو ١٩٩٥

النشوء والخدمات الصحفية والمعلومات

الجامعة العربية تقدم ورقة

حول الاستثمار في إطار اتفاقية الجات

أكد الدكتور محمد فرج من جبري رئيس قسم المال والاستثمار بالآدارة العامة للشؤون الاقتصادية بجامعة الدول العربية ورقة عمل سيتم مناقشتها في المؤتمر، أكد خلالها أن لدول العربية ليست بعيدة عن الاتجاه العالمي لتبني مبادئ الحرية الاقتصادية والتنافسية العادلة وهو الأسس التي يشكل إطارا عاما للعلاقات الدولية والاقتصادية العربية بل وأن العديد من دول العربية قد قطعت شوطا في سياسات الإصلاح الاقتصادي والتحرير الاقتصادي بما يوفر فرصا لشبابية لدول العربية ويزيد من إمكانات تنافسها على المستوى الدولي فالتنافسية العالمية قائمة لتسحاة والامكان الفاعل منها سواء بالنسبة للدول العربية - التي انضمت لاتفاقية الجات أو تلك التي لم تنضم - ويمكن الاستغلال على بعض النجاحات التي حققتها بعض الدول العربية في مجال سياسات الباب للفتح في بعض دول مثل مصر وتونس والمغرب وموريتانيا واليمن ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. ولأنك أن المنافسة من شأنها أن تدعم الاقتصاديات العربية، خاصة إذا وكبتها لدعم رأس المال العربي والأجنبي من الخارج والاستفادة من الخبرة العربية في تطوير سبل الإدارة للشروعات



التاريخ : ٢٠ مايو ١٩٩٥

الوطنى القاىون تصادق الحاجات

د. هانی دودار
بقلم:

تضاربت الآراء حول التفاسير الحيات - التي صادف عليها برلماننا مؤخرًا - بين اتجاه يرى فيها مصالح الدول المتخلفة المسماة بالنامية وبين اتجاه آخر يرى فيها نفقة قديمة في لوب جديد على مصالح تلك الدول.

[illegible]

ولما أخذنا في الاعتبار الظروف المحيطة بالحركة في العالم الإسلامي، فإننا نرى أنها ليست حركة بسيطة، بل هي حركة معقدة، تتأثر بالعديد من العوامل، منها:

- 1- التغيرات الديموغرافية: حيث أن العالم الإسلامي يشهد نمواً ديموگرافياً سريعاً، مما يؤدي إلى زيادة عدد السكان، وبالتالي زيادة الطلب على الخدمات الاجتماعية والاقتصادية.
- 2- التغيرات الاقتصادية: حيث أن العالم الإسلامي يشهد تحولات اقتصادية كبيرة، مما يؤدي إلى تغييرات في البنية الاقتصادية، وبالتالي تغييرات في الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية.
- 3- التغيرات الثقافية: حيث أن العالم الإسلامي يشهد تحولات ثقافية كبيرة، مما يؤدي إلى تغييرات في القيم والمعتقدات، وبالتالي تغييرات في الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية.
- 4- التغيرات السياسية: حيث أن العالم الإسلامي يشهد تحولات سياسية كبيرة، مما يؤدي إلى تغييرات في البنية السياسية، وبالتالي تغييرات في الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية.

وبالتالي، فإننا نرى أن الحركة في العالم الإسلامي هي حركة معقدة، تتأثر بالعديد من العوامل، مما يجعلها بحاجة إلى دراسة وتحليل دقيقين.

الضروي غل يد الدول القومية عن
إعاقه حركة رأس المال العالمي
بأسطة قه أنفها إلى طائفة.

برأسه قوانينها الوطنية.
وتأتي خطورة هذا النهج ليس فقط
من أن الدول المهيمنة على مقاليد

السياسة الدولية تملئ أراقتها على مختلف الدول القومية الأخرى، وإنما تأتي من أن هناك التهج إلى شمل كل فاعلية للدول القومية الخاضعة للإرادات الدول المهملة بل قد يحصل الأمر أن تصيد كيان تلك الدول

والناتقي وجديها .
 ومع تعميق الظلمة سوف يتحول
 التعميد إلى اللسان الوهشي الذي
 يحرق ، تلقائياً ، بجود الانتماء إلى
 شمع معاداة أو اتفاق دولية وجديها
 يصبح الأمر بمثابة الممارسة
 الاقتصادية للدولة سوف تزداد حدة
 المعركة لتحركات اجتماعية
 القانون الوهشي ، إذ يمكن تبني مبدأ
 نداد أحكام للمعاداة الدولية داخل
 الدولة ليس بوصفها معاداة دول
 وإنما باعتبارها الواسع للظلمة

وعلى ذلك سوف نرى من الدولتين القوية لادائها الرئيسية في نشره سيادتها الأولى فإنها تظلان دولتين وبما الدولتين القوية الآن وسيادتهما تدارسهما بواسطة الإقليم والإقليم الأمعاء بأن ملأه السيادة المستحقين بغير الإقسام إليها القاعدة في عدم الإقسام إليها فحينئذ معاملة الدولة معاملة المراقبين ليبيا أو كبريا الشمالية سيظل يحجم حول دول العالم الثالث في حالة استعمارها من مراكز حركة الديمقراطية.

التجاري - جامعة الاسكندرية



من حلتها الأولى.. بناء منطقة تجارة حرة 3 - 4

السوق العربية المشتركة.. الخيار الوحيد لمواجهة المجات

دراسة عمر عبدالله كامل نائب رئيس مجموعة دلة

تناولنا في الحلقة السابقتين، هدف اتفاقية الجات وأهم النقاط التي تضمنتها، وثاقشنا الآثار المترتبة على الدول سلبيا أو إيجابيا مع التركيز على وضع الدول العربية. وتستمر دراسة «عمر عبدالله كامل» في توضيح الحلول المقترحة لمواجهة التحديات التي يواجهها عالمنا العربي في ظل النظام العالمي الجديد القائم على التكتلات.. وما أضافته الجات من تحديات جديدة، لتجعل الخيال الوحيد أمام العرب للتعامل مع الجات ومع التكتلات القائمة من مركز قوة، هو وجود كتل عربي، كما أصبح وجود سوق عربية مشتركة ضرورة تحكيمها للتغلبات الاقتصادية الراهنة.

وتحسين القدرة الانتاجية، والاستغلال الأمثل للمناطق والموارد المتاحة، واكتساب المزيد من التقنيات الانتاجية المتقدمة بتكاليف منخفضة، ودعم المركز التنافسي لهذه الدول في تعاملاتها الاقتصادية الدولية.

3- تحسين دور القطاع الخاص العربي وزيادة الفرص المتاحة أمامه للمساهمة بشكل أكبر في تنمية وتطوير الاقتصادات العربية، مع ما يرافق ذلك من توسع في

ويبدو أن بناء منطقة تجارة حرة عربية، يمكن أن يشكل المرحلة الأولى من هذا التكتل، وتقوم على أساس التحرير الكامل للتجارة العربية من جميع القيود الجمركية وغير الجمركية.

وتستند الركيزة القانونية لإقامة هذه المنطقة على عدد من الاتفاقيات والقرارات الاقتصادية العربية القائمة بالفعل، حيث لا يبقى سوى بحث صيغة بروتوكول تنفيذي متكامل للعمل الاقتصادي العربي المشترك.

مزاياء إنشاء كتلة اقتصادي عربي مشترك

وهناك العديد من المبررات والإيجابيات الدافعة على تحسين أداء العمل العربي المشترك وصولا إلى بناء كتلة اقتصادي عربي على غرار ما يحدث في الكثير من مناطق العالم، يمكن إيجازها فيما يلي:

1- تمكين البلدان العربية على اختلاف أحجامها وقدراتها من مواجهة التحديات

الاستجدة على الساحة الاقتصادية الدولية، والإقليمية من موقع عربي جماعي منسق.

2- تحقيق العديد من المزايا التي ما زالت تفتقر إليها الاقتصادات المحلية في البلدان

العربية والتي من أهمها السوق الواسعة والفرص الانتاجية المتاحة عن الحجم مع متطلبات مواجهة تحرير التجارة العالمية والنقل، والارتفاع بمستوى انتاجية

الاستثمارات العربية البينية ومن زيادة في حجم المشروعات المشتركة، والسيطرة على مشككة البطالة عن طريق إيجاد فرص عمل متجددة.

وأخيرا لا بد من الإشارة إلى أن التعميل في إقامة السوق العربية المشتركة وصولا إلى بناء التكتل الاقتصادي العربي، لا يتعارض

مع بنود واتفاقيات «الجات» التي تميز بنورها إقامة اتحاد جمركي أو منطقة تجارة

حرة بين البلدان المتجاورة.

إعانة توجيه التجارة العربية البينية على أساس كامل.

ولا بد من التأكيد في هذا السياق على مساهمة في غاية الأهمية، وهي أن تطوير

التجارة العربية البينية بالقدر الذي ينسق مع متطلبات مواجهة تحرير التجارة العالمية

في ظل الجات، يحتاج إلى قدر كبير من التكامل والتنمية، من قبل أبعاد الانتاجية في



المصدر : **العالم اليوم**

التاريخ : **٢٠ مايو ١٩٩٥**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ولذلك فإنه لا بد من أن يتم تحرير التجارة بين الدول العربية دفعة واحدة وليس على مراحل كما كان حاصلًا في ظل مؤسسات العمل الاقتصادي العربي المشترك، منذ حوالي أربعين سنة والتي أثبتت عدم جدواها في تحرير التجارة العربية البينية نظراً لما شاب هذا العمل من عيوب لعل من بينها التراخي في تنفيذ مراحل تحرير التجارة وطول الفترة التي استندلت عملية التدرج في هذا المجال إلى الآن.

أما عن الشق الثاني في معادلة التكامل الاقتصادي العربي والمتعلقة في الاستثمارات العربية البينية أو المتبادلة، فيمكن التأكيد في هذا المجال على الضرورة القصوى لزيادة معدلات تدفق هذه الاستثمارات فيما بين البلدان العربية، خصوصاً أن جميع المعطيات الإحصائية تشير إلى تدني حجم هذه الاستثمارات حتى وقتنا الحاضر الأمر الذي مازال يعتبر عبة مهمة من ضمن العقبات الرئيسية التي تحول دون تمكن العالم العربي من احتلال موقعه المؤمل على الساحة الاقتصادية

الدولية.

وفي هذا السياق لا بد أن نشير إلى أن الاستثمارات العربية البينية تعد ضعيفة جداً مقارنة بالاستثمارات العربية الموزونة في الأسواق الدولية حيث تظهر الإحصائيات أنه على الرغم من أن الاستثمارات العربية البينية ارتفعت من 258,4 مليون دولار في عام 89 إلى 400,8 مليون دولار في عام 90 ثم قفزت إلى 922,6 مليون دولار في عام 91، غير أن تلك الاستثمارات انخفضت بشكل ملحوظ في عام 1992 لتصل إلى 483,8 مليون دولار بنسبة تراجع بلغت 47,6% ثم توالى الانخفاض في عام 1993 لتبلغ 308,1 مليون دولار بانخفاض نسبته 36,3% عن العام السابق.

وتعد عدة عوامل من تزايد الاستثمارات العربية البينية، يأتي في مقدمة تلك العقبات ضعف المناخ الاستثماري في الدول العربية وعدم وجود سوق منظمة للأوراق المالية. فمازالت أسواق الأوراق المالية العربية تتسم بحدودية حجم التداول، يضاف إلى ذلك عدم وجود سوق نقدية عربية ويتم فيها تبادل رؤوس الأموال والحصول على التمويل وتسيو الديون بين مؤسسات التمويل العربية.

البلدان العربية، والأما فإن الاكتفاء بمجرد إزالة هذه القيود دون الاهتمام في نفس ذات القسمة الأكبر على إنتاج السلع والخدمات القابلة للتصدير في الأسواق العربية مما يجعل تحرير التجارة في هذه الحالة وسيلة لتركيز الاستثمارات وتوظيفها في البلدان العربية والتي تؤدي بدورها إلى دفع التنمية الاقتصادية العربية قدماً إلى الأمام.

ومن الأمور الرئيسية التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار في سياق العمل في تحسين وتطوير التجارة العربية البينية وتوسيع نطاقها بحيث تدعم من الاتجاهات العربية التكاملية، الحاجة إلى توفير التمويل اللازم لهذه التجارة، واستخدام الأساليب الحديثة للتسويق وتوفير المعلومات التجارية. ولك من خلال التوسع في إقامة المشاريع الاقتصادية المشتركة خصوصاً تلك التي تتميز بطابعها التكامل والهادفة إلى

الاستغلال الأمثل للموارد التي تتمتع فيها البلدان العربية بمزايا نسبية أو تنافسية. هذا فضلاً عن ضرورة أن ترتبط الاتفاقات الرامية إلى تحرير التجارة العربية البينية بشكل عضوي بسياسات وخطط التنمية الاقتصادية في البلدان العربية، وللتبادل على ذلك، نشير بأنه على الرغم من ازدياد الأهمية النسبية للتجارة العربية البينية في بداية عقد الثمانينات (6,6% في مقابل 8,6% من إجمالي التجارة العربية الخارجية). هذا فضلاً عن أن أداء هذه التجارة العربية البينية خلال هذه الفترة كان أفضل من أداء التجارة العربية الخارجية (زادت الأولى بمعدل 5,8% سنوياً فيما زادت الثانية بمعدل 3,9% سنوياً) إلا أن استمرار هذه النسبة المنخفضة للتجارة العربية البينية إلى إجمال الخارجية العربية بالإضافة إلى انخفاض معدل نموها مقارنة مع أداء التجارة على المستوى العالمي (5,8% في مقابل 13%)، يؤدي إلى إحجام للمستثمرين العرب عن الاستثمار في مشروعات تصديرية للسوق العربية واتساع هؤلاء المستثمرين في المقابل نحو توفير الاستثمار في المشروعات التصديرية الموجهة إلى الأسواق الدولية، وبالتالي، فإن عدم إعطاء دفعة قوية للتجارة العربية البينية وإبقائها عند مستواها الحالي سيكفيان عاملاً محبطاً للاستثمار العربي المشترك.



المصدر : **العالم اليوم**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : **٢٠ مايو ١٩٩٥**

وتقتصر كذلك المنطقة العربية إلى وجود نظام مؤسسي متناسق لاعداد المشروعات ودراسات الجدوى، فضلا عن عدم توافر نظام متكامل للمعلومات والبيانات الاحصائية التي تهم للمستثمر.

عل الرغم من كل هذه المظاهرة الدالة عل ضعف الاستثمارات العربية المتبادلة، فإن جميع الدلائل تشير إلى أن المنطقة تتميز بأفاق وامكانيات عديدة تؤهلها لاستقطاب المزيد من الاستثمارات فالمنطقة العربية لاتعاني من مشكلة نقص الطاقات الكامنة لعناصر الانتاج متوافرة في المناطق العربية ، حيث يبلغ عدد المصارف التجارية 236 مصرفا وفقا لبيانات عام 92، تبلغ جملة اصولها حوالي 3013 مليار دولار وجملة رؤوس أموالها واحتياطياتها 21,7 مليار دولار، كما أن الاقتصاد العربي هني بالطاقات البشرية المتمثلة في وجود 66 مليون عامل عام 92 كما أن الاقتصاد العربي يملك نصيبا موفرا من الموارد الطبيعية حيث ينتج 25٪ من انتاج النفط العالي ويستهود عل 60٪ من الاحتياطي العالي.



المصدر : العالم اليوم

النشر والخدمات الصحية والمعلومات التاريخ : ٢١ مايو ١٩٩٠

دراسة حول اتفاقية الجات.. النتائج

والآثار وحرب القصة «4 - 4»

تضافر الجهد العربي لإقامة السوق المشتركة

□ دراسة : عمر عبد الله كامل ☆

على مدار ثلاث حلقات تناولنا عدة نقاط رئيسية حول اتفاقية الجات وآثارها على بلدان العالم من خلال استعراض الدراسة التي أعدها عمر عبد الله كامل نائب رئيس مجموعة بلة البركة بهذا الشأن. وذكرنا الهدف من الاتفاقية وأهم الجوانب التي تضمنتها ذات الأثر المباشر على الدول العربية وعلى رأسها دعم المنتجات الزراعية وصناعة الملابس والمنسوجات. وأبرزنا الأهمية القصوى لوجود كتلة اقتصادية عربية يمكنها مواجهة التحديات المتزايدة في ظل النظام العالمي الجديد واتفاقية الجات وما تتطلبه للرحلة القادمة من ضرورة العمل بشكل مشترك ومنسق لإيجاد كيان عربي مهيمن في وحدة واحدة.

وفي الحلقة الرابعة والأخيرة من الدراسة يوضح الدكتور عمر عبد الله كامل الركائز التي يعتمد عليها نجاح المساعي الرامية لإيجاد مثل هذه الوحدة الاقتصادية.

يرتافق هذا التسوية وبشكل متوازن مع الاتجاه نحو تنكف الاستثمارات العربية للتدفق عبر البلدان واستثمارها في أكثر المجالات الاقتصادية إنتاجية وأكثرها قدرة على انتاج المنتجات ذات القابلية للتسويق في الأسواق العربية. وبالشكل الذي يعود مرددا إيجابيا في

بين مجموعة من الدول ونظم بمساعيها دون النظر إلى ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. 5 - أن ندرك جميعا بعدم وجود فرص نمو حقيقية لأي بلد عربي منفردا أو بعيدا عن التكامل العربي حتى وإن كان هذا البلد من أكثر البلدان العربية نموا أو أكبرها مساحة أو أفضلها نظام حكم ومجتمع.

6 - الاتجاه بالسياسات الاقتصادية الخاصة بكل دولة عربية نحو الانفتاح الاقتصادي الأمر على بعضها البعض والحرص على التحرر من القيود الإدارية والابتعاد عن الانغلاق الاقتصادي والنزاع العربي العربي المبني لجهة فوائد المنافسة وضعية المعاملة بالمثل، وضرورة إعطاء الأفضلية للتعامل في شتى المجالات.

7 - الاتفاق على تحرير جميع السلع العربية المتدفقة عبر الأسواق العربية دون تمييز أو استثناء من كل القيود على أن

ونقبول لكي نتكهن من تفصيل العمل الاقتصادي العربي المشترك وتنشيطه فلا بد من مراعاة المرتكزات التالية: 1 - لا بد من العمل على إيجاد الإرادة العربية للتنمية الجادة فهي المدخل الوحيد للوقوف على المساحة القومية الطلي في التكامل.

2 - دفع جهود التنمية في جميع الدول العربية، ذلك أن نجاح التنمية في أي بلد عربي هو بالتأكيد ذو مردود إيجابي على عمليات التنمية في الدول العربية الأخرى سواء بشكل مباشر أو غير مباشر وبذلك ترتفع روح التعاون والتكامل بين أبناء الوطن العربي في الدول المختلفة. 3 - اصطلاح الغرف التجارية والاتحادات المهنية ومختلف الهيئات بدورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي دون ترك الأمر كلية كمسؤولية الحكومات.

4 - الأخذ في الاعتبار المعطيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والضرورية للتكامل الاقتصادي العربي، فليتنظر إلى تجربة تكامل

صورة زيادة في معدلات التبادل التجارية العربية البينية. 8 - تهيئة المناخ الاستثماري المناسب لجذب المزيد من الاستثمارات دون أن يشوهر فيها المناخ للأطمع للاستثمار وهذا المناخ لا يبق عند حدود العوامل الاقتصادية فقط وإنما يتجاوزها أيضا إلى الظروف السياسية والاجتماعية السائدة التي تؤثر في ثقة المستثمر وثقته بتوجيه استثمارات إلى بلد دون الآخر. 9 - توفير مزيد من الحماية للمستثمر العربي ضد مخاطر الاستثمار، حيث يوجد هناك أسلوبيان رئيسيان لضمان الاستثمارات الأجنبية أولهما الضمانات القانونية وتأخذ عدة أشكال منها الاتفاقات الثنائية



حيث تم تحديد وسائل
لحماية الاستثمارات
ومعايير محددة من شأنها منع
حدوث انقراض السوق بمنتجات
تقل عن السعر الحقيقي في بلد
النشأ، فضلاً عن التمسك
الترجيحي سواء في مجال
صناعة الملابس والمنسوجات أو
في القطاع الزراعي، كما أوصينا
مُدَي العبيد الملقى على الدول
المتضررة من هذه الاتفاقية
وتأثيرها على النقلة العربية
بصفة عامة والخارجية بصفة
خاصة، وأوضح لنا أن أكثر
الدول تضرراً من هذه الاتفاقية
هي الدول النامية المستوردة
للغذاء، دون أن ننسى في هذا
السياق ما يمكن أن يترتب على
تنفيذ هذه الاتفاقية من أضرار
تدميرية خطيرة على العديد من
قطاعات النشاط الاقتصادي
العربي أو في طبيعة النشاط
الصناعي

التوصيات

وتحقيقاً لهذا الهدف الأسمى،
فلنأخذ نعرضنا في سياق التوصيات
إلى العديد من المقترحات
والتوصيات، التي تحاول
استكمالها فيما يلي:

- 1- التأكيد على أهمية الاسراع
في تدارس السبل الكفيلة بوضع
مشروع إقامة منطقة تجارة حرة
عربية المقدم من الأمين العام
للأمم المتحدة وشمل فعاليتها من
الافتتاحية العربية، التنفيذ
الفعل، نظراً لانتكاسات المرحلة
الأولى من بناء مجتمع اقتصادي
عربي متكامل يقوم على أساس
التحرير الكامل للتجارة العربية
في كل الرسوم والقيود
الجركسية وغير الجركسية
وتأمين المناخ المناسب والظروف
الضرورية التي تؤدي إلى النمو
المستمر للتجارة العربية البهية
خصوصاً أنه لا توجد حاجة
لإصدار اتفاقية عربية جديدة
بهذا الشأن أكثر مما يتطلب
الأمم قوام المؤسسات العليا
القائمة على العمل الاقتصادي
العربي المشترك، بحث وتقدير
صيغة بروتوكول تنفيذي
متكامل الأركان والعناصر يتم
إصدارها لهذا الغرض.

وبقية الأعمال المصرفية التقليدية
إلى التركيز على التمويل القصير
الطويل الأجل للمشروعات
العربية المشتركة وإصدار
صناديق الاستثمار ودفع
عمليات الخصخصة في الدول
العربية نمو الامام سواء من
حيث توفير التمويل اللازم أو
من حيث تقديم المشروعات
المطروحة للبيع أو الترويج لها،
أو عن طريق قيامها بإنشاء
مشروعات جديدة أسوة
بالاقتصاديات طاحت حرب، على
أن تتولى هذه البنوك فترة
الحضانة لهذه المشروعات حتى
مرحلة الإنتاج ثم تعيد طرحها
للبيع مرة أخرى فهذا يعطي ثقة
للمستثمر العربي، وفي هذا
الصدد يمكن إنشاء شركات
راسمال للشياطين التي تتولى
فراء وإدارة الشركات المتعثرة
التي تعيد هياكلها المالية ثم
إعادة طرحها للبيع الأمر الذي
ينعكس على تطوير أسواق المال
العربية وجذب المزيد من الأموال
العربية للمستثمرة في الخارج
للاستثمار داخل الوطن العربي،
وهذا نقطة تتعلق بنسبة
المساهمة في الشركات والبنوك
وهي لماذا نصر على أن يكون
نسبة الشريك الوطني 51٪
مادام هناك أنظمة تحمي
الاستثمارات وكيفية توجيهها
وفقاً لخطط التنمية الاقتصادية
في الدول المعنية.

- 13 - واستكمالاً لهذا التوجه
التكامل السابق، لابد من إقامة
صلة الصناديق العربية
والأسواق المالية العربية
للمساعدة على اشتراك القطاع
الخاص العربي في أكبر عدد
ممكن من المشاريع الاستثمارية
لقائمة عن طريق الملكية
والإدارة، حيث يمكن أن يتحقق
ذلك خاصة عن طريق الصندوق
العربي للانماء الاقتصادي
والاجتماعي.

النتائج

تعرضنا فيما سبق لاتفاقية
الجات وأهم البنود التي
تضمنها الاتفاقية سواء فيما
يتعلق بوجود بنود لم تكن
موجودة من قبل والتي عرفت
بحماية الحق في الفكرية والأدبية

بين الدول المصدرة والمستوردة
لرأس المال، ثانياً التشريعات
المصرفية التي تشجع وتنظم
الاستثمارات الأجنبية الوافدة
لها الحماية والضمان ضد
مخلف المخاطر السياسية، وإذا
كانت معظم الدول العربية قد
أصدرت قوانين لتشجيع وتنظيم
لرأس المال الأجنبي المستثمر
ضد التلاعب والمصادرة أو
الاستيلاء أو المخم.

- 10 - توفير المزيد من فرص
الاستثمار والأدوات
الاستثمارية، فإذا كانت
الاستثمارات العربية في الخارج
تركز في الاستثمار في أسواق
الأوراق المالية فإن الطريقة المثلى
لاستقبال هذه الأموال يجب أن
تتم من خلال تشجيع تطوير
سوق الأوراق المالية العربية
وربطها بالأسواق الدولية، على
أن يتضمن هذا التشجيع
والتطوير في جانب العرض
تعزيز عرض الأدوات المالية
سواء من خلال الأحكام
التشريبية المتمثلة في مطالبة
بعض المشروعات بإصدار أو
طرح أسهمها للاكتتاب العام أو
الإدراج النقلي في البورصات
عندما يصل رأسمالها إلى حد
معين، أو من خلال السياسات
المشجعة للاستثمار في الأوراق
المالية خاصة السياسات
الفريقية.

- 11 - لفساح المجال أمام
القطاع الخاص العربي للدخول
في المشروعات الاقتصادية
العربية المشتركة القائمة أو التي
يمكن إقامتها في المستقبل.
- 12 - مزيد من الفاعلية
للبنوك العربية في تشجيع
الاستثمار في الواقع لا تستطيع

أن تفل دور المصارف العربية
في الاضطلاع بالاستثمار في
الوطن العربي وخاصة من حيث
تمهيد الموارد المالية العربية
وزيادة التراكم الرأسمالي
وتوجيهها إلى الاستثمار المنتج
على النطاق القومي العربي،
والانتقال من دورها التقليدي في
تقديم التمويل القصير الأجل



المصدر : العالم اليوم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ مايو ١٩٩٥

وتغييرها جغرياً بما يتواءم والتغيرات الجديدة، ولتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد البشرية العربية بالشكل الذي يتناسب مع الاحتياجات الاقتصادية المتطورة.

15 - صياغة سياسة زراعية عربية جماعية تقوم على أساس مقتضيات الكفاءة الاقتصادية والاحتياجات التنموية القطاعية والتحديث الزراعي، بحيث يتم فعالياً من خلال إعادة توزيع خريطة الزراعة العربية والتركيز على وجه الخصوص على نواحي النقص التي تعاني منه الدول العربية وتشكل في نفس الوقت جانباً كبيراً من عملياتها الاستراتيجية.

16 - ضرورة وضع سياسة مائة عربية تراعي الاحتياجات القطرية والمشاركة.

17 - التأكيد على الدور المهم الذي يمكن أن تضطلع به العرب في مجال التعريف بأساليب الإدارة الحديثة وأهميتها في إدارة وتطوير المشروعات الاقتصادية العربية.

18 - ضرورة بذل الجهود العربية المكثفة للأسراع بخطى نقل وتوطين التكنولوجيا في مختلف جوانب الحياة العربية،

وبوجه خاص في مجالات الإنتاج والخدمات، حتى لا تبقى البلدان العربية عالة على مصادر التكنولوجيا الأجنبية ويعتمد عليها بصورة كلية، والتأكيد في هذا المجال على أهمية الإسراع في وضع اقتراح مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، حول إنشاء برنامج أو صندوق أو شركة مشتركة للتعاون العربي الفني والتكنولوجي ضمن نطاق المجلس موضع التنفيذ الفعلي.

19 - إنشاء المزيد من الاتحادات الاقتصادية والخدمية مثل اتحاد الدول العربية المتحدة للبتروكيماويات، اتحاد السباحة، اتحاد النقل، اتحاد الدول العربية للمواد والبترول، اتحاد صناعات الحديد والصلب، والتي من شأنها

9 - تشجيع ودعم إقامة المزيد من مؤسسات التمويل العربية المشتركة، لتوفير المزيد من المصادر التمويلية العربية اللازمة لتغطية الاحتياجات التمويلية للمشروعات الاقتصادية العربية المشتركة ذات الطابع التكاملي والصيغة التبادلية، والمضخمة لرؤوس الأموال العربية على الاستثمار فيها، على أن يكون للقطاع الخاص العربي دور و شأن في انشائها، وأن يتم ذلك تحت مظلة اتحاد المصادر العربية وبالتعاون مع المؤسسات المالية العربية الرسمية القائمة حالياً.

10 - العمل على تعزيز التعاون والتتسيق فيما بين الدول العربية والدول الشقيقة خاصة الإسلامية منها، من أجل تعزيز القوة التفاوضية لها في إطار المفاوضات الساعية إلى تقليل السيلبيات وزيادة المكسيات التي يمكن أن تنجم من الدخول في الجاته.

11 - العمل على إنشاء وحدة مختصة أو وزارة لشئون التعاون الدولي في كل دولة

عربية تعنى بالمسائل المتعلقة باتفاقية الجاته، وإعطاء المشورة اللازمة في هذا الشأن، على أن يدعم هذا التوجيه بإنشاء لجنة فرعية عليا للتصديق تتيق من مجالس تنمية الصناعات أو اتحادات الغرف في البلدان العربية، وذلك ليليرة صيغ وسبل زيادة الصناعات العربية إلى الأسواق الخارجية.

12 - التأكيد على أهمية إقامة مركز عربي دولي دائم للأعلام والمعلومات التجارية يكون بمثابة مركز إشعاعي للمنتجات العربية السلعية والخدمية.

13 - توعية المواطن العربي من خلال وسائل الأعلام المختلفة بأهمية استخدام المنتجات والخدمات الوطنية والعربية وتفضيلها على المنتجات الأجنبية.

14 - التأكيد على ضرورة إعادة النظر في نظم وسياسات التعليم للتمتع في الدول العربية

2 - دعوة البلدان العربية إلى السعي الجاد والمبشيرة نحو إعادة مكيك.

3 - الدعوة لتضافر الجهد العربي لدعم السوق العربية المشتركة وترسيخ نطاقها لتشمل جميع أقطار الوطن العربي.

4 - تبني استراتيجية اقتصادية من شأنها تصفية التبعية الاقتصادية عن طريق التمويل التدريجي والمتواضع للموارد الاقتصادية المتاحة من التسييل الأولى إلى أنشطة اقتصادية جديدة ومتنوعة تخدم أهداف التنمية الاقتصادية العربية وفقاً لنهج إسلامي.

5 - تشجيع إقامة المشروعات الاستثمارية العربية المتعددة الجنسية في مجالات انتاج السلع الصنعة ذات المستقبل الواعد مثل البتروكيماويات الأساسية،

والأوروبية، والحديد والصلب وقطع الغيار، والتصنيع الغذائي، على اعتبارها من الداخل الأساسية للتنويع الاقتصادي العربي والتخلص من مشكلة التبعية الاقتصادية.

6 - التأكيد على الضرورة القصوى لأن توجه الدول العربية جميع جهودها إلى تعزيز وتعميق مفهوم الاستثمارات العربية المشتركة بالنسبة لها وتسهم في تحقيق كل مامن شأنه المساعدة في تنمية وتطوير هذا النوع من الاستثمارات فيها، وبالشكل الذي يسهم بالتدريج في الاستغلال لمواردها المالية والبشرية والطبيعية.

7 - التأكيد على أهمية الدعوة إلى نقل ملكية الشركات العربية المشتركة القائمة برؤوس أموال حكومية إلى القطاع العربي الخاص.

8 - اسراع الجلال أمام القطاع الخاص العربي ممثلاً في المنظمات الاقتصادية التي تمهده للاشتراك في كل ما يتعلق بأمور العمل العربي المشترك.



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢٠١ - مايو ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المساعدة على التوسيع في مجال
التجارة الانتاج.
20 - نظراً لأهمية النفط
بالنسبة للدول العربية النفطية
وغير النفطية فضلاً عن أنه
مصدر مهم وأساس لتوفير
الأموال اللازمة لتغطية متطلبات
التنمية، فقد ظهرت الضرورة
والحاجة الملحة إلى اتباع
استراتيجية جديدة وأكثر
فعالية - ولا تترك الأسعار في
اليك المستهلكة بالتكامل كما هو
حاصل الآن وأن يتم في نفس
الوقت اعادة النظر في الكيفية
التي يتم فيها اعادة انفاق
العوائد النفطية وبالشكل الذي
يعمل على زيادة معدلات تدفق
هذه الأموال للاستثمار في
المشاريع الاقتصادية العربية
المحيية للشركة وخصوصاً
تلك التي تتمتع بمزاياها النسبية
والتنافسية.

* نائب رئيس مجموعة دلة

**تجارتها الخارجية 67%****والبيئية 8% فقط**

الدول العربية مطالبة بالتكثف لمواجهة سلبيات الجات

سيوفر للدول العربية المزايا أبرزها: خفض الاستيراد وتعميم الصادرات وتفعيل الاستثمار وإيجاد قاعدة صناعية عن طريق توفير المتطلبات الضرورية لإعادة الأموال العربية للمستثمرة في الخارج والتي تقدر بحوالي (670) مليار دولار إلى الداخل، وإيجاد أسواق مائل عربية والوقوف أمام الإجراءات التعسفية المتعلقة والتي من المحتمل أن تتعرض لها الاقتصادات العربية وتوفر المزايا التنافسية من خلال المعاملات التجارية والاقتصادية مع التكتلات الأخرى ومعالجة تعظيم إيجابيات اتفاقية الجات وحصر السلبيات والتعامل معها.

التجارة العربية والجات

وترى الدراسة أنه لتفعيل دور السوق العربية المشتركة يجب التركيز على وضوح قوانين الاستثمار واستقرارها وتأمين حرية تمويل الأرباح وأصل الاستثمار للخارج وإقامة الأسواق المالية العربية والتسويق فيما بينها من أجل انشاء السوق العربية

للأوراق المالية ورأس المال العربي. نظرا لحجم الاقتصادات العربية عن توفير السلع والخدمات الضرورية والتي يستهلكها المواطن العربي تقسم الأقطار العربية - بالاستيراد من الخارج حيث تكون معظم السلع المستوردة إما سلعاً غذائية أو دوائية أو راسمالية أو وسيطة، أما بالنسبة إلى السلع والتي يتم تصديرها في الوطن العربي فيتم استيراد غالبية مدخلاتها من الخارج. نتيجة للتوجهات العالمية فقد أخذت الدول العربية والنامية بتحرير تجارتها في منتصف الثمانينات حيث اتخذت خطوات جادة لفتح اقتصاداتها ودمجها في الأسواق العالمية، وقد شمل ذلك تخفيض التعريف الجمركية أو تبسيطها في نطاق الإصلاحات الاقتصادية الواسعة كما اتخذت كثير من

في الوقت الذي تعد فيه الاقتصادات العربية من أكثر الاقتصادات انفتاحاً على العالم الخارجي (التوسط 67٪ من الناتج المحلي الإجمالي) إلا أنها تعاني من اختلال في هيكلها السلمي حيث تشكل السلع الأولية الجزء الأكبر من صادراتها، كما تسود غالبية السلع الغذائية والراسمالية والوسيطة، وتتفصل في نفس الوقت التجارة العربية - العربية إلى 8٪.

وحتى تتمكن الاقتصادات العربية من مواجهة الآثار التي تترتب على تحرير التجارة فعليها أن تعيد النظر في واقعها وهيكلها وعلاقاتها الاقتصادية بشكل يؤدي إلى زيادة حجم تعاملها التجاري مع بعضها البعض.

وتوضح دراسة الشركة العربية للصناعات الدوائية والمستحضرات الطبية (أكويما) بالاردن في المؤتمر السادس لرجال الأعمال والمستثمرين العرب: إن العالم العربي يشهد تغيرات أساسية في هيكله الاقتصادية انعكست على جميع نشاطاته وعلى نطاق الاقتصاد الكلي.

وتطالب الدراسة بزيادة التعاون الاقتصادي العربي وتفعيل وتنشيط قيام السوق العربية المشتركة والمنظمات والاتحادات والشركات العربية لكي تقوم بدورها لتحقيق هذا التعاون من أجل ترجمة استراتيجية العمل العربي المشترك إلى مشاريع وبرامج عملية، كما أن اتفاقية الجات تدعو إلى دعم التكتلات الاقتصادية ومنها العربية طالما تنص هذه الاتفاقية على اعتبار التبادل التجاري بين أطراف هذه التكتلات أمراً إلزامياً. حيث سيوفر التكتلات الحفاظ على انخراط العربية وتجنب للناسخ غير المتكافئة، كما أن التعامل من خلال هذه التكتلات يؤدي إلى تحسين القدرات التنافسية في شتى المجالات، إضافة إلى أن التكتل الاقتصادي العربي،



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢١ مايو ١٩٩٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

القطاع الصناعي العربي وعليه وعن طريق التكامل يمكن تقادي الانعكاسات السلبية المعتلة لهذه الاتفاقية.

منحت الاتفاقية نفسها سلطة إيقاف مفعول التشريعات الوطنية والقوانين الاستثنائية التي تتعارض معها وهو حق يمس جانبها مهما من استراتيجية الدول النامية للملاق بركب الصناعة والتصنيع العالمي ووفقا للاتفاقية فإن جميع التشريعات الاستثنائية والبحرورية التي تشترط للتمتع بالازايا العربية والبحرورية ان تكون هناك نسبة من المكون للمنتج النهائي تعتبر باطلة وخارجة من قواعد الهات يامتياز ان ذلك الشرط له نفس اثر الحماية للبحرورية الذي يعيق سير وتدفق التجارة الدولية الحرة.

الدور العربي والجات

رغم عدم الاصلاح على كل تفاصيل وينود اتفاقية لجات الا انها تتضمن ايجابيات وسلبيات، وان موضوع الانضمام في الوقت الزمان يعد دخول غالبية دول العالم اليها اصبح يحكم الواجب لكون ان النظام العالمي الجديد وخاصة بالظروف المالية وبعد انهيار للعسكر الاشتراكي ادى إلى تفعيل دور اتفاقية لجات والتي أصبحت تعرف بمنظمة التجارة الدولية World Trade Organization. وحيث نعلم ان حوالي 92٪ من التجارة العالمية سيكون من خلال هذه الاتفاقية وعدم السماح للدول

بالانفلاق. ولا خيار امامها الا الانضمام والدخول في هذه الاتفاقية وان الانعزال سيؤدي إلى مزيد من الخسائر لكون الدول المتقدمة تحظى بما نسبته 80٪ من اصل التجارة الدولية (92٪).

وتختلف درجة السلبات والاييجابيات حسب الهياكل الاقتصادية للدول، فكلما كانت الدول تعتمد على الصادرات فانها سوف تعظم الفوائد عن طريق التخفيضات في الحواجز الجمركية وازالة المعوقات وعليه فانه لا مفر امام الدول العربية الا قبول الاتفاقية وان تتوجه إلى الاستفادة من ايجابيات الاتفاقية وتقليص السلبات: وإعادة النظر في الهياكل الاقتصادية العربية عن طريق تخفيض التكاليف وتطوير الانتاج بشكل يتماشى مع هذا الواقع التنافسي. ان الدول العربية مستحتمل بعض

الدول اجراءات غير جمركية لتحرير الواردات مع الاعلان صراحة عن نيتها في الوصول إلى التحرير الشامل.

هذا وتشكل الدول الصناعية ما نسبته 45٪ من اجمالي الصادرات وما نسبته 60٪ من اجمالي الواردات بينما تشكل الدول النامية 15٪ و 14٪ وبقيّة العالم 40٪ و 25٪ من اجمالي الصادرات والواردات على التوالي.

وعليه تستحوذ الدول الصناعية وعلى رأسها الأوروبية على النصيب الاكبر من التجارة العربية، حيث الميزان التجاري لصالح هذه الدول، أما بالنسبة للدول النامية فيكاد يكون الميزان التجاري بينها وبين الدول العربية متوازنا اما بقية العالم فان الميزان التجاري يكاد يكون لصالح

الدول العربية، وعليه فان للميزان التجاري بين الدول الصناعية والنامية ليس في صالح الدول العربية.

ومن الناحية العملية فان نسبة الصادرات الصناعية العربية للمشمولة باتفاقية لجات تشكل حوالي 25٪ من مجمل الصادرات العربية في حين لا تزيد نسبة الصادرات العربية إلى مجمل دول العالم بما فيها النفط والغاز على 3.7٪. وفقا لآخر احصائية.

لا شك ان الدول المتقدمة سوف تحقق نتائج ايجابية في المستقبل بسبب تحرير التجارة العالمية خاصة ان منتجاتها تتمتع بجودة عالية وتستطيع الوقوف امام المنافسة الدولية اما بالنسبة للدول العربية فان مجرد سحب الحماية وقطع الاسواق دون ضوابط وقبود على السلع المستوردة سوف يؤثر سلبا على المنتجات الوطنية ويرجع خاص غير التنافسية والناتجة اذا لم يتم الاستعاضة عن هذه القبود بسياسات داعمة تستهدف تحسين الانتاجية كما ان سحب الحماية سيؤدي إلى زيادة في اسعار الواردات وارتفاع في معدلات خدمة الدين العام واغفال لجوانب التنمية الاقتصادية العربية.

الاستثمار واتفاقية لجات

كما ان الدول العربية نتيجة لعدم قيامها بكلية تجارية وتكامل اقتصادي واحد ان تخسر كثيرا من حيث مبدأ الدولة الاولى بالرعاية والتي يحق لها اعطاء مزايا تفضيلية فيما بينها وهذه الميزة ستؤثر على



المصدر : العالم اليوم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ مايو ١٩٩٥

السليبيات وخاصة في لدى الضعيف والمتوسط أما على المدى الطويل ونتيجة للتكيف مع هذا الواقع ومحاولة تنشيط التكتل الاقتصادي العربي واستثمار الاموال المتاحة والطاقة البشرية المميزة فانها ستجني ثمار ذلك عن طريق استغلال الهامش الزمني المتاح وتشجيع التعاقد طويل المدى بين المنتجين والمستهلكين العرب لمختلف المنتجات العربية.

والتركيز على السياسة التسويقية القطرية والتتسيق بين السياسات التسويقية العربية وتحديد القطاعات الاقتصادية وتبيان كيفية تأثيرها من اتفاقيات الجهات وعليه فإن هناك بمدين اساسيين يجب التركيز عليهما:

اولهما الاعداد الاقتصادي الاقليمي العربي وضرورة تفعيل السوق العربية المشتركة عن طريق تطوير وتطبيق التشريعات الجمركية العربية ودعم وتفعيل دور ونشاط الشركات العربية المشتركة والمشاريع العربية الثنائية وايجاد الانشواق المكتملة خاصة اسواق المال العربية.

وثانيهما ايجاد ومعالجة الاسواق الاخرى التي ستكون دافعة للتكامل الاقتصادي العربي مثل السوق الافريقية المشتركة والسوق الاسلامية المشتركة.

وليس من الموضوعي الآن اتخاذ موقف ايجابي او سلبي من الجهات وبالتالي تعزيز دخول او عدم دخول الدول العربية فيها. فهذه الاتفاقيات تنطوي على تحديات وفرص ذات فائدة كبيرة من استثمارها كما انها وفي نفس الوقت تحمل في طياتها معانير لا بد من وعي مخاطرها وعلى المستوى الايجابي فان الدخول في عضوية الجهات تكسب البلدان المنضمة فرصة الوجود داخل هذا التجمع الاقتصادي حيث يكون لكل دولة حق وصوت واحد مثلاً مثل اي من بقية الدول الاعضاء كما تكون طرفاً في المناقشات والحوارات الجارية التي تؤثر على المستقبل الاقتصادي العالمي وحيث ان منظمة التجارة العالمية تشكل إطاراً لحل الخلافات التجارية بين الدول الاعضاء وعدم انضمام الدول يفقدنا امكانيات الاستفادة التي يتيحها هذا الإطار لحل نزاعاتها.



رأي خبير عربي

كيف
تواجه
أموال
العرب
«الجات»

لا شك ان التغييرات المتلاحقة

التي تمرينا اليوم تفرض نوعا من التأمل والتفكير والتخطيط لما يحدث حولنا، فالأسراع والبدء بتطبيق بعض البرامج التي من شأنها تدعيم المركز التنافسي للوحدات المالية العربية في السوق الدولية من خلال ايجاد سوق مالية عربية لتوحيث حركه الأموال والغرض من التوسيع التعلقه بالدين وتحويل اسواق المال العربية والتنسيق فيما بينها كخطوة نحو انشاء سوق

مالية عربية موحدة، وكذلك وضع نظام كفاء للاشراف على تأسيس شركات التأمين ورقابة عليها لما لها من دور فعال في تنشيط الاستثمارات العربية وكذلك الاستفادة من تجارب الدول الأخرى.

بالنظر في اتفاقية الجات مألها وما عليها نجد تأثيرها على القطاع المالي العربي يبدو مؤكدا لذا نجد ان على الدول العربية استحداث وظائف جديدة في اوعية الاشعار ومضائق واسواق المال مع تطوير اساليب الادارة والتكنولوجيا المتبعة في المصارف العربية وان تستقرى الوحدات المصرفية معايير مؤتم. (مال) حتى تستطيع الوفاء امام المنافسة الأجنبية فليطها وخارجيا. وعليه لابد من مراجعة البنوك المركزية وهيئات سوق المال وسلطات التأمين في الدول العربية لقوانينها نحو اتخاذ الاجراءات التي تضمن المنافسة والمؤمنين وسلكي الاسهم. بماه يتبين الشواهد والاستقرار في الاسواق المالية والتكيف والبدء بتطبيق الآليات بالمنافسة الأجنبية، فالتطورات الاقتصادية الدولية تدل على ان الدول العربية ان تتجه في تحديد ميثاقا للادوية التي تقلل المنافسة فيها في القطاع المالي وذلك من خلال المراكز التالية:

- للاربعه الاقتصادية والمالية التقنية من أجل زيادة الكفاءة الاقتصادية والتحرير القوي القطاع المالي
- الاتفاق عربي على اولويات تحرير الخدمات المالية العربية، وفقا للسوق الزمنية الفروضة لضمان تحقيق مكاسب
- الطلب من الدول لتقديم السماح لها بالازاياء المترتبة للوالت المالية، في إطار كون الدول العربية من الدول النامية عموما..

تجد ان اهم المستويات التي تفرض نفسها حاليا في القطاع المالي من الاتجاه نحو تحويل القروض الى سكون مديونية، وفي ما يعرف باسم EBC Curitizatin وزيادة الاممية الضريبة للانضباط والمعاملات المالية التي تجرى خارج الموانئ والتي تظهر ضمن ارقام الليزانية وتحويل الاسواق المالية وتراكمها عليها، وكذلك نسبة الملاحة المالية التي تعجز عن اهم

الخدمات التي تواجه المصارف العربية... والخروج من مأزق آثار الجات المالية على القطاع المالي العربي الذي تعاني بعض وصاداته من كثرة ديونها المديونية واختلال هيكلها الائتمانية وليس اذارتها بتطويعها امام المنافسة العالمية وكذلك اعتماد التأمين في الدول العربية، فمستقبلها في وضع مالي غير ملائم نتيجة لضعف اسواق الرأسمالية والتي هي اساس الفترة الاستيعابية لهذه الشركات فخير على اعتماد صناعة التأمين العربية على اعانة

الخبير المالي من حيث تطوير الاطرار والمخارج في دولها سياسات امن كسائها ايرتدعها قدم ناس المال المالية العربي خاصة التي داخل المنطقة العربية والمتمثلة في اقل الخصومات في تطوير هيكل ادارة الوحدات المالية وخاصة ان من شأنه مواكبة تلك البرامج التنموية كمشلا على ان تفتح اسواق المال العربية امام تمهيد الارواق المالية الأجنبية والعكس كضبط المراكز والاسواق المالية العربية وتجهيزها على اجتذاب لوائف الاثقال العربية من الادوية المالية

د. محمد الرحمن صبرى
رئيس قسم المال والاستثمار
بالامانة العامة للشؤون الاقتصادية
بالجامعة العربية



الإصدار

المصدر :

1 يونيو 1990

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الاتحاد العام للفرق التجارية العربية

السوق العربية المشتركة هي الحل الوحيد لمواجهة اتفاقية الجات

المشتركة والتغلب على الضغوطات العربية حتى تصبح
المضيومة العربية كتلة تجارية مع المنتجات والتكتلات
المالية خاصة وأن السوق العربية تضم ٢٥٠ مليون مواطن
وكميات غائلة من الثروات الطبيعية والموارد البشرية والمواد
الأيوية ولكننا نفتقد إلى الإدارة الفعالة والتقنية العالية
كما أن السوق العربية المشتركة يمكن أن تعمى النشاط
الاقتصادي العربي وتنمية وتزيد من حجم التجارة البينية
وتوسع نطاق الإنتاج التكامل العربي وتجتنب الاستثمارات
العربية المشتتة للخارج حيث إن كل ٩٦ دولاراً من رؤوس
الأموال العربية المستثمرة في الخارج يقابلها دولار واحد
يستثمر في المنطقة العربية.

أكدت رؤية الاتحاد العام لفرق التجارة والزراعة
والصناعة في البلاد العربية أن إنشاء سوق عربية مشتركة
هو الحل الوحيد لمواجهة اتفاقية الجات، حيث يتعاظم دور
القطاع الخاص ويتضافر الشركات العربية الكبرى في
التحضير للاستثمار الداخلي لإقامة مشاريع مشتركة لدعم
هذه السوق اعتماداً على المنافسة والكفاءة وفق برامج
محددة، وأن الفرصة مضمونة في الدول العربية محدودة
لإقامة هذه السوق العربية، حيث أضلت اتفاقية الجات مهلة
عشر سنوات لإقامة للتكتلات الاقتصادية خاصة أن السوق
العربية قد صدر قرار بها من جامعة الدول العربية عام
١٩٦٤ وعليها أن تستفيد من تجارب إنشاء السوق الأوروبية



فوائد وأضرار إخضاع حقوق الملكية الفكرية لقواعد المبادلات السلعية في النظام التجاري الجديد

إبراهيم نوار *

وفي مجال حقوق النشر المكتبي والإلكتروني حيث إن اتفاقية فترة الحماية بعشرين سنة على الأقل النص على أن تكون الحماية لحقوق ملكية النصوص المنشورة وليس الفكرة القائمة عليها ولا الأساليب التي تم استخدامها لتكوين هذه النصوص ولو كانت أساليب رياضية.

لكن الاتفاقية اعتبرت برامج الكمبيوتر خصوصاً في حد ذاتها، ومن ثم فإنها حصلت على حقوق الملكية كمنصوص وليس كطريقة أو أساليب مستخدمة للحصول على المعلومات.

والتحت الاتفاقية لأصحاب حقوق المؤلفات الإلكترونية والصوتية والمرئية حق حظر أو إبادة تاجر- منتجاتهم للمصور بواسطة الشركات التجارية وهو ما يعني في حال شركات تاجر الأشرطة الإلكترونية أو الصوتية وكذلك المرئية أن هذه الشركات لا تستطيع ممارسة نشاطها من دون الحصول على ترخيص خطي بذلك من الجهة المنجدة.

ومنت الاتفاقية فترة حماية حقوق الأداء والتسجيلات الصوتية من ٢٠ سنة إلى ٥٠ سنة مع سريان كل الشروط أو للتسهيلات المنصوص عليها في معاهدة روما لعام ١٩٦١ وخاصة بحماية حقوق المؤلفين وشركات الإنتاج والمؤسسات التابعة، وتضمن التسهيلات المنسوح بها في معادتها روما تطبيق شروط الحماية بالمثل - طبقاً لإملاءات للتجار الإقليم متلاً - وكذلك السماح باستخدام التسجيلات أو المواد المنتجة لأغراض التعليم في المدارس أو مراكز البحث العلمي.

فإن نحو ٥٠ دولة، أي أقل قليلاً من نصف عدد الدول المشاركة في المفاوضات لم تكن لديها تشريعات تنص على حماية حقوق براءات الاختراع والأختراخ للمستحضرات الطبية والصيدانية والأغذية المحفوظة والمضروبات المعانة.

لكن الإصرار أثناء المفاوضات على وضع قواعد ملزمة لحماية حقوق الملكية الفكرية دفع للتخبر من الدول وبينها دول عربية مثل السعودية، إلى إصدار تشريعات لحماية بعض حقوق الملكية الفكرية. وبين الدول التي أصدرت تشريعات خلال المفاوضات لحماية حقوق براءات الاختراع

والاختراع كالتجديدات المستحضرات الطبية والصيدانية وبوليفيا والصين وتشيلي وكولومبيا وأكوادور واندونيسيا والمكسيك، وبيرو وكوريا الجنوبية وفنزويلا.

ومن القواعد المهمة التي تم الاتفاق عليها في الجالات المذكورة لحماية حقوق الملكية الفكرية أن حماية هذه الحقوق تنطبق على كل الاختراعات في حد ذاتها، مستقلة عن طبيعتها التجارية أو الصناعية، وذلك على عكس الحال في تشريعات حماية حقوق الملكية الفكرية في السبعينات والثمانينات التي كانت تمنح الحماية للتطبيق التجاري أو الصناعي ذاته فقط وليس للاختراع أو الطريقة التي تمت بها عملية الإنتاج. ويضي ذلك حماية حقوق صاحب الاختراع وصاحب حقوق امتياز الاختراع.

وستشمل من قواعد حماية الملكية الفكرية براءات الاختراع والاختراخ المصنوعة في مجالات وسائل تقسيم الأراضي والعلاج والجراحة العلاجية لتبشير والنباتات والحيوانات، وكذلك الأساليب البيولوجية الأساسية المستخدمة مع عمليات إنتاج النباتات والحيوانات مع استثناءات محدودة جداً.

■ انشأت اتفاقية عام ١٩٩١ لتحرير التجارة العالمية ما يمكن اعتباره سوقاً عالمية لتجارة حقوق الملكية الفكرية. وحدت الاتفاقية القواعد والأحكام التي تنظم التبادل في هذه السوق الجديدة على أساس القواعد والإحكام المنطق عليها لتطبيق الحسابات في أسواق التجارة السلعية. وتناول القسم ٣ من الملحق الأول لاتفاقية تحرير التجارة العالمية تفاصيل قواعد تنظيم تجارة حقوق الملكية الفكرية.

ويشمل الملحق تنصيصاً متعلقاً بالحد الأدنى الذي تلقت عليه الدول المشاركة في جولة أوروغواي لتحرير التجارة العالمية، في ما يتعلق بتجارة حقوق الملكية الفكرية. ومن ثم فإن الحد الأدنى المنطوق عليه حقوق الأساس وليس السقف لقواعد حماية حقوق الملكية الفكرية.

وتضمن المجالات التي حددتها الاتفاقية تجارة حقوق الملكية الفكرية تسجيل براءات الاختراع والاختراخ وتحرير استخدامها وقواعد حماية حقوق أصحابها وحقوق النشر المكتبي والإلكتروني وحقوق العلامات التجارية وحقوق التصميمات الصناعية وحقوق تحديد بلد الأصل أو المنشأ لسلعة معينة وحقوق تصميم الدوائر المتكاملة الكهربية والألكترونية وحقوق حفظ المعلومات غير المعلن.

ومن أهم البند الذي اعتمدت عليه الدول المشاركة في جولة أوروغواي لصوغ قواعد تنظيم تجارة حقوق الملكية الفكرية مبدأ المعاملة الوطنية والدولة الأكثر رعاية. ويضرب لهذا المبدأ تحديد ميسباً جديداً للدول النامية التي يحق لها وفيه أن تحصل على ميزتان حقوق استخدام تكنولوجيا معينة أتاحته الدولة المنتجة لها استخدامها دولة أخرى أو أكثر.

وفي بداية مفاوضات جولة أوروغواي عام ١٩٨٦ كانت حقوق الملكية الفكرية تعاني من انتهاكات شديدة وقرصنة في مناطق عدة من العالم. وعلى سبيل المثال



الحياة التقنية

الصدر :

للنشر والخدمات الصحية والمعلومات

التاريخ :

١٩٩٥

تطبيقات لتكنولوجيا في الدول النامية. ونصت الاتفاقية على ضرورة أن تستخدم قواعد حماية حقوق الملكية الفكرية في أغراض توسيع عملية نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية وليس تقليدها.

ومن الأضرار التي سببها بالمول العربية كذلك الحد من نشاط تعريب برامج الكمبيوتر من دون ترخيص. ولأثر عملية التعريب الجارية حالياً في بعض الدول العربية خصوصاً في مصر إلى اتاحة قدر كبير من المعلومات الإلكترونية وطرق إعداد البيانات وغيرها بأسعار رخيصة لأن القائمين بالتعريب لا يدفعون رسوماً للشركات الأصلية صاحبة حقوق الملكية. وتشكل الفرصة في أسواق برامج الكمبيوتر والأجهزة المخططة في منطقة الشرق الأوسط عمومًا نسبة ٢ في المئة من الفرصة على المستوى العالمي. وهناك ثلاث دول في الشرق الأوسط في عملية نقل المخططة في هذا المجال هي إسرائيل وتركيا ومصر.

لكن الدول العربية يمكنها الاستفادة كثيراً من الالتزام بقواعد اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية. وأول الفوائد التي يمكنها رصدها، تتمثل في سوق عربية منظمة لبراءات الاختراع وحقوق الملكية الفكرية في مجالات النشر المكتبي والإلكتروني والإنتاج للمسموع والمرئي والتلفزيوني على عمليات النقل والتسجيل التجارية التي تتم بواسطة تقليد العلامات التجارية وغيرها.

وتعتمد القامة سوق عربية منظمة لتجارة حقوق الملكية الفكرية شرطاً أساسياً لإظهار الابتكار والأختراع. فاستحباب الابتكارات والأختراعات الذين ضاعت فوائدهم بسبب عدم وجود مثل هذه السوق توفروا غالباً عن أجهالهم. ولذلك فإن حفظ حقوق المخترعين من شأنه أن يزيد من عددهم ومن جهودهم. ومن ثم تقل الحاجة إلى استيراد الكثير من التكنولوجيا في المستقبل.

كذلك من شأن القامة سوق منظمة لحقوق الطبع والنشر والإنتاج المسموع والمرئي أن ترفع من شأن عمليات التاليف والترجمة والإبداع الفني والقضاء على الأساقف والقرصنة في أسواق هذه المنتجات. أن ارتفاع المؤلفات يبدأ من حفظ حقوق المؤلف كما أن الإبداع يتبع نطقه ويزيد منه من حصول المبدع على عالة كبير من أبداعه.

ومن شأن تطبيق أحكام اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية في الدول العربية أن يوفر مجالات جديدة للعمل في مياين الحاماة والمكاتب الاستشارية المتخصصة في حماية هذه الحقوق وكيفية تسجيلها ومتابعة عمليات انتشارها.

• صحافي مصري مقدم في لندن

وسمحت الاتفاقية لشركات الانتاج الإراعي واللفيزيوني ومؤسسات الانتاعة والتلفزيون بالحصول على حق وقف أي برامج لها يتم بثها في محطات أخرى من دون ترخيص مسبق.

وتضمنت الاتفاقية نصوصاً معقدة في مجالات حماية حقوق العلامات التجارية وبيع النشأ والتصاميم الصناعية والتصاميم النوارث للمكاملة وغيرها. ولتمتد النصوص المتعلقة بحماية حقوق ياد للنشأ من النصوص المستخدمة لمواجهة التحايل الذي تقوم به بعض الدول عن طريق إنتاج سلع ما تم كتابة اسم دولة أخرى كيد الأصل أو النشأ على السلة لتفادي لمكام المخاطبة الاقتصادية ملأ، أو التحايل على القيود التمية أو القيود للأجارية الأخرى. ونص الاتفاقية على أنزال برامج ومعلومات بالدول أو للتخزين الذين يملكون أي مثل هذه الأساليب.

والتزم الاتفاقية الدول الأعضاء في منظمة التجارة الدولية بإصدار التشريعات والقوانين التي تدرج مضالفة قواعد حماية حقوق الملكية الفكرية، وتنظم العلاقات للمخالفين. واستصقلت الاتفاقية نصوصاً جديدة تقضي بالزام المدعي عليه في قضايا سرقة حقوق الملكية الفكرية بدفع التعاب الفشاء وبكامل في حال ادانته قضائياً. وهو ما يعني إلزام بلغ كل الاتكاليات التي جعلها صاحب الدعوى لإقامة دعواه ويعتمد هذا النص مشككاً جداً على التشريعات الموجودة حالياً في بعض الدول لحماية حقوق الملكية الفكرية والتي كانت تنص على أن يتحمل المدعي تكاليف إقامة الدعوى بالكامل حتى إذا أسست الحكمة المخضة صفة الإعاء.

وفي حال انضمام الدول العربية إلى اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية، وهي اتفاقية مزمرة للدول الأعضاء في منظمة التجارة الدولية، فإن أبرز الأضرار التي ستعرض لها تتمثل في ارتفاع تكاليف الحصول على التكنولوجيا وبراءات الاختراع والابتكار، خصوصاً في مجال البروية والمستحضرات الطبية. ويقرر اللجنة الاقتصادية في مجلس الشعب المصري في شأن بلغ رسوم وعوائد للشركات صاحبة براءات الابتكار والأختراع في مجال البروية والمعالجات الطبية أن يرفع أسعار هذه السلع بنسبة ٦ في المئة على الأقل.

ونظراً إلى أن الدول النامية عمومًا ليست لديها ميزات تنموية في مجالات التكنولوجيا المتطورة، فإن الدول النامية ستكون في موقع اللوى لفرض شروط على تصدير التكنولوجيا إلى الدول النامية. ومع ذلك فإن اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية تضمنت نصوصاً تحظر على الشركات المنتجة للتكنولوجيا المتقدمة المبالغة في قيمة العوائد أو الرسوم التي تطلبها مقابل



المصدر : **الأمم المتحدة**

التاريخ : **١٥ تموز ١٩٨٨**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الجات وإدارة الاقتصاد الوطني

أصبحت جمعية رجال الأعمال المصريين تقريرها السنوي عن عام ١٩٩٦، وقد أحسنت صنفاً بقياسها بتوزيع التقرير على سفاراتها في الخارج، فإن التعريف بشباب الجمعية وموقفها تجاه القضايا الهامة، وباعتبارها بفتح المجال لتوليف الروابط بين نوازل الأعمال في مصر وتطبيقاتها في الخارج، وخاصة بعد انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، ومايزيد على هذا الانضمام من شعاع ومايحف به من مخاطر أو يتحده من فرص.

لقد كان طامع الأعمال الخاص، ومازال في مجمله قنوعاً بشناطه المحلى وما قد يدور عليه من عائد غير، ومطمئناً إلى ماأنواره صلاته القديمة والحديثة من تسهيلات تمكنه من التغلب على التعقيدات

البيروقراطية التي تملأ شوارع طرقة، وعلى الرغم من رعاية كبار مسئولينا لنظام الأعمال وإصطحاب بعض عناصره خلال الفترات الرسمية الخارجية وخاصة للدول المانحة، إلا أن الملاحظ أن هذا التسلل قد بات بالغاً في الموقعة من فتح الأسواق أمام الصادرات المصرية، أو تعلق الاستثمارات وربما كان للقطاع الخاص عزله في هذا، هو بذكر في بيئة سياسية واقتصادية تعكس أمر فكرة متواركة، تحمل جانباً من مسئولية قننى الزمان في بعض طاعات الاقتصاد الهامة.

نانجي الغطريفي

سفير مصر في تايلاند

لمعد انتهاء سياسة الانفتاح الاقتصادى في بداية السبعينات مازال معدل نمو الناتج الجنى الاجمالى لـ ٦٨٪ سنوياً بينما بلغ متوسط معدل نمو بعض دول أمريكا اللاتينية والاسيان بعد استحداث اقتصاد ٨٠ سنوياً ومنها ماقلنا في تعداد السكان والأصاحبة والموارد الاقتصادية، كما أن صادراتها لتتجاوز الأربعة مليارات دولار سنوياً بينما بلغت ٨٠ ملياراً في ماليزيا و ١٢ ملياراً في تايلاند و ٤٠ ملياراً في الفلبين... بل أن بعض هذه الدول تعمل على الحد من تصاعد معدل نموها الاقتصادى حتى لا تتجاوز معدلات التضخم والبطالة الحد المسموح به اجتماعياً وسياسياً، ومن الجدير بالذكر أن هذه الدول كانت تبنى البنى التحتية مختلفة قبل انطلاقها إلا أنها عندما عالت الأزمة على خوض معركة التنمية وأدانت مواجهة مشاكلها، تخلصت من قيود البيروقراطية والقوانين المتواركة، وكانت القناعة المشتركة بين أبنائها أن تفتح الاستثمارات وتوفر فرص العمل وزيادة متوسط دخل الفرد كطريقاً بالمشاكل الآثار الجانبية وتجميع مشاكل تحرير الاقتصاد وإطلاق القدرات الخلاقة للمبادرة الفردية ونهضة البيئة الوليدة لتتألف المعاملة في السوق المحلية والعالمية، بل أن بعض هذه الدول كماليزيا قد استحدثت بصرى الاقتصاد لمواجهة النزاعات العمالية والدينية المتطرفة التي كانت تهدد استقرارها وانحصر دور الدولة في مرحلة الإطلاق في رسم السياسات الخارجية والمساعدة في فتح الأسواق أمام الصادرات الوطنية وتولير البنية الأساسية اللازمة لرفع مستوى أداء الاقتصاد الوطنى، ولذا فقد كانت هذه الدول هدفها تماماً عندما باتت ساحة الجحش بل لقد جاءت هذه الاتفاقية بفتح مريضة في التجهيل بديم معدلات التنمية وفتح للزمن من الأسواق أمام صادراتها ولم تكن تلك الاتفاقية كناية لثبات آماتها سوى قضاء المطلب في القضاء وليس ربح.

إن مصر مقلدة على مرحلة تاريخية بالغة الأهمية، وإذا علم أن هذا التغيير قد فقد الكثير من مصداقية منذ أن كانت لإرامل التاريخية في حياة ومثلنا معارك سياسية عبر وسائل الإعلام أو في أروقة الأمم المتحدة، أو عندما كانت تعهد لقرارات داخلية تم التراجع عن الكثير منها أو جعلها لا أن تاريخية هذه المرحلة خرج إلى أنها معركة أن تكون أو لا تكون، فعالم الغد علم الجات عالم تنمية القدرات التنافسية واستلاب أدوات للتعامل وفقاً لقواعد السوق وتعلم عالم العلاقات الاقتصادية الإقليمية والعالمية، فمن أينهما المخططات هذا العالم تسيطر من حساب التاريخ إلى هوية العزلة الاقتصادية ودخل القوى التنافسية واتساع الفجوة في مستويات التحوّل ومايزيد الله من تهديد للسلاسل الاجتماعية والإستقرار السياسى وأن يكون هناك مجال للاعتماد بخصوصية الأوضاع السياسية والاقتصادية لتجنب إحترام القواعد العامة التي ارتضها المجتمع الدولي أساساً للتعامل الاقتصادي.

إن المرحلة القادمة تتطلب أن تولي الحكومة اهتماماً جانياً ومن منطلق التقدير لتسليم للدول التنافسي للقطاع الخاص، إلى مجابهة بتقرير جمعية رجال الأعمال الشار أبناء وخاصة مايتعلق ببطء عملية الخصخصة وموقوفات تنمية الصادرات وتهمة التمييز الواضحة لتجنب الاستثمارات كما أن المرحلة للفتنة تتطلب من رجال الأعمال أن يركن إلى التفاعلات للحد من الارتباك إلى الواقع الذى تم اكتسابها في ظروف وصاية الدولة أن تجعله كالتجربة بشد القدرات والقائم للمنافسات الضارية هي تأثيرة التحوّل إلى المستقبل وأن تشارك في صنعه.

إن الحوار البناء والحر بين الحكومة والقطاع الخاص قد أصبح ضرورة تعليمية مرحلة التحوّل التي نمر بها شريطة أن نترك أن الجوار ابتلى والوصاية ويحضرني في هذا المجال ماكرهه رئيس مجلس الاستثمار في تايلاند حيث أعمل



المصدر : الأمم المتحدة

التاريخ : ٥ يونيو ١٩٩٥ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

والذي يضم الحكومة ورجال الأعمال من أن الحكومة لإفترض وصايتها على رجال الأعمال فهم الأمان على تحديد مصالحهم إلا أن الدولة تملك من الأدوات ما يحفظها على مراعاة التوازنات التي تؤدي إلى رفع معدلات التنمية وإلى التوزيع الجغرافي. العامل للاستثمارات بين مختلف مناطق الدولة. ولعل مجلسا كهذا يكون المحفل المناسب لتلقى اهتمامات الحكومة وهمومها مع تطلعات القطاع الخاص نحو تحرير لكراته وكفالة حقه في اتخاذ القرارات التي تحقق نشاطاته الإزدهار وتلبية تطلعات السياسة وأهواها



في دراسة إقتصادية حول:

مكاسب وخسائر الاقتصاد العربي في ظل «الجات»

جدة - حسام زايد:

الصناعة العربية التي سيئلتها قسط ولغير من الآثار الإيجابية المباشرة لاتفاقية «الجات» حيث يبلغ معدل التصدير إلى الانتاج المحلي من هذه الصناعة في دول الخليج ٨٠٪ بينما لا يزيد في دول أوروبا المتقدمة البيروقراطية على ٢٥٪.

والخسائر الأساسية يظل في مصالحة تقدير حجم الدعم المرحلي الذي يمكن أن يكون في هذه الصناعات حيث يتوجب تخفيض وتقليص هذا الدعم والغاية النهائية مما يعمل للمنتجات مستوحاة محبة كفاءة في التوزيع الثانوي والاقتصاد حتى لا تواجه بالتهام الدعم بقصد الأضرار بالنافعة.

والخسائر الدراسة إلى أن زيادة التبادل التجاري البيئي العربي في المجال الصناعي سيؤثر سلباً خصيصاً للتميز المصناعات في إطار القدرات المستخدمة للتجارة العالمية نظراً لانخفاض تكاليف النقل والتأمين في ظل تصدير تيارات الخدمات والتجارة بين الأسواق المتقدمة والمتخلفة من ناحية أخرى مما يجعلها تستفيد من مزايا تصدير تجارة الخدمات بإعطية أكبر من تلك التي تحسها هذه الفصول في الأسواق الأخرى الأكثر بعداً □

الدول الأممية وتظهر في ذلك منح إعانات تصدير أو تمييز سعري بين المنتج المحلي والأجنبي.

وأضافت الدراسة أنه بتقييم المواقف العربي الراهن من كافة منوره تجده يظهر عن تناقض واضح في المصالح الثورية وأيضا في المصالح الجماعية المشتركة. ولذا بسبب مجموعة كبيرة من «التكاسير» التي تلاحظ عليها مجموعة أكبر من «الخسائر» وهي:

● إلغاء دعم المنتجات الزراعية والواردات الصناعية للسلع الزراعية فتجد أن قائمة الدول المستوردة للعواد الغذائية هي معظم الدول العربية باستثناء أربع وبلغ صافي استيرادها من السلع الزراعية خلال النصف الأول من التسعينات ١٥ مليار دولار، وهذه ستعمل أمعاء إضافية تمثل مقدار الدعم الذي كانت تحصل عليه في أسعار وارداتها من الدول المصدرة وسيدعس بالفرضية برفع أسعار المواد الغذائية مما يؤثر على العوامل الداخلية.

● موقف المصناعات الصناعية واللواء الدعم، حيث تعاني المصناعات البيروقراطية في أهم وأبرز القطاعات

لكتبت دراسة للفرع التجارية السعودية أن التقديرات الأولية تشير إلى أن خسائر البلدان العربية من جراء رفع الدعم العربي للسلع الغذائية تبلغ حوالي ٨٠٠ مليون دولار بحلول عام ٢٠٠٠ وأضافت الدراسة أن التعويضات من الأضرار للترتبة على رفع الدعم عن المصناعات الزراعية يتل في مساعدات غذائية أو قروض ميسرة الأجل وهذه التعويضات قد لا تكون مجدية بدرجة كبيرة نظراً لأنها تخضع لامتحانات إجرائية معقدة فضلاً عن الاعتبارات السياسية التي تكثف عادة تقديم هذه المساعدات.

شارت الدراسة إلى أن واقع الأمر في الاتفاقية المالية أنها تؤكد أن أساس الانفاضة هو الكفاءة الاقتصادية وليس الدعم أو المعانة. ومع ذلك تميز الاتفاقية استخدام الدعم المشروط وفي حالات استثنائية معينة مع وجوب فرض الرسوم التعويضية، ويتمتع إجراءات الدعم لأغراض الحماية اللازمة للصناعات الوطنية حول حق الدولة في اشتداد إجراءات حماية معينة ليس من بينها دعم أو منح إعانات تصديرية، حيث تؤكد الأولية النهائية لجولة لوجيستيكية ضرورية تجنب الأضرار بمصالح



اتفاقية غات : رسالة خطر الى العالم العربي (١ من ٧)

غات تيار عالمي لن تستطيع الدول العربية مقاومته وكثرة وارداتها الغذائية تفرض تأثرها سلباً بالاتفاقية

عمر عبد الله كامل*

■ بعد حوالي ثماني سنوات من المفاوضات الشاقة التي عرفت بجولة أورغواي وقم مندوبو ١٢٤ دولة من دول العالم (منها ٩ دول عربية) في مراكش بالملعة المغربية الجسولة الأخيرة من المفاوضات في نيسان (أبريل) ١٩٩٤ وذلك بعد أن توصلت زعماء الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان إلى تسوية الخلافات القائمة بينهم بشأن الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية والتجارة المعروفة باسم غات (غات) وخاصة فيما يعرف بسياسة الأعراف وخفض الحواجز التجارية بالنسبة للانتماء. يشهد العالم بعد ذلك عهداً جديداً من الأسواق الحرة والقواعد متخذة الإطراف والخطوط العريضة الأولى لتسوية للتازعات الدولية ولينقلنا إلى الانضمام العالي والتبادل التجاري بين الدول بغزة لتشكل واقع من مجرد عدة اتفاقيات ثنائية ذات مدى قصير، ولم يشأ عدد الدول الأعضاء في الاتفاقية وقت تاسيسها في عام ١٩٤٧ دولة واحدة جاءت معوية الاتفاقية من واقع كونها تمديد صياغة وتشكيل إطار للتجارة الدولية خلال العقود الماضية وتوقيع هذه الاتفاقية له أكثر من مليون عضو يعني ميلاد منظمة التجارة العالمية ليعاد من كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٥ عندما تحولت هذه الاتفاقية من مجرد اتفاقية مؤلفة للتجارة الدولية إلى هيئة دولية حرة وتتمتع هذه المنظمة العامة للعامة بالتفاهة من مصادم العلاقات الاقتصادية التي تشمل البنك الدولي

وصندوق النقد الدولي إلى جانب إقامة تحديد جديد للتسوية للتازعات الدولية في مجال التحكم الدولي من خلال إنشاء لجان تحكم لهذه التازعات خلال شهر اللفة بعد أن كانت هذه للتازعات تستلحق عدة سنوات. كما تعني هذه الاتفاقية اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع العراق السوق بمنتجات تقل أسعارها عن السعر الحقيقي في بلد المنشأ وذلك حماية للمنتجات الوطنية إلى جانب ذلك لهذه الاتفاقية استخدمت لأول مرة بعض البنود الجديدة مثل حقوق المؤلف وبراءات الاختراع ومعاملة التزوير وهي البنود التي صرحت بحقوق الملكية الفكرية والأدبية. كما أصبحت الاتفاقية دعات أول اتفاقية للتجارة الدولية يتم توقيعها خلال الخمسة عشر عاماً الماضية لكي تطبق حجم معاملات تجارية بلغت قيمتها ٣.٢٢٨.١٢٠.٠٠٠ مليون دولار في عام ١٩٩٢. وتضمنت الآراء حول الآثار الإيجابية والسلبية لاتفاقية غات إذ يرى البعض أن المستفيد الأكبر من هذه الاتفاقية هو الدول الصناعية بينما يرى البعض الآخر أن المستفيد الأول هو الدول النامية وخاصة حيلة الصين في آسيا، وهناك فريق ثالث يرى أن الدولة النامية وخاصة المستوردة للنفط هم الأكثر تضرراً من وراء هذه الاتفاقية. وبالغنى للدول العربية فمن الموقر أن تجد نفسها مدفوعة لبعاً إلى اتخاذ قرارات بالانضمام إلى مصادم سواء لمصلحة من مكاسب تجارية أو لانقاذ أسواق التي كانت تحول دون عضولها لـ دعات (مثل زوال المعاطة الاقتصادية لإسرائيل) فمن ناحية نجد أن لكاسب التجارية

التي حصلت عليها الدول العربية في حوض البحر المتوسط مع دول الاتحاد الأوروبية مسهمة بالزوال في إطار الترتيبات التجارية للعالمية الجديدة بسبب زيادة حدة المنافسة التي سبغت من المنتجات أو الزايبا السريعة للإنتاج (خصوصاً دول جنوب شرق آسيا) ومن ناحية أخرى فإن احتمالات التوصل إلى اتفاقات سلام بين الدول العربية وإسرائيل من شأنها أن تزيد أي عقبات تحول دون قبولها عضواً في غات. تأمير من أن انضمام الدول العربية لاتفاقية غات يمثل انعكاساً لتأخر عالم لن تستطيع الدول العربية عزل نفسها عنه. وتقرأ لأن الدول العربية من أكثر الدول استيراداً للنفط لأن غالبية هذه الدول سوف تتشكل سلباً من هذه الاتفاقية. أما الدول الخليجية فالمرغم من استثناء البترول من هذه الاتفاقية فإن توافر أو تفتقر سياسة الإفراض والدعم للتصدير التي تتبعها كثير من الدول سوف يتعكس على المنتجات الخليجية المستوردة. ولن تقصر المشاكل التي تواجهها على صعيد العلاقات الثنائية بين دول مجلس التعاون الخليجي والمجموعة الأوروبية إذا استطعت المفاوضات التجارية بين الطرفين موضوع حماية البترول والنفط والغاز عليها. من هذا يتضح أن الاتفاقية التي يتناولها البحث هي تشجع الآثار الإيجابية والسلبية لاتفاقية غات بالنسبة للدول العربية واستشراف الأساليب والأساليب التكيفية يمكن هذه الدول من التعامل مع هذه الآثار من منطلقات تفرغها طبيعة الظروف



المصدر :

الهيئة الخليجية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ :

١١ ١٩٩٥

الجريدة التي طرأت مؤخرًا على الساحة الاقتصادية الدولية.

الهدف من اتفاقية «غات»

يمكن الهدف الأساسي من اتفاقية «غات» أن تمكن الدولة العضو من القضاء على الأسواق، ليعالي الدول أعضاء الاتفاقية بما يحقق التوازن بين الصناعات المتنافسة من الإنتاج المحلي وبين تدفق واستقرار التجارة الدولية، وتحقيق هذا الهدف فإن هناك نوعين من الالتزامات التي تقع على عاتق الدول الأعضاء، النوع الأول يشمل التزامات عامة تطبق على جميع الدول الأعضاء (عامة بعض الاستثناءات الممنوعة لبعض الدول (خاصة) ومن أمثلة هذه الالتزامات عدم القيود على قيود كمية لا في حدود ما قرره الاتفاقية، فغاته معاملة الدولة الأولى بالرعاية وفي مسدا الثقافية، مبدأ اللاميزة الوطنية، إلخ. النوع الثاني يشمل الالتزامات محددة، ويعتمد ذلك قيام كل دولة بوضع حدود مقبولة من باقي الأطراف فيما يتعلق بفتحها الجمرية بحيث لا يتم تغيير هذه الحدود إلا بعد الرجوع إلى الأطراف الأخرى.

أهم النقاط التي تضمنتها فغاته ضمن الاتفاقية، التي جرت في ٥٥٠ صفحة بخلاف الملاحق عدة بنود من أهمها:

١- حصول الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة الجمرية (غات) إلى منظمة عالمية للتجارة الدولية (World Trade Organization - WTO)، تتولى تحرير التجارة العامة (non) تتولى تحرير التجارة العامة والاعتراف عليها بما يسمح بالنسياب للسلع بين الدول بحرية وفاعلية كبيرة، والعمل على إيجاد تصوية لأية منازعات نشأة في مجال التجارة من خلال إنشاء جهاز تعميم لفض هذه المنازعات استغرق عدة سنوات فيما مضى كما سيكون للمنظمة الجديدة الصلاحيات والسلطة النهائية لتعديد ما إذا كانت أي جهة حكومية لجأت إلى وضع عقوبات غير ماثلة على الشركات الأجنبية التي انتهت قوانين التجارة المحلية المختلفة بمجموعة السلع والخدمات التي تغطيها قواعد «غات».

٢- انضمام بنود جديدة في الاتفاقية لم تكن موجودة من قبل مثل حقوق المؤلف وبراءة الاختراع وتصفية التزوير، وهي التي تعرف بحماية الحقوق الفكرية والأدبية، والتي لم الحصول إلى اتفاق بارز بشأنها، لأول مرة ستكون هناك مبادئ مقبولة لبراءات الاختراع وحقوق الطبع والنشر التجارية وغيرها من الحقوق الأدبية الأخرى إذ

تم تحجيد وسائل حمايتها على المستوى المحلي والهدف من ذلك هو الإسهام في تنسيق الابتكار التكنولوجي ونقل وتشر التكنولوجيا ليحقق فوائد مشتركة للمنتجين والمستخدمين لها بالشكل الذي يحقق التوازن بين الحقوق والالتزامات وأعدت الاتفاقية «غات» على الالتزام بأحكام الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بمقايير الملكية الفكرية

بانواعها المتحدة. ولا شك أن ذلك سينعكس في فتحجيد الاستثمارات الأجنبية خاصة في الدول الانتمية من خلال نقل التكنولوجيا، وإن كانت بعض الدول النامية التي تعاني من ضعف أنظمة حماية براءات الاختراع لديها تخشى أن يؤدي تطبيق إجراءات الصناعات هذه إلى زيادة أسعار بعض السلع مثل الأدوية

٣- تخفيف القيود المفروضة على الاستثمارات بين الدول بهدف تحرير الاستثمارات على المستوى العالمي والخص من إجراءات التمييز بين الاستثمار الوطني والاستثمار الأجنبي.

٤- اتخاذ إجراءات لمنع المراقق السوق، اهتمت بالاتفاقية بوضع إجراءات ومعايير محددة واضحة من شأنها منع حدوث المراقق السوق المحلي بمنتجات تقل أسعارها عن السعر المحلي في بلد المنشأ، إذ تطعي الاتفاقية الدول حرية اتخاذ إجراءات لمنع عمليات المراقق ضد المصدريين الذين يشتبه أنهم يقومون بالمراقق السوق بملع متخففة السعر، بشكل غير علني، وخوات لكل دولة أن تطالب التخفيض مع الدول المصدرة للخدمة بهدف تطبيق إجراءات الوفاية التي تنتهجها برفض قيود كمية على صادرات تلك الدول من المنتجات التي أحدثت الأضرار أو التي تهدد بحدوثها، وإن كانت الدول النامية خاصة حجة التصنيع في شرق آسيا تخشى من أن يؤدي هذا الوضع إلى استغلال الدول الصناعية لتكري لسلح منع المراقق لحد من غزو المنافسين الذين يتجنبون سلعا بكلفة منخفضة.

كما دعا الاتفاقية إلى إلغاء الرسوم الجمرية وإزالة الحواجز التجارية الكمية والإيرادية خمس سنوات. الأمر الذي من شأنه زيادة حركة التجارة العالمية وتحقيق دخل صافي يتراوح - وفقًا لتقديرات البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية - بين ١١٢ - ٢٧٤ بليون دولار سنوياً (بأسعار عام ١٩٩٤) وبما يعادل واحد في المئة من إجمالي الناتج المحلي العالمي في العام المذكور. وأشارت هذه التقديرات إلى

أن ٩٠ في المئة من هذه المكاسب ستحقق من الإصلاحات في مجال تجارة المنتجات الزراعية، وبالنسبة تخفيض التعريفات الجمرية على المنتجات الزراعية، الجدير بالذكر أن التي مكاسب دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سيأتي من تحرير تجارة السلع، أما البسالي فيتحقق من تحرير تجارة الخدمات. - خضوع صناعة النسيج وللنسيج تدريجياً لقواعد «غات» وذلك في ضوء إلغاء اتفاقية GATT (Multifiber Agreement) فهي خضوع عشر سنوات وهي الاتفاقية المنظمة للتجارة ملابس من عام ١٩٩٤ التي كانت تهدف إلى تقييد نسب واردات محددة، وسوف يتم هذا الإلغاء على ثلاث مراحل الأولى في عام ١٩٩٥ وللنسيج خضوع ١٦ للغة من

لجسالي صناعة النسيج والملابس للاتفاقية «غات» للرجلة الثانية في عام ١٩٩٨، وتقبل خضوع ٢٥ للغة أخرى من إجمالي هذه الصناعة لقواعد «غات» أما للرجلة الثالثة فبدأ عام ٢٠٠٢ وتختلف نسبة أخرى فبدأ عام ٢٧ للغة ولا شك أن خضوع صناعة النسيج والملابس لقواعد «غات» بما تحتويه من تقصيص حواجز الاستثمار سوف ينعكس في زيادة صادرات الدول النامية من هذه الصناعة، كما سيخبر على ذلك تخفيض أسعارها للمستهلكين في جميع أنحاء العالم، حيث قدرت هذه الصناعة بنحو ١٤٠ بليون دولار في عام ١٩٩٢.

٦- الالتزام بتحرير التجارة في مجال المنتجات الزراعية لدى دخول الاتفاقية حيز التنفيذ وتحويل جميع حواجز الاستيراد الكمية والإيرادية إلى تعريفات جمرية حيث ستخفف الدول الصناعية تعريفات الجمرية خلال ست سنوات بمقوسات قدره ٦١ في المئة من مستوياتها التي كانت سالكة خلال الفترة ١٩٨٨/٨١، وتخفيض الدعم الموجه للتصدير بنفس النسبة من جهة القيمة، بينما يبلغ التخفيض من حيث الحجم ما نسبته ٦١ في المئة وبالنسبة للإنتاج المحلي من المقرر تخفيض الدعم الموجه له بنسبة ٢٠ في المئة.

أما بالنسبة للدول النامية فإن تخفيض التعريفات الجمرية على المنتجات الزراعية وتخفيض الدعم الموجه سواء للإنتاج المحلي أو للتصدير سوف يكون بمساعدة عامة في حصول تلك النظم المقرة للدول الصناعية في غضون عشر سنوات. والجدير بالذكر هنا أن الدول الأقل نمواً سوف تغطي من جميع الالتزامات



السياسية. إذ ألزمت الفقرة ٦ من المادة السادسة في الاتفاقية ضرورة توجيه عناية خاصة للدول الأقل نمواً وصغار المصدرين والدول النامية لتصوف والمصدرة للمنتجات الصوفية. وكذلك الدول التي تستورد بغرض إعادة التصدير.

٧- كخضوع الضمان المالية والمصرفية والمحاسبية والأنشطة الدائنية والمساهية التي تفتتل ٢٠ في المئة من حجم التجارة العالمية لاتفاقية الفات بحيث يؤدي ذلك إلى تشجيع وتنشيط تجارة الخدمات. كما دعت المنظمة إلى مزيد من المفاوضات التي من شأنها تحقيق المزيد من التحرر التجاري.

٨- ستتم لتلبية جوانب الخدمات العامة ومبادرات الحكومة سواء المحلية أو الإقليمية والرائق العامة في اتفاقية منظمة. كما سيتم التفاوض في مجال الاتصالات بحلول العام المقبل وسوف يتركب على ذلك زيادة قيمة العقود الحكومية المعروضة في مناقصات دولية مفتوحة من ٢٢ بليون دولار في عام ١٩٩٠ إلى أكثر من ألف بليون دولار.

في الطبعة الآتية: مكاتب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

• مكتب اقتصادي سعودي



اتفاقيات : رسالة خطر الى العالم العربي (٢ من ٧)

مكاسب الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي من تطبيق اتفاقيات ٩٩ الى ١٦٥ بليون دولار

عمر عبدالله كامل *

■ انتهت اتفاقية الجات (مات) بصور مجموعة من الاتفاقيات التي يمكن تقسيمها الى ثلاثة اسواق :
١ - ثلاثة الى اسواق :
المرحلة الاولى توضح فيها نتيجة المفاوضات الثنائية بين الاطراف للاتفاقيات الخاصة بزيادة او تخفيض القيود الجمركية وايضا غير الجمركية.

ب - مجموعة الاتفاقيات المؤسسة وتشمل اتفاقات الدعم والوقاية ومكافحة الغرق. وترتكز اتفاقية الدعم على تعزيز وتقوية نظام فرض رسوم تعويضية على السلع المدعومة مع كلفة الجات الخسائر للصناعة الوطنية من جراء انتاج سياسة دعم الصادرات. ويهدف اتفاق مكافحة الغرق الى توضيح وتفسير الاحكام المرتبطة بطريقة تصدير المنتج الذي يؤدي الى اغراق السوق ومعايير تحديد الخسائر الذي يسميه المنتج المستورد للصناعة المحلية واجراءات مكافحة الغرق وتكيفية تنفيذها. اما الرئيسية للوقاية فيتحقق للدول لتدخل اجراءات حكومية لحماية صناعة محلية فيها عند زيادة الواردات من سلعة معينة مما يسبب ضررا بالغ لهذه الصناعة ويتم ذلك عن طريق فرض حصص على الصلابة المستوردة او فرض رسوم اضافية عليها. والي ان تشترط في الجمعية الدول المستفيدة والآخرى الخاسرة من جراء اتفاقية الجات مستأثرون بظلالهم من الاتفاقيات المتعلقة بموضوع في الاسواق والثانية تتعلق بموضوع

الدمع المقدم للسلع الزراعية سواء في مرحلة الانتاج او مرحلة التصدير في كل من الدول الصناعية والنامية. ولتخذ الدول المتقدمة عند تنفيذ التزاماتها في مجال التبادل الى الاسواق في امطارها الظروف والاكتفاء الخاصة بالدول النامية من خلال تحسين فرص وشروط تفاعل السلع التي تهم الدول النامية من الناحية التصديرية الى اسواق الدول المتقدمة بما في ذلك السلع الاستوائية.

كما ان الدول المتقدمة تتلزم بتوفير حد ادنى من فرص التبادل الى اسواقها من السلع التي لا تستورد منها كميات كبيرة وتحتل هذه الفرص ٣ في المئة من متوسط حجم الاستهلاك المحلي للفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٨ في السنة الاولى لتنفيذ الاتفاق (عام ١٩٩٥) وترتفع هذه النسبة الى ٥ في المئة في نهاية فترة الاتفاق (عام ٢٠٠٠).

واذا كان الالتزام يسري ايضا على الدول النامية فانه عند تطبيقه على الدول المتقدمة يمثل فرصا اضافية امام صادرات الدول النامية الى الدول الاخرى.

كما ان الدول النامية عند تنفيذ التزاماتها بتحويل القيود غير الجمركية الى رسوم جمركية بحق لها تطبيق اجراءات وقائية خاصة على وارداتها من السلع التي كانت محلا لقيود اذا زادت الواردات عن حد معين (٢٥ في المئة زيادة في احد الاسواق من متوسط واردات ثلاث سنوات متتالية). وتتمثل هذه الاجراءات في فرض رسوم إضافية لا تزيد عن ثلث قيمة الرسوم الجمركية المطبقة.

اما بالنسبة للدول الاقل نموا فانها لا تتحمل ان التزامات واردة في اتفاق الزراعة والتي لوات نفسه فانها تتمتع بكافة الحقوق والمزايا التي نص عليها الاتفاق والالتزامات التي تتحملها الدول الاخرى سواء المتقدمة او النامية.

وفي ما يتعلق بموضوع الدعم ومدى توافره في اتفاقية الجات يشار الى ان الدول المتقدمة تلزم بتخفيض قيمة الدعم الكلي الممنوح للمنتجين الزراعيين بنسبة ٢٠ في المئة من متوسط دعمها الذي كان سائدا في الفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٨ وذلك على اسباط متساوية على مدى ٦ سنوات اعتبارا من عام ١٩٩٥ اي بمعدل ٢.٢ في المئة تقريبا سنويا خلال هذه الفترة. ومع ذلك يسمح للاتفاق باعفاء اشكال الدعم الحالية من التزامات التخفيض وهي :

- دعم الذي لا يتجاوز ٢٥ في المئة من إجمالي قيمة الصفاة.
- دعم الانتاجي التقليدي بشرط ان يكون مصدره برنامجا حكوميا بتحويل هام ولا يتخسر تحويلات من المستهلكتين ولا يكون في شكل دعم اسعار للمنتجين الزراعيين.
- برنامج الخدمات الحكومية مثل :
- الإعانات الخاصة بالاشجار.
- الحاصلات الزراعية.
- مكافحة الآفات والحشرات والرقابة على الحجر الزراعي.
- التدريب والاستشارات وتقديم المعلومات وتنشيط الجهات المنتجة والمستهلكين.
- خدمات التسويق والترويج ومعلومات السوق.
- البنية الأساسية (تكنولوجيا -



الدعم العربي (الذي تقدمه الحكومة أو هيكلها في شركة أو صناعة أو منتج سلع زراعية أو اتحاد زراعي) أو مجلس تسويق ويكون الدعم مرتبطاً بالآراء القصديرية.

(٢) بيع الحكومة المخرّون غير التجاري من السلع الزراعية للتصدير بأسعار أقل من أسعار البيع في السوق المحلية.

(٣) دعم للتصدير الذي يتم تمويله من رسوم أو ضريبة تفرضها الحكومة.

(٤) دعم الخصصيص الذي يمنح لتخفيض تكاليف تسويق صادرات السلع الزراعية وتكاليف الشحن الدولي.

(٥) الرسوم التخفضة على النقل الداخلي لشحنات التصدير.

(٦) دعم السلع الزراعية التي يرتبط إنتاجها في سلع للتصدير.

بالنسبة للدول النامية (ومن بينها الدول العربية الأعضاء)

تلتزم هذه الدول بتخفيض قيمة دعم التصدير بنسبة ٢٤ في المئة من متوسط قيمة الدعم للفترة ٨٦ - ١٩٩٠

أو متوسط الفترة ٩١ - ١٩٩٢ (أيها أكبر) على الأساس متساوية على مدى ١٠ سنوات اعتباراً من عام ١٩٩٥ أي

بواقع ٢,٤ في المئة سنوياً.

كما تلتزم بتخفيض كمية الصادرات للمجموعة بنسبة ١٢ في المئة من متوسط كميات الصادرات

للمجموعة للفترة ٨٦ - ١٩٩٠ أو متوسط الفترة ٩١ - ١٩٩٢ (أيها أكبر) على الأساس متساوية على مدى ١٠ سنوات اعتباراً من عام ١٩٩٢ أي بواقع ١,٤ في المئة سنوياً.

ويسمح الاتفاق لهذه الدول بمنح دعم التصدير في الشطين الآتيين:

(١) الدعم للمنتج لتخفيض تكاليف تسويق الصادرات الزراعية وتكاليف الشحن الدولي.

(٢) الرسوم التخفضة على النقل الداخلي لشحنات التصدير.

والآن بعد أن تناولنا موضوع الدعم في المجال الزراعي ولأن اتفاقية الغات، ستعرض بالتجديد للدول المستفيدة والمفصرة من هذه

الدول العربية الأعضاء بتخفيض الدعم الذاتي للمنتج للارتفاع الزراعي بنسبة ١٣,٣ في المئة على الأساس متساوية على مدى عشر سنوات اعتباراً من عام ١٩٩٥ أي بواقع ١,٣ في المئة سنوياً تقريباً وإلى جانب ذلك الدعم الداخلي الذي تلجأه الاتفاق للدول المتقدمة يسمح بالاتفاق للدول النامية ومنها العربية باستخراج:

● دعم مستثمارات للتزاد

أو العربي) للمنتجين الفقراء أو ذوي الدخل المتوسط ويضمن الاتفاق إعفاء هذه الدول من تخفيض دعم الإنتاج النقدي للمبائل إذا كان لا يتجاوز ١٠ في المئة من القيمة الإجمالية للإنتاج.

وبالتسمية لدعم التصدير لتزاد الدول المتقدمة بتخفيض الدعم النقدي للمبائل للتصدير السلع الزراعية على النحو الآتي:

● تخفيض قيمة الدعم بنسبة ٣٦ في المئة من متوسط قيمة الدعم للفترة ٨٦ - ١٩٩٠ أو متوسط ٩١ - ١٩٩٢ (أيها أكبر) على مدى ٦ سنوات اعتباراً من عام ١٩٩٥ بالأساس متساوية أي بمعدل ٣,٥ سنوياً.

● تخفيض كمية الصادرات للمجموعة بنسبة ٢٤ في المئة من متوسط كميات الصادرات للمجموعة للفترة ٨٦ - ١٩٩٠ أو متوسط الفترة ٩١ - ١٩٩٢ (أيها أكبر) على مدى ٦ سنوات اعتباراً من عام ١٩٩٥ بالأساس متساوية أي بمعدل ٣,٥ في المئة سنوياً.

ويعمل دعم الخصصيص الذي يخضع للتخفيض الأشكال التالية:

(١) الدعم المبشور (إما في شكل

الطرق ومسائل النقل - لوائح - لياض - السدود - مطروحات الصرف الصحي).

● استثمارات الحكومية بفرض بيع المخرّون من المواد الغذائية في إطار برامج الأمن الغذائي.

● استثمارات الحكومية المحلية لشحنات من السكان بأسعار مدعومة.

● الدعم النقدي للمبائل للمنتجين الزراعيين بشرط ربط هذا الدعم بنوع أو حجم الإنتاج أو الأسعار المحلية أو الدولية أو عوامل الإنتاج أو بالإنتاج ذاته.

● المساهمات المالية الحكومة في برامج تأمين دخول المزارعين (سائر دخول المزارعين بشرط أن تقل ٧٠ في المئة من خسائر الخلل ولا تكون هذه المساهمات مرتبطة بنوع أو حجم الإنتاج أو الملتية أو الأسعار المحلية أو العالمية).

● المنفوعات لتخفيف التكاليف الطبيعية سواء مدفوعات مباشرة أو عن طريق مساهمة الحكومة مالياً في برامج تأمين المحاصيل.

● مساهمات الإصلاح الهيكلي لقطاع الزراعة التي تتم من خلال:

● برامج لتأسيس المنتجين أو تحويلهم عن الإنتاج الزراعي.

● برامج نزع الأراضي الزراعية لمدة ٣ سنوات على الأقل.

● مساهمات الاستثمار (مثل تخفيض الأراضي الزراعية).

● المنفوعات التي قدم بموجب برامج البيئة.

● المنفوعات التي قدم بموجب برامج المساعدات للمناطق الفقيرة أو التي تعاني من صعوبات ناجمة عن ظروف غير مؤاتة.

وتلتزم الدول النامية ومن بينها



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

١٢ - ٢٢ - ١٩٩٥

المصدر:

الحياة المهنية

وتنقل بداية ان الكتاب الاقتصادي يخلط حول الكتاب والاضرار التي تسبب بعض الدول من جراء هذه الاتفاقية فمعهم من يقول بان الدول النامية - خاصة المصدرة للمواد الأولية والدول حديثة التنمية في اسيا - هي المستفيد الأكبر من هذه الاتفاقية بما تضمنته من تحرير للتجارة العالمية وفتح الأسواق أمام المنتجات الزراعية والصناعات والخدمات المصرفية والاصالات وحرية انتقال العمالة ونهم من يقول بان الدول النامية وخاصة المستوردة للمواد الغذائية الدول الأقل تضرراً من هذه الاتفاقية يجسها يرى فريق ثالث ان الدول

الصناعية هي المستفيد الأول من هذه الاتفاقية وان كان من بابا ان جميع الدول يمكن ان تستفيد من هذه الاتفاقية بصورة عامة ولكن بدرجات متفاوتة ولذا يجهدها في مجال تحرير تجارتها.

المستفيدون

يأتي في قمة الدول المستفيدة من هذه الاتفاقية الأعضاء الأوروبيون إذ سيحقق الوزارات لتراوح وفقاً لتكديرات البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD بين ٦١ - ٩٨ بليون دولار سنوياً اعتباراً من عام ٢٠٠٠ منها ٣٠ بليون دولار لتشيعة لخفض الدعم على المنتجات الزراعية كما ستتيح الاتفاقية للدول الأوروبية في ظل تحرير تجارة الخدمات حرية أسواق الدول النامية من خلال بدائل متعددة كالخدمات السياحية والفندقية والسياحة والمجاسبة والتكنولوجيا في مجال المعلومات فضلاً عن المكتبة الغربية.

الصين وهي ثاني المجموعة الأوروبية من جهة درجة الاستفادة من اتفاقية غات وعلى رغم أنها ليست عضواً في الاتفاقية فإنها سوف تحلق مكاسب كبيرة تصل إلى ٣٧ بليون دولار سنوياً نتيجة لتحرير تجارة النسيج والملابس وتجارة الحالبية المغطاة بالايك التي تضم الدول الصناعية بموجبها حصصاً استيرادية للدول النامية الجدير بالذكر هنا ان حجم صناعة النسيج والملابس يبلغ ٢٤ بليون دولار سنوياً على المستوى العالمي وستخفف التعريفات الجمركية المفروضة عليها خلال عشر سنوات المقبلة بنسبة ١٨ في المئة ثلاث مراحل ابتداء من هذا العام.

دول اسيا حديثة التنمية التي في الرابطة الثالثة من حيث الاستفادة من اتفاقية الغات نتيجة لزيادة قدرة هذه الدول على التصدير ولتح منافذ جديدة لها خاصة في الدول النامية وكانت هذه الدول استطاعت بالفعل منذ قيام السوق الأوروبية الموحدة تصدير كميات ضخمة من منتجاتها من الملابس الجاهزة إلى الكثير من الدول وخاصة ألمانيا وفرنسا وذلك من خلال ميزة عدم تطبيق الاتفاقية الخاصة بالايك (Multifiber MFA Agreement) وهي الاتفاقية التي تقوم على تحديد حصص استيرادية مع دول مثل اليونان.

من جهة أخرى يخشون بعض الدول الاسيوية حديثة التنمية من ان اتفاقية غات سوف تعطي الدول حرية اتخاذ إجراءات لمنع عمليات الاتراف ضد المصنوعين الذين يشبهه في أنهم يقومون باغراق الاسواق بسلع منخفضة السعر وبشكل غير عادل إذ يشعبه في أنهم يقومون

باغراق الاسواق بسلع منخفضة السعر وبشكل غير عادل إذ تشعر هذه الدول ان الولايات المتحدة ودول أوروبا ستلحق سلاح منع الاتراف كثيرة للحد من غز المفاصل الجدد مثل اندونيسيا وماليزيا وسنغافورة الذين يتخون سلماً بقطعة منخفضة خاصة في كل انخفاض الاجور والمواد الأولية فيها.

والواقع ان تخوف هذه الدول قد يكون له ما يبرره خاصة واتفاقية الغات ان تستطيع منع تطبيق قوانين العقوبات التجارية الأمريكية (الفصل ٣٠١ من قانون التجارة) وقانون مكافحة الاتراف (القانون رقم ١٩٨٠) الذي يحق لوزارة التجارة الأمريكية وفقاً للقانون مكافحة الاتراف صلاحية تحديد ما إذا كان هناك اتراق مشر أو يهدد أي صناعة أمريكية. وتحديد رسم مكافحة هذا الاتراق.

الولايات المتحدة الأمريكية في ظل الاتفاقية الغات واتخاذ حصص التسيوجات سيحدث انخساص للمصنوعات الأمريكية. وبالتالي فمن المتوقع ان تحلق الولايات المتحدة مكاسب تتراوح ما بين ٢٨ - ٦٧ بليون دولار.

الجدير بالذكر ان نزاعاً كان نشأ قبل توقيع اتفاقية الغات بين الولايات المتحدة ودول أوروبا وخصوصاً فرنسا حول الدعم المقدم للمزارعين الأوروبيين نظراً لما يشترك عليه من عزو المنتجات الأوروبية للسوق الأمريكية بأسماء خدائسة تحمل في طياتها التكاليف المدعومة كما طالبت الولايات المتحدة بخفض الدعم بنسبة ٧٥ في المئة مع خفض صادرات الحبوب الأوروبية بنسبة ٢٤ في المئة والحبوب الأربعة بنسبة ٥٠ في المئة. اليابان التي ستتحقق لبايانات مكاسب من جراء الاتفاقية الغات تخشى بما يتراوح ما بين ٢٧ - ٤٢ بليون دولار نتيجة لزيادة حجم تجارتها في ضوء تحريرها. وكانت اليابان قبل توقيع الاتفاقية تعارض فتح أسواق أمام تجارة الرز والمنتجات الزراعية الأخرى ثم عادت ووافقت على فتح أسواق الرز بشكل جزئي. استراليا وكندا ونياندا وهي من الدول التي ستتحقق مكاسب أيضاً من الاتفاقية الغات وتلك نتيجة لزيادة صادراتها من السلع الغذائية بخس بليون دولار حيث يصبح في وسع هذه الدول تصدير مزيد من الحبوب نتيجة لانخفاض الدعم الممنوح للقمح والذرة في دول أوروبا والولايات المتحدة وفتح الأسواق اليابانية والكورية أمام الرز التايلندي.

في السلة الأتية التزم خفض دعم انتاج السلع الزراعية بتصديق سلاح ذو حدين يبراه معظم الدول الغربية.

د باحث اقتصادي سعودي.



المصدر : **المسارعة اليوم**

١٢ جمادى ١٩٩٥

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كمبيوتر



تهدد أكثر من 120 شركة بالإفلاس

100 مليون دولار خسائر مصر بسبب قرصنة برامج الكمبيوتر

□ تحقيق -
عبد الناصر محمد

بالقانون رقم 29 لسنة 1994 قد نص على توقيع عقوبة مالية لا تقل عن 1000 جنيه مع جواز الحبس. وفي حالة العودة مرة أخرى لعملية الاعتداء توقيع عقوبة مالية قدرها عشرة آلاف جنيه والحبس لمدة ثلاث سنوات. وفي المرة الثالثة تكون المصادرة لصالح الشركة أو المكتب الذي يستخدم البرامج المنسوخة. ومع ذلك فإن الجهات المنوط بها تنفيذ القانون لا تفهم حتى الآن طبيعة تلك الجريمة. وبذلك نجد أن 90٪ من البرامج الموجودة في السوق مقلدة وغير أصلية. وأشار د. لطفي إلى أن الأمر يتطلب في المرحلة القادمة ضرورة التوعية وتدريب جهات الضبط بمسئولية خطورة تلك السرقات وتهديدها للاقتصاد الوطني. ويحدد هاني دراز من شركة «بايتك مصر» معنى القرصنة في أنها نسخ أو إعادة إنتاج برامج الكمبيوتر بأي طريقة غير تلك المصرح بها طبقاً للقانون. حق المؤلف أي مصرح بها من المنتج في رخصة الاستخدام. ونالوسيط فإن كل نسخة برنامج أصلية مرفضة بقايلها على الأقل نسخة غير مرفضة. ون بعض البلاد تصل إلى 99 نسخة غير مرفضة.

جريمة دولية

ويشير الدكتور حسام لطفي أستاذ القانون بمطريق بني شويب إلى أن مصر تأتي في مركز متأخر نسبياً بين الدول التي تنتشر فيها ظاهرة القرصنة. فإحصائيات اتحاد انشلة الكمبيوتر B.S.A تشير إلى أن الخسائر التي تسببها تلك الجريمة على مستوى العالم تصل إلى 12.8 مليار دولار. ودعا إلى تدخل سياسي على أعلى مستوى من جانب القادة الأوروبيين للتصدي لهذه الظاهرة. وأشار إلى أن خسائر الدول الاسيوية من قرصنة برامج الكمبيوتر بلغت 3.9 مليار دولار بينما خسرت دول أمريكا الشمالية 2.4 مليار دولار وكان نصيب أمريكا اللاتينية من الخسائر 821 مليون دولار.

ويضيف تقرير B.S.A أن مبيعات البرامج الأصلية بلغت 10٪ فقط من نشاط سوق برامج الكمبيوتر في 14 دولة أوروبية. أما في أندونيسيا، وباكستان وتايلاند والإمارات فإن 99٪ من البرامج المستخدمة مقلدة.

حق المؤلف

ويؤكد الدكتور حسام لطفي أن عملية القرصنة تعد من جرائم الاعتداء على حق المؤلف. وأن القانون المصري رقم 354 لسنة 1954 والمعدل بالقانون 24 لسنة 1968 والمعدل

الجريمة الناعمة أحد المرافعات التي تطلق على قرصنة أو سرقة برامج الكمبيوتر. فممتلكوها عادة ما يكونون من أصحاب الياقات البيضاء الذين يشتررون برامج الكمبيوتر ويمنحون منها للثقات ثم يقومون ببيعها أو استعمالها في الشركات والمكاتب والمنازل ومحلات ألعاب الأطفال. وترتبط تلك الجريمة عادة بالمجتمعات المتقدمة والتي تعتمد على الكمبيوتر بدرجة مرتفعة في تعاملاتها اليومية. لكنها بدأت تعرف طريقها إلى مصر مؤخراً. حتى باتت تهدد أكثر من 120 شركة منتجة تعمل في مجال برامج الكمبيوتر بالإفلاس والتوقف عن العمل. وتسبب في خسائر للاقتصاد المصري تصل إلى 100 مليون دولار سنوياً. ويقول الدكتور علي الهنفاوي المشغل عن برنامج التنمية التكنولوجية في مركز المعلومات التابع لجلس الوزراء المصري إن قيمة سوق برامج الكمبيوتر الأصلية في مصر تبلغ 40 مليون دولار. وإن كان برنامج أصلي يوجد به تسعة برامج أخرى غير أصلية ومنسوخة وأن مصر قامت العام الماضي بتصدير ما قيمته 4.9 مليون دولار من البرمجيات.



الحماية القانونية

ويطالب الدكتور فؤاد عبد النعم رياض استاذ القانون الدولي بكلية الحقوق جامعة القاهرة بضرورة توفير الحماية القانونية للمنتج الاجنبى من برامج الكمبيوتر وطرحها في الاسواق بسعرها الحقيقي مهما كان مرتفعاً، وأوضح ان هذا

الأمر سوف يشجع المستثمر المصرى على النخول في هذا المجال للمنافسة. وتكون وسيلته في ذلك هي طرح منتج وطنى منخفض السعر. وقال ان ترك عمليات النهب لنتاج الفكر الاجنبى يجعل سعره اقل من سعر التكلفة الحقيقية، حيث لا يتحمل المقلد سوى ثمن تكلفة الدعامة التى ينسخ عليها البرنامج مع هامش ربح قليل يكفي حاجة المقلد لعدم تحميله أى اعباء مالية في سبيل الحصول على هذا المنتج. ويضيف ان شذيرع عملية القرصنة يترتب عليه عدم التطوير في البرامج الحالية، حيث ان جزءاً من ثمن كل برنامج يخصص لعمليات التطوير، وهو ما لا يعلبه المقلد الذى لا يفتنيه إلا تحصيل الاموال والتهرب من الضرائب. وأوضح ان المستهلك العادى يحرص على اقتناء الارخص بشرط تساوفر للواصفات القياسية له وهذا ما يدفع المقلدين إلى وضع

علامات تجارية لشركات اجنبية على منتجاتهم للمقلدة لجذب هذا المستهلك. ويؤكد الدكتور فؤاد عبد النعم ان حماية الاستثمارات الاجنبية في مصر مستحد من ظاهرة استغلال الشركات الاجنبية للمستثمرين الوطنيين بفرض اسعار باهظة وغير حقيقية مقابل نقل التكنولوجيا المتقدمة. حيث يحتجون بعدم وجود حماية لهم في مصر. ويتفق معه ل الراى اشرف السنوسى من شركة «بروجكت» ويؤكد ان حماية الشركات الوطنية تبدأ من حماية الشركات العالمية لان ذلك يصب في مصلحة الشركات المصرية أولاً. ويقترح المهندس اشرف السنوسى ان يتم دعم الشروط المتخصصة، حيث تحتاج مهمة مكافحة القرصنة إلى عدد اكبر من الكوادر ومبالغ تفوق الاعتمادات المالية الحالية. وقال إنه يمكن توفير هذا الدعم من الضرائب المالية التى تحصل من المالكين.



المصدر : الإبراهيم

١٢ يونيو ١٩٩٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ :

قراصنة سينمائية

الموزع الخارجي يسرق نيجاتيف الأفلام



عزت صديقي



فاروق حسني



جمال أمين

لقد من وثقة اسم هذا العدد السليبي الفاسقي من خلال قوميته لكي يتم المستولون ان السينما المصرية يتم اليوم سرقتها علنا بعد يومها السطحي.. والدالة على هذا كانت هذه الواقعة التي حدثت في يوم نهار امس للتجنيب لثقل فيلم في حدائق اليم مدينة نصر التي يتم نقل الافلام فيها من (٢٥) الى شرائط الفيديو طيسمينه ويظهر بان نيجاتيف فيلم من انتاجه موجه في غرة لثقل هذا بالاضافة الى (١٦) فيلما وتساقى.. من احضر هذه الافلام من معامل مدينة السينما.. وكان الرد.. بان الموزع الخارجي لهذه الافلام هو الذي قام بسحبها لثقلها على شرائط الفيديو ليوصلها للمطاعم الفشائية ونهب للنتج صباح اليوم الثاني ليعامل السينما للذاكر من ان نيجاتيف فيله مازال خارج للعمل لاثبات حالة عدم وجوده بعد ان خرج من للعمل بدون علمه كمنتج مع ان المهرش ان نيجاتيف اي فيلم لا يخرج من معمل مدينة السينما الا مرافقة للنتج كتابيا.. ومن هنا احضر هذا للنتج شرطة القنصة التي قامت بعمل لاثبات حالة عدم وجود نيجاتيف فيله بالمعامل وفي نفس الوقت علم منتج الفيلم ان نيجاتيف فيله بجاس (١٦) فيلما قد خرجوا من معامل مدينة السينما بتاريخ ١٩٩٤/٧/١٨ في حين ان يوم الواقعة كان ١٩٩٥/٤/١٦ اي ان نيجاتيف هذه الافلام غير موجه بالمعامل ما يقرب من سبعة شهور.. في حين ان للمعامل الفيديو بمعينة السينما بها مخزن لتخزين الافلام بطريقة حديثة.. وبها أجهزة تكيف وحفظ خاص للنيجاتيف.. بحيث لا يتعرض لثقل.. وتم عمل محضر بها حدث في قسم شرطة المعمرانية بتاريخ ١٩٩٥/٤/١٦ وروثه ٨٧ احوال.. رويد ان طعت شركة مصر للاستديوهات بهذه الواقعة بدأت في البحث من المسئول الذي امر بتسليم نيجاتيف الافلام الى الموزع الخارجي دون موافقة اللنتج.. وقام طاق كششون القانوني بالشركة بعمل اتصال بالموزع الخارجي الذي يوصي استعداده ادفع قيمة حصص اللنتج في القنرات الفشائية وهي ٥٠٪ من قيمة ايريج وعرض عليه (٥٢٥) دولارا على اساس ان هذه حصته من قيمة بيع فيله.. وانه لم يتم بيع الفيلم الا للإمارات واوروبا وأمريكا فقط.. وعليه ان يقض هذا البائع ويتنازل منتج الفيلم من المحضر والقضية على شئ يتعلق بهذا الموضوع.. ومن هذه الواقعة نقول لتجنيب السينما في مصر يجب ان نبحثا ونساقا عن نيجاتيف الفلاس باللامك هل هو موجه بمعامل مدينة السينما.. وهل تم سببه ووجهه دين عليهم.. لان هذه العمليات للشبهة تتم في الخفاء دون تروية اي منتج.. في حين ان المسئول عن حفظ النيجاتيف هو الذي يسمح بخروجها دون علم اصحابها.. والمعروف ان العائد الذي يتم بين اللنتج والموزع ينس على ان النيجاتيف رهن حيازته لدى شركة مصر للاستديوهات والانتاج السينمائي ولا يجوز سحبها على حال من الاحوال حفاظا على سلامته وسلامة التراث السينمائي المصري من الافلام من جهة اخرى لتسليم القنرات الفشائية لافلاما مصرية منذ عامين تقريبا.. فكل جميع الافلام التي خرجت من معامل مدينة السينما خلال هذه الدة كانت بطريقة صحيحة وشريعية.. وعلى عائد الى للمعامل مرة اخرى.. ام خرجت بنفس طريقة هذه الواقعة الجديدة التي اكتشفت بمحض الصدفة.. نريد ان نعرف!!

محلولة:

رقم المحضر في نيابة دوائر الدكرور ٤٤٠٠ اذارى المعمرانية لسنة ١٩٩٥

محمد نصر



العربي

المصدر :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٦ - يونيو ١٩٩٥

١١ من الصادرات المصرية مهددة بالانقراض بسبب «الجات»

كتبت نادية أمين:

تطالب أحدث تقرير صادر من الغرفة التجارية بالقاهرة وبضرورة الانضمام بضمامة للتسويجات والملابس الجاهزة المصرية وحل مشاكلها الداخلية حتى تصمد أمام المنافسة الدولية التي ستتبع من تطبيق اتفاقية «الجات» في هذا القطاع.

أوضح التقرير أن الملابس الجاهزة والتسويجات تمثل أهمية كبرى في الصادرات المصرية، حيث تمثل ١٦٪ من إجمالي الصادرات من السلع وعلى الرغم مما تتمتع به مصر من مقومات داخلية تمكنها من تطوير وتنمية هذه الصناعة إلا أنها لم تصل بعد للمستوى الذي يجب أن تكون عليه في الأسواق العالمية، خاصة وأن التخفيضات في التعريفات الجمركية وفتح الأسواق سيكون في صالح الدول الأكثر كفاءة في الإنتاج.

وأشار التقرير إلى أن الدول المتقدمة سوف تحقق نتائج إيجابية في المستقبل بسبب تحرير التجارة العالمية، خاصة أن منتجاتها تتمتع بجودة عالية وتستطيع الترقى أمام المنافسة الدولية، لذلك فإن سحب الحماية وفتح الأسواق بين وضع ضوابط وفود على السلع المستوردة سوف يؤثر سلباً على المنتجات الوطنية إذا لم يتم الاستعاضة عن هذه القيود بسياسات داعمة تستهدف تحسين الإنتاج للوصول إلى الفئات الانتاجية لمستوى الصناعات المحلية.

وأكد تقرير غرفة القاهرة أنه في ظل تحرير التجارة الدولية لا بد من الاتجاه بالصناعة نحو التصدير ليس بهدف جلب المزيد من النقد الأجنبي فقط ولكن لتحقيق أهداف أخرى عديدة أهمها التواجد الحقيقي والمصمغ بين بلدان العالم المتقدم.

وأشار التقرير إلى وجود عدد كبير من العقبات الرئيسية لإتمام تلك الصناعة في مصر أهمها وجود صناعة غزل ونسيج على درجة عالية من الجودة وتوافر الألياف الطبيعية مثل القطن والتكاثن والحرير الطبيعي وتوافر الأيدي العاملة ذات التكلفة المنخفضة، بالإضافة إلى عدم تقييد مصر بخصم مع السوق الأوروبية المشتركة حالياً مما يجعلها في موقف تفضيلي من دول أخرى تعد منافسة بمنتجاتها من الملابس الجاهزة وأكد نفس التقرير ارتفاع معدل الصادرات خلال عامي ٩٢ و ٩٣ بنسبة بلغت ٥٤٪ و ١٣٥٪ بالنسبة للصادرات عام ١٩٩١، غير أن معدل الصادرات خلال عام ١٩٩٤ يشير إلى عكس ذلك حيث أن كمية الصادرات خلال الشهور الستة الأولى منه شهدت انخفاضاً عن نفس الفترة من عام ٩٢ بنسبة بلغت ٥٠٪. بالنسبة لتطوير إنتاج القطاع العام من الملابس الجاهزة أوضح التقرير تراجع كمية الإنتاج خلال الفترة من ٨٩/٩٠ وحتى ٩٢/٩٣ بنسبة متدحرجة بلغت على التوالي ١٢٪ و ١٨٪ و ٢٨٪ و ٢٤٪ وذلك بسبب ارتفاع نسبة المخزون نتيجة تراجع الطلب على منتجات القطاع العام من الملابس الجاهزة والنسبة لإنتاج القطاع الخاص من الملابس الجاهزة أوضح التقرير ارتفاع كمية الإنتاج خلال الفترة من ٨٩/٩٠ وحتى ٩٢/٩٣ بنسبة (٢١٪).



هذا من ناحية السياسات المتوقعة ان ترتيبها التفاضلية وفادته على الاقتصادات العربية أما في ما يتعلق بالاجابات فلا يعتقد انها ستكون بالفرق الذي سنطرحه او على الأقل تسهم في اضعفها في تحقيق السياسات المتوقعة ان تلحق من هذه الانفاقية التي تبلغ عشر سنوات من الامانة لوضعها الاقتصادي مع التزامات وفادته الامر الذي نشأ في حدوده إلا انه كذلك يمثل الرأى خارج نطاق تلك التحصيلي عربي فسادا حسب ما نرى ذلك لاحقا.

وبالعامة إلى الاجابات التي يمكن ان نتجسها هذه الاتفاقية بالنسبة للبلدان العربية يمكن ليجاز أهمها بالتالي:

١- على رغم استثناء النظم من

التفاقية الغاء فإن الدول العربية بشكل عام ودول الخليج خاصة سوف تستفيد من الاتفاقية وستحافظ على استغنائها (خاصة صناعة البترول وكمياتها) على ما اذا كانت منظمة التجارة الدولية تعتبر ان سياسة التمييز التفضيلي للناقل ومشتقاتها التي بدأت بعض دول الخليج في معالجة مثل احدى سياسات الاقرار في التجارة الدولية من عدمه كما ان سياسة الدعم التي تجسها للسعودية بالنسبة للقمح سوف تترك ايضا وهي الخطوة التي بدأت تعد لها المملكة عدة بعمدا اجتهت الى انتاج القمح بما يكفي حاجة الاستهلاك المحلي فقط.

٢ - في الجانب الآخر مستفيد الدول العربية وفي طليعتها دول الخليج العربي من الاتفاقية وان سياسة منع الاقرار بسلعها الى اصحاب للجان للصناعات التفضيلية

المسوق الداخلية لتجارة اللباس والمنسوجات ان تشهد الاسواق العربية المتخفة لهذه الصناعة وعلى رأسها مصر وسورية والمغرب ايضا من المنتجات الاسيوية الرخيصة على حسنة المثلج المحلي ما لم نتجج البلدان العربية في انتاج منسوجات وملابس من نوعية افضل ويسرع الى ويؤخذ في الاعتبار ان هذه السياسات ان تلتصم فقط على هذه الصناعة فقط انما ستتعداها ايضا إلى العديد من الصناعات الاخرى العربية، خصوصا إذا علمنا ان الجزء الاكبر من الصناعات العربية يدخل ضمن النشأت الصغيرة والمتوسطة التي تتميز بارتفاع اسعارها وانخفاض التاجيدتها مقارنة بما قائم في العديد من البلدان الصناعية القديمة او البلدان الصناعية الجديدة في العالم. ولا يتوقف هذا الامر عند حد السياسات التي ستواجهها الصناعات العربية في اسواقها المحلية بل لتجاوزها (ايضا إلى السياسات التي ستواجهها الصناعات من هذه الصناعات إلى الاسواق الخارجية إذ من المرجح ان يؤدي تآثر العديد من هذه الصناعات سلبا بالتضيق التنافسي للمنتاجات في الاسواق الخارجية إلى تفاقم مشكلة البطالة نتيجة تقصير فرص العمل العاملين في الصناعات الخاصة بهذه الصناعات، خصوصا في تلك لبحات التخصص الجارية حاليا في بعض البلدان العربية كما سنؤثر هذه الاتفاقية سلبا التي كانت تستخدم منها البلدان العربية والقرار إنهاؤها مع حلول الاتفاقية الغات محله والحيث معها تخفيضات الرسوم الجمركية التي كانت تحصل عليها بعض الصناعات العربية.

كله يمكن لقناة مسافة في غاية الاعمية والخفوة في ان واحد، وهي ان اسعار السلع الاساسية في الاسواق الدولية التي تشكل حوالي ٩٠ في المئة من صادرات الدول العربية مستثمر على تقديده لا بل انه زداد تقريبا خصوصا في ظل هيمنة البلدان الصناعية المتقدمة على زمام التجارة العالمية إذ من المرجح ان لا تكون هذه التفضيات في غير صالح الدول العربية، مما سيخلق المزيد من لتجارة غير التكافلية ما بين الدول العربية والسوق الدولية.

الصغيرة من ناحية واستمرار كسب اسواق للتصدير من ناحية اخرى، وإذا ما انتقلنا من هذا العرض الظاهري للآثار المختلفة لتفاقيات الحفا على الدول العربية إلى توضيح هذه الآثار بلمحة الارقام، يمكننا القول ان التوقعات تشير بان اتفاقية الحفا سوف يكون لها تاثير سلبي في انتخاف العربة خاصة على الدول المستوردة للذات إذ سيتركب على تطبيعها، في ضوء نصري اسعار السلع الغذائية ارتفاع اسعار هذه السلع بما يتراوح ما بين ١٠ - ٢٥ في المئة مع ان الاسعار بحلول عام ٢٠٠٠ مما سيعرف من التقلبات الداخلية وستقلان القوة الغذائية ١٠,٣ بليون دولار إلى حوالي ١٥ بليون دولار سنويا.

وليس هذا فحسب بل اذا كان أحد اهداف تحرير قطاع المنسجات السياسية والصربية والتجديدية، الخ وفقا للاتفاقية الغاء في حين الاستثمارات الخارجية ونال التكنولوجيا، فإن استثناء معظم الدول العربية من هذه الاستثمارات ستكون محدودة خاصة في ضوء توجيه هذه الاستثمارات إلى الدول حديثة التصنيع في اسيا وإلى دول شرق ووسط افريقيا وجنوب شرق الامم السوفياتي السابقين فضلا عن ان عددا من الدول العربية تعتمد حاليا على فتح والقاعة مناطق حرة من أجل الاستثمار الاجنبي.

وكان من أهم الدوافع التي تجلب الشركات الاجنبية إلى مثل هذه المناطق الهروب من القيود العمية ونظام الحصص المبرومة على صادرات البلد الأم من سلع معينة مثل اللباس والمجازة أو الصناعات الاخر التي أدى ان زهاجر هذه المناطق بسبب إدام الشركات الاجنبية على استخدام البلد المضيف كبلد المنفذ للصناعات بدلا من البلد الأم ولكن نظرا لما تضمنته اتفاقيات الحفا من التوجه نحو إلغاء نظام الحصص المعمول به حاليا في نظام التجارة الدولية فإن هذا يعني فقدان للشركات الاجنبية لدافع الرئيسي للاستثمار الاجنبي في المناطق الحرة.

وبالإضافة إلى ما سبق سنؤثر تحرير صناعة اللباس والمنسوجات بلا شك في هذه الصناعة في الدول العربية المنتجة لها خاصة ان الأموال المستثمرة في صناعة اللباس العربية العربية ضعفت جدا وتصل بالنسبة إلى مصر وحدها إلى نحو خمسة بلايين جنيه أو ما يعادل نحو ١,٥ بليون دولار اميركي.

ومن المنظر في حال تحرير



الحياة اللبنانية

المصدر :

١٢ ١٩٧٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التنسيق والتنظيم الاقتصادي بين البلدان العربية في ظل اتجاه جاد ورأسع نحو إنشاء كتل اقتصادية عربي مشترك وما يذكر في هذا المجال أن هذه الأمر إذا كانت مجردة ضرورية موازنة الأوضاع الحرجية والاقتصادية للبلدان العربية مع متطلبات اللغات نظراً لما سيراها من تدوير في طبيعة وجوه العلاقات الاقتصادية الدولية نتيجة للتحرير الكامل للتجارة العالمية بمنعها الواسع، لا شك أن

هذا الأمر يفرض أيضاً حتمية معالجة الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها الاقتصادات العربية التي وصلت إلى مرحلة من الضعف والتكدس باتت تهدد بانهيارها ومستقبل الأمة العربية بأسرها، حسب ما سنبيته في الحلقة الآتية.

هـ باحث اقتصادي سعودي.

أما: تحرير التجارة العالمية يلقي أعباء ثقلها على الدول العربية

الخاصة التي لها مميزات تسمية للتسويق متجاذها في السوق المحلي من دون ضغط وتنافس من المنتجات الأخرى أي أن المصانع الوطنية ستواجه ضغطاً وتنافساً أقل في السوق المحلية عما كانت عليه قبل تطبيق وتنفيذ ملائزمات الاتفاقية. لكن هذا لا يعني أن الصناعات العربية، وإن بينها صناعات الخفيفة، لن تواجه ضغطاً تنافسياً كبيراً في أسواقها المحلية، بل العكس هو الصحيح لأن تحرير التجارة الدولية في ظل الغلاء إذا كان يعني محاربة المنافسة الأخرى فإنه يدفع في المقابل في المنافسة غير الأخرى التي من المرجح أن تكون لها تأثيراتها عن طريق الإنتاج بتوعية الضل ويسمر الال.

٣ - من المحتمل أن تجد حاصلات زراعية عربية كانت تخضع من قبل لنظام الحصص والقيود التوعمية في

السوق الأوروبية فرمة الضل في هذه الأسواق، خاصة في مجال الزيتون والتفاح والمكسرة والخضر والنباتات العطرية.

٤ - يمكن أن يستفيد قطاع المقاتلات في الدول العربية من تدفق المساعدات العربية إلى داخل أو خارج الدول العربية في حال تحرير قطاع المشتريات الحكومية بالمشاركة في تنفيذ المشاريع التي يتم تمويلها عبر صناديق التنمية العربية كلياً أو جزئياً.

٥ - من المرجح أن يتكون اثر اتفاقية الغات على الدول العربية من ناحية حماية حقوق الملكية الفكرية إيجابياً في المدى المتوسط والطويل، إذ أن من شأن تلك تطوير التنظيم الاقتصادي لجمعيات التالسين والإنفان والترجمين، والتنظيمات الحكومية العاملة في مجالات تسجيل حقوق براءات الاختراع والعمالة في

محالات مكافحة الغش التجاري والصناعي والمواصفات القياسية والعلامات التجارية.

غاية الأمر، أن اتفاقية «الغات» ستوفر العديد من الآثار السلبية على البلدان العربية، ومن بينها البلدان الخفيفة، على المدى القصير، ومن الممكن أن تكون لها آثار إيجابية في المدى الطويل لكن بشرطين أساسيين:

- الأول هو ارتفاع بتوعية الإنتاج المحلي والصنعي العربي.
- والثاني هو تحقيق المزيد من



اتفاق غات، رسالة خطر الى العالم العربي (٤ من ٧)

تحرير التجارة العالمية يلقي اعباء ثقيلة على الدول العربية في سعيها الى بناء قدراتها الاقتصادية الذاتية

عمر عبدالله كامل *

والاقتصادية والسياسية والاقتصادية

وهذه تحديات اخرى تتمثل في لجوء العالم نحو تحويل الانتاج وتحرير التجارة والقيام بالتصديقات الاقتصادية وتحرير شبكة العلاقات الاقتصادية الدولية والسرعة المذهبة التي تتوالى بها التطوير العلمي وتطبيقاتها العملية وتطور منتجات تقنية متطورة جديدة، هذا المصفاة الى التحدي الكبير الذي تواجهه الدول العربية في سعيها الى بناء قدراتها الاقتصادية الذاتية، والتي ادت الى انخفاض قيمة صادراتها العربية من حوالي ٢١٧ بليون دولار عام ١٩٨٠ الى حوالي ٨٧ بليون دولار عام ١٩٩٤.

في ظل هذه الأوضاع التي يمر بها التنمية الاقتصادية العربية هذا فضلاً عما تواجهه من تحديات خطيرة اخرتها الساحة الاقتصادية الدولية مؤخراً، بات يحكم الضرورة القصوى أكثر من أي وقت مضى، أن تلجأ البلدان العربية بمجتمعة نحو العمل الجاد والمباين من أجل إعادة بناء اقتصاداتها على أساس اقتصادي جديد، والأمر فعالية لتأمين البلدان العربية من التكيف مع هذه التغيرات العالمية الجديدة والتفاعل معها، وبكيفية تسمح لهذه البلدان العربية بمجتمعة بتطبيق استراتيجيات التكيف والاندماج فيها، ومعاملة التغيرات وتحسين أوضاعها الى الصعي حد ممكن.

ملاحظات التكيف

وبموازاة هذه المسألة الجيوغرافية لا بد من تأكيد مسألة اخرى لا تقل عنها أهمية، وتتلخص بموضوع التكيف الهيكلي والاقتصاد الإحصائي، في الوطن العربي، لتتسلسلها والتكيف الهيكلي والاقتصادي بين نجاح

الشخصية هذا تح العلم أن العالم العربي يعاني مساحة قدرها ١٤ مليون كلم ٢، أي ما يعادل ١٠٠ في المئة من المساحة الإجمالية لكافة الأرضية، ويقدر عدد سكانه بنحو ٢٢٦ مليون نسمة، أي ما يعادل ٥ في المئة من إجمالي سكان العالم، وعدد الجمال فيه نحو ٧٧ مليون عام، أي ما يعادل ٩,٧ في المئة من إجمالي القوى العاملة في العالم، وحتى إذا كان متوسط دخل للوطن العربي يبلغ ٢٠٤٦ دولار سنوياً، إلا أنه لا يتجلى إلا ما قيمته ٧٢ دولار سنوياً من ثلوات المصنعة.

وليس هذا فحسب بل على رغم ضخامة الاستحقاقات التي تلقت خلال عقود السبعينات والثمانينات من قبل الدول العربية التي قدرتها بـ ١٥٠٠ مليار دولار، إلا أن حصة التنمية العربية لدول التي من الأهداف للخطط والمخططات، وتكثر تكلفة، والتسبب في كثير من الأحيان بتزويد الموارد أما لعدم الرغبة الإيجابية أو عدم دراسة المشاريع بصورة علمية وموضوعية أو بسبب اختيار مشاريع فضفاضة لا تتوفر بها المقومات الحقيقية، أو اتباع سياسات اقتصادية غير ملائمة أدت في هروب الأموال وتراجع معدلات الانتاج واستمرار ضغط قطاعات الإنتاج، والخلل الهيكلي في بنية الاقتصاديات العربية.

إن التحدي الذي تواجهه التنمية العربية في ظل هذا ألد التحديات من التكتلات الاقتصادية الدولية كثيرة ومستوعبة وتختلف في مساهلة الجيوب والقصور والاستحقاقات المتعددة وزيادة اعباء خدمة الدينون الضخمة، وعجزت الميزانيات المصغرة وزيادة السكن والبنية التحتية، والتضييق في الأجور، والتأخرات، ومعوقات الاستثمار بمنتجاتها المنظمة البيئية والبيئية.

تفسير خطورة سريعة على والى تحرير التجارة العالمية بدءا من تحرير التجارة العالمية بوضوح الى مدى ضخامة حجم الأعباء الملقاة على هذه الدول حتى ترى الى تلك المرحلة للتحسين من الوضع الاقتصادي والاعتماد التفاضل على قدراتها الذاتية التي تمكنها من مواجهة التحدي الكبير الذي تفرضه اتفاقية الغات الدولية وما خلفها من لجان مكثت من قبل العديد من بلدان العالم نحو التجميع في تكتلات اقتصادية إقليمية، وفي مقدمها المجموعات الاقتصادية الثلاث الكبرى في العالم، والمجموعة في كل من أوروبا الغربية، والولايات المتحدة الأميركية واليابان، والتي تقترب حصصها في التجارة العالمية للمواد والمنتجات المصنعة من نحو ٨٠ في المئة.

وباعتبار ميلاد الوحدة الاقتصادية الأوروبية، وأنشاء منظمة للمبادلات الحرة في اميركا الشمالية (النافتا) والاتحاد نحو تكوين منظمة أخرى للتجارة الحرة بين اليابان ودول جنوب شرق آسيا (الاسيان) بمثابة ثلاثة نماذج حية لما يتوقع أن تكون عليه التكتلات الاقتصادية في مستوى الأحداث التجارية والاقتصادية خلال القرن القادم.

وبما يضاف له أن العالم العربي الذي تجسج بين القطر من الروابط التاريخية القوية ما لا نجد له مثيلاً في أكثر المجموعات الاقتصادية ككل في العالم، لم يعرف طريقه الى التجميع أو التكتل الاقتصادي الى الآن ضمن حركة التطور المتنامية للتجارة الدولية، إذ تكتلت مساهرات الدول العربية مجتمعة مع بداية التسعينات ما نسبته ١,٢ في المئة من إجمالي قيمة الصادرات العالمية للمواد



زيادة الانتاج الصناعي تقصريه
وإخالف الخبرات المرغوبة في هذا المجال
الاقتصادية العربية، وتوجد هذه
الوسائل في تنمية التعاون
الاقتصادي العربي الاقليمي، وما
اصطلح على تسميته بالعمل
الاقتصادي العربي المشترك الذي
يمكن للبلاد العربية عن طريق توسيع
قاعدتي الشخص والطب وتعميق
قاعدة الشخص الاقتصادي فيه، هذا
فصل عن الاستضافة من المزايا
النمائية الكامنة في صيغ التعاون
الاقتصادي العربي، والاستضافة من
مزايا الحجم الكبير، والقدرة على
توزيع المخاطر، والتسهيل من نقل
عناصر الانتاج، وتحقيق مستوى
مقدم من كمال الموارد، والقدرة على
استضافة من مزايا وحجم السوق
العربية الاوسع.

مراجعة التكتلات
وما لا شك فيه ان الخدمات التي
يواجهها عالمنا العربي في ظل النظام
العالمي زالت بدرجة كبيرة اذ ان هذه
التكتلات الاقتصادية على الساحة
الدولية بما لها من قدرات وامكانيات
جعلتها اليد الطولى للتمكيد في
اسواق العالم الثاني من ثلثي القرن
الاربعين.

لزيادة حجم الخدمات وحجم المخاطر
والدول النامية بصفة عامة
والعربية على وجه الخصوص بنزها
بعض الوقت للتكيف مع الاوضاع
الجديدة فهي بحاجة الى تعديل
هيكلها الاقتصادية واتخاذ
الاجراءات والسياسات التي تمكنها
من مواكبة المنافسة المتطورة
ويعا كان الخيار الوحيد امام
العالم العربي للتعايش مع العالمية
والغات والتكتلات الاقتصادية القائمة
من مركز القوة هو وجود تكتلات
اقتصادية عربي مشابه للتكتلات
القائمة اذ أصبح وجود سوق عربية
مشتركة ضرورة لتعظيم الخبرات
الاقتصادية الرائدة.

ان الاسس المعرفية لصنعتك من
معلومات وعوامل التكامل ما لا شك
غيرها من الامم والشعوب ومع ذلك ما
تستطع هذه الاسس ان تلعب دورها
مطلوباً على طريق التكامل متكاملاً
فصلت بينها من خلال الشعوب التي
لم يتوالى لها هذا قدر من المعلومات
والصوامع، فإذ كانت الحواجز
العربية على طريق التكامل انشئت
بقيد مجلس الوحدة الاقتصادية
التي لم تلتزم هذه الوحدة وما
تلاه من انشاء عدة أجهزة اقتصادية
عربية فإن حصص التجارة كان
متواضعاً للغاية اذ لم يظهر من
تفانيه سوى صيغة المشاريع

ولا كانت جودة الانتاج والارتفاع
بنظام الجودة المتكاملة القائمة
ورأى انتاج الإنتاجية هي المعيار الوحيد
للتكيف مع الاقتصاد العربي في
المجال العالمي الجديد للتجارة وما
ان الظروف قد أصبحت ان هذه
الخاصية لا يمكن ان تتحقق لكل دولة
عربية على حدة مهما زاد كفاءتها
المادي او علمت مواردها الاقتصادية
اكثر مما يمكن ان تتحقق بالتعاون
العربي والاعتماد المتبادل على
القدرات العربية في سائر المجالات
التجارية والاقتصادية والمالية
والبشرية يصعب بحكم الواقع ان لا
سبيل لتحقيق تنمية حقيقية ذاتية
التوطين بالنمسية التي من البلدان
العربية الا من خلال تجميع ارادتها
وتوحيد طموحاتها حتى لا تذهب
جهودنا هباء في وقت بدأت فيه بلادنا
لا يربطها اي وشائج في صلات ذات
طبيعة متميزة في تسير علاقات
تجارية واقتصادية جديدة ناجحة
والتي لا حري بنا عامة عربية لها تلك
الصلات المتميزة ان تستخلص
الدروس من هذه الخبرات.

يبي ان تخفيف الي ما تقدم نقطة
في غاية الاهمية، وتلحق بحديثه
التكامل اذ اردنا استيرادة التنمية
الصناعية في البلدان العربية ان نركن
الى تلك النشوء من التقدم المعرفي
الذي تستلزمه طبيعة التعامل مع
التطورات المتسارعة على الساحة
الاقتصادية الدولية، ذلك انه ازاء
التباين الواضح بين الخصائص
القطرية وبين متطلبات التنمية
الصناعية الحقيقية في البلدان
العربية، سواء في جانب الطلب او في
جانب العرض يتبين:

● في جانب الطلب على المنتجات
الصناعية هناك فرق كبير بين حجم
السوق القطرية لعظم الدول العربية
وللمشاريع الصناعية في العديد من
الدول الصناعية وخاصة الصناعات
الاساسية.

● من جانب العرض يتضح على
الاطار العربية متفجرة ان دول
معلومات نجاح التصنيع، من جهة
مطلوباته البشرية والطبيعية والمالية
وتكنولوجية.

الكل ذلك وحسب لا تمكن البلدان
العربية من تقليل مسيرها التنموي
الصناعية، خصوصاً في ظل ما تزخر
به الساحة الاقتصادية الدولية من
تكتلات وتجمعات اقليمية، برزت
الحاجة الملحة الى وسيلة لتسعى فيها
السوق العربية وتنوع فيها الموارد،
واستطيع البلدان العربية بواسطتها
اقامة صناعات اساسية اكثر فاعلية
واستخدام تكنولوجيا اكثر كفاءة
وملائمة ومن شأنها للمساهمة في

سياسات التصنيع الاقتصادي وبين
تسليم القوة على التعامل مع
المشكلات الدولية معقدة في بؤرة
عصر جديد من الحداثة الدولية
يوجب علينا التعامل مع ما على قدر
من الحساسية واكثر قدر من القوة
والخبرة لان هذا التعامل السليم
العالمي الجديد مشكلاً في المنظمة
مؤسسات تجارية أصبح يشكل مع
الثقافة الوطنية والبيئة الدولية خسر
الرجح في النظام العالمي الجديد الذي
تتوالى البلدان النامية ومن بينها
بلادنا العربية جامدة ان تجد لها
موقفاً لائق بالدخول حتى لا تضع في
زمام الصراع بين الاطراف الاقتصادية
وتجارية في عالمنا المعاصر وخاصة
عبر التكتلات الاقتصادية التي بدأت
تعداً لتقسيم مناطق جولة اوروبية
الشرق الاطلسي الذي بدأ يضي فيها ضمن
الوقت الاطلسي اذ اوتحت حدة قادرة
على التعامل مع القوى الاقتصادية
الجديدة، ولكن من جميع الصف
العربي تجارياً والصناعياً.

وعليه فان ما نتقدمه ان ان الاوان
في ظل هذه المشكلات الجديدة لا
تعد التفكير والتأمل في حقيقة ما
تم انجازها وما لا يتم انجازها في
السوق العربية المتسارعة حتى
تتخطى في مسيرة جديدة مستفيضة
من عشت اشرار ومن طروحات
الاستثمار في ان واحد.

ان سياسات اصلاح الاقتصاد
واعادة الهيكلة اذ احسن تصميمها
والتعامل معها بكل فاعلية والقدرة
انما تعطينا من موجبات تطورا
التاريخية، لا سيما ان الدول اوروبية
في لجانها واستطاعت حينه من ثمار
اعادة الهيكلة لاحداث ثورة علمية
وتقنية هائلة، لا نعتقد بان التطبيق
العلمي الصحيح لهذه السياسات
التي برزها الظروف والاعتمادات
السوقية وصالحات الامسان العربي
سوف يعجز عن احراز النتائج
الاقتصادية المطلوبة لبلداننا العربية
ويضعها على عتبة القرن الحادي
والعشرين مؤزناً بأسفله للعصر من
المعلومات وتقدم التدريب والبرامج
المستجبة للتنمية الاقتصادية
والبيئية.

الانوات التي نتقدمها من هذا
الاستحقاق لحد مسودة تسمية
والتي لا بد من استقامتها لتأمين
الانتاج وزيادة مردود العمل ورفع
مستوى الاداء الاقتصادي للموارد
والاقتصادات العربية من خلال
الارتفاع بمستوى اداء العمل من خلال
التعليم والتدريب والمعلم المستمر
للتخصصات الامان العربي وتؤدي
فاعلية الانتاجية.



تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، والقرار رقم ١٧ ضمن السوق العربية المشتركة في نطاق مجلس الوحدة الاقتصادية العربية. كما أن قيام منطقة حرة للتجارة يعزز انخفاض حجم التجارة البينية فيما بين الدول العربية والإسلامية مقارنة بتجارتها مع دول العالم لا تشير التغيرات التي إن قيمة

المشاركة لتحقيق الأمن الغذائي العربي من خلال منظور انماضي تكاملي لم يحس بالجانباتها الموانئ العربي بصورة بارزة وقوية تجعله معقداً على مستقبل القيمة العربية وبالقدر الذي يتناسب وطموحاته. فالمشروعات المشتركة على رغم كثرتها العديدة وارتفاع قيمة رؤوس الأموال المستثمرة فيها نسبياً، لم تزد في أهميتها النسبية على ه في السنة

من إجمالي النشاط الاقتصادي العربي، وإن كانت أحد الإشكالات المهمة التي تسمع بتخلف رؤوس الأموال الناشئة على الدول ذات العجز وتوفر حجباً من رأس المال لزيادة بعض المشاريع التي لا تمكن فيها التي تولد أزمة في تمويل استثماراتها من توفيره لزيادة مشروعات ذات حجم اقتصادي

متنامية، إلا أن صعوبة هذه المشاريع ستبقى محدودة الأثر فيما يتعلق بتفعيل التبادل الاقتصادي بين الدول العربية ما لم يتم تكوينها في إطار خطة مخصصة وبنفس التسهيلات لعملية التبادل الاقتصادي العربي، وفق تصور استراتيجي إيجابي مهيأ لتدعيم العمل بين الدول العربية على أساس فداوي يتفق بالقرب بين الخلفاء العربية والقومية وما لم تهيئ المشاريع المشتركة في القطاعات الرئيسية للتكامل دولياً فيما بينها في توجيه النشاط الاقتصادي في إطار

العالم العربي في مجموعته. وإذا كانت هناك دعوات متواصلة إلى تطوير جدي للعمل الاقتصادي العربي المشترك والحد من حجب إقامة مشروع فعال للتكامل الاقتصادي العربي للتكامل، فإن إقامة منطقة تجارة حرة عربية ARAB FREE TRADE AREA تضم جميع الدول العربية تشكل المرحلة الأولى من بناء هذا التكامل. هذه المنطقة الحرة تقوم على أساس التحرير الكامل للتجارة العربية من جميع القيود الجمركية وغير الجمركية واستحداث الركيزة القانونية لإقامة هذه المنطقة على عدد من الاتفاقيات والقرارات الاقتصادية العربية الرئيسية والقائمة بالفعل ولا توجد حاجة لأصناف الاتفاقية جديدة بها، بينما يتطلب الأمر لفظ أن تلاحظ المؤسسات العليا للعمل الاقتصادي العربي دولاً وليس صيغة بروتوكول تنفيذي متكامل الأركان والمتناسق. والواقع أن هناك عدة مبررات، سواء اقتصادية أو قانونية، لإقامة مثل هذه المنطقة الحرة للتجارة أهمها دولها الخمس القانوني والتعاقد لها التمثل في القابلية وموانئ الاقتصادية عربية اقتصادية خاصة وأهم هذه الموانئ اتفاقية

الاقتصادية الدولية.

٢- تمكن قوة الحريية من الاعتماد على قوة السوق في توجيه وحفز النمو الاقتصادي والاستغلال الأمثل لمخالفاتها، والوصول تدريجياً إلى تحقيق شبكة لحاصلات إنتاجية واستثمارية تكاملية تدعم من فرص التجارة العربية البينية وكذلك تنمية الفرص الاقتصادية للاستثمار في الخارج، وما يرافق ذلك من تعامل وفوق الطاقات الإنتاجية العربية وتنوع مصادر الدخل وزيادة معدلات نموه وانعكاس ذلك في صورة ارتفاع في مستويات الرأسمال الاقتصادي والاجتماعي.

١- تطلعي دور القطاع الخاص العربي وزيادة الفروع الخاصة أمامه للمساهمة بشكل أكبر في تنمية وتطوير الاقتصاد العربي، مع ما يرافق ذلك من توسيع في الاستثمارات العربية البينية ومن زيادة حجم المشروعات المشتركة ذات الطبيعة التكميلية ومن تحفيز الموارد المالية اللازمة لتمويل المشاريع الكبرى المنهجية نحو الاستثمار الأمثل للوارد والطاقات التي تتميز بها الدول العربية بالجزايا التنموية أو التثمينية، هذا فضلاً عن تنمية الموارد البشرية من مهارات تقنية وإدارية وقوى عاملة منتجة وفعالة واستثمار على مشكلة البطالة من طريق إيجاد فرص عمل جديدة.

وأخيراً لا بد من الإشارة إلى أن التفعيل في إقامة السوق العربية المشتركة وصلاً إلى بناء التكامل الاقتصادي العربي من خلال إزالة القيود الجمركية والإدارية والموانئ الأخرى بين الأسواق العربية لا يتعارض مع بنود واتفاقية الفات التي تجيز بنوعها إقامة اتحاد جمركي أو منطقة حرة بين البلدان المجاورة، تعطي من خلالها امتيازات تجارية للدول الأعضاء في التكامل غيرهما، فالحق من الفوائد اللوحي إن تنجم عن زيادة القوة الاقتصادية للدول الأعضاء في هذا التكامل.

في الخطة الأتية تطوير التجارة بين الدول العربية بتقليل التكاليف والتيسير

ب هات اقتصادي مصري.

الصناعات البينية للدول العربية والإسلامية الأعضاء في بنك التنمية الإسلامي بلغت ٢٩ بليون دولار في عام ١٩٩٢، بينما بلغت صادراتها في العام ٢٦٩،٩ بليون دولار أي أن نسبة الصادرات البينية لم تتعد ١١ في المئة من إجمالي الصادرات. كما بلغت التوريات البينية لهذه الدول ٢٨،١ بليون دولار في عام ١٩٩٢ فيما بلغ إجمالي وارداتها من العالم ٢٧٤ بليون دولار، أي أن نسبة التوريات البينية لم تتجاوز ١٠،٢ في المئة التوريات.

وفي ضوء هذه المستويات المتدنية التجارة بين الدول العربية والإسلامية يجب وضع استراتيجيات فعالة لتنشيط حركة التبادل التجاري بينها خاصة في ما يتعلق بالحوافز الجمركية وغير الجمركية وإزالة جميع العقبات التي تشكل حجب عثرة أمام استيعاب شتى السلع والخدمات فيما بين هذه الدول.

الواقع أن هناك العديد من الجبروتات والإيجابيات الداعمة على تفعيل أداء العمل العربي المشترك وصولاً إلى بناء تكامل اقتصادي عربي على غرار ما يحدث في الكثير من مناطق العالم، يمكن إيجازها بالآتي:

١- تمكن البلدان العربية على اختلاف أحجامها وقدراتها من مواجهة التحديات المستجدة على الساحة الاقتصادية الدولية الإقليمية من موقع عربي جماعي متسق حرصاً من خلاله الجمهور والطاقات العربية من مركز ثقل جماعي تجاه الأطراف الخارجية في عالم أصبحت فيه القوة الاقتصادية مسير الحركات الدولية وركائزها الاقتصادية تكبير.

٢- تحقيق العديد من المزايا التي ما زالت تفتقر إلى الاقتصادات المحلية في البلدان العربية ومن أهمها السوق الواسعة والفرص الاستثمارية الناجمة عن الحجم الكبير للتأخر، وخضوع تكاليف الإنتاج والنقل والارتفاع بمستوى الاستثمارية وتحسينها، والاستغلال الأمثل للطاقات والموارد المتاحة، والتكامل الزائد من الفعاليات الإنتاجية القائمة بتكاليف منخفضة ودعم المركز الفلوجوي لهذه الدول في تعاملاتها



المصدر : **الأمم المتحدة**

١٤ يونيو ١٩٩٥

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وزارة الزراعة تستعد لعصر الجبات ليوسف والى : طفرة فى الإنتاج والتصدير

أعلن د. يوسف والى استبعاد وزارة الزراعة لأية مخاطر أو
سلبيةات تتعرض لها مصر بعد العمل باتفاقيات الجبات وقال د.
والى إن القطاع الزراعى أوفى بجميع متطلبات الجبات قبل بدء
عملها مثل إلغاء دعم مستلزمات الإنتاج والتعريفات الجمركية
أصبحت تقريبا فى نفس المستوى المطلوب لذلك - والكلام
ليوسف والى - فإن قطاع الزراعة هو أكثر قطاعات الاقتصاد
القومى تأهيلا للاستفادة من هذه الاتفاقية التى جاءت فى صالح
المنتج المصدر وليس المستهلك المستورد.

وأعلن د. يوسف والى إلى أن هناك أملا كبيرا أن يستعيد القطن المصرى
عريقته مرة أخرى حيث كثر المؤشرات إلى ارتفاع احتياجات السوق العالمى
وزيادة الطلب على القطن المصرى . وأضاف أن هناك بطء كبيرة تحققت فى
إنتاج المحبب التى وصلت إلى ١٦ مليون طن سنويا ومستهدف زيادتها إلى
١٨ مليوناً . كما تحتاج إلى التوسع الرأسى وليس الأفقى فى القصب رغم أننا
نحقق أعلى إنتاجية فى العالم ٤٥ طناً فى الفدان وكذلك التوسع الرأسى
والأفقى فى بنجر السكر فى الأهلية وكفر الشيخ والفيوم ومحافظات
الصحراء أما الزيتون فهناك فجوة كبيرة نحاول تملئها من خلال التوسع
فى الأراضي المستصلحة . هذا وقد وصلت صادرات مصر من الخضروات
العام الماضى ٣٥٠٠ ألف طن وهو رقم غير مسبوق بينما عادت ٤٠ ألف طن
لعدم اللواصت وهى كميات قليلة بالمقارنة بالأنواع السابقة.

وعن رؤية وزارة الزراعة للمتغيرات العالمية وتأثيرها على النظام الزراعى
يقول د . سعد نصار الذى أكد أن التوقعات تشير إلى أن واردات مصر من
القمح ستصل إلى ١٠٧ ملايين دولار . السكر ١٧ مليون دولار . الزيت ٦٧٠ ألف
دولار واللحوم الحمراء ٣٤ مليون دولار . أى بإجمالى حوالى ١٦٩ مليون دولار
وبالتالى فإن الفترة من ١٩٩٥ حتى عام ٢٠٠٠ ستشهد زيادة ٢١٥ عن متوسط
قيمة الواردات خلال الفترة من ١٩٨٨ - ١٩٩٣ . كما قدرت دراسة أخرى
للبحوث جوية عبد الحافظ الزيادة فى الواردات الغذائية إلى حوالى ٣٠٠
مليون دولار نتيجة لتفاقم الجبات.



المصدر : **الأسبوع**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات : **١٤ يونيو ١٩٩٥**

أما الصادرات فالتوقعات بالنسبة للقطن والأرز في ظل بديلين زراعية (أسعار التصدير فقط ، أو زيادة كمية الصادرات ٥٠٪ متويا للقطن ١٠٪ للأرز). وفي ظل البديل الأول من الممكن أن تزداد صادراتنا من القطن بحوالي ٢ مليون دولار والأرز ١.٢ مليون دولار .. أما في ظل البديل الثاني فالتوقع زيادة صادرات الأرز ١١٦ مليون دولار والقطن ١٠٤ ملايين دولار مما يؤكد تحويف الصادرات على زيادة فاتورة الواردات.

وأكد د. سعد نصار أن الوزارة تهدف إلى خفض تكلفة الوحدة حيث تتوالى للمرة الثانية بعد ذلك على أساس تكاليف الإنتاج مع تقليل الكميات المستخدمة من الأسمدة والمبيدات كما تتوسع في برامج الهندسة الوراثية والبيوتكنولوجي لاستنباط أصناف قصيرة العمر تحتاج إلى كميات مياه أقل وتحمل الملوحة والجفاف مع التوسع في تجارب استخدام المياه داخل الحقل وتسوق الأرض بالبنزين لتوفير المياه وأيضاً التوسع في برامج مكافحة البيولوجية والاعتماد على تقاوى مقاومة للأفات مع تطوير قاعدة لبيانات ..

وأضاف أن المزارع المصري بدأ يستجيب للتكنولوجيا الحديثة والحوافز السعيرية وهناك مشروع مشترك مع جامعة أيوا لمساعدة المزارعين لاتخاذ قراراتهم الإنتاجية السلمية في إطار حرية السوق.

ويشدد د. عثمان الخولي المستشار الاقتصادي بوزارة الزراعة على تجاهل الاتفاقيات الأخرى في جولة أوروغواي مثل الخدمات ومعالجة الأغراق والتأمين وضمان الاستثمار ، وكذلك اتفاقية حماية الملكية الفكرية وهي أكبر اتفاقية ستؤثر على مستقبل الزراعة المصرية حيث أن بحث نقل التكنولوجيا بسهولة خاصة إذا عرفنا أن القرن الثامن هو عصر الهندسة الوراثية والمواصلات فالقوة الجيدة وانعكاس التكنولوجيا إلى إنتاج .. لذلك فهذه ضرورة للوصول إلى اتفاقيات بين دول العالم الثلاث لتسهيل نقل التكنولوجيا.

وقال إن الاتفاقية تفتت على تحويف الدول للمنافسة الاستيراد للغذاء لذلك يجب ضرورة أن يتممكت للتقوى المصرية بذلك طغى من أجل ذلك أكدت دراسة جامعة هاسنكي ببلندنا مع البنك الدولي بأن مصر تستورد بحوالي ١٢٢ مليون دولار لمحا .. وأشار إلى ضرورة وضع منتجات الألبان عاقد مكونات فاتورة وريدارت الغذاء وكذلك حساب إنتاج المصالح الخمسة الجديدة لسكر والتي ستؤدي إلى القضاء الذاتي.

ويطالب د. عثمان الخولي بضرورة توافر تقديرات مبنية على التقدم التكنولوجي في مراكز البحث الزراعية مثل تصنيع الأسمدة العالية الإنتاج وأيضاً إعادة توجيه الموارد والاستفادة من التخصص والميزة التنافسية واستخدام عنصر الجعل وتطوير التسويق المصري جذريا .. وكذلك ضرورة دراسة التأثير غير المباشر للقطاعات الاقتصادية الأخرى مثل صناعة النقل والصناعات التي تستهلك ٤ ملايين لنتار وهو يمثل نصف المحصول مما يؤثر على كميات التصدير.

ويؤكد د. نبيل حشيش رئيس معهد بحوث الاقتصاد الزراعي أن الدول المتقدمة تنتقل من الإغراق إلى الميزة التنافسية أما الدول النامية فتستغل بعدى قوة العلاقات بين القطاعات المختلفة وأضاف أن الصادرات المصرية

وصلت إلى ١٠ مليارات جنيه مما يوفر تسهيلات للمستثمرين كما حققنا بعض الإنجازات من أجل التصدير منها إنشاء أسواق بالمعرب والإسكندرية والميدوم وآ كذويهم وهم يعطون الجيدة الأساسية التي تساعد على ربط المزارع والمستهلك والمصدر بالإضافة إلى إنشاء شركات زراعية تصويفية في الأراضي الجديدة.

ويقول د. نبيل حشيش أن مركز بحوث الاقتصاد الزراعي قام بإنشاء نظم معلومات سيتم من خلالها إداعة الأسعار والكميات المرتبطة بنوعية السلع والعرض والطلب بأسواق الجملة. وأشار إلى أن اتفاق الشراكة بين مصر والاتحاد الأوروبي يفتحنا فرصيات كثيرة سواء المزايا الجمركية أو الإعفاءات أو الخصومات.

وكانت دولة السياسات الزراعية قد انتهت إلى غير توصيات فيما يخص مجال السياسات الإنتاج الزراعي استنادا لمعهد الجيات وهي

- زيادة الاستثمار في البنية الأساسية خاصة شبكات الطرق في الأراضي الجديدة مع المحافظة عليها لتخفيض تكاليف الإنتاج والتسويق والاستفادة من مزايا التخصص والميزة التنافسية.
- التخصص في عدد قليل من السلع التصديرية ذات الميزة التنافسية وخاصة تلك التي تتمتع فيها الدولة بميزة نسبية قوية ضرورية لتحقيق اقتصاديات السعة والكفاءة وكذلك لتحقيق معايير الجودة العالمية.
- استمرار السياسات التي تحقق زيادات ملموسة في الإنتاجية



المصدر : **الإسماعيل**

التاريخ : **١٤ - ٢٤ - ١٩٩٥**

للتشـر والخدمـات الصحفية والمعلوماـت

الزراعية لتقليل التكاليف لوحدة الإنتاج بما يؤدي إلى تحقيق الحصة
التسببية والقدرة التنافسية من خلال التنسيق بين البحوث التطبيقية
للتكنولوجيا المتقدمة، والإرشاد الزراعي، والاكتفاء، وتسويق المنتجات
والتوزيع الزراعي.

■ دفع النمو الاقتصادي في القطاع الزراعي في مصر من خلال
الاستثمار في دعم استراتيجية التنمية القائمة على الاعتماد على مبدأ
الحرة التسببية بما يخدم تحقيق الأمن الغذائي وتشجيع الصادرات .

■ إلحاح الجمارك المحلي فيها على مستلزمات الإنتاج الزراعي أو
تخليصها لأن هذا يعيق التنمية الزراعية.

■ العمل على تجنب أي آثار سلبية لتضخمات الأسعار على الكفاءة
الإحصائية لهذه الموارد مع ضرورة العمل على تحقيق التخصص الأمثل
لهذه الموارد من خلال ضمان تساوي قيمة الناتج المحلي لهذه الموارد بين
القطاعات المختلفة في الاقتصاد القومي .

■ دراسة أثر برامج موازنة أسعار المحاصيل الزراعية للرسمية على كل
من التصورات والواردات ومضالي لضمان الصافي لوارد المزارع مع توسيع
هذا البرنامج ليشمل كافة المحاصيل الزراعية.

■ إنشاء صناديق للموازنة للمحاصيل الرسمية يساهم فيها المنتجون
لتضمن حداً أدنى اختيارياً لأسعار تلك المحاصيل تلافياً لآثار تقلبات الأسعار
الحالية على التدخل الزراعي لتخفيض هذه المحاصيل مع التأمين على تلك
المحاصيل.

■ تشجيع القطاع الخاص وشباب الخريجين والتعاونيات للقيام بدور
أكثر فاعلية في زياة الإنتاج واستصلاح الأراضي على أن يلتصق دور وزارة
الزراعة على مهام البحوث الزراعية.

■ تروية مناطق ومشروعات الاستثمار بالبنية الأساسية اللازمة والذي
من شأنه أن ينعكس إيجابياً على جذب الاستثمارات وكذا على تخفيض
تكاليف الإنتاج.



المصدر : الأمم المتحدة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٤١٠٠٥٥٩

مكتبة الكونغرس الأمريكي تقر:

الاستفادة من رؤية مصر حول تأثير «الجات» على الزراعة

كتب - عبدالوهاب حامد:

قررت مكتبة الكونغرس الأمريكي اعداد ملف كامل حول قرارات وتوصيات المؤتمر الدولي الذي نظمته مصر حول الآثار الإيجابية والسلبية للانقلاب، الجات، على المحاصيل الزراعية، وأن يكون ضمن الوثائق الاقتصادية الهامة للمكتبة للتعرف عليه من الاقتصاديين الأمريكيين ومساند القرار في الإدارة الأمريكية. ويطلق خبراء البحوث الزراعية الأمريكيون دول العالم الثلاث بالاستفادة من أفكار الموضوعية التي توصل اليها المشاركون في المؤتمر باعتبارها نموذجا يمكن الاستفادة منه في وضع السياسات الوطنية لتعظيم إيجابيات اتفاقية الجات وتخفيف السلبية. وصرح الدكتور فخري شويشة عميد المعهد العالي للتعاون الزراعي ورئيس الجمعية العلمية للتعاونيين المصريين بأن مؤتمر آثار اتفاقية الجات على الزراعة المصرية قد نظمته مركز الدراسات والبحوث والتدريب بالمعهد بالاشتراك مع قطاع الشؤون الاقتصادية بوزارة الزراعة ومركز التنمية الزراعية والزيفية بجامعة إيليا الحكومية والولايات المتحدة الأمريكية. وأضاف أن الوفد الأمريكي للسائل لجامعة إيليا قد قام بأعداد تقرير حول نتائج المؤتمر وأوصى بولسته بتكليات الزراعة بالجامعة.



المصدر : الحياة الجديدة

٢٠ يونيو ١٩٩٥

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اتفاقيات : رسالة خطر الى العالم العربي (٥ من ٧)

تطوير التجارة بين الدول العربية على أساس متكامل يتطلب التكامل والتنسيق بين القواعد الانتاجية

الدول العربية على بنيتها البشري، وبالتالي تعزيز الاستغلال من الشخصيات والانتاج الواسع النطاق.

ومن هذا المنطلق، فإن التكامل الحقيقي للمدين ليسوهر الفائدة من تحرير المبادلات التجارية العربية المبنية يكون في اثر المتوقع لهذه التجارة على الاستثمارات مما يجعل تحرير التجارة في هذه الحالة وسيلة لتكثيف الاستثمارات وتزويدها في البلدان العربية والتي تؤدي إلى دفع التنمية الاقتصادية إلى الامام.

وقال في، انه على عكس ما كان متباداً من قبله تشير كل الدلائل إلى ان المرحلة الحالية لتضائل فيها عوامل عدة على المستويين العام والخاص لدعم وتطوير التجارة العربية البينية وبما يقدم اهداف التعاون والتنمية في البلدان العربية، خصوصاً في ظل ما تزخر به المساحة الاقتصادية المولدة من التكاليف وتكتلات الاقتصادية وتجارية عملاقة، إذ انه بإلقاء نظرة متفحصة على ما تشخص عنه ذلك الزخم الكبير من التلافت بين الطائفتين الانتاجية في المنطقة العربية خلال الاعوام

عمر عبدالله كامل *

■ لا بد من التأكيد في سياق الحديث عن اتفاق الجات (غات) على مسألة في غاية الأهمية، وهي أن تطوير التجارة العربية البينية بالشهر الذي يتسق مع متطلبات مواجهة تحرير التجارة العالمية في ظل الغلات يحتاج إلى قدر كبير من التكامل والتنسيق مع القواعد الانتاجية في البلدان العربية لضمان ذلك مع الاجراءات نحو إزالة أو تخفيض القيود الجمركية وغير الجمركية وإزالة كل أشكال التقييد بمجرد إزالة هذه القيود من دون الاستمرار في نفس الوقت بتوسيع القاعدة الانتاجية العربية ذات القدرة الأكبر على انتاج السلع والخدمات القابلة للتصدير في الأسواق العربية، أن يؤدي إلا إلى تحقيق نتائج هامة مع التجارة العربية، خصوصاً إذا علمنا ان الهياكل الانتاجية القائمة حالياً في البلدان العربية على قدر كبير من الضعف، وهو ما يعني بالتبعية أن المبادلات التجارية بين الدول العربية لن يكون لها شأن كبير ما لم يكن هناك تكامل انتاجي يؤمن لسوا كبيراً من الاعتماد للبلدان لهذه



الحياة الاقتصادية

المصدر :

٢٠٠٠ - ١٩٩٥

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المرکز الرابع، إذ بلغت الاستثمارات الخاصة العائدة لها نحو ٤.٩ مليون دولار، أي ما نسبته ١.٦ في المئة من إجمالي الاستثمارات العربية في ما بين الدول العربية. ويعطي هذا الوضع مؤشراً على مدى ما يشوب الاستثمارات العربية (الخاصة منها وبخاصة من عرب كثيرين سواء من جهة ضعف الأموال المستثمرة ونقص المساهمات العربية فيها فضلاً عن انخفاضها للطابع الكفائي.

العوامل التي تزداد
الاستثمارات العربية البيئية

وإذا فسرنا الخطر على أنه العقبات التي تحول دون أسباب الاستثمارات العربية داخل الوطن العربي بالمثل المطلوب لندمجها تتركز في النقاط الآتية:

١ - ضعف المناخ الاستثماري في الدول العربية، ويصعد باتجاه الاستثماري مجمل الأوضاع الاقتصادية والبيئية والتشريعية والإدارية التي تحيط بفعالية الاستثمارات، فهي رغم الجهود التي يبذلها العديد من الدول العربية لتحقيق المناخ اللازم لجذب الاستثمارات العربية في الخارج، إلا أن هذه الجهود ما زالت محدودة، سواء من جهة استقرار السياسات المالية في الاستثمارات (سياسات نقدية أو ائتمانية أو ضريبية) ولهاها القيود المفروضة على حركة رأس المال وتحويل الأرباح وعدم وجود خريطة للمشاريع الاستثمارية، ومن جهة الحواجز المصنعة لهذه الاستثمارات.

ب - عدم وجود سوق منظمة للأوراق المالية، فيما زالت أسواق الأوراق المالية العربية تقسم بالضييق (أي هناك عدم قليل من أواخر البيع والشراء ما يربط على هذا محدودية حجم التداول) أو عدم العمق (ويقتصر بذلك عدم الحصول بسهولة ويسر على أواخر شراء وبيع للأوراق المالية بسعر أعلى وأدنى من الأسعار السائدة في السوق).

والواقع أن ضيق عدم عمق أسواق الأوراق المالية يعزى إلى عوامل استثنائية هما محدودية أدوات الاستثمار المالي وذلك يرجع إلى أسباب عدة أهمها سيادة النمط المالي لتكرار المساهمة وسيطرة عدد محدود من كبار المستثمرين على نسب عالية من أسهم هذه الشركات وعدم طرحها للاكتتاب العام ومحدودية فرص الاستثمار الخفية في الدول العربية المصدرة لرأس المال

١٩٩٢ (أي بانخفاض ملحوظ قدره ٤٧.٨ مليون دولار ونسبة ٤٧.٦ في المئة) ثم توالى التناقص في عام ١٩٩٣ لتصل إلى ٣٠.٨ مليون دولار أي بانخفاض قدره ١٧.٥ في المئة. و٣٦.٢ في

ويحتل الاستثمارات العربية البيئية وفقاً لجنسيات المستثمرين خلال عام ١٩٩٢ مقارنة بعام ١٩٩٢ نجد أن جمهورية مصر العربية احتلت المرتبة الأولى من جهة حجم الاستثمارات الواردة إليها، إذ بلغت ١٠٤.٥ مليون دولار بنسبة انخفاض قدره ٧١.٢ في المئة عن عام ١٩٩٢، وجاءت دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الثانية فبلغت قيمة الاستثمارات العربية المخصصة فيها ٥٥.١ مليون دولار أميركي بنسبة زيادة قدرها ٢١.٥ في المئة.

استثمار

واحتلت المملكة العربية السعودية المرتبة الثالثة المسبقة باستثمارات عربية مرمضة بلغت ٢٩.٨ مليون دولار أي بنسبة زيادة قدرها ٤٧.٥ في المئة عنها جمهورية السودان في المرتبة الرابعة بين الدول العربية المخصصة للاستثمارات العربية إذ بلغت هذه ٢٨.٧ مليون دولار، وتلتها فقد استثمرت أربع دول عربية (مصر، الإمارات، السعودية، السودان) باستثمارات قدرها ٢١.٨ مليون دولار ونسبة ٧٠.٨ في المئة من إجمالي الاستثمارات العربية البيئية خلال عام ١٩٩٢.

وعن التوزيع الإقليمي للاستثمارات العربية البيئية خلال عام ١٩٩٢ نجد أن الاستثمارات العائدة لمستثمرين من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية احتلت المركز الأول فبلغت ١٥٤.٥ مليون دولار، أي بنسبة ٥٠.٢ في المئة من إجمالي الاستثمارات لجهة منها ٤٦.٦ مليون دولار إلى دول المجلس، أي ما نسبته ٣٠.٧ في المئة من إجمالي استثماراتها، ونحو ١٠٧.٩ مليون دولار، أي ما نسبته ٦٩.٨ في المئة إلى الدول العربية الأخرى.

ولاحت استثمارات بلاد الشام والعراق المركز الثاني فبلغت جملة استثماراتها نحو ١٢٢.٩ مليون دولار، أي ما نسبته ٣٩.٩ في المئة من إجمالي واحتلت دول المغرب العربي المركز الثالث واستثمارات قدرها ٢٥.٧ مليون دولار، أي بنسبة ٨.٤ في المئة من الإجمالي وجاءت مجموعة وادي النيل (السودان ومصر) في

حيز علة أمام استثمارات العربية التي انصهت في ضالة عدد المشاريع العربية المشتركة المنشأة في جميع الدول العربية وضعف الاستثمارات داخل الوطن العربي مقارنة بالاستثمارات العربية في الخارج.

وبينما بلغ إجمالي هذه المشاريع العربية المشتركة في جميع الدول العربية ١٨٥ مشروعاً حتى نهاية عام ١٩٩٢، مجلة رؤوس أموالها الإسمية ٢٦ بليون دولار (الدفوع منها ٢٢ بليون دولار) وشايل ذلك رؤوس أموال عربية موقوفة خارج الوطن العربي قدر بنحو ٦٧٠ بليون دولار، أي أن لكل دولار عربي عسري وظف في الوطن العربي هناك ٥٦ دولاراً عربياً وظف في الخارج، على رغم العديد من المخاطر التي تتعرض لها تلك الأموال في الخارج.

لا بل أن الانخفاض من تلك ان الاستثمارات العربية البيئية العائدة للطعام الخاص العربي، المفترض أن يقوم بكون ريادي في هذا المجال سواء في الوقت الحاضر أو في المستقبل، لا تمثل إلا جزءاً بسيطاً من الاستثمارات العربية الموقوفة في البلدان العربية.

أما

وليفما أجهت الاستثمارات العربية البيئية الخاصة خلال السنوات ٨٩ - ١٩٩١ نحو الزيادة عندما ارتفعت من ٢٥٨.٤ مليون دولار في عام ١٩٩١ إلى ٤٠٠.٤ مليون دولار في عام ١٩٩٠ ثم تقلصت إلى ٩٢٢.٦ مليون دولار في عام ١٩٩١ (بنسبة زيادة قدرها ١٣٠ في المئة) نجد أن هذه الاستثمارات أجهت إلى الانخفاض بشدة خلال العامين الماضيين، فارتفعت من ١٢٢.٦ مليون دولار في عام ١٩٩١ إلى ٨٢.٨ مليون دولار في عام



المصدر : الحياة اللبنانية

التاريخ : ٢٠ يونيو ١٩٩٥

النشوء والخدشات الجديفة والإعانات

بسبب ضيق وعدم استيعاب السوق المحلية أو ضيق مناهذ الاستثمار المحلي بالمقارنة بالإسواق المحلية الخوارج.

أما بالنسبة لمشكلة الطلب على الأوراق المالية في الأسواق العربية فإنها يرجع إلى انخفاض معدلات الانخراط في الكثير من الدول العربية وقطعيل حامل السيولة وقصور الوعي لدى جمهور المستثمرين تجاه الاستثمار في الأوراق المالية فضلاً عن قصور الإعلام الاستثماري العربي للتعريف بما هو متاح من فرص جيدة للاستثمار. بالإضافة إلى وجود شبه غياب لمعايير المحاسبة والمراجعة كضوابط للمزاوالت وأداة لإعانة الاحترام والثقة المطلوبة بالتكامل في التقارير المحاسبية خاصة في ظل التوسع في ظهور الشركات القابضة وكذلك عدم سماح كثير من الدول العربية لغير مواطنيها بأن يمتلكوا أسهماً في الشركات الوطنية سواء في مرحلة الإصدار أو في مرحلة التداول.

ج - عدم وجود سوق نقدية عربية يتم فيها تداول رؤوس الأموال والحصول على التمويل وتمسوية الدين بين مؤسسات التمويل العربية مما يضطرها إلى اللجوء إلى أسواق النقد الدولية لأجراء هذه المعاملات.

د - قلة المشاريع المبررة المشتركة بالظروف السياسية بين الدول العربية.

هـ - عدم وجود نظام مؤسسي متناسق لإعداد المشاريع وتوقيع دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية والترويج لهذه المشاريع فضلاً عن نقص الخبرات والكفاءات الإدارية والتنظيمية التي تستطيع إدارة المشاريع الكبرى في ظل ظروف دولية متقلبة.

و - الانحياز إلى وجود نظام متكامل للمعلومات والبيانات الاحصائية التي تهم المستثمر العربي سواء على المستوى المحلي أو الاقليمي وعدم وجود دليل عربي موحد يضي كل المشاريع المشتركة ويتم تحديثه بصورة مستمرة.

ز - عدم وجود خارطة استثمارية للاستثمارات والفرصة المتاحة للاستثمارات على مستوى المنطقة العربية.

في الحلقة الثالثة فسنعالج الاستثمارات العربية في دول المنطقة بعرض حضور الوسائل المستخدمة في استغلال الامكانات المتوافرة.

• بحث اقتصادي سعودي.

تطور الاستثمارات العربية البينية

خلال الأعوام (١٩٨٩ - ١٩٩٣)

معدل النمو في المئة	الاستثمارات العربية البينية بالألف دولار أمريكي	المجموع
٥٥.٥	٢٥٨٤٥٨	١٩٨٩
١٣٠.٢	٤٠٠٨٤٥	١٩٩٠
٤٧.٦	٩٢٦١١	١٩٩١
٣٦.٣	٤٨٧٨٢٠	١٩٩٢
	٣٠٨١٣٦	١٩٩٣

المصدر: تقرير مناهذ الاستثمار في الدول العربية الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار للأعوام ١٩٨٩ - ١٩٩٣.



اتفاقيات : رسالة خطر الى العالم العربي (٦ من ٧)

ضعف الاستثمارات العربية في دول المنطقة يعكس قصور الوسائل المستخدمة في استغلال الامكانيات المتوافرة

عمر عبدالله كامل *

كسياسة الخصخصة، أو البدء في تطوير وتنشيط أسواق الأوراق المالية (البورصات) لديها. وفي ظل هذه الامكانيات الضخمة للوطن العربي فإن التساؤل يكمن حول ضعف الاستثمارات الوافدة اليه، الأمر الذي يحتم علينا البحث عن العلقات التي تحول دون انسياب الاستثمارات العربية الى الوطن العربي.

الاستراتيجية العربية للاستثمار تحقيقاً لأعلى أداء ممكن للاستثمارات العربية المنشركة وبالفعل الذي يسمح بتوجيه رؤوس الأموال العربية نحو الاستثمار في الأنشطة الاقتصادية العربية ذات القابلية على تنمية وتطوير التجارة العربية الحديثة. لا بد من التأكيد على أهمية التركيز على المشاريع العربية

الخزيرة العراقية دولة الغزيرة، لم أرفع هذا المعدل الى أكثر من ٢٩ في عام ١٩٩٢ في إثر محاولات الكثير من الدول العربية تبني برامج اصلاح الاقتصادي ساهمت في زيادة كفاءة الانتاج وتشجيع الاستثمار الخاص.

ب - دولار عناصر الانتاج في المنطقة العربية للمنطقة في رأس المال لا بلغ عدد المصارف التجارية فيها ٣٣٦ مصرفاً في عام ١٩٩٢. جملة أصولها حوالي ٢١٢ بليون دولار، وجملة رؤوس أموالها وأحيازاتها ٢١٧ بليون دولار، وكذا دولار عنصر العمل لا قدرت قوة العمل العربية في عام ١٩٩٢ بنحو ٦٦ مليون عامله العربي. ١٤ مليون كيلومتر مربع تعال ٢١٠٢ من إجمالي مساحة العالم (منها مليون كيلومتر مربع صحراء للزراعة) فضلاً عن سوق واسعة خصصة في اللغة من سكان العالم.

ج - لاء كان الاقتصاد العربي غني بإطالقات هائلة فهو غني أيضاً بموارده الطبيعية لا يفر ٢٥٪ من الانتاج العالمي للنفط، ويستحوذ على ٦٠٪ من الاحتياط العالمي، كما يبلغ انتاجه من الغاز الطبيعي نحو ٢١٪ من الانتاج العالمي، ٢٢،٥ من الاحتياط العالمي.

د - بالإضافة الى الامكانيات السابقة هيأت دول عربية عدة البيئة القانونية والاقتصادية لجذب الاستثمارات المحلية والعربية والاجنبية سواء وامداد قروضاً مشجعة للاستثمار من شأنها تسهيل إجراءات الاستثمار وتحولل ارباح المستثمرين أو باعني سياسات تفتح عاكساً أفضل للاستثمارات العربية

■ على رغم المظاهر الخالصة على ضعف الاستثمارات العربية للمنطقة عبر البلدان العربية إلا أن المنطقة تتميز بالطاقات وامكانيات عدة في غاية الأهمية تؤهلها لاستقطاب المزيد من الاستثمارات مما يعني أن المشكلة ليست مشكلة طاقات كاملة في الوطن العربي أكثر منها مشكلة الوسيلة أو المنهج المستخدم في استثمار هذه الطاقة الذي يقوم حتى وقتنا الحاضر على أساس محلي ضيق وليس على أساس المجال العربي الواسع.

ويمكن إجمال هذه الامكانيات والمعلومات الآتية:

١- يقدر الناتج المحلي الإجمالي بالاستثمار التجارية للوطن العربي في عام ١٩٩٢ بنحو ١٨٣،٤ بليون دولار مقارنة بنحو ٤٤٠ بليون دولار في عام ١٩٩١، وكان هذا الناتج بلغ ٣٣٨ بليون دولار في عام ١٩٨٥، أي أن الناتج المحلي الإجمالي ارتفع بنحو ١٠٩،٦ بليون دولار خلال الفترة ١٩٩٢/٨٥.

وكان الناتج المحلي الإجمالي لربع دول عربية هي السعودية والعمان والجزائر ومصر ٢٨٣،٧ بليون دولار عام ١٩٩٢ تمثل ٧٤،٥٪ من إجمالي الناتج المحلي لجميع الدول العربية.

أما بتقسيمه لعدد دول المنصو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي، فنجد أنه فيما بلغت ٢١،٧ في عام ١٩٨٧، كمتوسط لجميع الدول العربية، انخفض هذا المعدل الى رقم سابق قدره ١٠،٤ في عام ١٩٩١، في إثر



المشتركة ذات الطابع الاقتصادي باعتبارها الأسلوب الأفضل لتقديم صيغة ملائمة لتشافي وتفاعل الموردين والصالحين الاقتصادية العربية على أساس التنمية سلمية ومتكافئة. وترى من الأهمية بمكان تلجج هذه المشاريع وحفز انشغالها في البلدان العربية، وبما أنه من المتوقع أن يلعب الاستثمار العربي الخاص دوراً أساسياً في هذا المجال لا بد من العمل على توفير كل الضمانات والحوافز والتسهيلات التي تشجع القطاع الخاص العربي على الاستثمار في هذا النوع من الاستثمارات ذات الطابع الاقتصادي، وبموجب كل الضمانات العربية المعنية في هذا الشأن مثل اتحاد المستثمرين العرب، والهيئة العربية للاستثمار والإنشاءات والمؤسسات العربية لضمان الاستثمار وكذلك الحكومات العربية، لتحصل مسؤولياتها في هذا الشأن لأن من شأن هذه الأطراف المساعدة في حد كبير في تسهيل وتطوير حركة تدفق للاستثمارات بين البلدان العربية خصوصاً بعد التطورات الإيجابية في مجال الإصلاح الاقتصادي وفي مجال التخصص في العديد من البلدان العربية، وهذا من شأنه أن يشجع ذلك على تأكيد ضرورة قصوى اعتماد المزيد من السياسات التنموية في هذا المجال لتوفير الظروف المواتية للاستثمار العربي المشترك التي تأخذ بعين الاعتبار مجموعة العوامل المؤثرة في القرارات الاستثمارية للقطاع الخاص، ومن بين هذه العوامل كلفة عناصر الإنتاج وتوزيعها، والأجور العربية، وعلى تجاوب البيروقراطيات الحكومية مع التطورات الاستثمارية للقطاع الخاص العربي من ناحية المشاريع الملائمة ومن ناحية تكلفة هذه الأداة هذا فضلاً عن توفير المزيد من العوامل الأخرى المؤثرة للاستثمارات العربية البينية، والمتعلقة في توفير أنظمة متكاملة للصناعات والتحويل وضمان الاستثمار، بما في ذلك تطوير أسواق المال العربية كسجل حواري وشعوري لجذب وتداول وتخليص حركة تدفق رؤوس الأموال العربية وتعبئتها وتوجيهها نحو الاستثمار في أكثر المجالات الاقتصادية اندماجية، والقائمة فيما بين الجهات العربية المعنية، يسود شكك ملحوظ يمكن خصيصه على بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى العربية.

ونعتقد أنه من المتوقع أن تشكل كافة الصناعات الخشونة كصناعة الاسمعة (الاسطوخودوس) والصناعات البترولية والصناعات البترولية والغازية، وزيادة معدلاتها الإنتاجية داخل الأسواق العربية، أحسن النتائج والمناطق الاقتصادية الحيوية سواء

بوجه زيادة حجم الاستثمارات العربية البينية أو لجهة تنمية القطاع التجاري العربي البيني، خاصة إذا تم وضع الأسس الضرورية لتسيير هذه الصناعات وتكاملها إقليمياً وإقليمياً على المستوى العربي، فضلاً عن إزالة معوقات تسيير متجانها بين البلدان العربية.

وتأكيداً أهمية وجود قطاعات اقتصادية حيوية تصلح لنقل نشاطات أو متطلبات يمكن تنميتها على بقية القطاعات الاقتصادية في المستقبل، خاصة تلك التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة، وهكذا لا يعني إلا تميز اهتماماً للقطاعات الأعمال الصغيرة والمتوسطة بل على العكس من ذلك إلا ما نود تكييفه في هذا السياق ضرورة إعطاء هذا النوع من قطاعات النشاط الاقتصادي العربية عناية خاصة لا تقل أهمية من تلك المقرض توفيرها بالخدمة للقطاعات الاقتصادية العربية الحيوية.

الارتقاء بمستوى الأداء الاقتصادي لتسارع التنمية

إن نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في مواجهة الآثار التي يمكن أن تحدث على تحوير التجارة العالمية في ظل الجات (غات) يتوقف على مدى استعداد كليات والمشاريع لتوفير حزمة متكاملة من العوامل الدافعة على الارتقاء بمستوى الأداء الاقتصادي لهذه المشاريع من خلال بذل المزيد من الجهود الحقيقية والمؤثرة من قبل الفاعلين على هذه المشاريع وكذلك الجهات المعنية بتنميتها وتطويرها، حتى يتمكن أن تتجسد هذه الجهود للمساعدة على تحقيق الآتي:

- ١- ضرورة اعتماد الأساليب الإدارية الصحية في إدارة وتسيير المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- ٢- التحول بهذه المشاريع من إطارها الحالي إلى إطارها المؤسسي على طريق الفصل بين الملكية والإدارة.
- ٣- بما أن التقييمير الأتي أصبح من أنماط التنظيم الحديث للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، يصبح من الضروري أن توالي البلدان العربية هذا التطور حتى تتمكن المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العديد من دول العالم القائمة فيها من امتلاك القدرة على ولوج باب المنافسة مع المشاريع المماثلة سواء في الداخل أو في الخارج.
- ٤- إيضاح الأطر التشريعية والتنظيمية التي تساعد على حماية وتشجيع المشاريع الصغيرة

والموسومة الحجم، وكذلك توفير التحويلات اللازمة لجلبها أو إجراء الدراسات اللازمة فيها بما يضمن استمرارية ونجاحها.

٥- توفير أساس التمويل اللازمة للتوسع في كافة مثل هذه المشاريع وتحويلها إلى القطاع في استقطابها.

٦- التوسع في إجراء الصناعات الهادفة إلى استكشاف الفرص الاستثمارية المتاحة في مجال إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة مع الدراسات الحاجات الفعلية للأسواق العربية من هذه المشاريع، وإن تلم بعناية عاكسة لتكاملها مع القطاعات الاقتصادية لإنشاء لكتلة اقتصادية على أن يتم تخصيص قطاع هذه الدراسات على رجال الأعمال والمستثمرين العرب من خلال التواتر والقنوات التي يمكن أن تنفصلها لفرع التجارية الصناعية العربية.

شروط نجاح القطاع من التطورات الاقتصادية

حتى يتحقق النجاح لجهود القطاع الاقتصادي العربي في مواجهة التطورات المتسارعة على الساحة الاقتصادية الدولية، وفي ظل الجات (جات) لا بد من أن يقوم هذا القطاع على أساس من الأداة الرئيسية الراسدة وأصلها الاقتصادية لتكاملها مع غيرها من القطاعات على ضرورة بذل الجهود الجادة والمؤثرة من لدن الفاعلين على الاقتصادات العربية لتسريع من خطوات التكامل الاقتصادي واعتباره الوسيلة المثلى لمواجهة التحديات العالمية التي تعتبر مؤشراً على قيام مرحلة جديدة في نظام العلاقات الدولية أسسها اقتصادات الاقتصادات الكبرى والتقاليد (جات) وما أسفرت عنه من مبادرة الحكومات العربية والوطنية وذلك ريثما للال والاصصال وتوجههم إلى معالجة وأجباتهم وتحمل مسؤولياتهم لتحقيق أهداف التعاون الاقتصادي لا فيه خير، إن أرجاء العالم العربي إن الفائدة التي ينبت عليها مسيرة العمل العربي المشترك لا تزال سليمة وقابلة للتطبيق في حال اتخاذ قرار عربي بتطبيقها، إلا أن هذه المسيرة في فترة انتعاشها إيجابياً إلى أبعاد الحدود، سواء على العلاقات بين الدول والشعوب العربية أو من جهة حصصها في أحداث بدأت تكامل انماضي عربي ملأت للظفر، إلا أنها لم تتمكن من تحقيق الثقة المطلوبة، وحتى رغم إطار ثابت للتقدم مستمر في مجال التعاون والتكامل وصولاً إلى سوق عربية مشتركة خلال فترة من الزمن، وبالرغم من ذلك فإنها



وتقلبات سعر الصرف. إذ أن من شأن هذه التغيرات أن تؤثر عسياً في الاستثمارات كما يؤدي إلى تسوية النمط الاستثماري وبلغ الاستثمار إلى الأنشطة الطويلة الأجل.

(٩) توفير مزيد من الحماية للمستثمر العربي ضد مخاطر الاستثمارات هناك استلزم إيمان الحكومات القانونية وهي تأخذ عدة أشكال منها الاتفاقيات الثنائية بين الدول المصدرة والمستوردة لرأس المال، ولوائحها الضريبية القهرية التي تشجع وتظم الاستثمارات الأجنبية الوافدة لها ولقد تم لها الحماية والضمان ضد مختلف المخاطر السياسية، ولذا كان معظم الدول العربية أصدر قوانين لتشجيع وتنظيم الاستثمارات، شاملة ضمانات لرأس المال الأجنبي للمستثمر ضد التأميم والمصادرة أو الاستيلاء أو الحجز. الخ فإن هذه التشريعات القهرية تواجه بمقولة أن سلطات قطر التمييز للاستثمار لتعسر وعناية الحكم والخلف من أن كما أن هذه التشريعات في العادة لا توفر للمستثمر الوالد ضمانات ضد المخاطر السياسية الناجمة عن تعرض الأصول المالية لاستنزافها أو التقليل الفاسدة من الصلوات والقرارات والإضرابات الداخلية ذات الطابع العام، ومن هنا فإن في خدم تزايد وتعتمد المخاطر الاستثمارية التي يتعرض لها المستثمر العربي تكون استمرار المستثمر على المزيد من الحماية لجرأاً مبرراً ومشروعاً، لذا يبرز الاتجاه لضرورة إنشاء مؤسسات لضمان الوثائق والمصادرات مع توفير آلية لمواجهة الغارمين (القائمين الصناعي) بحيث يمكن تعويض المستثمر الصناعي عن أي خسارة تتحق.

لا شك أن توفير نوع من الحماية القانونية أو التأمين ضد المخاطر السياسية من شأنه أن يحسن نمط الاستثمار الوافد وتجميعه للأطراف غير التجارية التي تسيطر بالمشروع الرقعي، ونتيجة لذلك يقل من معدل العائد على الاستثمار الذي يستعمله في حساب مبالغ القيمة الصافية وهو المعيار الذي يحدد الجوى المالية للمشروع، وبالتالي زيادة احتمالات اختلال استثمار أروا إيجابياً بالمشغل في المشروع من دون اللجوء إلى وسائل أخرى غير حماية وربما غير قانونية لتقليل المخاطر.

(١٠) توفير المزيد من فرص الاستثمار واتوات الاستثمارية، فإذا كانت الاستثمارات العربية في الخارج تتركز في الاستثمار في أسواق الأوراق المالية فإن الطريقة المثلى لاستقطاب هذه الأموال يجب أن يتم

٦- الاتجاه بسياسات الاستثمار الخاصة بكل دولة عربية نحو الانفتاح الاقتصادي الحر على بعضها البعض، والحرص على التحريم من القيود الإدارية، والاتحاد عن الانغلاق الاقتصادي والتجاري العربي، لا بد من إلهة فوائد للتجارة وحتمية العاملة بالمثل، وضرورة إعطاء الأفضلية للتبادل البيني في شتى المجالات.

٧- الاتفاق على تحرير كل السلع العربية للتجارة عبر الأسواق العربية من دون تمييز أو استخدام من كل اللجوء، على أن يتراعى هذا التوجيه وبشكل مواز مع الاتجاه نحو تخفيف الاستثمارات العربية المتدفقة عبر البلدان واستثمارها في أكثر المجالات الاقتصادية إنتاجية وأكثرها قدرة على صناعة المنتجات ذات الصافية للتسويق في الأسواق العربية، وبشكل شدي يعطي مرونة إيجابية في صورة زيادة في معدلات التبادل التجارية العربية البينية.

٨- تهئية المناخ الاستثماري المناسب لقادول العربية لا يستطيع جنب المزيد من الاستثمارات من دون أن يتواءم فيها المناخ الملائم للاستثمار، وهذا المناخ لا يقل عند حدود العوامل الاقتصادية فقط إنما يتجاوزها أيضاً إلى الظروف السياسية والاجتماعية السائدة التي تؤثر في ثقة المستثمر وثقته بتوجيه استثماراته إلى بلد دون الآخر، فإذا كان البلد لا يتقدم باستقرار سياسي فإن هذا لا بد أن يؤثر في قرار المستثمر المحتمل ويقعه بعيداً مهما كانت الفرص الاستثمارية المتاحة أو الاستثمارات التي تعرض لإغرائه، فالمسألة قبل ربيع مبدأ أساسي يحكم القرارات الاستثمارية، كما أن هذا بعض القوانين ذات الصلة باختلالات الريع، ومن أمثلتها قوانين الضمان، فإذا كانت بعض القوانين تطلب صاحب العمل حرية التوظيف والظفر أو تقرر عليه مشاركة العمال معه في الأرباح أو التفرار فإن ذلك يتجاوز الحدود التي يمكن قبولها، كما يتأثر المناخ الاستثماري في أي بلد بالاختلالات والمكرواقتصادية خاصة ما يتعلق منها بالتضخم

مؤثرة في دائرة متبادلة غير مترابطة وغير متكاملة، ولذا تقدم بيده، وحسب الظروف والمصنف من نوع هدف محدد من دون إجال مترابطة أو متداخلة.

لذلك فإن مطلب الأول للاتصال هذه النتائج المترتبة على السياسات التي شابت العمل العربي المشترك هو الإسراع في إحداث تغييرات عمدة في دور واليات وأساليب عمل المؤسسات العربية المعنية بشؤون العمل العربي

المشترك مثل مجلس الوحدة الاقتصادية والسوق العربية المشتركة. الخ، لصلاتها قوة دفع جديدة حتى تصبح أكثر قدرة على استقطاب الدعم السياسي من الحكومات العربية وصولاً إلى حشد الطاقات العربية الجماعية الإيجابية والفعلية في دعم التوجيهات التعميرية العربية على أساس الاعتماد المتبادل، خصوصاً أن أبرز الآن محور جديد لتعمير هذا العمل الاقتصادي العربي المشترك تمثل في الدور المتنامي للقطاع الخاص في الحياة المعظم من البلدان العربية.

وحتى نتحدث من تجميع العمل الاقتصادي العربي المشترك وتنظيمه، لا بد من مراعاة المراكز الآتية:

١- العمل على خلق الرادة العربية للتعمير الجادة لأنها المحل الوحيد للوقوف على الصلحة القومية العليا في التكامل.

٢- دفع جهود التنمية في جميع الدول العربية، ذلك أن نجاح التنمية في بلد عربي يسيرك بالثباتيد مروناً إيجابياً على عمليات التنمية في الدول العربية الأخرى سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وبذلك ترتفع روح الشعاون والتكامل بين أبناء الوطن العربي في الدول المختلفة.

٣- إصلاح الفرص التجارية والاتحادات المهنية ومختلف الهيئات بدورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي من دون ترك الأمر كلية كسوقاً على الحكومات.

٤- الألف في الاستثمارات المضطربة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحضارية للتكامل الاقتصادي العربي، فلا ننظر إلى تجربة تكامل بين خصوصية من الدول ونقوم بمحاكاتها من دون النظر إلى ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

٥- ذلك عدم وجود فرص نمو حقيقية لأي بلد عربي منفرداً أو بعيداً عن التكامل العربي حتى أن كان هذا البلد من أكثر البلدان العربية مالاً أو أكبرها مساحة أو أفضلها نظاماً وحكماً ومجتمعاً.



السياسي نفسه إشراك تعديلات على التفويضات إنشاء الشركات العربية القابضة القائمة حالياً بما يجيز لها طرح الأسهم والسندات في الأسواق العربية.

في الحلقة الأخيرة بنا، تكللت اقتصادي عربي شامل سيل، مواجهة آثار غات.

• باحث اقتصادي سعودي.

لوالد المالية العربية وزيادة الفوائد الرأسمالي وتوجيهها إلى الاستثمار المنتج على النطاق القومي العربي، والانتقال من نورها الحقيقي في تقديم التمويل القصير الأجل وبقية الأعمال المصرفية الحقيقية إلى التركيز على التمويل طويل الأجل للشركات العربية المشتركة وأصدار صناديق الاستثمار ورفع عمليات الخصم في الدول العربية نحو الإجماع سواء من جهة توفير التمويل الطويلة الأمد أو الترويج لها، أو عن طريق قيامها بالتمويل مشاريع جديدة، على أن تتواءم هذه البنوك لفترة الحضانة لهذه المشاريع حتى مرحلة الإنتاج ثم تمديد طرحها للبيع مرة أخرى فهذا يعطي 25% المستثمر العربي.

وفي هذا الصدد يمكن إنشاء شركات رأسمال المخاطر التي تتولى شراء وإدارة الشركات المحفزة التي تحدد هيكلها المالية ثم إعادة طرحها للبيع الأيسر الذي ينحصر على طموح الأسواق المال العربية وجذب المزيد من الأموال العربية المستثمرة في الخارج للاستثمار داخل الوطن العربي، وهنا لها نقطة تكتل بتسمية المساهمة في الشركات والدول وهي لماذا نمر على أن تكون نسبة الفوائد الوطنية ١٥% في السنة طالما أن هناك أنشطة تحمي الاستثمارات وتحميها وتوفيقها وفقاً لخطط التنمية الاقتصادية في الدول المعنية.

(١٣) استكمالاً لهذه التوجهات التكمالي السابق، لا بد من إقامة صلة بين الصناديق العربية والأسواق المالية العربية للمساعدة على إثراء القطاع الخاص العربي في أكبر عدد ممكن من المشاريع الاستثمارية الضامنة من طريق الملكية وإثرائه ويمكن أن يتحقق ذلك عن طريق الصندوق العربي للتمويل الاقتصادي والاجتماعي من خلال إطلاق حق إصدار سندات في الأسواق المالية العربية على قرار البنك الدولي، فتشجع عن هذا الصندوق العربي شركة استثمارية تهدف إلى المساهمة في إقامة شركات عربية ذات طابع اقتصادي متكامل أو الصناديق المحلية أمام القطاع العربي للمساهمة في إنشاء مثل هذه الشركات التي يمكن أن يكون لها شأنها على المستقل الاقتصادي لدول المنطقة نظراً لما تتميز به هذه الشركات من قدرة على الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة في الوطن العربي التي من شأنها أن تسهم بشكل كبير في تعميق العلاقات التكاملية والتبادلية بين المنطقة والقطاعات الاقتصادية العربية المختلفة، كما يجيز في

من خلال تشجيع تطوير سوق الأوراق المالية العربية وربطها بالأسواق الدولية على أن يتضمن هذا التشجيع والتطوير في جانب العرض تعزيز عرض الأوراق المالية سواء من خلال الأحكام التشريعية المتعلقة في مطالبة بعض المشاريع إصدار أو طرح أسهمها للاكتتاب أو الإراج الثلاثي في البورصات عندما يصل رأسمالها إلى حد معين أو من خلال السياسات الجديدة للاستثمار في الأوراق المالية خاصة السياسات الضريبية.

أما من جانب الطلب فإن الإجراءات اللازمة لتشجيع الإقبال على الأوراق المالية تتطلب عمداً من الإجراءات أهمها خلق الوعي الاستثماري والاستثماري للقرار من خلال التوسع في تقرير مرآيا إعانات ضريبية على عوائد الأسهم مثلاً فضلاً عن خلق الثقة في السوق من خلال حماية حقوق المستثمر إن كان عامل الثقة من العوامل المهمة في أي سوق مالية وبما أن تلك من خلال الإعلان الكامل لاتجاه استثماراتهم وتقييم قراراتهم على أسس علمية سليمة، كما يمثل إعلان المراكز المالية الحقيقية للشركات عنصر آخر في توفير الثقة في الشركات ذات التعامل المنتظم فضلاً عن أهمية وضع المعايير المحاسبية التي يمكن الحكم بها على سلامة المراكز المالية للشركات، وهذا ذكر نقطة مهمة وهي لماذا لا تصدر ميزانيد لكل شركة الأولى بالقيمة المضافة (المحاسبية) والأخرى بالقيمة الحقيقية للحصول

خاصة في الدول التي تنص بارتفاع معدلات التضخم وتدهور سعر صرف عملتها حتى يلف المستثمر على الرقعة الحقيقية لأسهمه. (١١) الصناديق المحلية أمام القطاع الخاص العربي للدخول في المشاريع الاقتصادية العربية المتفرقة القائمة أو التي يمكن إقامتها في المستقبل مع دعم هذه المشاريع بكافة الطرق والوسائل مع تركيز عملية التوسع فيها ليس على أساس عشوائي لكن على أساس الاستفادة المثلى مما تتحتج به المنطقة العربية من مرآيا نسبية أو قياسية متفاوتة على اعتبار أن ذلك شرط أساسي لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي الذي يشكل مع انطلاق الاستثمارات العربية على بعضها البعض أحد الدلائل المهمة لتحريك الاقتصاد العربي المتخلف مع التطورات الاقتصادية في العالم.

(١٢) مزيد من الضامنة لبنوك العربية في تشجيع الاستثمار لا يستطيع أن تفشل دور المصارف العربية في الاضطلاع بالاستثمار في الوطن العربي خاصة من جهة تمهيد



المدينة المنورة

المصدر :

٢٤ - ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اتفاق غات : رسالة خطر الى العالم العربي (٧ من ٧)

بناء تكتل اقتصادي عربي شامل سبيل مواجهة آثار الاتفاق والتكتلات العالمية المرافقة له

عمر عبدالله كامل*

■ تناولنا في المحلقات الست للنسخة الاتفاقية الجات (غات) وإم البوند التي تتضمّن الاتفاقية سواء ما تعلق باتصال بوند عليها لم تكن موجودة من قبل مثل عملية الحقن الفكرية والأدبية وتعدد وسائل حمايتها، أو وضع إجراءات ومعايير محددة من شأنها عدم حدوث انقراض السوق بمنتجاتها مثل من السعر الحقيقي في بلد المنشأ. وتطرق البحث أيضاً إلى التحصير التكنولوجي سواء في مجال صناعة الملابس والمنسوجات أو في القطاع الزراعي، كما أوضحنا السبيل الذي على الدول المتضررة من هذه الاتفاقية وتلازمها في المنطقة العربية بصفة عامة والتطبيقات بصفة خاصة. وانفتح أن أكثر الدول تضرراً من هذه الاتفاقية هي الدول الثمانية المستوردة للغذاء، إذ يتوقع زيادة أسعار المواد الغذائية بنسبة تراوح بين ١٠ و ٢٥ في المئة سنوياً بحلول عام ٢٠٠٠ مما سيؤثر على القدرة الشرائية ويقلل من القدرة الشرائية العربية من ١٠.٢ بلون دولار في حوالي ١٥ بلون دولار سنوياً من دون أن ننسى في هذا السياق ما يمكن أن يترتب على تنفيذ هذه الاتفاقية من آثار تدميرية خطيرة في العديد من قطاعات النشاط الاقتصادي العربي وفي طبيعتها النشاط الصناعي خصوصاً في ظل هيمنة المنتجات الصغيرة والمتوسطة على هذا النشاط وهذه تراوح قدرتها بين ٨٠ و ٨٥ في المئة من إجمالي الصناعات القائمة في الدول العربية، فضلاً عن ضعف قدرتها على المنافسة سواء في الأسواق المحلية أو الخارجية. ولا يخفى بعد كل هذا ما يمكن أن يولده ذلك من انعكاسات خطيرة على الاقتصاد العربي والنمو العربي في آن. لذلك تبرز الحاجة الملحة إلى توسيع رقعة الاعتماد المتبادل للاقتصادات العربية لتنمية تجارتها البينية وتزويد قاعدتها الانتاجية على أساس تكاملي، وتسليم نموها الاقتصادي وتطوير قدراتها الاستثمارية وتفعيل حركة تدفقها بين الدول العربية. ولا تعرضت قدرتها الاقتصادية للاختناق وتعرضت كيانها الاقتصادي للانحلال وتعرضت للتنشيط فيها

للتوظيف خصوصاً في ظل هيمنة الأسواق المحلية العربية وعدم قدرتها على امتصاص الفوائض الانتاجية في الوقت الذي تشدد فيه الاتجاامات الحمايتية، بل التمييزية، والتي تواجه الصادرات العربية إلى الأسواق العالمية لا سيما إلى البلدان الصناعية.

ويجب أن نؤكد البلدان العربية أن لا سبيل لها لمواجهة آثار الغات وما يرافقها من تكتلات اقتصادية عالمية ضخمة إلا بخوضها في شكل اقتصادي عربي يمكن المطلق الصحيح والسليم نحو الاستفادة المتبادلة للموارد والأسواق العربية الواسعة تمهيداً لبناء قواعد الانتاجية والخدنية على أساس متكامل وفقاً للزوايا النسبية التنافسية التي تتمتع بها كل منها بالنسبة للآخرى.

شأن أن يكون العالم العربي كياناً حورياً نشيطاً يحكم قدراته الجماعية للخدمة وموقعه الاستراتيجي المتميز بين أوروبا وآسيا وأفريقيا، وأما أن يظل أداة خاضعة لا يربطه بالقرى المهيمنة على السوق الدولية إلا فئتين:

- فئة تصدير المواد الأولية وبخاصة البترول، وقناة



المصدر : الجمهورية اللبنانية

التاريخ : ٢٢ يونيو ١٩٩٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

(٥) تشجيع التامة المشاريع الاستثمارية العربية المتعددة الجنسية في مجالات انتاج السلع المصنعة ذات المقتبل الواعد مثل البتروكيماويات الأساسية، والأدوية، والحدود والصاب، وقطع الغيار، والتصنيع الغذائي، باعتبارها من المراحل الأساسية للتنويع الاقتصادي العربي والتخلص من مشكلة التبعية الاقتصادية

(٦) تأكيد ضرورة توجيه الدول العربية كل جهودها الى تعزيز وتعميق مفهوم الاستثمارات العربية المشتركة بالنسبة لها وتسهم في تحقيق كل ما به شأنه المساعدة في تنمية وتطوير هذا النوع من الاستثمارات فيها، وبالشكل الذي يسهم في الاستفادة الأمثل لآواردها المالية والبشرية والطبيعية ويعظم أثرها على تحديد أي آثار سلبية قد تنجم عن ازدياد الصفقة التجارية والاقتصادية المتوقعة لن تمارسها الشركات العملاقة المتعددة الجنسيات في البلدان الصناعية.

(٧) تأكيد أهمية الدعوة الى نقل ملكية الشركات العربية المشتركة القائمة ببرزوس أموال حكومية الى القطاع العربي الخاص، على أن يتم وضع هذا القطاع موضع التقليد في أقرب فرصة ممكنة من خلال تضامير جهود مجموعات من المستثمرين العرب الرئيسيين والاكتتاب العام، وبالشكل الذي يسمح للمجال أمام تفعيل أداء هذه الشركات وجعلها أكثر قابلية على النمو والتوسع الطويل في المستقبل فضلاً عن تحويلها من أداة مدمر للموارد الى أداة الرأب لهذه الموارد.

(٨) السماح للمجال لاداء القطاع الخاص العربي مثلاً بالمنظمات الاقتصادية التي، لثقله، للاشتراك في كل ما يتعلق بأمور العمل العربي المشترك، وتعميم دوره في هذا المجال للأفاد القصوى من إمكاناته المالية والفنية والأدائية في تفعيل أداء العمل العربي المشترك وبالشكل الذي يستجيب لكل المتطلبات التي تفرضها طبيعة المستجدات على الساحة الاقتصادية الدولية.

(٩) تشجيع ودعم إقامة المزيد من مؤسسات التمويل العربية المشتركة لتوفير المزيد من المصادر التمويلية العربية اللازمة لتلبية الاحتياجات التمويلية للمشاريع الاقتصادية العربية المشتركة ذات الطابع التكاملية والصغيرة المتبادلة، وللمضي لفروص الأموال العربية على الاستثمار فيها، على أن يكون للقطاع الخاص العربي دور نو شأن في إنشائها، وأن يتم ذلك تحت مظلة اتحاد المصارف العربية وبالتعاون مع المؤسسات المالية العربية الرسمية القائمة حالياً.

(١٠) العمل على تعزيز التعاون والتنسيق بين الدول العربية وبينها للدول القائمة وخاصة الإسلامية، من أجل تعزيز الدعوة للتفاوضية لها في إطار المفاوضات الصناعية الى تلبية السياسات ووزارة للتصديرات التي يمكن أن تخدم عن الدول في القطاع سيما في قطاع الخدمات، باعتباره القطاع الموزون أن يكون الأكثر تضامراً من تحرير التجارة العالمية بمعناها الواسع.

(١١) العمل على إنشاء وحدة مختصة أو وزارة لشؤون التعاون الدولي في كل دولة عربية تمثل المسائل المتعلقة باتفاقية الغات وإعطاء الشورى اللازمة في هذا الشأن، على أن يدعم هذا التوجه بإنشاء لجنة فرعية عليا للتصديق تنسيق من مجالس تنمية الصادرات أو اتحادات الغرف في البلدان العربية لبلورة وبعث وسبل زيادات الصادرات العربية الى الأسواق الخارجية، وسيت في وسائل التخليط على مختلف مستويات التصدير، وبأبني سياسات التصنيع التصديري وخاصة بالنسبة للسلع الصناعية

استيراد المواد الغذائية والمصنعة لسوق تعد ٣٦ مليون مستهلك وتوفر في تطور مستغز، لذلك قبل أن تقع الواقعة ويحدث ما لا تصمد عليه يجب أن تبادر بالبادي العربية الى التجهيل من خطوات تكاملها الاقتصادي مع ضرورة أن تراعى ذلك تعبئة دعم سياسي عربي فعال، وأحداث تغييرات عملية في دور مؤسسات العمل العربي المشترك القائمة وفي كيانها وأسلوب عملها في ضوء، تجارب التطبيق في المنفى والمستجدات الرأفة والرؤية المستقبلية حتى يأتي ذلك منسجماً مع طموحات القطاع الخاص العربي في المشاركة الإيجابية الفعالة في عملية التنمية الاقتصادية العربية وفي تقديم إسهام أعظم في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي الذي يعتبر الأمل الأمل والطريق الوحيد للاخافة الاتجاه للتسارع والغالب حالياً نحو التجميع في كيانات اقتصادية إقليمية وشبه الإقليمية ترقى الى مستوى التعامل مع الجوانب وكذلك مع التغيرات الاقتصادية المستجدة على الساحة الدولية ليس فقط من أجل تحديد آثارها السلبية لكن أيضاً من أجل الاستفادة منها الى أقصى الحدود الممكنة.

وتحقيقاً لهذا الهدف الاسمى، نعرضنا في سياق الدراسة الى العديد من المقترحات والتوصيات التي نأمل استكمالها بالآتي:

(١) تأكيد أهمية الاسراع في تدارس السبل الكفيلة بوضع مشروع إقامة منطقة تجارة حرة عربية للقدم من الذين العام لجلس الوحدة الاقتصادية العربية موضع التنفيذ الفعلي نظراً لتشكيلة المرحلة الأولى من بناء تجمع عربي متكامل يقوم على أساس التحرير الكامل للتجارة العربية من كل الرسوم والقيود الجمركية وغير الجمركية وتأمين المناخ المناسب والظروف الضرورية التي تؤدي الى النمو المستمر للتجارة العربية البينية، خصوصاً أنه لا توجد حاجة لاصدار اتفاقية عربية جديدة بهذا الشأن أكثر مما يتطلب الأمر قيام المؤسسات العليا القائمة على العمل الاقتصادي العربي المشترك بدور وتقرير صيغة بيوتنوكول تنفيذي متكامل الأركان والعناصر يتم إصداره لهذا الغرض.

(٢) دعوة البلدان العربية الى السعي الجاد لتحقيق أعادة هيكلة مناسبة بما يتفق مع المتطلبات التي تناسب طبيعتها التطورات الاقتصادية الدولية المتسجدة على أن يتم ذلك من خلال التنسيق القائم بين هذه الدول في سياساتها الاقتصادية وتبني مبدأ التخصص وتقسيم العمل على مبدأ الاستفادة المثلى من الرأيا النسبية والتنافسية التي تتمتع بها كل منها بالنسبة للأخرى باعتبارها الطريق الأمثل والأكثر قدرة على بناء كيان اقتصادي عربي متكامل له ورتة الذي يعد به على الساحة الاقتصادية الدولية

(٣) الدعوة لتضافر الجهد العربي لدعم السوق العربية المشتركة وتوسيع نطاقها لتشمل كل أقطار الزمان العربي، لكي تأخذ هذه السوق دورها المنشود، وكذلك اقتصادي عربي له القويمة التي تصقل المصالح العربية المشتركة، والقدرة على مواجهة التحديات الاقتصادية العربية والدولية لخدمة هذه الصالحات.

(٤) تبني استراتيجية اقتصادية من شأنها تصفية النتيجة الاقتصادية من طريق التحويل التدريجي للتضامير للموارد الاقتصادية القائمة من النشاط الأولي الى أنشطة اقتصادية حديثة ومتنوعة تخدم أهداف التنمية الاقتصادية العربية ولذا نلهم اسلام.



المصدر : الحياة الصحفية

٢٢ يونيو ١٩٩٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التي تتمتع فيها البلدان العربية بمزايا نسبية أو تافهة. (١٧) تكتسب أهمية خاصة مركز عربي دولي دائم للاعلام والمعلومات التجارية يكون بمثابة مركز اشعاعي للمنتجات العربية المتاحة لتتجاهل ام لجهة تحديد الفرص والأسواق المتاحة لتسويقها فضلاً عن الدور الاعلامي الذي يمكن ان يضطلع به هذا المركز في مجال جذب المستهلك العربي نحو السلع العربية وترويجها به وتقديمها لياها على السلع الأجنبية للثقة. (١٨) توعية المواطن العربي من خلال رسائل الاعلام المختلفة بأهمية استخدام المنتجات والخدمات الوطنية والعربية وتفضيلها على المنتجات الأجنبية لا ذلك من أهمية في دعم وتطوير المنتج العربي، على ان يقتن ذلك في المقابل بتوفير آليات ملائمة لحماية المستهلك العربي والحرص على انتاج السلع والخدمات التي تستجيب لاحتياجاته، مما يسهم بدوره في توسيع مشاركته في زيادة الطلب على السلع والخدمات التي تنتجها المنشآت الاقتصادية العربية.

(١٩) تكتسب أهمية خاصة إعادة النظر في نظم وسياسات التعليم للتعلم في الدول العربية وتطويرها جذرياً بما يتواءم والمتغيرات الجديدة، ومن منطلق انحصاري بحث يقدم على وضع أسس التعليم العالي والفني والصناعي والتجاري والزراعي، والذي في اطار خطط قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل لتعظيم المزايا النسبية التي تتمتع بها كل دولة عربية، وتحقيق الاستخدام الامثل للموارد البشرية العربية بالشكل الذي يتناسب مع الاحتياجات الاقتصادية المتغيرة، إضافة الى ضرورة إعادة تنظيم اسواق العمل العربية بالشكل الذي يجعلها أكثر مرونة واستجابة لاحتياجات القطاع الخاص العربية والمتغيرات التي تحصل في الطلب على التخصصات والكفاءات التي تتطلبها منصات الاتصال العربية.

(٢٠) صياغة سياسية زراعية عربية جماعية تقوم على اساس مقتضيات الكفاءة الاقتصادية، والاحتياجات التنموية الفعلية، والتحديث الزراعي، لفتح آفاقها من خلال إعادة توزيع خريطة الزراعة العربية والمركز على وجه الخصوص على نواحي النقص التي تعاني منه الدول العربية وتشكل في نفس الوقت حاجتاً كبيراً من عملياتها الاستيرادية، الى ان يتم تعميم هذا التوجه بتشكيل لجنة زراعية عربية عليا تضطلع بمهمة دراسة وتحديد المجالات الزراعية الأكثر استغلالاً للفرص والمزايا الزراعية التي توفرها كل من البلدان العربية، وكذلك اقتراح السبل والوسائل الكفيلة بتشغيل اداء النشاط الزراعي في البلدان العربية، ومن بينها الترويج في الانتاج الزراعي، وتزويد سياسات الدعم، والتوسع في شبهةالات الانتاجية، ولغاا لتوسيع الاجاري، والارتقاء بمستوى الاداء التنموي، وتطوير اساليب الصاية من الاستيراد الاعزافي، تمهيداً لاحتداث التكامل المطلوب في للجال الزراعي والذاتي العربي المشترك.

(٢١) ضرورة وضع سياسة عربية مائنة تراعي الاحتياجات النظرية والمشاركة، وتحدد وسائل المحافظة على الموارد الذاتية والسيدة العربية عليها، وتعمل على تحقيق مجموعة مهمة من المطالب مثل تزويد استهلاك استخدام المياه الجوفية وكذلك تلك المستخدمة في الزراعية المروية، وزيادة كفاءة وسائل ولجهزة توزيع المياه، واعتماد التفرغ في زراعة الحاصلات الزراعية، وتنظيم استغلال المياه بالشكل الذي يكفل استمرارية الانتفاع منها والارتقاء

بنوعيتها، فضلاً عن التيسير القوموي لكافة الامداد اوائها وبالشكل الذي يؤدي الى تحسين كفاءة استخدامها سواء من قبل القطاع المالي او من قبل القطاع المنسي. (١٧) تكتسب الدور المهم الذي يمكن ان تضطلع به العرب العربية في مجال التعرف بالسلبيات الادارة الحديثة وأهميتها في ادارة وتسيير المشاريع الاقتصادية العربية، وكذلك تسليح السباب للمطومات بين المؤسسات الانتاجية العربية من ناحية وبين هذه المؤسسات والهيئات ومراكز البحوث العلمية والتقنية من ناحية اخرى، علاوة على أهمية صياغة هذه العرب السياسات وتقديم الخدمات الجيدة المساعدة على تمهية المهارات

(١٨) ضرورة بذل الجهود العربية المكثفة للاسراع بتجني نقل وتوطي التكنولوجيا في مختلف جوانب الحياة العربية، وبوجه خاص في مجالات الانتاج والخدمات، حتى لا يفتني البلدان العربية عالة على مصادر التكنولوجيا الأجنبية ومعتلة عليها بصورة كلية، والتأكيد في هذا المجال على أهمية الاسراع في وضع اقتراح مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، حول انشاء برنامج او صندوق او شركة مشتركة للتحسين العربي الفني والتكنولوجي ضمن نطاق المجلس موضع التتديد الفني، نظراً الى يتوقع ان يترتب على ذلك من تقوية الاعتماد العربي للتبادل على الصميين الفني والتقني، وتنظيم تبادل الخبرات لسد احتياجات المشاريع العربية والمسل على تحقيق الاستفادة المثلى من الخبرات والمكالات العلمية العربية المتاحة، وكذلك مناصرة مصادر العمل الفني الدولي والاقليمي المختلفة، وصولاً الى تعزيز الفدرات العربية الذاتية في هذا المجال، على ان يتم في هذا السياق ربط الراكز العلمية والهيئات مع قطاع الأعمال العربي وذلك بهدف الارتقاء بمستوى الانتاج العربي كماً ونوعاً، وتزاد قدرته التنافسية داخل الاسواق المحلية والعالمية

(١٩) انشاء المزيد من الاتحادات العربية والشعبية مثل اتحاد الدول العربية المتحدة البتروليميات، اتحاد المساحة اتحاد الدول العربية للمواد الزراعية، اتحاد صناعات الحديد والصلب ومن شأنها المساعدة على توسيع في مجال تجارة وتناج مثل هذه السلع والخدمات وتنمية اسواقها وتعمير وتطوير تصديقاتها عربياً وإقليمياً، لقطاع الجماعي من اسماها وتطوير انتاجية واساليب توزيعه. (٢٠) نظراً للأهمية التي يمكن ان يحملها النفط والبنسبة للدول العربية النفطية وغير النفطية لمصدر مهم واساسي لتزويد الشرائع اللازمة لتغطية متطلبات التنمية بات من القمردوي اتباع استراتيجيات جديدة وأكثر فعالية للتعامل مع اسواق النفط العالمية كى زياد مكانة البلدان العربية النفطية بما في ذلك دول الاريك الأخرى، وإعادة النظر في التكبية التي تتم بها إعادة انفاق الموارد النفطية وبالشكل الذي يعمل على زيادة معدلات تدفق هذه الأموال للاستثمار في المشاريع الاقتصادية العربية الحيوية المشتركة خصوصاً تلك التي تشتمل بمزاياها التنموية والتنافسية بما يسهم في تطويرها ويضيق في الوقت نفسه على إعادة تدفق الاستثمارات العربية في انجاز البلدان العربية نفسها.

• باحث اقتصادي سعودي



□ تقرير اقتصادي يجيب عن هذا السؤال :

اتفاقية الجات .. هل تؤدي إلى قيام السوق العربية المشتركة؟

وخصوصاً في قطاع الخدمات خاصة إن دول الشرق الأوسط خارج الحصار الإسرائيلي مما يجعل التعامل مع الشركات قايماً بأية أو الصينية أيضاً من خزيمهم أما التعامل مع الشركات الأمريكية فينطوي على مخاطر كبيرة.

إن اتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية قد فرضتا واقفاً لا مفر منه يحتم على الدول العربية تصدير أفضل السبل لمواجهة التصديرات الناجمة عن السوق العربية المشتركة التي تعمل على قيام الشركات العربية الكبرى التي ستجلب التكنولوجيات المتقدمة وتعمل على تجهيز العمليات الانتاجية بين الدول العربية، وتحفز على الاستثمار الداخلي في سوق واحدة إلى جانب أنها تشجع الاستثمار الأجنبي بمد انكسار سوق مثل عربية واحدة وبشروط عربية مشتركة.

ويأتي دور القطاع للأساسي للكمال للقطاع العام في السعي لإقامة مثل هذه السوق، فالتطورات التي يمر بها انتشار نظام اقتصاد السوق الحرة القائمة على المنافسة والكفاءة والتكامل الانتاجية تدفع إلى الدول العربية اتخاذ إجراءات جديدة تضمن لها أن تصبح شركاء نشيطاً في الاقتصاد العالمي، ومن هذا المنطلق يهتم على كدول العربية أن تنظر إلى التنمية من منظور جديد يستطيع أن ترجعه إلى برامج ملائمة تتم بين القطاعين العام والخاص.

محمود الشنوبلي

التبادل التجاري العربي الليبي الذي لا يتجاوز نسبة ٧ أو ٨٪ من مجمل التبادل التجاري العربي، ويعد على الانتاج بالمهام كبيرة ويوفر قاعدة أكثر متانة للتعاون الاقتصادي بين الدول العربية ويؤدي إلى تشجيع الاستثمارات العربية الليبية ضمن السوق العربية المشتركة في خلق روابط تجارية في التجارة والاقتصاد يثقل إيجابياً على النمو واقتصادياً.

وأوضح التقرير أن الأسواق العربية للمستثمرة خارج الوطن العربي تقدر بحوالي ٦٧٠ مليار دولار أي أن كل دولار عربي استثمار في الوطن العربي استثمار مقابلته ما يقارب ٥٦ دولاراً في الأسواق الدولية وله بآثاره عن وجود سوق عربية موحدة جلب لهذه الاستثمارات. وأكد التقرير أن وجود سوق عربية مشتركة يساهم في بناء قوة عربية اقتصادية قادرة على اختيار الشركات الكبرى التي ترغب في التعامل معها وهي الشركات التي لا تقدر إسرائيل اختراق الأسواق العربية من خلالها.

أما زادت إيجابية الجات دخول الدول الأعضاء بها في تكامل اقتصادي، أي تجمعات إقليمية لتحرير التجارة في خدمات داخل إقليم التجمع بشرط أن يكون للاتفاقية تغطية شاملة كبيرة وأن تنص على إنشاء أو إزالة جميع أنواع العوائق بين هذه الدول.

وفي ظل البحث عن إمكانية إقامة السوق العربية المشتركة التي أصبحت مطلباً ملهماً هذه الأيام خاصة في ظل تعاطف دور التكتلات الاقتصادية على الساحة الدولية بما يصعب دور الشركات العربية سواء على مستوى المؤسسات الخاصة أو المؤسسات الحكومية فإن اتفاقية الجات تكتسب قد وضعت المعجزة الأساسية لقيام الأسواق المشتركة التي قد تشكل أفضل السبل لمواجهة التحديات الناجمة عن هذه الاتفاقية، خاصة أنه لم يتم التوصل إلى الوثيقة النهائية في جولة أورجواي إلا بعد قيام التكتلات العملاقة للاستفادة من هذه القوة.

وفي تقرير اقتصادي أعده الاتحاد العام للحرف التجارية والصناعية والزراعية للبلاد العربية أكد أن وجود سوق عربية مشتركة سيؤدي إلى إضاح السوق المحلية وزيادة قدرة الدول العربية على إصلاح شروط التبادل التجاري من خلال إعطائها قدرة تفاوضية على أساس مشتركة أزاء الدول الصناعية، وكذلك تسهم السوق في تحسينة التشايط الاقتصادي العربي من خلال جعله يعمل في سوق واحدة كبيرة، ويرجع من مستوى



المصدر : روز اليوسف

٢٦ - ٢٧ - ١٩٩٥

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات



د. أسامة الجاز

يواجه لجنة السينما بالمجلس الأعلى للثقافة :

شكاواكم

كثيرة ..

وغير محددة !

الحماية اللغوية المصرية في أمر يكاد يمكن :
مطالب بمطوون خط من وزارة الخارجية
والبحري للشرطة الأمر يكسبه مباشرة
والاستمارة بمقام كوكيل من السينمائيين
المصريين .. وإذا لم يوفر الحماية لمتجاتنا
يمكن إلغاء قانون حماية منتجاتهم في مصر

تقرير : وائل لطفي



الخدمات

اهمية الاجتماع الآخر
للجنة السينما بالمجلس
الأعلى للثقافة لا تعود فقط
إلى أن الطرف الآخر هو
د. أسامة الجاز مدير مكتب
الرئيس للشئون
السياسية ، ولكن - أيضا -
لأن د. أسامة الجاز في
اجتماعه باللجنة كسر
القاعدة الزمنية في الحديث
عن أزمة السينما ، وواجه
هو السينمائيين باتهاماته
التي تجعلهم أحد أسباب
الأزمة ، إلى جوار جهات
الدولة الرسمية ، والأسباب
الأخرى المعروفة .
وتنford روز اليوسف ينشر
تفاصيل هذا الاجتماع
الهام .

في بداية الاجتماع الذي حضره من
السينمائيين صلاح أبو سيف ووحيد
حامد ومنيب شافعي ، رئيس غرفة
صناعة السينما ، ويوسف عثمان
نقيب السينمائيين بداء د. أسامة الجاز
حديثه بقصود (وهو خير وسيلة
للدفاع) .

أنا مثلك اعتقد أن السينما
المصرية تمر بأزمة . لكن لابد من
وجود رؤية موحدة للمشكلة من جانب
السينمائيين أنفسهم ، ولابد
للسينمائيين أن يحددوا مشكل
يعينها ، لأن الشكاوى كثيرة ولغير
محددة . بعض السينمائيين يشتكي
من دور العرض والبعض الآخر
يشتكي من وزارة الإعلام ، ولخزون



يشكلون من عدم مساعدة الدولة لصناعة السينما بشكل عام . وغيرهم يشكلون من عدم توافر الحماية للفيلم المصري بالخارج .. أنا أقتح أن يقوم السينمائيون بإعداد بحث أو ورقة عمل تقيم كل المشاكل الأساسية التي تعاني منها السينما المصرية . والحلول

المقترحة . كذلك لابد من تحديد دور السينمائيين في هذه الدولة ، وليس دور الدولة فقط ، وفي هذه الحالة فقط يمكن إقامة حوار مع أجهزة الدولة المختصة مثل وزارة الإعلام ، والخارجية والحكم المحلي . وتعليقا على ما قلناه .. أسامة قال صلاح أبو سيف رئيس اللجنة .

اعتقد أن عدم توافر الحماية للفيلم المصري في الخارج خاصة في أمريكا ، هو أهم مشكلة تواجه السينما المصرية . ورغم أنه قد صدر في مصر قانون لحماية الفيلم الأمريكي ، لكن لا يوجد في أمريكا قانون مقابل لحماية الفيلم المصري . وعندما تبحث عن حماية الفيلم المصري هناك تجد أنك

يجب أن تلتجأ لحام أمريكي للحصول على الحق الضائع وهذه مسألة مكلفة وتستغرق وقتا طويلا . وريد . أسامة البار : هناك أكثر من طريقة لحل هذه المشكلة . واعتقد أنه يمكن أن نطلب تعاوننا نشطا من الخارجية المصرية . ومن السفارة الأمريكية في مصر .. كما أن لصر الاتصالات في عدد من أهم المدن الأمريكية مثل نيويورك وواشنطن وشيكاغو وسان فرانسيسكو .. كما يمكن اللجوء مباشرة للشرطة الأمريكية لتقوم بتفتيش المحلات الأمريكية التي تقوم بتسويق وتوزيع الأفلام . وهذه المحلات معروفة ومحددة ..

ولدى الاقتراح آخر وهو الاستعانة بحام يكون وكيلًا للسينمائيين المصريين وليكن المكتوب طاهر حلمي وهو حام مصري شاب درس القانون في أمريكا . ويتعاون مع مكتب مكيندي . وهو من أكبر مكاتب المحاماة . واعتقد أن طاهر حلمي يستطيع بمجهوده ووقته للعمل على تحقيق المطلوب بالتعاون مع مجموعة من السينمائيين ومجموعة من

السفارة الأمريكية

أما إذا لم يستطع الأمريكيون توليهم الحماية لمنتجاتنا لديهم فيمكننا إغواء القنصل الذي صدر في مصر لحماية الفيلم الأمريكي .

كذلك لابد أن يوفر السينمائيون المعلومات الكافية لوزارة الخارجية حتى يمكن أن تتوسط وتدخل لحماية الملكية الفنية والفكرية في أمريكا .

أما منيب شافعي رئيس غرفة صناعة السينما فقد فضل أن يتحدث عن حماية الفيلم المصري في الدول العربية للألا .

اعتقد أن الحماية في الدول العربية أيضاً غير متوافرة . حيث إن الفيلم المصري يدخل ضمن الأفلام العربية والتي تسمى عليها الانتفاضة التي تمت بين الدول العربية عام ١٩٦٧ ، رغم أن مصر لم توقع على هذه الانتفاضة .

وقال د . أسامة البار : يمكن أن يتم عقد اتفاق مع السعوديين في إطار اللجنة الثقافية المصرية السعودية .

وإن نعتبر لهم عن رغبتنا في إشغالة نص لصحيفة الأفلام المصرية هناك . حتى يتساوى الفيلم المصري هناك مع الأفلام الأمريكية التي يقومون بحمايتها .

وبينما كان الحديث يدور عن الفيلم المصري في الخارج فضل وحيد حامد أن ينتقل من الخارج . للداخل .. وأن يضع يده على أصل الداء قلالاً :

اعتقد أن كل دولة لها دورها الأساسي في دعم صناعة السينما للفنوس بهذه الصناعة . بينما في مصر نجد الدولة عاجزة عن أن تلعب هذا الدور .. بل أن بعض الأجهزة الحكومية هي السبب الرئيسي في أزمة السينما .. وهناك أكثر من مثل على ذلكا

وزارة الكهرباء مثلاً تعامل دور العرض كما تعامل الملاهي الليلية من حيث قيمة الكهرباء المستخدمة والمفروض أن تعامل دور العرض مثلاً تعامل المصانع أي أن تخفض الوزارة قيمة فاتورة استهلاك الكهرباء

تقس السالة بلامسية لوزارة المالية التي تفرض على دور العرض ضريبة ملاه .

النقطة الثانية خاصة بقانونية على إيداع السينمائيين لقانون الرقابة الأصل في بداية صوره كان عدلاً جداً . لكن كل التعديلات التي تمت فيه كان لها غرض واحد هو التضيق على السينمائيين . مثلاً التعديل الذي صدر بأنه إذا اخلف الفيلم عن السينمائي المكتوب يرفض الفيلم . مع أن من يعرف ألف ياه سينما يدرك أنه لا يمكن للسخرج أياها السينمائي حرفياً .. المفروض أن ينظر جهاز الرقابة للسينما نظرة أخرى .

النقطة الثالثة التي أريد أن أثيرها هي أنه إن قل ارتفاع أسعار الأراضي نتيجة الطفرة الإنشائية الهائلة وتجارة العمران حيث لتحول كل قطعة أرض إلى وحدات سكنية . هنا لابد أن نطلب الدولة من كل محافظ أن يخصص قطعة أرض . أو قطعتين المصول على هذه الأراضي عن طريق المزاد .

كذلك اعتقد أن جميع مشايل السينمائيين واقتراحاتهم موجودة بورقة العمل التي نقاش الآن . انتهى الكلام ولم تكن أزمة السينما المصرية ■



الأحكام المتعلقة بدعم الانتاج والصادرات في اتفاقات تحرير التجارة العالمية وأثارها عربياً

علي لخمها الدولة إلى الأفراد بدون استثناء.

انواع اعانات الدعم المحظورة:
تحظر المادة الثالثة من اتفاقية احكام الدعم والايادات للصادرات لدعم على الدول الاعضاء لتقديم اعانات الدعم أو الايادات لتقديم هذه الاعانات سواء تلك الممنوعة عليها مراكمة ببعضها لوائح وقوانين حكومية، أو التي تقدمها الحكومة عملياً، حتى لو لم يكن ممنوعاً عليها صراحة، وذلك في الأحوال الآتية:

أولاً: اعانات دعم الصادرات، ثانياً: اعانات دعم الانتاج المحلي في مواجهة الموردين (باستثناء احكام الممنوعين عليها في الملحق الخاص بدعم السلع الزراعية) في حال خلق خرق دولة عضو هذا الحظر فإن الدول الاعضاء تتخذ بالتشاور فيما بينها (وليس من خلال أعمال مشتركة) اجراءات يبرض عقوبات على الدول المخالفة، فإذا لم تستطع الدول الاعضاء حل هذا من خلال التفاوض، يحل النزاع في جبهة حل المنازعات التابع لجان منظمة التجارة العالمية للفصل فيه، وتستعين لجان التحكيم بجموعة دائمة من الخبراء تتكاتف من خبراء مستقلين معروفين بخبرتهم العالية في مجالات سياسات الدعم والمعايير التجارية الدولية.

انواع اعانات الدعم المسموح بها:
حددت الاتفاقية المنظمة للحكم اعانات الدعم التي أمعاً من الاعانات التي يمكن تقديمها أو الايادات على وجوبها، أما بصورة مطلقة، أو بصورة مؤقتة، وهي تلك الاعانات التي لا يؤدي وجودها إلى تشويه قواعد المنافسة الحرة والعادلة، وتم تقديم اعانات الدعم المسموح بها إلى:

- ١- اعانات الدعم العامة، التي لا يؤدي وجودها أو الاستمرار لها في الاضرار بمصالح صناعة معينة في دولة عضو، ولا تؤدي نتائج مفرطة عليها إلى حرمان دولة عضو أخرى من منظمة التجارة العالمية من الاستفادة مزاياء تحرير التجارة.
- ٢- اعانات الدعم غير العامة، التي تشمل اعانات الدعم للمعممة (أي غير المخصصة لصناعة معينة أو لقطاع معين على وجه التحديد،

اعانات الدعم المحظورة طبقاً لاتفاقات تحرير التجارة العالمية.

ونظراً لأن سياسات اعانات الدعم في الدول العربية لا تقوم على جوانب واعتبارات اقتصادية فقط، إنما تقوم على اعتبارات اجتماعية أيضاً، فإن تعديل هذه السياسات ليتوافق مع احكام منظمة التجارة العالمية يتطلب وقتاً أطول من غيره (ويع أن الدول العربية كلها، أو معظمها، تتبع منذ سنوات برامج اصلاح اقتصادي بتوصيات من صندوق النقد الدولي لتضمن تحقيقها أو إلغاء الدعم لأسباب تتعلق بتخصيص مالية الدولة، فإن مطالب منظمة التجارة العالمية قد تفوق الالتزامات تجاه صندوق النقد الدولي خصوصاً أنها لا تتعلق بجوانب التمويل فقط إنما بمجمل العلاقات التجارية مع العالم الخارجي.

تدريب اعانات الدعم:

نظراً لأن الممنوعين في تصريف اعانات الدعم قد يؤدي إلى زيادة المنازعات بشأنها، فقد وضع المفاوضون التجاريون في جولة اوروغواي تحريفاً لاتفاقات الدعم، يحدد هذه الاعانة على أنها -عطاء أو مساهمة مالية تقدمها حكومة أو جهاز حكومي إلى جهة محددة ولا يشترط أن تكون اعانة الدعم في صورة تحويل مالي مباشر، فقد تأتي اعانات الدعم في صورة ضمانات مصرفية أو

اعانات ضريبية أو اراض بالمجان أو تمهيدات حكومية بشراء كل أو جزء من انتاج الجهة المستفيدة (باستثناء الحوافز العامة).

ويقع في حكم الاعانة كل ما جاء مخصصاً لقطاع معين أو لصناعة معينة، أو لجموعة من القطاعات أو للصناعات بواسطة الحكومة أو أي جهة حكومية، وعلى ذلك فإن احكام الدعم المعمول بها في منظمة التجارة العالمية تنطبق فقط على اعانات الدعم المحددة وليس على المنازعات وكل التي تحصل عليها كل الصناعات وكل المشروعات بنفس قدر.

أيضاً أن يقع في حكم اعانة الدعم كل ما يحصل مباشرة بالانتاج أو التصدير، وتشترع عن نطاق تلك اعانات الدعم الوجهة مباشرة إلى تحسين دخل الأفراد (أو اعانات الدخل) أو تمويل المشاريع الخاصة

ابراهيم نوار *

اكثر الاحكام الجديدة المتعلقة بتقديم اعانات الدعم للانتاج المحلي والصادرات في الاتفاقيات تحرير التجارة العالمية (عامات ٩١) تعتبر من الجدل بين الدول المتوقعة على الاتفاقات، وعلى مستوى رجل الشراي العادي سواء في الدول المتقدمة أو في الدول النامية، المزارع الاوروبي مثلا الذي يحصل على تسعيرة كبيرة من دخله في صورة اعانات دعم حكومية كان شديد الولع بتعديله لتسبب المفاوضات التجارية العالمية، وتتم المزارعون في الدول المتقدمة عموماً خصوصاً في اليابان واوروبا الغربية مظاهرات واحتجاجات مختلفة في محاولة لرد الاضرار التي تسببت بتعرضهم لها بسبب إلغاء أو تخفيض الدعم.

وكان موضوع اعانة تقديم دعم السلع الزراعية التي وجه الشخص سبياً رئيسياً لجانب انتباه الجمهور العام في مفاوضات جولة اوروغواي التجارية (١٩٨٦ - ١٩٩٤) ولولا ذلك فربما بقيت هذه المفاوضات جسيمة اقتسام الحكومات والمفاوضين في أزولة للمفاوضات.

لكن مفاوضات جولة اوروغواي لتحرير التجارة العالمية لم تتوقف على وضع احكام للتخفيض من الدعم الزراعي فقط وإنما توسع في ذلك لتشمل تلك القواعد التي الدعم لكل من الانتاج باستثناء تلك، والصادرات بأقل من تكلفتها، وكان الاساس الذي وقف عليه المفاوضون التجاريون في سعيهم إلى إلغاء دعم الانتاج والصادرات هو أن اعانات الدعم تؤدي إلى حدوث تشوهات في مصطنعة في تكاليف الانتاج، وفي الاسعار، تؤدي إلى تعطيل أو تشويه عمل نظام المنافسة المتكافئة وهو النظام الذي يعود بالتأثير إلى المنتج الاضطرر نوعة والاقتصادي.

ويظهر موضوع اعانات الدعم من الموضوعات المهمة جداً للدول العربية الراغبة في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، إذ أن للتأثيرات المتكافئة تشعب شرطاً ولبوداً على تقديم الدعم كما أن الدولة التي تقدم بطلب العضوية يجب أن تحدد مسبقاً في طلب عضويتها الجدل الزمني الذي ستجذبه في إلغاء أو تخفيض انواع



المصدر: الكتاب الثاني

التاريخ: ٢٩ ديسمبر ١٩٩٩

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تلك الفترة تخفيض إعانات الدعم عن كل الصادرات تدريجياً، حتى يتم إلغائها تماماً في نهاية فترة الإعفاء.

ب - بالنسبة لإلغاء إعانات الدعم للخدمة للإنتاج المحلي، إسماعته على المنافسة ضد الواردات، نظر إعفاء الدول النامية كلها، بما فيها الأقل نمواً من الالتزام بهذا الحكم على أن يكون الإعفاء مؤقلاً لمدة خمس سنوات بالنسبة للدول النامية ولثمانى سنوات بالنسبة للدول الأقل نمواً.

ج - لتقرر الدول النامية بوقف إعانات الخصخص للثديتات محددة، عندما تصل صادرات هذه الثديتات مرحلة القدرة على المنافسة، وتلتصق القدرة على المنافسة بتخصيص الصادرات من إجمالي التجارة الدولية، وتكون صادرات مثلج معين قد وصلت إلى مرحلة القدرة على المنافسة، عندما تبلغ نسبة الصادرات من ذلك المنتج ٢,٢٥ في المئة من إجمالي الصادرات العالمية لمدة عامين متتاليين، وتحدد لمدة التي يتعين فيها على الدولة النامية إلغاء دعم الصادرات في أحوال كهذه بعامين للدول النامية التي يبلغ دخل الفرد فيها عن ١٠٠٠ دولار سنوياً، وبثمانية أعوام للدول النامية الأخرى والدول الأقل نمواً.

دعم السلع الزراعية، من القضايا التي أثارت الكثير من الخلافات بين الولايات المتحدة والاحصاء الأوروبية واليابان والدول الأخرى المنتجة للحبوب قضية دعم السلع الزراعية، وتم الاتفاق في نهاية مفاوضات جولة أوروغواي على المبادئ الآتية:

- تخفيض مقدار الدعم الكلي للإنتاج الزراعي بنسبة ٢٠ في المئة للدول المتقدمة ١٢,٣ في المئة للدول النامية مع إلغاء الدول الأقل نمواً من

ذلك، وتصري للتخفيضات لمدة ست سنوات في الدول المتقدمة و١٠ سنوات للدول النامية، ويتم احتساب نسبة التخفيض من مقدار الدعم الكلي وليس على أساس محصول محصول، وعلى هذا الأساس ستقوم الولايات المتحدة بتخفيض مقدار الدعم الكلي للإنتاج الزراعي من ٢٢ بليون دولار إلى ١٩ بليوناً واليابان من ١٨٠٠ بليون إلى ١٦٠٠ بليون، والمجموعة الأوروبية من ٧٢ بليون إلى ٦٦ بليوناً.

- يتم إعفاء الدول النامية عموماً من الالتزام بإلغاء إعانات دعم الاستثمار الزراعي عموماً وإعانات دعم مستلزمات الإنتاج مثل البنية التحتية.

تخفيض إعانات دعم الصادرات الزراعية بنسبة ٣٦ في المئة لصادرات الدول المتقدمة و٢٤ في المئة لصادرات

وإعانات لدعم نقل المناطق الفقيرة والمحرومة وإعانات الدعم المخصصة للمساعدة على تحقيق معايير المحافظة على البيئة كذلك إعانات الدعم الموجهة للمساعدة على التحول من الاقتصاد المركزي إلى الاقتصاد السوق الحر.

ويشترط لعدم خضوع إعانات الدعم هذه لإحكام الحظر، أو لإجراءات مضادة من جانب الدول الأخرى الأعضاء، أن تقدم الدولة العضو قبل البدء في تقديم إعانات الدعم هذه بالإبلاغ عنها، وعن كل التفاصيل

والبرامج المرتبطة بها إلى منظمة التجارة العالمية، ويشترط لسريتها أيضاً ألا تكون ذات آثار ضارة على المصالح التجارية للدول الأخرى الأعضاء في منظمة التجارة العالمية.

الامانة التنفيذية للدول النامية، سمحت الاتحكام المتعلقة بالدعم في جولة طوكيو التجارية على أنه يتعين على الدول النامية أن تقرر بتخفيض أو إلغاء الدعم على الصادرات، عندما تترك هذه الدول أن إعانات الدعم هذه تتعارض مع تنمية القدرة التنافسية لصادراتها، واحتياجاتها التنموية. وكان هذا النص يجعل من اتخاذ قرارات بشأن الدعم مسألة اختيارية بالنسبة للدول النامية، لكن أحكام عام ١٩٩٤ التي تقوم على أساسها منظمة التجارة العالمية تحد من حرية الدول النامية في تعيين حدود استخدام إعانات الدعم، وعلى الرغم من ذلك فإن أحكام الاتفاق الذي ينظم الدعم تضمن ما يمكن اعتباره معاملة تفضيلية للدول النامية.

ومن أهم عناصر المعاملة التفضيلية للدول النامية فيما يتعلق بسياسات الدعم ما يلي:

١ - إعفاء كل الدول الأقل نمواً، والدول النامية التي يقل فيها دخل الفرد عن ألف دولار سنوياً من الالتزام بالإحكام التي حظر تقديم إعانات دعم للصادرات، وأد تم تحديد جدول زمني لخصخصة المستفيد من هذا الإعفاء في كل الدول النامية الفقيرة إضافة إلى كل من بوليفيا والكاميرون والكونغو وساحل العاج والديمينيكان ومصر ولبنان وغواتيمالا والهند وإندونيسيا وكينيا والنزب وبنكراغو وبنجربيا وباكستان والفلبين والسفال وسريلانكا وزيمبابوي.

أما الدول النامية الأخرى لا يشملها الإعفاء من الالتزام بإلغاء الدعم على الصادرات، فإنها سوف تخفى من هذا الالتزام مؤقلاً لمدة

ثمانى سنوات بشرط أن يتم خلال ونسبة



المصدر: الكرامة للدراسات

التاريخ: ٢٩ يونيو ١٩٩٩ النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الدول المتفانية مع كنفه المثلج
نعم، ويتم بالتوافق مع ذلك تحقيق
كمية الصادرات المستفيدة من الدعم
بنسبة ٦١ في المئة للصادرات
الزراعية للدول المقيمة ١٤ في المئة
للدول النامية، ويتحقق ذلك على مدار
٦ سنوات للدول المقيمة و ١٠ سنوات
للدول النامية.

- وتم خلال مفاوضات جولة
أورغواي استثناء لقطاعين مهمين هما

الطائرات المدنية والصلب من عدد من
الأحكام المتعلقة بتكليف إعانات الدعم
حتى يتم إجراء مفاوضات أكثر بين
الاطراف المعنية.

الدول العربية والدعم:

يتضح مما سبق أن هذه العديد
من أشكال الدعم المحافظة أو المقيدة
التي يمتنع على الدول العربية لأربعة
في الانضمام إلى منظمة التجارة
العالمية مراحلتها خلال السنوات
المقيدة، ومن أكثر أشكال الدعم للأمة
للجبل على المستوى التجاري دعم
التسويق ومسابقات صناعية
البترول وكماليات في الخليج، خصوصاً
أن الدول الصناعية الغربية تفرض
رسوماً باهظة على الصادرات
الخليجية من هذه المنتجات قبل
تحويلها أسواقها المحلية.

وتستخدم الدول الصناعية
الغربية حجتين لفرض رسوم جمركية
عالية على البترول وكماليات الخليجية،
الأولى أن هذه الصناعات تحصل على
إعانات دعم حكومية سواء في الإنتاج
أو التصدير والثانية أن نصيب
صادرات هذه الصناعة الخليجية
تجاوز حدود العشرة على المائتين،
ومن ثم لا يجب أن تحصل باقي مزايا
تفضيلية.

كذلك على الدول العربية أن
تراجع سياسات دعم الإنتاج الزراعي



المحلي خصوصاً في الدول التي يحصل فيها القطاع الزراعي على دعم إيجابي مثل دول الخليج. أما في الدول العربية الأخرى التي يتعرض فيها القطاع الزراعي لخسارة الدعم السليبي (تحويل الدولة على المحاصيل الزراعية) بامسحار تكل عن أسعار السوق فإن مميصة تحرير تجارة السلع الزراعية يتكون في مصفحة المزارعين.

ويسبق أن نذكر هنا أن أشكال الدعم الموجهة للاحتياج المحلي لتوجيه السوق المحلية فقط الذي لا يؤدي إلى الاضرار بالواردات يمكن أن تستمر من دون أن يتعارض ذلك مع أحكام عام ١٩٩٤.

كذلك فإن الدعم المباشر للتخليق ودعم الاستهلاك بصورة عامة في الأسواق المحلية وتقديم الدعم إلى مراكز البحوث والخطوط، والدعم لأغراض حماية البيئة، وتقديم دعم أولي إلى الصناعات التي في طور التحول من الملكية الحكومية إلى الملكية الخاصة، كلها أشكال من الدعم لا تشفع للمحلي طبقاً لأحكام عام ١٩٩٤، وأن كانت الاتفاقية تطلب من الدول الأعضاء إبلاغ منظمة التجارة العالمية ببرامجها بالتكامل.

• سمائي مصري طبع في لندن.



المصدر : صحاح الجيز

التاريخ : ٢٩ يونيو ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

معارف وقراءات

عصام الشهابي جلال



رئيس إيو مصر

ميزة هذا الاجتماع، الذي استمر ثلاث ساعات، في إحدى قاعات المركز القومي للبحوث، أنه يبد بعض الأوهام، التي تستقر كالحقائق، بسبب دورائها على السنة مسئولين وكتاب. وآخر هذه الأوهام، الإيحاء بقرب حصول بعض المنتجين على علامة الجودة في منظمة التجارة الدولية (الجات). بل إن إعلاننا نشرته الصحف، يرف صاحبه إلى الناس بشري قرب حصوله على هذه الشهادة الدولية.

مساهمة ملموسة في هذا المجال. وإذا كان هناك مليون ونصف المليون عاطل، من حملة الشهادات، فكم من بين هؤلاء يمكن أن يسفر لهم الصدوق عملاً؟ أن بعض الدول الصناعية، يار لها أن التقدم التكنولوجي يتقدم بمعدل أكبر من القدرة حتى على إعادة تأهيل والتدريب الذين يريدون الاستفادة من فرصة إعادة التأهيل.

وليس معنى هذا الاستسلام إلى الداء، ولكن البحث عن الحلول التي تناسب أوضاعنا واحتياجاتنا.

قائما إلى أي وقت، فهناك وقت محدد تتابع بعده الهيئات الدولية مدى التقدم في الانضمام بالأسواق العالمية والمواصفات المطلوبة. فالأمر جد لأهل فيه، فالملطوب ألا يضيع المرء دقيقة واحدة، مستكيناً إلى هذه الرخصة.

وعند الحديث عن البطالة، مطلوب أن نستشعر صعوبة مواجهتها، والوقت الطويل الذي تحتاجه للإفلات من قبضتها. والطابع العالمي لهذه الظاهرة الخطيرة.

بل يلفت الدكتور محمود الإمام - استاذ التخطيط - انتباهنا إلى بروز ظاهرة النمو بدون تشغيل. وفي الحرب أي حدوث نمو حقيقي في الاقتصاد، دون أن يكون من أسباب هذا أو من نتائج زيادة العمالة.

وراء هذا الوضع أسباب عديدة، نل في مقدمتها التطور التكنولوجي المعاصر.

لنيس حقيقياً، تكرار القول بإمكانية القضاء على البطالة، في وقت قريب، أو أن صدوق التنمية الاجتماعية مثلاً، يمكنه أن يساهم

وتعني من كل قلوبنا أن نحول سلع مصرية على هذا التفسير الرفيع، ولكن يجب أن نعلم - وتام العلم - أن الحصول على مثل هذه الشهادة دونه خرافة القناد.

ويضيف الدكتور على السلسي - استاذ علم الإدارة المعروف - أن هناك عناصر عديدة، تصل إلى عشرين عنصراً، لابد من توافرها في السعة للحظي بالاعتراف الدولي، وهناك في مصر مكتبان استشاريان، ليس مهمتهما إصدار الشهادة، ولكن إبداء الرأي والتوجيه.

وهذا يشير إلى صعوبة الامتحان. ولا يهدف أحد بهذه الإشارة إلى تشجيع الجشاعين، ولكن إلى التنبيه لدى شراسة المنافسة في العالم الجديد.

وبالنسبة لاتفاقية الجات أيضاً، فهناك استثناءات تتضمنها الاتفاقية لمساعدة الدول الأقل تقدماً، يعطيها نسبة من الوقت، قبل أن تطبق عليها الشروط المطلوبة. ويذكر الدكتور عصام جلال - الخبير الكبير في قضايا العالم الثالث - أن هذا الاستثناء لن يكون



المصدر : صباح الخير

٢٩ يونيو ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحية والمعلومات

المشروعات التي تجذب عمالة أكبر ومواجهة الحائزين دون أوهام.

● استثمارات ..

«وجذب الاستثمارات» أصبح شعاراً يردد من تكسارده ، كان الاستثمار في متناول اليد ، وأنه بمجرد فتح الباب للاستثمار الأجنبي ، سيهرول المستثمرون ، إلى طامنا ، وكلما تساهلنا في فتح الأبواب على مصاصيها كلما تضاعف المستثمرون يطورون صناعتنا ويستصلحون صهارنا ويؤدوننا بالتكنولوجيا.

وهي الآن لم تتوقف لحظة لتعصب مصداق الاستثمار وتقيم حجمه تقريبا دقيقا ، ونسرف بالبرقة والقلم هل يتساوى الاستثمار القادم مع حجم الإعطاء والمزايا المنتجة له.

ويستورد الحكور مصاص جلال لينظر نظرة الشمل ، فالاستثمارات الأجنبية لم تعد تفضل الصالح الثالث ، وصلة قارة أفريقيا كلها من هذه الاستثمارات لا يذخر - لم حدد رها لم اسمعه جيدا - فليس المطسوب راسع شعاص جذب الاستثمار ، والعسود في انكسار المستثمرين ، بقدر الاهتمام بتمديد الجالات والأماكن التي يجب علينا توجيه وإفراء المستثمرين بها ، بحيث يعود النفع علينا معا.

وعلى خلفية الحديث عن إمكانية

استصلاح الأراضي وجود مياه جوفية كافية وثروة معدنية ماثلة ، يرى إسماعيل صبري عبد الله - الاقتصادي القدير - أن مصر فقيرة في كل الموارد الطبيعية ، أرضا وماء ومكان وطاقة ، ويحل على هذا بالأرقام ، فالحصى ما نستطيع استصلاحه من الأراضي حاليا هو مليوناً فدان ، من الدرجة الخامسة من الأراضي ، والماء لم يعد يكفي ، والبتروك يكفينا ستة عشر عاما أخرى فقط ، وهو يريد أن يخرج من هذا إلى التركيز على البشر ، وإعدادهم بدنيا وعليا وروحيا ، ليضيفوا لهم قيمة لكل ما نخرج به من سلخ إلى الأسواق.

ويسود وهم مخدر ، يؤكد أنه بعد الانتهاء من الإصلاح الاقتصادي ، سنضع القيامنا على طريق النجاح ، وستفيض أنهار الخسل واللين على الجانبين ، مع أن الأقرب للحقيقة هو أن الوصلة العالمية التي تطبق حاليا لإصلاح الاقتصاد لن تحل المشكلة الاقتصادية لأي بلد ، وليس من نتائجها المضمونة إقامة صرح اقتصاد منتج قوى ورشيد.

والمناطق الحرة التي يعلق عليها البعض شيئا من الأمل ، يرى فيها الدكتور الإمام تشويها بل تدميراً لاقتصادنا ، ومناخا غير منصفة لنتاجنا وصارتنا.

●●

هؤلاء الذين يحاولون وضع

تأثير بعض التوجهات والشعرات ، في حجم الأمل ما تروج له الأحاديث والمشايع العامة ، وينبهون إلى عدم الخسالة في الأمل ، وشربوا أمثلة عديدة مثل هذه الأحلام التي لا تستند إلى واقع صلب ، نلت منها نماذج في السطور السابقة ، لم يكن هذا سبب اجتماعهم ، ونكتهم التوا للمساهمة في صياغة استراتيجية للنفعية العلمية والتكنولوجية.

وأي حديث عن مثل هذه الاستراتيجية لا يجرى في فراغ ، بل لابد له أن يمس لسو من بعيد التعليم والاقتصاد وأساليب الحكم وسبل اتخاذ القرار .

واصحاب هذه المحاسنة متطوعون لهذه المهمة ، ويعملون في إطار الجمعية القومية للنفعية التكنولوجية والاقتصادية.

وهم يسمعون منذ غام لصياغة هذه الاستراتيجية وصياغة مثل هذه الاستراتيجية لتقتضي الاتفاق حول مفهوم مختلف الجوانب المتصلة بها من تمويل وإدارة وتشريع وتعليم وغير ذلك . ولا يمكن صياغة استراتيجية علمية تكنولوجية ، دون تصور لاستراتيجية شاملة ، وملائم توجه عام ، وعناصر مشروع عام ، يظلم خطى الوطن كله.

● رؤساء وزارات ..

والذين اجتمعوا حول هذا الواجب ، طوعية وبوعي من إحساسهم بالمسؤولية القارون على النهوض بمثل هذا الواجب لهم غارزون طموال حياتهم في هذه الساحة ساحة العمل للخروج من



المصدر : صباح الخير

٢٩ يونيو ١٩٩٩

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ

جميعاً في الموعد المضروب دون لحظة تأخر، بعضهم يتوكل على عصاه ولكن الجبين يشع بالضياء. إن المشاركة في نشاطات هذه الجمعية تعكس عن كل إمكانيات

الخفية المصرية وكل ماساتها. ومثلت الخفية المصرية هو ثقلها وتفردها، وما تقوم به هذه الجمعية وبشكل خاص رئيسها عصام الدين جلال الذي يعمل هذا العمل الكثير من مواهبه وخبراته وحرصه على جمع الصلوف، في القضايا التي يمكن الاجتماع عليها ما يستحق معه كل تقدير ومعاونة.

من كل جوانبه، ومساهمة مالا يراه المتكلمون في التخليق والهدم والبناء والدراسة في جدول أعمال مهماتنا العامة.

فعلنا يتساءل الدكتور الإمام: إذا كان وزن القطاع الخاص بدوره يتزايد يوماً بعد يوم، وبالتالي لن يكون هناك مركز واحد مسئول عن استيراد التكنولوجيا كما كان الوضع في المرحلة الماضية فهل تترك الأمر للمنافسة الضارية بين الشركات العالمية على تسويق منتجاتها بينما أم مطلوب منا من الآن الالتفات على الاعتبارات الحاكمة لحدود هذا القطاع؟

وعصام جلال يسال: من الذي سوف يمول ويشرف على البحث العلمي في الوقت الذي ترفع فيه الدولة يدها عن المؤسسات وهو يلاحظ أن هناك حالات فيها برنامج البحث بمجرد توقف الممولة الأجنبية، والوحدات الإنتاجية لدينا... هي عموماً وحدات صغيرة الحجم لا تستطيع إقامة مراكز بحث خاصة بها كما هو الحال في الدول الصناعية. كيف سنواجه هذا الوضع؟ وقد كانت الدولة تقوم بمسؤولية الاستشارات الفاسيوتية والفنية ودراسات الجدوى، ولها خبرتها في هذه المجالات، كيف سيتصرف القطاع الخاص في هذا وكيف سيقيم أدائه المعاونة هذه؟

إن هذا الفريق المختار يسال ويحاول وضع إجابات لما يطرحه من تساؤلات. إجابات تهتم بالضوابط والمصلحة العامة والمستقبل.

ويجمعهم التمسك بأهمية التواصل والتعامل والاستمرار في السياسات العامة.

وهم يقومون بعمل وطني يستحقون عليه كل دعم معنوي ومادي، وعميق الاحترام. إن معظم الذين تكلموا في الجلسة أشار إليها في سعيهيات عمرهم ولكنهم جادوا

أمر التخلف والفقر ويحيطون في صدورهم خبرة علمية وعملية عميقة كلهم كبار ومولوق بكميتهم (في مجلس أمضاء الجمعية الأهلية المنشار إليها رئيساً وزراً وستة وزراء سابقون).

وهم يريدون أن يخرج تقريرهم هذا ثمرة جهد جماعي، وخلصاً أفكار وخبرات عول عديدة.

والجنسية التي أشير إليها في المركز القومي للبحوث كانت محطة على طريق إعداد هذه الاستراتيجية. وتحدث فيها الدكتور إسماعيل صبري عياد في الحضور الخاص بمصر سنة عشرين عشرين (٢٠٢٠) واستراتيجية التنمية العلمية والتكنولوجية وتوقف الدكتور الإمام عند العوازل الاقتصادية وانعكاساتها، وتحدث الدكتور على السلمي في الأبعاد الإدارية وشرح الدكتور عصام جلال المنسق العام أسلوب صياغة هذه الاستراتيجية. هؤلاء المحصدون أعضاء في اللجان الفرعية التي تعد لهذه الاستراتيجية، وليست هذه هي المرة الأولى التي نتحدث فيها عن التنمية العلمية والتكنولوجية ولا هذا أول تقرير يعالج هذا الموضوع ولا الذين يجتمعون تحت سقف الجمعية غير الحكومية هم وهدم المعنيون بفضية العلم والتكنولوجيا.

هناك خبراء وهيئات ومراكز عديدة تملك الباع للبحث والتقوى في هذه القضية. ويكفي أن نذكر هنا تقارير المجالس القومية المتخصصة وتقارير مجلس الشورى. ولكن حين يجتمع هؤلاء المختصون، فهم يجتمعون متحررين من قيود الوظائف التي يلقونها ومن الالتزام بالسياسات المفروضة. ولهذا فهم الذين على تماس الأثار الجانبية للقرارات والمشرعات والذين على الخبرة من بعيد، مما يجعلهم يرون الوضع



مصر

انضمام مصر لمنظمة التجارة العالمية التي حلت محل الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات المعروفة باسم «الجات» وبعد المناقشات المطولة حول الآثار السلبية لاتفاقية الجات ومحاطته من إجراءات لتحرير التجارة الخارجية خاصة على الدول النامية فكان لابد لنا ان نتعرف بدقة - وبعبارة عن المناظرات النظرية - على النتائج الفعلية لتوقيع مصر على الوثيقة الختامية لجولة اورجواي وقبولها الاتفاقيات المتضمنة فيها. بعبارة أخرى:

ماهى التعهدات التي قبلتها مصر لتحرير تجارتها

كان هذا السؤال هو محور حديثنا مع محمود محمد وزير الاقتصاد:

أ. د. محمود محمد وزير الاقتصاد

ماهى

التزامات مصر في الجات؟

التجارة في السلع الزراعية لم تحل سابقا بنفس الدرجة من التحرير شتى حظيت به التجارة في السلع

الصناعية سواء في تخفيض الرسوم الجمركية أو الإقلال من العوائق غير الجمركية. كما غلب الاتفاق أيضا



محمود محمد

التطور الذي طرأ على هذه العلاقات خلال السنوات الماضية. وترتبط هذه القواعد بالتزامات وحقوق للدول

الأعضاء في مجال التجارة في السلع استهراة وتصديرا بما يضمن استقرار المعاملات التجارية بين الدول دون التعرض لمؤثرات غير تجارية أو تغييرات تحكمية من أي من الدول الأعضاء. وإذا تحدثنا عن وضع الدول الفاتنية في هذه الاتفاقيات فاستطيع القول ان بعض هذه الاتفاقيات أعطت بعض المعاملات التفضيلية للدول النامية كما أعطت مرونة في تنفيذ الالتزامات ومعاملة أكثر تميزا للدول صغيرة الحجم في التصدير ومن بينها مصر.

وأما بالنسبة للمجموعة الثانية من الاتفاقيات فقد شملت اتفاق التجارة في السلع الزراعية وقد تضمن هذا الاتفاق نصوصا تقوى الى مزيد من حرية التجارة لهذه السلع نظرا لأن

انفس الوزير في البداية إلى أن اتفاقات التجارة الدارية التي احتوتها الوثيقة الختامية لجولة اورجواي بلغت ٢٨ اتفاقا قسمت أولا: إلى مجموعة اتفاقيات عمت نصوص اتفاقية «الجات» القديمة والخاصة بالتجارة السطعية وثانيا: مجموعة اتفاقيات عالجت أمور التجارة في بعض القطاعات السطعية مثل التجارة في السلع الزراعية وتجارة النمنسوجات والملابس وأخيرا كان هناك اتفاق جديد حول التجارة غير المنظورة (تجارة الخدمات) واتفاق حول موضوعات التجارة المرتبطة بحقوق الملكية.

واسأل وزير الاقتصاد عن مشغون هذه الاتفاقيات وانكاساتها على مصر فقال ان المجموعة الأولى من هذه الاتفاقيات تمثل القواعد العامة المستقلة التي تحكم العلاقات التجارية الدولية التي يرتب ضمن مواد اتفاقية الجات التي نصت في عام ١٩٤٧ ولكن بعد تعديلها لتتأخر



للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ :

في هذه المجالات ما قمته مصر في برنامج الإصلاح الاقتصادي من خلال التشريعات والوائح التي صدرت في السنوات الأخيرة، كما لم تتعرض هذه الالتزامات لتعديل أي من القوانين السارية في مجالات العمل - الهجرة - إقامة الشركات - الاستثمار أو تلك الأجزاء للمعارف والمباني. وقد استطاع عالم الأعمال المصري على جدول الالتزامات مصر لتحرير تجارة الخدمات ووقم بتفصيلاتها...

من المنتجات الجديدة والمستخدمة. وهذا يعني أن الأدوية والكيميكالات التي انتهت فترة حمايتها عند تطبيق الاتفاقية الجديدة يمكن الاستمرار في إنتاجها دون قيود لأن مدة براءات اختراعها قد انتهت وأصبحت بالفعل في الملك العام، أي لا تستحق منح البراءة.

□ وأخيرا أسأل وزير الاقتصاد عما قيمته مصر من التزامات في مجال اللذان إلى الأسواق وإلى مجال تحرير تجارة الخدمات... فقال فيما يتعلق بتخفيض الرسوم الجمركية والائتلاف من الموائق الفنية لخدمت مصر جولا بما تنوي تقديمه مثل بقية دول العالم يمكن تخفيضه في الالتزامات بتثبيت الرسوم الجمركية وعدم زيادتها عن حدود أعلى من فئات الرسوم الجمركية المطبقة في فبراير ١٩٩٤ بنسبة تصل إلى ٢٠٪ وعلى أن يتم تخفيض جزء من هذه

الزيادة على فترات مابين خمس سنوات وخمسة سنوات ويصحب يقل الرسم الجمركي أعلى من الرسم الجمركي المسائد في ١٩٩٤ طوال السنوات القادمة وهذا لا يمنع مصر من تخفيض رسومها عن هذه المستودات إن رأت أن ذلك في مصلحتها.

وأما بالنسبة لالتزامات مصر في مجال تجارة الخدمات فقد قدمت مصر أيضا جولا بالالتزامات محددة تشمل أما الالتزام بعدم تغيير القواعد الحالية المعمول بها أو فتح باب المنافسة لموردي الخدمة الأجنبي في مجالات محددة وإلى قطاعات معينة في البنوك - التأمين - سوق المال - الانشاءات - الخدمات السياحية والنقل البحري ولم تخرج التزاماتنا



محددة على

اية دولة وانما ترك ذلك للمفاوضات بين الدول والتي يصغر عنها تقديم كل دولة لما تراه من شروط بشأن فتح اسواقها لموردي الخدمة الاجانب. وقد اعترف هذا الاتفاق ايضا بالمعاملة التفضيلية للدول النامية وبضرورة تقديم الدول المتقدمة للمعونة الفنية والمعلومات الضرورية لانتقال الخدمات.

وبما الاتفاق الثاني المرتبط بحقوق الملكية الفكرية فهو ينظم العلاقة بين صاحب الحق في الملكية الفكرية والدولة والشركات التي تستغل هذا الحق، كما يعمل على فرض هذه الالتزامات من خلال الاجهزة القضائية والبرلمانية في كل دولة.

وبما مجالات الملكية الفكرية (المحددة في هذا الاتفاق) وزير الاقتصاد: لقد تعرض الاتفاق للملكية الفكرية في ٧ مجالات هي:

- حقوق التأليف والنسخ وتعرض للاعلام وشروط النشر والموسيقى

اتفاقية الكيانات المتعددة.

وحتى يتم التحصيل من النظام السابق الى نظام حرة التجارة بالسلوب تدرجي وغير مفاجيء فقد استقر الرأي في الاتفاق الجديد على ان يتم ازالة نظام المخصص على ثلاث مراحل تنتهي في مجملها بعد عشر سنوات يتم خلالها ازالة المخصص الحالية كما يتم خلالها زيادة معدلات النمو للمخصص خلال فترة التمهير. وهنا نجد ايضا ان الاتفاق قد تضمن نصوصا تعطي مزايا افضل للدول النامية والمنتجة للفطن والدول صغيرة الحجم في التصدير.

وبماذا عن تصدير تجارة الخدمات؟

وزير الاقتصاد: هذا يبقى ضمن المجموعة الثالثة من الاتفاقات والتي تضمنت اثنا عشر لصفحة للتجارة في الخدمات والاخرى خاصة بالجوانب التجارية المرتبطة بصقوف الملكية الفكرية وبالنسبة لاتفاق التجارة في

شروط خاصة بدعم للتصدير ودعم الداخلي للإنتاج حيث أدت زيادة الدعم الذي تقدمه الدول الكبرى لإنتاج وتصدير السلع الزراعية الى نزاعات في المجلس بهذا قررت هذه الدول الحد من هذه المنازعات عن طريق التخليص التدريجي لهذا الدعم.

خفض الدعم كان من أهم النقاط التي أثارت مخاوف الدول النامية خاصة فيما يتعلق برفع أسعار وارداتها.. فهل هناك معاملة خاصة للدول النامية في هذا المجال؟

وزير الاقتصاد: نعم لقد تضمن هذا الاتفاق عدم التزام الدول النامية بنسب الالتزامات التي تلزم بها الدول المتقدمة سواء في مجال تخفيض الرسوم الجمركية أو في مجال تخفيض الدعم، وأن تتاح لها فترات أطول للتكيف تصل الى عشر سنوات بينما تلزم الدول المتقدمة بتنفيذ التزاماتها خلال ٦ سنوات. كما تضمن الاتفاق أيضا نصا يقيم

الخدمات كان المقصود منها هي للخدمات القابلة للتجارة دوليا ومن بينها الخدمات المالية وخدمات النقل وخدمات الاتصالات والخدمات المهنية وخدمات الانشاءات والمقاولات وانتقال العمالة والنقل والسباحة وغيرها.

ويمثل هذا الاتفاق الإطارى مجموعة من المبادئ العامة تؤكد سريان مبادئ حرية التجارة متاملة لمبادئ حرية التجارة في السلع مثل عدم التمييز بين الدول وتصديق ما تسمح به كل دولة في مجال تحديد العلاقة بين الخدمة المستوردة والخدمة المنتجة محليا..

وليتضمن هذا الاتفاق الإطارى أية التزامات

بمقتضاها الدول المتقدمة بمساعدة الدول النامية المستوردة للخدمات لمواجهة احتمالات ارتفاع أسعار المواد الغذائية التي قد تنجم عن التخليص التدريجي للدعم.

اما الاتفاق الثاني في المجموعة الثانية من الاتفاقات فكان حول التجارة في المنسوجات والملابس وقد تم التوصل لهذا الاتفاق لكي يزيل نظام المخصص الذي استمر في الفترة من عام ١٩٧٤ وحتى ١٩٩٤ والمخالف لنظام حرية التجارة في البجات والذي تم من خلال الاتفاقية الدولية للمنسوجات المعروفة باسم

والكتب.

- المعلومات التجارية.
- المؤشرات الجغرافية.
- التسميات الصناعية.
- براءات الاختراع.
- التسميات للتخطيطية للدوائر المتكاملة.

● حماية المعلومات السرية.

لقد أثارت قضية حماية الملكية الفكرية مخاوف كثيرة داخل الدول النامية خاصة فيما يتعلق بالصناعات الدوائية وبمستودعها من ارتفاع في الأسعار نتيجة لهذا الاتفاق...

لوزير الاقتصاد: لقد أعطى هذا الاتفاق أيضا معاملة متميزة للدول النامية فسمح لها في مجال براءات الاختراع بتأجيل تطبيق احكامه لفترات انتقالية مدتها خمس سنوات لكل وخمس سنوات اضافية بالنسبة للصناعات الكيماوية والدوائية ولا تسرى احكام براءات الاختراع الا



المصدر : الجهاز الإحصائي

التاريخ : ٢ يونيو ١٩٩٥ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

جداول التزامات مصر لتحرير تجارة الخدمات خدمات الإنشاءات والخدمات الهندسية المرتبطة بها.

القيود على المعاملة الوطنية	القيود على النفاذ إلى الأسواق	القطاع
(١)	(١) <u>توريد الخدمة عبر الحدود:</u> غير ممكن من الناحية الفنية	- أعمال الإنشاءات للهندسة المدنية: ● الكبارى والطرق السريعة المعلقة والاتفاق والمرات الفرعية. ● القنوات المائية والموانئ والسدود والأشغال المائية الأخرى. ● خطوط الأنابيب الطويلة وخطوط الكهرباء والاتصالات (الكابلات). ● الإنشاءات المعدنية والتصنيعية.
(٢)	(٢) <u>استهلاك الخدمة في الخارج:</u> غير ممكن من الناحية الفنية	- أعمال الإنشاءات التجارية الخاصة: وتنى تركيب حديد التسليح (بما فى ذلك اللحام). ● أعمال الإنشاءات التجارية الخاصة الأخرى
(٣)	(٣) <u>التواجد التجارى:</u> * التواجد التجارى مسموح به فقط للشركات المشتركة * نسبة رأس المال الأجنبى لايجب أن تتجاوز ٤٩٪ من إجمالى رأس المال اللازم للمشروع	- أعمال التركيبات: ● أعمال تركيبات وتجهيزات الغاز ● الأعمال الكهربائية ● أعمال تركيبات أجهزة الإنذار للحريق ● أعمال الإنشاءات الكهربائية الأخرى ● أعمال تركيبات أخرى ● أعمال إنشاءات المصاعد وألروافع ● خدمات التاجير لمعدات بناء أو هدم المباني
(٤)	(٤) <u>تواجد الأفراد الطبيعيين:</u> لا توجد قيود لا توجد قيود باستثناء ماورد فى الجزء العام فى مقدمة الجداول	

الاسبوع القادم: جدول الالتزامات فى الخدمات السياحية



المصدر : الأهرام المسائى

التاريخ : ٢ يونيو ١٩٩٥

للتنشـر والخدمـات الصحفية والمعلـومات

في مباحثات وزير الاقتصاد غدا بجنيف



محمود محمد محمود

والمقر الاقتصادي لهذا السيد محمود محمد محمود وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية، يتوجه في جولة لاجراء مباحثات اقتصادية، ملة مع المسؤولين في لجنة الدراسات الخارجية لنقطة التجارة العالمية، والجامعة تتناول عددا من الموضوعات المتعلقة بملكية الاستثمار والتصدير في إطار تنظيم الاتفاقات التجارية.

منه السيد في جامعة القاهرة خاصة اذا تعرضت معج من التغير بسبب الاستثمار.

ويوضح محمود الاقتصادي مسئول بان المرحلة القادمة سوف تشهد المزيد من الاجراءات الهامة خاصة فيما يتعلق بحماية المنتج المحلي في ظل حرية الاستثمار والتصدير محليا، الى ان اتفاقية التجارة وحسب السيد الاقتصادي ان هناك حاجة الى الاتفاق على ان الدول الكبرى تعهد بتقديم تعويضات للدول النامية من بينها مصر في حالة توريد ان التعويضات هذه الدول غير قادرة على التغطية للفرصة في السوق الدولية.

واوضح انه من المهمات التي يراها الاقتصادية ان يتم تطوير الاستثمار في إطار برنامج زمني ١٠ سنوات وذلك لدعم قطاعات التجارة التي سيتم تطويرها محليا الى ان في مصر سيتم تطوير استثمار في عام ١٩٩٨ القادم واللايس في عام ٢٠٠٢.

وقال المصدر، ان وزارة الاقتصاد رست كافة استعدادات الخارجية التي تنفذ اتفاقية التجارة بالتنسيق مع الجهات المعنية الاخرى بالمرأة كما انه سيتم إنشاء جهاز رقابي لتأدية عملية الاستثمار والتصدير بما يتفق مع السياسات الكلية لسياسة التجارة الخارجية.

على محمود



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :

سطح

التاريخ :

٩ يوليو ١٩٩٥



اتفاقية الجسات والسينما المصرية

شبه غريب ان تشهد القاهرة ندوة ثقافية تكاد تكون أهم ندوة ثقافية عن السينما خلال عام ١٩٩٥، ولا يدرى بها أحد ! إنها ندوة ، اتفاقية الجسات وتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة على صناعة السينما ، شارك في هذه الندوة والتي عاقدت هذا الأسبوع عدد من المختصين منهم المخرج صلاح أبو سيف ، وسعد الدين وهبه رئيس مهرجان القاهرة السينمائي والباحث الدكتور عبد الفتاح الجبال ، وعنيد شاهي رئيس غرفة صناعة السينما ، ود . فوزي فهمي رئيس أكاديمية الفنون ورئيس اللجنة العليا للمهرجانات السينمائية ، والدكتور حسام عيسى استاذ القانون الدولي ، وعلجز الإسلامبولي الوزير الموشح بوزارة الخارجية ، وأسامة المنجوب المشرف على وحدة إبحاث الجسات بوزارة الخارجية ، وأقدم هنا مقتطفات من أهم ما قيل في هذه الندوة الهامة :

ثم قال : اتفاقية الجسات تكم الآن في ظل تطورات تكنولوجية غنية في الخطورة خاصة بين التكنولوجيا

المعلوماتية ، وبين تقنيات السمعيات والمجهرية ووسائل الاتصال ، وهو ما ولد ثورة علمية في مجال إرسال الصوت والصورة التليفزيونية عن طريق الكابل مثلا وغيره من الوسائل التي تسمح هنا

أن يتم تبادل ه . الجبال قائلا : هل السينما المصرية بوضعها الراهن وإستراتيجياتها القائمة تقدر على التعامل الإيجابي مع نتائج الاتفاقية ؟ جيب د . الجبال نفسه : هناك صعوبة بالغة في التنبؤ بالنسب أو الخضرة الصاعدة للسينما المصرية من هذه الاتفاقية حيث أن تصف إيرادات الفيلم المصري ذاتي . من التسويق الخارجي كما لاحظنا من المرات التي أجريت مؤخرا أن الفيلم المصري سوف يحتل بقر كبير من الحصة نتيجة الاتفاقية الجسات بما يفرض إعادة التكوين من التورات سوبا والتي كانت تضع بالفعل على المنتج السينمائي المصري ، وبالتالي فإن مثل هذه الآليات مستدامة بل وأكثر زيادة انتشار الفيلم المصري في العلم وبالتالي زيادة نشر الثقافة المصرية .

وحول الحماية الفكرية قلت : إن حماية الإنتاج الفني للدولة خارج حدودها تتطلب مواجهة نسخ وطبع وتوزيع هذه الإنتاج بطريقة غير مشروعة وعلمنا الجبات ذلك بوسائل التكنولوجية وهذا يعني أيضا لقرارات منتج الفيلم في التيات حتى التوزيع أو التوزيع في أصل الفيلم ؟ ثم يأتي بعد ذلك دور الدولة في اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة في إطار منظمة التجارة العالمية واتفاقياتها وأهمها اتفاقية الجسات .

د . عبد الفتاح الجبال : اتفاقية الجسات تكم لنا شيئا لا بد من الالتفات اليه ، ألا وهو مبدأ عدم التمييز بمعنى أن لا تميز الجارة على إيهام غير التمييز بين البلدان ، والتزام جميع الأطراف بأن تلتزم بعضها البعض المعاملة التي يمكن أن تقدمها لأي بلد آخر في العلم ، كما تؤكد الجسات أيضا على ضرورة أن تمتع السلع المستوردة نفس المعاملة للسلع الوطنية من حيث كافة اللوائح والقوانين ، بالعقيدة لنا وبصناعة السينما المصرية فلا مطلقا عليها أنواع الجسات هذه ستفيد كثيرا من تطبيق قوانين دول الجسات في الدول ، الإعلام المصري الدول الأجنبية ، أي ، تجاني السينما المصرية . يميزات إسينما الجانية في جميع الدول أعضاء الجسات وهذا في نظري مكسب تقوى وسيتملك كثير لمصر .

دكتور حسام عيسى : لاشك انه من خلال اتفاقية الجسات سيتم تحرير الأسواق العالمية ومجها وربطها من خلال نظم وقواعد تسري على جميع الدول النامية بعد مرور فترة انتقالية محددة الصفا طرية سنوات ، لتحمير تأهيل الصناعاتها من مختلف القطاعات على توكيد التحول الإقتصادي العالمي ، وتبني المرات في مجال التناقص والتي تمكنها من تحقيق التواجد المطلوب على الساحة العالمية ، ولأشك انه حدثا لا بد وان تكون البداية من الداخل وليست من الخارج ، وفوائيد الجسات التزم الدولة أيضا كما تضمن قوانين الجسات معاملة سوية للإبداع الفكري جاكيا ، من هنا لا بد من توحيد الأرادة الوطنية لانتاج السينما وأعضاء دعم لهذه الصناعة الماهرة وبعد ان كان حجم الإنتاج قد وصل إلى أكثر من تسعين فيلما في العام ، يجب في الآوام الأخيرة أن ٢٥ فيلم

دكتور الإسلامبولي : فالتصويب اليوم أصبحت في ظل التغيرات الجسات تتعرض لتغيرات مختلفة فلم يتم بناء تعزيز وتقوية الصناعات الوطنية القائمة على هذا الإبداع الفكري الذي يصله العتاب حتى للآلاف وصناعة السينما كنتاج وفوزيع ودر غرض وفيديع .. الخ ، لا بد من تعزيز صناعة السينما ليس فقط لأنها تحقق مكسب للدولة إنما لأنها تحمي ومصور الفلما التوراتية للصبور المختلفة



طبيبى

المصدر :

٩ يونيو ١٩٩٥

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

○ سعد الدين وهبة : هذا ماكتسبناه من
البحر رغم احساسنا الداخلي بأن الثقافة
أصبحت هذه ستحتل مشاكل العالم
الاقتصادية على حساب الدول النامية .
أما الخيرة أو الحصة الهامة في هذه
الثقافة فهي فيما يتم انخراطه بمعرفة

وزارة الثقافة الخيرة بنو الثقافة
فلا يمكن لوزارة الخارجية وحدها بمعرفة
ذلك .

ثم يقول : البعض - لاأصاف - يظن
أن البحار كمنظمة عالمية ستندمج إلى
مستوى التكامل الدولي ، والديكة الدولي ،
ولها ستساعد الدول النامية لكن
العكس هو الصحيح ؟ لأنه كيف لنا
كقول تنمية أن نضارح الدول المتقدمة
التي لها خبرة أكثر من أربع
الآلاف في الصناعة ؟

○ صلاح يوسف : مع احترامنا لآراء
الجميع ؟ أنا كل معني هو العلم
المصري ، الثقافة البحار إذا اليت
بالإيجاب على صناعة السينما المصرية
فأنا معها ، أما إذا ، رجينا في الرجلين ،
فأنا بالطبع ضدها ، كل معني هو
توزيع الفيلم المصري والمطلد على
مناطق الإبداع المصرية سينماليا وفي كل
مجالات الإبداع .

○○ وأشيرا : كنا نطقد لكل هذه
الشوات الجيدة التي يجتمع فيها
الخبراء حول موضوع أو قضية ثقافية
أو فنية تهتمنا جميعا ، أما يقنا بقتية
السينما في مصر ، كنت المتيقن أن نجاح
هذه الشوة على شاشنة التليفزيون وأن
يشترك فيها العاملون في مجالات السينما
المصرية المختلفة ، لقد كان المثل
الحضور في هذه الشوة لرجال الصناعة
والاقتصاد والمثاق في مصر ؟



المصدر : **طرابلس**

التاريخ : **٩ يونيو ١٩٩٥** النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في ضوء الجات وتحريك التجارة العالمية : « وطني » تناقش مستقبل صناعة السيارات في مصر

- محمد لطفي منصور :
□ ٥ مليارات جنيه .. جملة الاستثمارات الوطنية في صناعة السيارات في مصر
- الصناعات المغذية تغطي حاليا ٥٠٪ من مكونات السيارة .. وزيادتها إلى ١٠٠٪ خلال السنوات القادمة
- د. عبد المنعم سعودي :
○ أهمية التكامل العربي في الصناعات المغذية للسيارات

مما لا شك فيه أن سياسات التحرير الاقتصادي التي تتبناها الدولة كان لها اثرها الواضح في جذب رؤوس الأموال للاستثمار في مصر . وفي ضوء دعم الدولة وتشجيعها لبدء توسيع قاعدة الملكية الخاصة اقبل العديد من رجال الأعمال المصريين على الاستثمار في مختلف المشروعات سواء كانت صناعية او خدمية ومن هذه الصناعات تأتي صناعة عملاقة تعد بالفعل من الصناعات الرأسمالية الثقيلة الا وهي صناعة السيارات والة اقبل على الاستثمار فيها عدد من رجال الأعمال المصريين حيث بلغت جملة استثماراته نحو ٥ مليارات جنيه مصري . وقد اتاحت هذه الصناعة فرص عمل لنحو ٧٧ ألف مواطن من خلال ٩ مصانع رئيسية ونحو ٨٠ شركة من الشركات الصغيرة والمتوسطة التي ترتبط

الدولة وتشجيعها المستثمرين على إقامة صناعة وطنية في مصر ليس لحسب من أجل الإنتاج للسوق المحلي وإنما للتصدير أيضا لزيادة الحصيلة من العملة الصعبة وتحقيق إستراتيجية لعملية التنمية الاقتصادية . ويرى « محمد لطفي منصور » أن التوسعات الكبيرة التي تشهدها مصر في صناعة « السيارات » كمعدن الفولاذ ، صناعة « مذيعة كاملة في » ، المستقل ، القريب ومساندة التوال واضحة في هذا المجال . فالصناعة تتوالى بمنح الاميزات للشركات العالمية العاملة في مصر بامن الوصول إلى ١٠٠٪ لخدمة التصنيع في مصر خلال السنوات القليلة القادمة . ويؤكد « محمد لطفي منصور » أن السوق المصري وإن كان محدودا بالمقايير الاقتصادية العالمية إلا أنه فخر على التوسع ، مزيد ، من التوسع ، فالطلب الزوال كثيرا على المنتج المحلي والذي ينتج بأعلى مستويات الجودة فالسوق المحلية قادرة على استيعاب

أرتباطا وألفاظا بهذه الصناعة وهذا باعث الحكومة المصرية لشراء الصناعة الوطنية للسيارات أولا ، ووفرت لها الحماية حتي أصبحت هذه الصناعة تغطي بالفعل نحو ٥٠٪ من مكونات السيارة للصناعة في مصر رئيسي الحكومة لرفع هذه النسبة إلى ١٠٠٪ خلال السنوات القادمة .

« وطني » في هذا التحقيق تناقش إثنين من كبار المستثمرين المصريين في صناعة السيارات لمعرفة مستقبل هذه الصناعة في ضوء إطلاق الجات ، وإنتاج الأسواق العالمية على بعضها البعض مما يرفع من حدة المنافسة أخذ في الاعتبار قنرات السوق المصري والأسواق القريبة على استيعاب وإنتاج هذه الصناعة في مصر .

يقول « محمد لطفي منصور » رئيس مجلس إدارة مجموعة شركات منصور : بأن مصر وإن كانت لم تلحق إلزاما في ملفوظات الجات بخفض التعريفات الجمركية على السيارات نظرا لما تشهده حصيلة الجمارك من أهمية لوارد الدولة (لا نأخذ حرج في شدة جديا أن الاتجاه العالمي يميل نحو التصفيات السوق الحر مما يدفعنا أن علينا وإن اجلا للتحفوض لليات السوق .

ويؤكد « محمد لطفي منصور » أن من الأمور المهمة التي تشهدها مصر حاليا هي قيام صناعة سيارات وطنية لها أبعادها الاجتماعية الهامة ال جانب أبعادها الاقتصادية فصناعة السيارات في أية دولة تعد من الصناعات المختلفة والتي تستوعب عمالة كبيرة ، ومن ثم لها كلات الكبيرة الحفائية من أجل

تحقيق -

القسم الاقتصادي



□ محمد لطفي منصور □



المصدر: الشرق الأوسط

التاريخ: ١٩٩٥ / ٧ / ٩ النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

نحو ١٠٠ ألف سيارة متروكا لها
بالنسبة للصين. فتم من خلال
البروتوكولات والاتفاقيات الثلاثية
للدخول في الأسواق الخارجية.
ويرى د. عبد الحميد سعودي،
رئيس مجلس إدارة «شيسان»
و«سوزوكي» أهمية الاتجاه نحو
السوق العربية نظرا لكون حجمه
والدراية الاستراتيجية الهائلة للقرية
المستقبلية لصناعة السيارات في مصر
تحت التخطيط على مستوى العالم
العربي.

بالإضافة إلى الاستفادة من الامتيازات
الممنوحة لمصر ضمن دول صديقة من دول
العالم النامي والمتنامية في فترة السماح
الممنوحة لمواجهة الاضطراب الناتجة عن
تحرير التجارة العالمية.

ويوضح د. عبد الحميد سعودي «أن
السوق العربية بما فيه دول الشرق
الوسط تعد بمثابة سوق جيدة لمصر في
مجال التصدير، ولهذا فإنه من الأهمية
النصوي لمصر بل والتعدي من الدول
العربية تحقيق التكامل العربي في
مكونات الصناعات الخفيفة، وعلى هذا

الإنني أشعر الدولة - يقول د. عبد
الحميد سعودي - بأن تعامل الصناعات
الخفيفة للسيارات والتي تقم في أي بلد
عربي على اعتبار أنها صناعات محلية
أسوة بعامه منتج في دول شرق آسيا.



المصدر : الأسماء

التاريخ : ٩ - ١٩٩٥

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اللجنة الاقتصادية بالحزب :

استراتيجية لمواجهة اثر الجات على اسعار الواردات الزراعية

كتبت فخر شاه ذوالفقار :

بالتمارينات في المجال الزراعي الصناعي واعادة تنظيمها بما يقوي من فعاليتها لاحداث التوازن في الاسواق حماية للمستهلك والمُنتج ، كما طلبت بالارتقاء بعملية التصديق الداخلي والاستثمار في مجالات التوزيع ، وانشاء الآليات التي تساعد المنتج على التعامل مع السوق الحرة مثل صناديق موازنة الماصلات الزراعية وصناديق التأمين على الماصلات . ووافقت اللجنة على تحديد موعد المؤتمر الاقتصادي الخاص للحزب في منتصف يناير القادم تحت شعار دراسة مستقبل الاقتصاد المصري وأطر التنفيذ .

طلبت اللجنة الاقتصادية للحزب الوطني الديمقراطي في اجتماعها أمس برئاسة د . ممدوح طهوبار بموضع استراتيجية لمواجهة اثر اتفاقية الجات على اسعار الواردات الزراعية من خلال سياسات تؤدي الى التركيب المعمول الملائم .

واكدت دراسة خاصة للجنة ان القطاعات السلبية تلعب دوراً رئيسياً في الاقتصاد القومي من خلال زيادة العرض الكلي بما يضمن تحقيق الانتعاش الانتاجية في المجال الزراعي والصناعي والتجديد والتحديث . وطلبت الدراسة بالاهتمام



المصدر : العرب

١٠ يونيو ١٩٩٥

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

البجيات: البطالة قادمة!

بقلم:

يحيى المصرى
خبير اقتصادى

فى الوطن العربى:

النساء المشتغلات ١٣٪

وفى العالم المتقدم: ٢٩٪

□ □ □

١٢ مليون متعطّل.. عربى!

□ □ □

مطلوب: مشروعات

أكثر بتكنولوجيا أقل

تشكل البطالة عاملاً أساسياً فى المشاكل الاقتصادية التى تواجه عالم اليوم، وقد اتسعت فى الوقت الحاضر حتى أصبحت سبباً مباشراً فى عمليات الإرهاب التى تسود كلا من الدول المتقدمة والدول النامية على السواء وهو ما يؤدى إلى ضرورة مواجهتها على الصعيدين الدولى والمحلى، وقد طالبت بذلك اغلب الدول الاعضاء فى مؤتمر القمة الاجتماعية الذى انعقد خلال شهر مارس الماضى فى كويتهاجن وضم أكثر من مائة وثلاثين دولة، كما خاضت البطالة أحد الموضوعات الأساسية التى ناقشتها قمة للدول السبع الكبرى فى شهر يوليو الماضى.

زيادة حجم العمالة الجديدة التى تستقبل السوق فى المنطقة العربية والتى تبلغ حوالى ١٥ مليون عامل خلال السنوات الخمس القادمة، أن نسبة البطالة فى كثير من الدول العربية حالياً تزيد على خمسة عشر فى المائة من مجموع القوى العاملة، وفى قطر يعيدى مثل تونس كانت تبلغ ١٢ فى المائة عام ١٩٨٤، فارتفعت إلى ١٦٪ عام ١٩٨٨، كما بلغت هذه النسبة فى الجزائر حوالى ١٩٪ عام ١٩٩١، ويؤكد لتقريرى المرسى للبعد القلق الواضح القائم عن مشكلة البطالة فى هذه الدول وخاصة أن النسبة لكبرى من البطالة تتركز فى مستويات التعليمعالى بين حاملى المؤهلات العليا حيث وصلت هذه النسبة إلى ١٩ فى المائة فى المغرب عام ١٩٩٠، ولعل القلق الأكبر ينتج عن ارتفاع نسبة المتعلمين بوجه عام فى اجمالى حجم البطالة، حيث تتزايد احتياجات المتعلمين سواء فى مستوى خذائهم أو فى احتياجاتهم الأخرى كالتزواج أو أعمال الأسرة أو التهور بالظهر للآخر فى المجتمع أو حتى فى النظر إلى العمال الأخرين الذين يحصلون على كفايتهم المالية بينما هم أقل منهم كفاءة علمية ومهنية.

وإذا أهدم تقرير «اقتصاديات والتنمية» الذى عرض على مؤتمر العمل العربى الثانى والخمسين المنعقد بالاسكندرية خلال شهر أبريل الماضى، أهم هذا التقرير بضرورة تحديث اعدادات منظمة العمل العربية والمستمدة فى خلق فرص عمل جديدة واتاحة مساحات أوسع أمام فئات معينة فى المجتمع، خاصة الشباب، والمصالح للعمل والأشخاص فى برامج التنمية، وقد ركز التقرير على الشباب الذى تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ سنة الذين يواجهون فى بداية حياتهم العملية اختياراتاً قاسية ووضعا صعبا فى

أما فى المنطقة العربية، فإن تركيبة القوى العاملة العربية توضع أن هناك بطالة متزايدة بالإضافة إلى بطالة متدنية تظهر ويوضح فى قطاع الزراعة الذى يعمل به حوالى ستة وثلاثين فى المائة من اجمالى القوى العاملة العربية التى تبلغ حوالى ٦٦ مليون عامل طبقا للبيانات الواردة فى تقرير الاقتصاد العربى لمنتدى المصادر عام ١٩٩٢، وإلى تقريرها سراجى لشرى بما يزيد على ٦٦ مليون عامل فى عام ١٩٩٥، وتبطل بذلك أيضاً انتاجية العامل فى المنطقة العربية التى ما زالت ضعيفة جداً بالمقارنة مع انتاجية العامل والمناطق الأجنبية الأخرى، وعلى سبيل المثال فإن انتاجية العامل فى الدول الأوروبية تصل إلى ستة أمثال انتاجية العامل فى الدول العربية، كما أن نسبة المرأة العربية العاملة خارج المنزل تزيد على ١٢ فى المائة فقط، بينما تصل هذه النسبة إلى مايزيد على تسعين فى المائة من اجمالى النساء المكتبات فى الدول المتقدمة وهو ما يؤدى إلى انخفاض ناتج العمل فى الدول العربية.

وتعتبر البطالة من أخطر المشاكل التى تهدد التنمية فى كثير من الدول العربية، كما تهدد استقرارها وأمنها، وسوف تزيد هذه المشكلة خطورة فى المستقبل مع زيادة عدد السكان وعدم الاستعانة بنظم الإدارة الحديثة التى تستخدم العمال فى أساليبهم لعملية التصنيع وتعمل على زيادة انتاجيتهم تدريجياً، كما أن الخطورة الأكبر لهذه المشكلة مستطهر بعد تطبيق اتفاقية الجات التى ستفلى للبلد والحوار فى ظلها، بحيث تنتقل العمالة بين الدول بحرية دون قيودات محددة فيزيد العرض وينخفض الطلب كما تنخفض الأجر، مما يؤدى إلى تدهور مستوى المعيشة للعاملين بوجه عام وخاصة فى الدول النامية، ويزداد الوضع سوءاً مع



المصدر :

١٩٩٥

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

هذه الخطة من قبل الحكومات ورجال الأعمال والبنوك وبيوت المال والشركات المعنية وكذلك من الأفراد الراغبين في ذلك ومن الهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية وإذا قبلت هذه الخطوات يمكن أن يفسر الوضع الأنيق العام لجامعة الدول العربية في الأربعين العام لميلادها الفرصة الاقتصادية العربية على تنفيذها. على أن يعتبر هذا الاجتماع مسبقاً على التنفيذ ويقدم بتدابيره وتعديل خطواته كما تقتضي الأمر ذلك، وعلى أن يدخل في اختصاص هذا الاجتماع بحث إيجاد فرص العمل للمهاجرين العرب المائتين من الخارج ورفضهم في أماكن تتفق مع تخصصاتهم، وحصولهم على مرتبات ومزايا لا تقل عن المستوى الخارجي مع الأخذ في الاعتبار فروق الأسعار ومستويات المعيشة.

ولقد أكدت الدولة الثانية والمشرور المؤتمر العمل العربي على عدد من القضايا والقرارات في مجال البطالة وتحسين ظروف العمل وإفق البطالة وفقد الدول الأعضاء إلى جانب ٢٠٥ من رؤساء وممثلي وأصحاب الأعمال العرب الذين حضروا المؤتمر وأكدت الدولة على إنشاء مجلس الاقتصادي الاجتماعي باليمن العربي يمثل فيها أطراف العمل الثلاثة بجانب لجان عليا تعنى بقضايا التشغيل والأجور والتدريب وسجاس ومكتب لغرض المبادرات العمالية وتحقيق السلام الاجتماعي، ويضع خطة للتدريب تتناسب مع تصحيح الجودة. فهل تحل هذه القضايا في الأرواح كتمهيات عربية عديدة صمرت من قبل في مئات بل آلاف المؤتمرات العربية التي عقدت خلال الخمسين سنة الأخيرة.

لم تأخذ طريقها إلى جود التنفيذ العملي إزاء تحديات متزايدة تواجه الأمة العربية، وإمام مخاطر عديدة متوقعة من حجم الشرط الاقتصادي والبيئي خلال السنوات الخمس القادمة سؤال وجه إلى منبر منظمة العمل العربية ومبعداً عن منظمة العمل الدولية (١) من معالجة البطالة العربية والقضاء على مشاكلها، بالإضافة إلى معالجة مشاكل الفقر وتحسين ظروف العمل لاقبل في أمنيته عن إيجاد أية مشاكل أو كوارث واجهت المنطقة العربية.

الأجور والمرتبات المائتين فيها بالدول اللازمة تطبيقاً للشرط الاجتماعي في ضوء ما ورد في الاتفاقية، فإنها ستقوم بتعويض ذلك عن طريق تيسارها بزيادة أسعار السلع والخدمات التي تقوم بالتأجيل في الدول الثانية، أو على الأقل تخفيض مستواها الكسي والتعويض وهو ما يؤدي إلى نفس الانتاج القوي من هذه السلع ولجام هذه الدول واستيراد العجز من الخارج وقبولها أغلق أو الاستغناء عن بعض فروع الشركات للتعهد للحيوات مما يؤثر أيضاً على حجم البطالة ويزيد من مشاكلها المتعددة.

هل من حل لهذه القضية؟ انني أعرض فيما يلي بعض الاقتراحات للتخفيف من حجم ومشاكل البطالة:

١ - إنشاء جمعيات أهلية أو منظمات غير حكومية تقود أمور البطالة في كل دولة عربية وأخرى على المستوى العربي الشامل، على أن تقوم هذه المؤسسات باستقبال المائتين وتسجيلهم لديها والبحث عن أماكن للتشغيل المناسبة لهم، بل وإقامة معاهد تدريب مهني متوسطة ومعال لتدريب المائتين بالمنطقة العربية حسب التخصصات التي يرغبون في الانتماء بها وبالتنسيق مع المنظمات المهنية والحرفية واتحادات العمال والبنوك والمستثمرين العرب للتفكير في الدول العربية، وعلى أن يتخرج منها هؤلاء العاملون الذين يلتمسون بجهات العمل مباشرة أو يعملون في المدن التي تنقص للمنطقة العربية.

٢ - قيام ممثلي الحكومات العربية بجمعيات رجال الأعمال بوضع خطة انتاجية متخصصة للمشروعات الاستثمارية الكبيرة التي تستهدف حجم معالة مرتفعة وتتمتع على التكنولوجيا في مجال البطالة.

٣ - قيام جامعة الدول العربية وكالة للمنظمات العربية المعنية، بالتمهية إلى مؤتمر عربي شامل يضم الاقتصاديين العرب والكتاب الذين ينادون بضرورة محاربة البطالة ويقررون مقترحات معالجة المشاكل الناتجة عنها، والتي تحصل مباشرة بين وأسان الدول العربية، على أن يبحث هذا الاجتماع وضع خطوات محددة للقضاء على البطالة وكيفية تطوير والصناعة في

مواجهة سوق عمل حرجية من أجل إيجاد وظيفة أو مهنة تتلاءم مع استعداداتهم ومهاراتهم التي تتكون طوال فترات الدراسة والتدريب.

وفي مؤتمر العمل أيضاً الذي يترأسه مؤتمر القبول الأوروبية الجديدة على الشنتين الأجانب داخل دول السوق الأوروبية للوحدة، حيث أن اتفاقية الوحدة الأوروبية التي بدأ سريانها اعتباراً من أول يناير عام ١٩٩٢، ثم لم الاتفاق بينها وبين الدول الأعضاء على توحيد التشريعات التي تنظم وجود العمالة الأجنبية داخل هذه الدول وبسوف يترتب عليها الاستخدام من القسمة بالدول الكبرى من العمالة العربية العاملة بالأوروبية.

وفي مجال تناول الجوانب الأخرى المشكلة، فلا بد من الحديث عما سوف تخلقه اتفاقية الجات التي انضمت إليها حوالي نصف الدول العربية حتى الآن والنصف الباقى في الطريق، وبمهي أن اتناول نقض في مجال العمالة والبطالة بالنسبة للاتفاقية الجات:

١ - تطبيق الشرط الاجتماعي الذي نادى به معبر منظمة العمل الدولية والذي يعنى ضرورة مساواة الأجور بين العاملين في الدول الثانية وفي الدول النامية. هذا الشرط يؤدي إلى نتائج سلبية بالنسبة للبطالة التي تنتشر في الدول النامية والتي ستنزاد حتما نتيجة تطبيق هذا الشرط لأن هذه المساواة تؤدي إلى دفع أجور العاملين في الدول الثانية وما يؤدي بالتالي إلى دفع تكلفة إنتاج السلع والخدمات بشكل يجعلها تصمد أمام المنافسة القادمة من الدول الصناعية.

والثاني تلحق بعض المشروعات وإبرائها أو يفضض نشاطها ويستلزم من عدد كبير من العاملين فيزاد حجم البطالة بزيادة مشاكلها.

٢ - زيادة الأجور والمرتبات التي تفرضها الشركات المصدرة للخدمات في ظلها للعاملين في الدول الثانية تطبيقاً للشرط الاجتماعي سوف يؤثر أيضاً على الجميع الاتفاقي لبدء الدول التي ليس لها القدرة الوظيفية تلك الشركات للقدرة ٩٠ في المائة من أسهمها للدول للقدرة ٩٠ في المائة لأحد الأجانب ٢٧ ألف شركة لها فروع في كل دول العالم، فإذا قامت هذه الشركات بزيادة



عالم الأعمال

مصر والجات

الاسبوع الماضي

بدانا

في عرض الالتزامات التي تقدمت بها مصر في ظل اتفاقية الجات لتحرير تجارة الخدمات ومن المعروف أن كل دولة قيمت جدولاً حددت فيه شروط فتح أسواقها لموردي الخدمة الاجانب . وبالنسبة لالتزامات مصر في مجال تجارة الخدمات وكما جاء في حوارنا مع وزير الاقتصاد الاسبوع الماضي فانها شملت الالتزام بعدم تغيير القواعد المالية المعمول بها او فتح باب المنافسة لموردي الخدمة الاجانب في

الاجانب في

جدول

مجالات

التزامات

محدودة وفي

مستوى

قطاعات معينة

تحرير

في البنوك -

تجارة

التأمين - سوق

الخدمات

المال

الانشاءات

والخدمات

السياحية

والنقل

البحري.

وقد عرضنا الاسبوع الماضي

جدول الالتزامات في قطاع خدمات

الانشاءات والخدمات الهندسية

المرتبطة بها .

وفيما يلي نعرض للالتزامات التي

تقدمت بها مصر في مجال خدمات

السياحة وخدمات السفر المرتبطة

بها.



المصدر : **المركز الاقتصادي**

1990 22 10

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

[illegible]

القيدود على المعاملة الوطنية	القيدود على النفاذ الى الاسواق	القطاع
(٣) لا توجد قيود	(٣) التزامات تجارية لا توجد قيود (٤) التزامات الأفراد الطبيعيين : لا توجد قيود باستثناء ماورد في الجزء العام في ملحق الجدول	ب - خدمات النقل عبر الممرات المائية الداخلية: ١. نقل الركاب عبر الممرات المائية الداخلية ٢. رحلات النجاة عبر المياه الداخلية ٣. السفن السياحية.
(١) لا توجد قيود	(١) توريد الخدمة عبر الحدود: لا يوجد التزام بالحدود	
(١) لا توجد التزام بالحدود	(٣) استهلاك الخدمة في الخارج: لا توجد قيود (٣) التزامات تجارية	
(٣) لا توجد قيود	تخضع للاشتراطات في الممرات المائية الداخلية لرحلات السفن السياحية الداخلية للخدمة السياحية لغير القابل. (٤) التزامات الأشخاص الطبيعيين: لا توجد قيود باستثناء ماورد في الجزء العام في ملحق الجدول	
(١) لا توجد قيود	(١) توريد الخدمة عبر الحدود: لا توجد قيود (١) استهلاك الخدمة في الخارج :	ج - معادلات التكرير السياسي :
(١) لا توجد قيود	(٣) التزامات تجارية (٣) التزامات تجارية (٤) التزامات الأشخاص الطبيعيين: لا توجد قيود باستثناء ماورد في الجزء العام في ملحق الجدول	



المصدر : الإحصاء الاقتصادي

التاريخ : ١٠ - ١٢ - ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

د . المذكرات المرتبطة بالسياحة:	
(١)	توريد الخدمة عبر الحدود :
لا توجد إيرود	
(٢)	استهلاك الخدمة في الخارج :
لا توجد إيرود	
(٣)	الترايد التجاري:
لا توجد إيرود	
(٤)	ترايد الأشخاص الطبيعيين :
لا توجد إيرود	
(١)	توريد الخدمة عبر الحدود :
لا توجد إيرود	
(٢)	استهلاك الخدمة في الخارج :
لا توجد إيرود	
(٣)	الترايد التجاري:
لا توجد إيرود	
(٤)	ترايد الأشخاص الطبيعيين :
لا توجد إيرود	
(١)	توريد الخدمة عبر الحدود :
لا توجد إيرود	
(٢)	استهلاك الخدمة في الخارج :
لا توجد إيرود	
(٣)	الترايد التجاري:
لا توجد إيرود	
(٤)	ترايد الأشخاص الطبيعيين :
لا توجد إيرود	
(١)	توريد الخدمة عبر الحدود :
لا توجد إيرود	
(٢)	استهلاك الخدمة في الخارج :
لا توجد إيرود	
(٣)	الترايد التجاري:
لا توجد إيرود	
(٤)	ترايد الأشخاص الطبيعيين :
لا توجد إيرود	



المصدر : **الهرولة**

التاريخ : ١٤ مارس ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بين التأييد والمعارضة:

مصر تدخل عصر «جات»

القاهرة. طلعت المغربى

الزراعية تدخل في مجال اهتمام «جات». مثلها في ذلك مثل السلع الصناعية، وإن كان التقدم في هذا المجال سيحدث خلال فترة زمنية تتراوح من 6-10 سنوات، إذ اشترطت مفاوضات أورجواي أن تخفف الدول المتقدمة من القيود المفروضة على وارداتها من السلع الزراعية بمقدار 36٪ خلال فترة 6 سنوات، بينما تخفف الدول النامية القيود المفروضة على وارداتها من السلع الزراعية بمقدار 24٪ خلال 10 سنوات.

ويضيف الدكتور شندقي أنه تم الاتفاق في جولة أورجواي على تحرير التجارة في الفزل والمنسوجات والملابس الجاهزة بصرف النظر عن القيود السابقة التي فرضتها الدول الصناعية المتقدمة على وارداتها من الدول النامية، وبالتالي سيتم تحرير للتجارة العالمية في مختلف السلع الصناعية بما في ذلك الفزل والمنسوجات بمختلف أنواعها على أربع مراحل، المرحلة الأولى تبدأ في 1/1/1995 ونسبة التحرير فيها 16٪ المرحلة الثانية 1/1/1998 ونسبة التحرير فيها 17٪ والمرحلة الثالثة تبدأ في 1/1/2002 ونسبة التحرير فيها 18٪، أما المرحلة الرابعة والأخيرة فهي 1/1/2005 ونسبة التحرير فيها 49٪ ومعنى ذلك أن للتجارة العالمية في قطاع المنسوجات ستكون حرة بالكامل دون قيود مع بداية عام 2005.

العنصر الثالث في الاتفاقية هو إضفاء تجارة الخدمات وهي تشمل الملكية الفكرية المقرونة والمسموعة والمبثوقة سواء كانت كتابيا علميا أو مصنفا فنيا أو فيلما سينمائيا بالإضافة إلى الخدمات المالية والتأمينية والسياسية بمختلف أنواعها وفقا لقواعد معينة.

سلبيات وإيجابيات

الدكتور جمعي عبد العظيم استاذ الاقتصاد بكلية الادمية السادات يؤكد ان اتفاقية جات ذات تأثير ايجابي وسلمي على الاقتصاد المصري.. ومن اهم الآثار الإيجابية للاتفاقية انها تحو

منذ فترة قريبة أقر

مجلسا الشعب

والشورى في مصر

اتفاقية منظمة الاتفاقية العامة

للتحررة والتجارة جات

لتصبح سارية المفعول بانضمام

مصر رسميا اليها. في الوقت

الذي تراوحت فيه وجهات النظر

بشدة بخصوص الاتفاقية من

تأييد كامل لها الى رفض تام.

الدكتور وجيه شندقي وزير

الاستثمار السابق يؤكد ان

اتفاقية جات عرفت منذ القيم

بانها نادي الدول الفنية، لأنها

تساعد الدول المتقدمة أكثر من

مساعمتها للدول النامية، ذلك

لان الاتفاقية كان من المفروض

ان تلبي على مختلف السلع

سواء كانت صناعية أو زراعية

بهدف رفع القيود الكمية في

مجال التجارة العالمية وتخفيض

القيود للجمركية. الا ان الدول

للتقدمة وجدت انه من الافضل

لها ان تلبي قواعد جات على

السلع الصناعية وعدم تطبيقها

على السلع الزراعية، وهي

السلع التي تنتجها أساسا

للدول النامية.

ولذلك كان محور اهتمام

جات خلال السنوات السابقة

تحرير تجارة السلع المصنعة

التي تنتج نظيرها الدول المتقدمة

اقتصاديا، وحتى عندما بدأت

الدول النامية في إنتاج الفزل

والمنسوجات وبرزت في هذه

الصناعة وبدأت تنافس الدول

المتقدمة، وجدنا الدول

الصناعية تستطيع في ظل

الاتفاقية ان تقرض القيود على

وارداتها من المنسوجات من

الدول النامية.

اما في ظل قواعد الاتفاقية

الجديدة، فقد تغير هذا الوضع

بدرجة كبيرة إذ أصبحت السلع



١٥ يونيو ١٩٩٥

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الجماعة في الموازنة العامة زعم أنها من الموارد الأساسية وجزة رئيسي من الموارد السيادية مما يساهم في وجود عجز في الموازنة العامة للدولة. كذلك فإن كثيرا من الدول الأجنبية بعد تحرير التجارة والغاء الدعم سوف تقوم بتوضيح ذلك من خلال فرض ضرائب غير مباشرة على منتجاتها مما يؤدي إلى زيادة أعباء الواردات المصرية بصفة عامة مع انخفاض حصيلة الصادرات المصرية الأمر الذي ينتهي إلى وجود عجز ملحوظ في ميزان المدفوعات واتجاه قبيح الجنيه المصري للانخفاض مقابل العملات الأجنبية.

الاستيعاب متأخرا

أما الدكتور محسن الخضيرى، الخبير الاقتصادي، فيرى أن اتفاقية مجاء-الدوي للمصالح لها بمشاة فلسفة كبرى، فإننا استيقظنا من سبات عميق لنجد أمامنا هذه الاتفاقية في الوقت الذي كانت اتفاقية مجاء-فيه ما هي إلا بديل مؤقت عاجل من الضلع الثالث الذي أسسته الأمم المتحدة لتنظيم الاقتصاد الدولي منذ عام 1945 وفي منظمة-تحرير التجارة الدولية، فهي الضلع الثالث لثلاث البنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي لتنظيم أمور الاقتصاد العالمي.

ومن ثم فإن التوقيع على ميلاد منظمة التجارة الدولية ما هو إلا أمرا ثم بعه من الماضي وليس أمرا حديداً. وتضم اتفاقية ميلاد منظمة التجارة الدولية التي تحمل محل مجاء-28 اتفاقية وملاحق متعددة لها كل منها يختص بنشاط من الأنشطة الاقتصادية التي يتم تبادلها بين الدول المختلفة. وقد نهجت مجاء- في آخر جولة لها في تنظيم كل من تجارة الخدمات وتجارة الملكية الفكرية والافتكارات التي تفتح المجال واسعاً أمام قدرات وإبداعات البشر وعلى عكس ما قد ذهب إليه البعض في مصر من أن الاتفاقية تمثل مخاطر مقصودة على النشاط الاقتصادي، فإنها على العكس من ذلك تمثل لنا فرصة عظيمة يتعين انتهازها للتصدير والتعامل دولياً. فهي تفتح الباب واسعاً أمام الصادرات المصرية لجميع دول العالم والتي نملك نحن فيها مزايا تنافسية لم تعد لها يد الاستغلال بل إن المستغل حالياً ضعيف للغاية وبشكل مسمي، ويحتاج الأمر إلى إعادة ميكة تنظيمية ادارية للوحدات القائمة لتعطي انتاجاً أفضل يتناسب مع احتياجات ورغبات المستهلكين في الخارج. ولنطفي مثلاً على ذلك بصناعات الغزل والنسيج والسياسة وبرامج الكمبيوتر فصناعة الغزل والنسيج تم قتلها في الماضي نتيجة استنزاف الخبرات البشرية وأرهاقها بنظم

التجارة الخارجية وتفتح الأبواب أمام السلع المستوردة من مختلف الدول مما يؤدي إلى اضطراب للتجهيز المحلي إلى تحسين الجودة والالتزام بالوصفات القياسية العالمية حتى يكونوا قادرين على التصدي لمنافسة السلع الأجنبية وتخفيض التكلفة وصغر البع، وهو ما يكون في مصلحة المستهلك المصري.

ومن إيجابيات الاتفاقية أيضاً أنها تتيح لمصر بعد الغاء الدعم الأوروبي على الحاصلات الزراعية، القدرة على المنافسة وتصدير السلع الزراعية في الأسواق العالمية بعد انتهاء الميزة التي كانت عقبة أمام الصادرات الزراعية المصرية التي كانت تتمتع بها الصادرات الزراعية الأوروبية وغيرها من الدول الأخرى.

أيضاً من إيجابيات الاتفاقية أن مصر دولة لديها خدمات هامة وتحرير تجارة الخدمات يساعد مصر على الحصول على عوائد بالعملة الأجنبية خصوصاً في قطاع السياحة والطيران المدني وشركات التأمين وإعادة التأمين والملاحة البحرية وخدمات البنوك وأسواق المال. كذلك تتيح الاتفاقية حماية منتجات الملكية الفكرية للأبناء المصريين في الخارج من حيث الأبداع

إبراهيم الاختراع ويضع المساسلات والأفلام المصرية والمقتنيات الطمعية التي كان يتم تزويرها في الخارج دون أن تحصل مصر على شيء منها. كذلك أيضاً فإن تخفيض الرسوم الجمركية يتيح زيادة العروض من السلع في الأسواق المحلية مع انخفاض الأسعار بدلاً من زيادتها بمقدار الرسوم الجمركية المرتفعة مثلاً يحدث الآن.

أما بالنسبة للسلبات فإلغائها من مصر من الدول المستوردة للغذاء والغاء الدعم الزراعي يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وبالتالي ارتفاع قيمة فاتورة الغذاء المصري المستورد من الخارج. وهذا يؤدي إلى ارتفاع الأسعار في الداخل، وانخفاض الدخل الحقيقي للمواطن إذا لم تتم الحكومة بزيادة الدعم المخصص للسلع الغذائية في الموازنة العامة، والذي يؤدي بدوره إلى زيادة عجز الموازنة وما يرتبط به من تضخم وانخفاض القوة الشرائية للتدوير.

ومن سلبيات اتفاقية مجاء- أيضاً أنه في الأجل القصير تؤدي المنافسة إلى إغلاق بعض المشروعات المصرية التي تعاني من اختلالات هيكلية وهذا يؤدي إلى وجود بطالة في المجتمع بعد إغلاق هذه المصانع غير القادرة على المنافسة، وهو ما يكون له آثار انكماشية على الاقتصاد المصري كما أن زيادة عدد حالات الإفلاس يمكن أن تسمي إلى مناخ الاستثمار في مصر.

أيضاً من سلبيات الاتفاقية أن تخفيض الرسوم الجمركية يؤدي إلى انقاص حصيلة



المصدر :

التاريخ : ١٥ تموز ١٩٩٥

النشر والأحداث الصحفية والمعلومات

ادارية عتيقة وعدم القيام بعمليات الاحلال والتجديد لخطوط الانتاج واستخدام خدمات رديئة للغاية سواء من حيث الاقطان أو الخرزول في الوقت الذي يصدر فيه القطن المصري طويل التيلة عالي الجودة، ويستورد بدلا منه اقطان رديئة تؤدي الى مشاكل في الانتاج. ولقد ان الاوان لتصنيع القطن المصري داخل مصر وتصدير المنتجات نهائيا في شكل ملابس، وهو ما يمكن ان يعطي ناتجا اجماليا اضافيا قدره 50 مليار دولار. اما بالنسبة لقطاع السياحة فمصر تملك امكانيات هائلة فيها لم تستغل بعد، فمصر لم تستغل سوى واحد من خمسين من امكانيات السياحة باعتبارها على قطاع الآثار فقط، في الوقت الذي يعرف فيه العالم 49 نوعا من انواع الخدمات السياحية من بينها سياحة للمؤتمرات والسياحة العلاجية والثقافية وسياحة الترفيه المروج الى اخره. فاذما ما اعطيت للسياحة البعد الكافي والاهتمام المطلوب فانها يمكن ان تحقق لنا ما يزيد على 200 مليار دولار سنويا. واذا نظرنا الى قطاع خدمات الكمبيوتر وبرامج الكمبيوتر فان لدينا العقول الموهوبة التي امكن استغلالها الاستغلال الامثل فانها يمكن ان تعطي لنا برامج متنوعة سواء في برامج الترفيه أو للتشغيل أو لتنفيذ أو برامج التراسر الكتليكي، وكل هذا يعطي عوائد ضخمة قد تصل الى 10 مليارات دولار اذا ما احسن استخدامها.

شواهد جديدة

محمود العربي رئيس اتحاد الغرف التجارية يشير الى ان اتفاقية مجاهد بمثابة شر لا بد منه، وكان لا بد ان نوافق عليها لانا جزء من العالم. والمطلوب من الحكومة المصرية الان طيقا للاتفاقية ان تعيد حساباتها خلال 10 سنوات مع رجال الاعمال المصريين الموجودين في الداخل والخارج لتشجعهم على استثمار اموالهم عن طريق نظام ضريبي افضل يؤدي الى انشاء شركات عملاقة تقوم بتصنيع المنتجات العالية في الداخل بذات الجودة والتكلفة حتى تصبح قادرون على المنافسة فعلا.

واذا كان البعض يتخوف من ان الاتفاقية سوف تؤدي الى خفض حصيلة الدولة من العملة الصعبة نتيجة خفض الجمارك والضرائب على السلع المستوردة فهذا التخوف مبالغ فيه ويؤدي الى العكس من ذلك الى زيادة حصيلة الدولة من العملة الصعبة نتيجة زيادة حجم المبيعات اما بالنسبة لتخوف البعض من ان الاتفاقية سوف تؤدي الى اغراق السوق بالسلع الاجنبية

المنافسة المفتوحة قد تؤدي الى اغلاق المصانع عديمة الكفاءة وبالتالي زيادة البطالة

المستوردة والرخيصة للسيطرة على السوق. وهذا التخوف صحيح وسوف يحدث فعلا قريبا حيث تعتمد العديد من الشركات الاجنبية الى بيع منتجاتها بأسعار تقل عن التكلفة أحيانا للسيطرة على السوق ثم رفعها بعد ذلك. وهذا يتطلب من الدولة اعداد مشروع قانون ضد الاغراق يفرض رسم على السلع المستوردة يسمى رسم مكافحة الاغراق بحيث لا يقل سعر السلعة عن السعر الحقيقي حتى لا يشعر المستهلك بأي طرفة في السعر لسلعة تعود عليها.

اضيقا باقي ان نذكر ان اتفاقية مجاهد تتطلب من الدولة اجراء اصلاح هيكل في الاقتصاد المصري ولقاء القوانين واللوائح المعمول للاستثمار.

وحول تأثير الاتفاقية على سوق الأوراق المالية يرى الدكتور محمد حامد مدير بورصة القاهرة انه سوف يكون تأثيرا بعيد المدى وطريق غير مباشر. وسوف يتراوح التأثير مموما على ارباح الشركات الساهمة اما سلبا او ايجابا حسب انخفاض الارباح او

زيادتها وسوف يكون التأثير سلبا اذا انت الاتفاقية الى انخفاض الارباح لان هذا سيؤثر بالتكديك على اسعار الاسهم فيجعل الطلب عليها قليلا نتيجة قلة العائد على الاسهم وفي هذه الحالة يجب الموازنة بين السوائد على الاسهم والعوائد الاخرى المتاحة لرؤوس الاموال مثل الفوائد على الودائع والفوائد على السندات. من ناحية اخرى قد تؤثر مجاهد ايجابا على سوق الأوراق المالية اذا قدر للصناعة المصرية ان تنافس مع الجودة العالية. فتزيد الصادرات وتزيد بالتالي ارباح الشركات مما يؤدي بالتالي الى زيادة العائد على الاسهم ثم زيادة اقبال عليها.

توصيات عديدة

وحول تأثير مجاهد على الاقتصاد المصري تشير دراسة هامة للمجالس القومية المتخصصة الى انه لا بد ان تلحد مصر زمام المبادرة بالتعاون مع البلاد الثمانية الاخرى لحد الجمعية الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية على الوصول الى صيغة توفيقية حسنا للنزاع بينهما فيما يتعلق بالحماية الزراعية. ويتربط على إلغاء



المصدر :

التاريخ : ١٥ - ٢٠ ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كذلك تطالب الدراسة بفتح المجال في مستويات التعرفة الجمركية وتضييق الفجوة بين أعلى تعرفة وإدخالها تشجيعاً للمنافسة ومنعاً من عزلة المنتج المحلي عن متطلبات المنافسة في الأسواق العالمية، وإن يتم تحرير التجارة الخارجية، وإن يتم الانتقال من الوسائل الكمية إلى الوسائل السعريّة بصورة تدريجية وكذلك من الواجب الانتقال تدريجياً من درجات الحماية العالية إلى درجات الحماية المنخفضة دون أن تصل بالضرورة إلى حرية التجارة تماماً، كما ينبغي إعطاء اللمسة الكافية للمنتج المحلي لكي يتواءم تدريجياً مع الانفتاح على الأسواق العالمية والنسبية للدعم تطالب الدراسة بالتحول تدريجياً من دعم الأسعار إلى دعم دخول المستحقين وذلك لما ينطوي عليه نظام دعم الأسعار من خطر اقتصادي جسيم، ولا ينبغي محاكاة البلاد الصناعية التي تطبق أحياناً نظاماً باهظ التكاليف لدعم إنتاجها الزراعي، كما هو الحال في بلاد المجموعة الأوروبية، فالدعم لديها هو الاستثناء وليس القاعدة ■

أو تقليل الدعم للاتاح الزراعي في المجموعة الأوروبية ارتفاع أسعار المواد الغذائية الرئيسية وعلى وجه الخصوص القمح ومنتجات الألبان واللحوم والدواجن وذلك إثارة السلبية على البلاد النامية المستوردة لآلات غذائية ومن بينها مصر. وتقدر التكلفة الإضافية التي تتحملها مصر بسبب هذا الارتفاع بما يعادل نحو 300 مليون دولار. وقد اعترفت البلاد الصناعية الرئيسية بهذا الأثر السلبي لتحرير التجارة الدولية في السلع الزراعية لذا لا بد أن يجادل بالتعاون مع بعض البلاد النامية المستوردة لآلات غذائية إلى حد البلاد الصناعية على إنشاء لجنة خاصة مشتركة في إطار اتفاقية جاءت لتحديد مقدار التكلفة الإضافية التي تترتب على تحرير التجارة الدولية في السلع الزراعية وإن يمثل التعويض الممنوح للبلاد النامية المستوردة لآلات غذائية إضافة للمعلومات الأخرى وليس خصصاً منها أو على حسابها.

وتطالب الدراسة أيضاً بإزالة القيود الكمية التي تحكم للتجارة الدولية في المنسوجات والملابس وذلك عن طريق إلغاء القيود التدريجية لاتفاقية المنسوجات المطبقة منذ 1962 وإدخال هذا القطاع للهام بعد فترة انتقالية في نطاق الأحكام العامة للاتفاقية، ومعنى ذلك تحريرها من القيود الكمية وإخضاعها لقيود جمركية أخف وطأة على صادرات البلاد النامية. لذا لا بد أن تعمل مصر من الآن على ترشيده تلك الصناعة ورفع مستوى كفاءتها وإزالة المعوقات التي تحد من استغلال إمكاناتها الكبيرة، ولا بد كذلك من إزالة القيود الجمركية التي تحد حالياً من صادرات السلع كثيفة العمل مثل المنسوجات الجلبدية وصناعة الآلات والأواني الخزفية والزجاجية.



المصدر : الإضراب الاقتصادي

التاريخ : ١٢ يوليو ١٩٩٥ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

« (تونس) » الجات .. من يفكها؟

عصام رفعت

لم يتقدم احد لفضح تطلعات هذا اللغز المسمى «الجات» .. لقد وافقت مصر على الانضمام إلى الاتفاقية .. وحددت التزاماتها في مختلف القطاعات .. غير انه لم يتحرك أى قطاع لكى يناقش كيف يتعامل ويتفاعل مع الجات ؟

صحيح ان هناك فترة عشر سنوات مهلة لكى نعمل من اوضاعنا بما يتناسب مع الجات .. غير ان سنة من تلك المهلة قاربت على الانتهاء .. ونحن نخشى ان سنة تمر وراء الأخرى قبل ان تبدأ خطوات الاعداد والاستعداد ..

إننا نتصور عملا قوميا كبيرا فى هذا المجال .. نتصور ان الاحزاب تدرس فى لجائها الاقتصادية الطريق إلى التعامل مع الجات ..

نتصور ان الجامعات ومراكز ابحاثها وكليات التجارة بها وغيرها من الكليات المتخصصة تعطى التفاتة إلى هذه القضية الهامة ..

نتصور ان جمعيات رجال الاعمال وجمعيات المستثمرين واتحاد الصناعات واتحاد الغرف التجارية .. كلها معا تبحث وتدرس ..

نتصور ان يتقدم اتحاد البنوك خطوات تجاه دراسة اوضاع الجهاز المصرفى وتأثيرات الجات ..

نتصور ان قطاعات بعينها تتحرك لتعرف كيف تتعامل مع الجات وفى مقدمتها السينما المصرية والثقافة المصرية والكتاب المصرى .. وصناعة الدواء وصناعة المغاولات .. وصناعة النقل بكافة انواعه .. وباقى قطاع الخدمات ..

نتصور ان التركيب المعصولى لمصر يحتاج إلى دراسة على ضوء ما جاءت به اتفاقية الجات بشأن إلغاء الدعم الممنوح من الدول لقطاع الزراعة.

ان الجات هى حجر رشيد القرن الواحد والعشرين وعلينا ان نبعث كيف نضك رموزها.

كلمة



المصدر : **الزراعة والاقتصاد**

التاريخ : **١-٧ يوليو ١٩٩٥**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مصر والجات

على

مدى الاسبوعين
العاشرين. قدمنا
للاتزامات التي تقدمت
بها مصر لتحرير تجارة

الخدمات في إطار اتفاقية الجات.
وهذه الاتزامات في مجملها تعدد
الشروط وقواعد دخول الاجانب سوق
الخدمات في مصر بما يتضمنه من أنشطة
منظمة.

وقد تناولنا في المدين السابقين جداول
الاتزامات المصرية في كل من قطاع
خدمات الانشاءات والخدمات الهندسية
المرتبطة بها وقطاع خدمات السياحة
وخدمات السفر المرتبطة بها نعرض هذا
الاسبوع لقطاع غاية في الأهمية. وهو
الخدمات المالية والتي يندرج تحتها كل
من الخدمات التأمينية والمصرفية. وإذا
كان القطاع

جداول

التزامات

مصر لتحرير

تجارة

الخدمات

المصري قد شهد
منذ فترة طويلة
نشاطا اجنبيا
داخل السوق
المصري هاته
منظف بالنسبة
لقطاع التأمين
ولاشك انه
سيشهد تغيرات
هامة نتيجة دخول
المنافسة الاجنبية
الا ان المفاوضات

المصري في اتفاقية الجات استطاع ان
يقدم الاتزامات المصرية بالشكل الذي
يحافظ على استقرار السوق وعلى حقوق
ومصالح شركات والتأمين الوطنية.
ونلاحظ ان جداول الاتزامات التي
تقدمت بها مصر لتحرير التجارة في
مجال الخدمات التأمينية يتضمن في بعض
الحالات. شرط تطبيق حاجة السوق
الاقتصادية.

وقد علم و عالم الاعمال من مصادر
وزارة الاقتصاد ان المعايير الاساسية
لحاجة السوق الاقتصادية فيما يتعلق
بخدمات التأمين واعادة التأمين (فروع
الشركات الاجنبية والشركات المشتركة)
تكون من اربع نقاط هي:

- ان يغطي الفائض في الطلب على
الاشكال التقليدية للتأمين للشركات
الجديدة في صفة العمل دون حدوث منافسة
مباشرة للسوق أو المواقف العالية للشركات
الثانية وبالتالي حاملي الوثائق
- استنفاد نسبة ٥٠ ٪ من ضاقت
الشركات القائمة. ويتم حساب هذه
النسبة على اساس حادش العلامة بحيث
يكون هناك فائض في الطلب يتجاوز
الضقة التي تمكن الشركة الجديدة من
تحقيق هدفها.
- ان يؤدي انشء شركة جديدة الى
وردة في اجمالي سمة الاحتفظ في
السوق مع الاخذ في الحس الاعتبارات
الصية
- ان تقدم الشركة الجديدة عتبة
تأمينية جديدة



٣- الخدمات المالية ١-٣- التأمين

القطاع	القيود على النفاذ إلى الأسواق	القيود على المعاملة الوطنية
التأمين وإعادة التأمين	(١) توريد الخدمة عبر الحدود توجد توريد	(١) التوريد توريد
١. التأمين على الحياة - التأمين الصحي الثاني غير المرتبط	(٢) استهلاك الخدمة في الخارج توجد توريد	(٢) التوريد توريد
	(٣) التواجد التجاري توجد توريد	(٣) التوريد توريد
	يسمح لشركات الأجنبية والشركات المشاركة بممارسة نشاطها في القطاع البرة فقط بشرط أن لا تملك تملكاً في الشركات المارة توجد التواجد التجاري داخل البرة ، بدوافع النشاط المارة توجد وسوم وسوم في الحدود خمس سنوات من تاريخ مغادرة التواجد التجاري المارة الخدمات بين التواجد (قبل يناير ١٩٩٥) وتعد يتم تملك حصة السوق (الامتياز) التواجد توجد رأس المال الاجنبي الجواب أن التواجد ٢٥١ من الامتياز رأس المال الشركة توجد استهلاك نسبة ٥٠ من التواجد من الامتياز بالنسبة مطابق القانون إلى الشركة المصرية لأغراض التأمين بصفة لا من اجمالي مبيعات الشركة الاجنبي أو الشركة إلى الشركة الامتياز لأغراض التأمين.	
	(٤) توحيد الإفصاح التجميعي توجد توريد	(٤) التوريد توريد
	* يجب أن يكون مائة شركة من المصنوعين توجد توريد	(٥) التوريد التواجد بالتصدير
	(١) توريد الخدمة عبر الحدود توجد التواجد بالتصدير	(١) التوريد توريد
	(٢) استهلاك الخدمة في الخارج توجد توريد	(٢) التوريد توريد
	(٣) التواجد التجاري توجد توريد	(٣) التوريد توريد
	* يسمح لشركات الأجنبية والشركات المشاركة بممارسة نشاطها في القطاع البرة فقط بشرط أن لا تملك تملكاً في الشركات المارة توجد التواجد التجاري داخل البرة بدوافع النشاط المارة توجد وسوم وسوم في الحدود خمس سنوات من تاريخ مغادرة التواجد التجاري المارة الخدمات بين التواجد (قبل يناير ١٩٩٥) وتعد يتم تملك حصة السوق (الامتياز) التواجد توجد رأس المال الاجنبي الجواب أن التواجد ٢٥١ من الامتياز رأس المال الشركة توجد استهلاك نسبة ٥٠ من التواجد من الامتياز بالنسبة مطابق القانون إلى الشركة المصرية لأغراض التأمين بصفة لا من اجمالي مبيعات الشركة الاجنبي أو الشركة إلى الشركة لأغراض التأمين.	

٢. التأمين العام



المصدر : الإحصاء الاقتصادي

١٧ - ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

(١)	(٢) شواهد الأشخاص الطبيعيين	٢ - أرباح الخبز ١ - أرباح الخبز
التوريد بورد (١)	يجب أن يكون مأمور الشركات من المصنوعين (١) توريد الخبز غير المدفوع	
التوريد بورد (٢)	التوريد بورد (٢) تسوية الخبز في الخارج	
التوريد بورد (٣)	التوريد بورد (٣) التزويد بالخبز	
التوريد بورد (٤)	في بعض الشركات الأجنبية والشركات المحلية يتم شراء الخبز في المناطق الحرة لتوزيعه في تجارة الجملة على المستهلكين	
	و يتم تسليم منتجاتها خاصة الخبز للأشخاص في التزويد	
	الخبز داخل البلاد (٤) بديلات الخبز (الخبز)	
	و تبدأ رأس المال الأجنبي لا يجب أن تتجاوز ١٠٪ من إجمالي رأس المال للشركة	
	و يتم شراء الخبز من الشركات الأجنبية والشركات المحلية	
	مع تحديد الخبز من المصنوعين بحدود ١٠٠ ألف طن سنوياً	
	على الخبز	
	و يجب إنشاء نسبة ٥ ٪ من حجم منتجات الشركات الأجنبية	
	الشركة الأجنبية ٢ - أرباح الخبز	

القيود على المعاملة للوطنية	القيود على التفاد إلى الأسواق	القطاع
(١)	و تتمتع الشركة المصرية ١ - أرباح الخبز بأكمله	
	في مجال الخبز على الميزة ١٠ ٪ من الخبز في ١٩٨٥	
	على أساس السوق المحلي لا شركة	
	في مجال الخبز المحلي	
	١٠ ٪ من إجمالي حجم المبيعات	
	(٢) شواهد الأشخاص الطبيعيين	
التوريد بورد (١)	التوريد بورد باستثناء ماورد في الجزء الثاني في قاعدة الجداول	١ - الخدمات المالية والتأمين (٢) بديلات الخبز (الخبز)
التزويد بالخبز والتصدير (٢)	(٣) توريد الخبز غير المدفوع	
التوريد بالخبز والتصدير (٣)	التوريد بالخبز والتصدير	
التوريد بورد (٤)	(٤) تسوية الخبز في الخارج	
التوريد بورد (٥)	التوريد بالخبز والتصدير	
التوريد بورد (٦)	(٥) التزويد بالخبز	
التوريد بورد (٧)	يجب أن يكون الخبز الأجنبي نظماً إلى مصر	
التوريد بورد (٨)	(١) توريد الأشخاص الطبيعيين	
التوريد بورد (٩)	التوريد بورد	
التوريد بورد (١٠)	(٢) توريد الخبز غير المدفوع	
التوريد بورد (١١)	التوريد بورد	
التوريد بورد (١٢)	(٣) تسوية الخبز في الخارج	
التوريد بورد (١٣)	التوريد بورد	
التوريد بورد (١٤)	(٤) التزويد بالخبز	
التوريد بورد (١٥)	التوريد بورد	
التوريد بورد (١٦)	(٥) التزويد بالخبز	
التوريد بورد (١٧)	التوريد بورد	
التوريد بورد (١٨)	(٦) تسوية الخبز في الخارج	
التوريد بورد (١٩)	التوريد بورد	
التوريد بورد (٢٠)	(٧) التزويد بالخبز	
التوريد بورد (٢١)	التوريد بورد	
التوريد بورد (٢٢)	(٨) التزويد بالخبز	
التوريد بورد (٢٣)	التوريد بورد	
التوريد بورد (٢٤)	(٩) تسوية الخبز في الخارج	
التوريد بورد (٢٥)	التوريد بورد	
التوريد بورد (٢٦)	(١٠) التزويد بالخبز	
التوريد بورد (٢٧)	التوريد بورد	
التوريد بورد (٢٨)	(١١) تسوية الخبز في الخارج	
التوريد بورد (٢٩)	التوريد بورد	
التوريد بورد (٣٠)	(١٢) التزويد بالخبز	
التوريد بورد (٣١)	التوريد بورد	
التوريد بورد (٣٢)	(١٣) تسوية الخبز في الخارج	
التوريد بورد (٣٣)	التوريد بورد	
التوريد بورد (٣٤)	(١٤) التزويد بالخبز	
التوريد بورد (٣٥)	التوريد بورد	
التوريد بورد (٣٦)	(١٥) تسوية الخبز في الخارج	
التوريد بورد (٣٧)	التوريد بورد	
التوريد بورد (٣٨)	(١٦) التزويد بالخبز	
التوريد بورد (٣٩)	التوريد بورد	
التوريد بورد (٤٠)	(١٧) تسوية الخبز في الخارج	
التوريد بورد (٤١)	التوريد بورد	
التوريد بورد (٤٢)	(١٨) التزويد بالخبز	
التوريد بورد (٤٣)	التوريد بورد	
التوريد بورد (٤٤)	(١٩) تسوية الخبز في الخارج	
التوريد بورد (٤٥)	التوريد بورد	
التوريد بورد (٤٦)	(٢٠) التزويد بالخبز	
التوريد بورد (٤٧)	التوريد بورد	
التوريد بورد (٤٨)	(٢١) تسوية الخبز في الخارج	
التوريد بورد (٤٩)	التوريد بورد	
التوريد بورد (٥٠)	(٢٢) التزويد بالخبز	
التوريد بورد (٥١)	التوريد بورد	
التوريد بورد (٥٢)	(٢٣) تسوية الخبز في الخارج	
التوريد بورد (٥٣)	التوريد بورد	
التوريد بورد (٥٤)	(٢٤) التزويد بالخبز	
التوريد بورد (٥٥)	التوريد بورد	
التوريد بورد (٥٦)	(٢٥) تسوية الخبز في الخارج	
التوريد بورد (٥٧)	التوريد بورد	
التوريد بورد (٥٨)	(٢٦) التزويد بالخبز	
التوريد بورد (٥٩)	التوريد بورد	
التوريد بورد (٦٠)	(٢٧) تسوية الخبز في الخارج	
التوريد بورد (٦١)	التوريد بورد	
التوريد بورد (٦٢)	(٢٨) التزويد بالخبز	
التوريد بورد (٦٣)	التوريد بورد	
التوريد بورد (٦٤)	(٢٩) تسوية الخبز في الخارج	
التوريد بورد (٦٥)	التوريد بورد	
التوريد بورد (٦٦)	(٣٠) التزويد بالخبز	
التوريد بورد (٦٧)	التوريد بورد	
التوريد بورد (٦٨)	(٣١) تسوية الخبز في الخارج	
التوريد بورد (٦٩)	التوريد بورد	
التوريد بورد (٧٠)	(٣٢) التزويد بالخبز	
التوريد بورد (٧١)	التوريد بورد	
التوريد بورد (٧٢)	(٣٣) تسوية الخبز في الخارج	
التوريد بورد (٧٣)	التوريد بورد	
التوريد بورد (٧٤)	(٣٤) التزويد بالخبز	
التوريد بورد (٧٥)	التوريد بورد	
التوريد بورد (٧٦)	(٣٥) تسوية الخبز في الخارج	
التوريد بورد (٧٧)	التوريد بورد	
التوريد بورد (٧٨)	(٣٦) التزويد بالخبز	
التوريد بورد (٧٩)	التوريد بورد	
التوريد بورد (٨٠)	(٣٧) تسوية الخبز في الخارج	
التوريد بورد (٨١)	التوريد بورد	
التوريد بورد (٨٢)	(٣٨) التزويد بالخبز	
التوريد بورد (٨٣)	التوريد بورد	
التوريد بورد (٨٤)	(٣٩) تسوية الخبز في الخارج	
التوريد بورد (٨٥)	التوريد بورد	
التوريد بورد (٨٦)	(٤٠) التزويد بالخبز	
التوريد بورد (٨٧)	التوريد بورد	
التوريد بورد (٨٨)	(٤١) تسوية الخبز في الخارج	
التوريد بورد (٨٩)	التوريد بورد	
التوريد بورد (٩٠)	(٤٢) التزويد بالخبز	
التوريد بورد (٩١)	التوريد بورد	
التوريد بورد (٩٢)	(٤٣) تسوية الخبز في الخارج	
التوريد بورد (٩٣)	التوريد بورد	
التوريد بورد (٩٤)	(٤٤) التزويد بالخبز	
التوريد بورد (٩٥)	التوريد بورد	
التوريد بورد (٩٦)	(٤٥) تسوية الخبز في الخارج	
التوريد بورد (٩٧)	التوريد بورد	
التوريد بورد (٩٨)	(٤٦) التزويد بالخبز	
التوريد بورد (٩٩)	التوريد بورد	
التوريد بورد (١٠٠)	(٤٧) تسوية الخبز في الخارج	

١ - الخدمات المالية والتأمين
(٢) بديلات الخبز (الخبز)

ب - خدمات الاستشارات
(٣) بديلات الخبز (الخبز)</



خبير اقتصادي أردني :

الانضمام إلى اتفاقية 'غات' سيزيد أسعار وارداتنا السلعية

□ عمان - من صلاح حزين:

السوق العالمية. كما أشار إلى تدهور القدرة التنافسية الأردنية المطبقة في الأردن والجزاءات الحكومية المتعلقة بالتجارة الخارجية وكذلك الانضمام إلى السوق العالمية.

أما على المستوى العربي فقال إن أحد الآثار المباشرة للانضمام إلى 'غات' انخفاض الدخل القومي في البلدان العربية بما قيمته ٣.٠ بليون دولار. إذ أن الدول العربية تستورد كميات كبيرة من السلع الغذائية إضافة إلى زيادة أسعار السلع الزراعية. لكنه أشار إلى أن هناك في المقابل أماكن تحسن صادرات البلدان العربية عبر المنطقة، خصوصاً للتبغ واللبان.

وأخيراً أشار إلى اتفاق الدول العربية مع دول الاتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة مع اليابان على إنشاء منطقة للتجارة الحرة سيؤدي إلى تخفيف الآثار السلبية للانضمام إلى 'غات' لأن ذلك سيقاوم ملامحة بلدان وسط أوروبا وشرقها.

الملة إلى البلدان العربية. وذكر عبد الجابر أن الأدوية، وهي من أهم الصادرات الأردنية ستخالف سلباً لدى الانضمام إلى 'غات' وذلك نتيجة تطبيق اتفاقية حماية الملكية الفكرية. وأوضح أن معظم الأدوية التي تنتج في الأردن لا تحصل على موافقة البلد صاحب الاختراع، مشيراً إلى أن التقارير الدولية تؤكد أن ٢ في المئة فقط من منتجات الأردن الدوائية يتم بموجب اتفاقات دولية.

وأشار إلى أن إضافة كلفة براءات اختراع ستزيد كلفة الأدوية الأردنية وصادراتها منها، موضحاً أن الأردن يصدر من الأدوية ما قيمته ١١.٥ في المئة من إجمالي صادراته.

في المقابل، اعتبر عبد الجابر أن بين الآثار الإيجابية للانضمام إلى الاتفاقية سيخلق الإفصاح في المجال للأقتصاد الأردني لزيادة قيمة الصادرات الزراعية والاستفادة من فتح الأسواق أمام المنتجات الزراعية واللبان. وهي سلع لم تكن تدخل

أنه الخبير الاقتصادي الأردني والوزير السابق جيسر عبد الجابر أن انضمام الأردن إلى الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (غات) سيؤدي إلى آثار سلبية عليه غير أن هذه الآثار أكثر سلبية في حال عدم الانضمام.

وقال إن بين الآثار السلبية زيادة أسعار الواردات السلعية إلى الأردن. وأضاف في محاضرة ألقاها عن اثر الانضمام إلى 'غات' أن عدم انضمام أي دولة إلى الاتفاقية يعني أنها لن تستفيد من إمكان دخول أسواق أوروبا واليابان بسهولة.

وأشار إلى أن زيادة الأسعار ستشكل السلع الغذائية التي يستورد الأردن منها سنوياً ما قيمته ٥٠٠ مليون دينار. وأوضح أن واردات الأردن عام ١٩٩١ بلغت نحو ٢.٣ بليون دينار مقابل صادرات قيمتها ٦٥٠ مليون دينار منها نسبة ٤٢ في



المصدر : **الأهرام**

٢٠ يونيو ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قبل

بدء

تطبيق

اتفاقية

الخدمات

المالية

في «الجات»



الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي يطلبان زيادة تحرير قطاعي المصارف والتأمين المصريين

الجاناب المصري يطالب بالمعاملة بالمثل وتسهيل دخول العملة المصرية

كتب - ياسر صبحي

طلبت الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي مصر بمزيد من التحرير في جدول التزاماتها الخاص بتجارة الخدمات المالية في إطار الاتفاقية العامة للتجارة و التعريفات الجمركية (الجات) و التي انتهت بقبام منظمة التجارة العالمية. كما طالبت مصر الولايات المتحدة بإزالة بعض المعوقات في أسواقها المالية كمنك ذلك تحرير دخول العملة المصرية إلى أوروبا وأمريكا . و بينما كانت هناك طلبات خاصة بجدول الالتزامات في قطاعي المصارف و التأمين لم تكن هناك أية ملاحظات أو مطالب إضافية في تحرير سوق رأس المال و من المنتظر الوصول إلى حل بين الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية حول اتفاقية الخدمات لتالية (و التي تشمل التأمين و المصارف و أسواق المال) قبل ٢٨ من شهر يوليو الحالي و هو المعاد الجديد الذي تم تحديده لبدء سريان الاتفاقية بعد صعوبة الوصول إلى اتفاق لعدم رضا الولايات المتحدة عن جداول التزامات بعض الدول المنظمة و أجنبية .



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٩٩٤/٦/٦

وتوضيح: المكتوبة باللغة الفرنسية وكيفية معالجة الوثائق المرجعية من الوثائق السورية أو يوروجواي التي تم توفيرها في بيروت من العام الماضي لم تخصص باللغة الإنجليزية في الخدمات المالية لغرض الاستفادة الكاملة والاحتفاظ بالحقول الأصحاء على أن تستثمر والتأثيرات بخصومها لمدة ستة أشهر بعد سريان اتفاقية ثورة (يوروجواي) و يتم عمل منطقة التجارة العالمية في يناير ١٩٩٥ أو أن تمتد المفاوضات حتى ٣ يونيو التالي. و قد تم خلال الفترة إجراء مفاوضات تجارية لتحقيق جداول التزامات الدول و تمسحي التخصيص من الإجماع مع مزيد من التحرير وإزالة القيود خاصة المتعلقة بالخدمات (الأسواق) ويتم وجود موانع للتمويل (أو) المعاملة الوطنية (عدم التفرقة بين المؤسسات الأجنبية و الوطنية) ومبدأ تحقيق الدولة الأولى بالرعاية إعطاء ميزة لدولة ما يعني سريانها على جميع الدول الأعضاء في الاتفاقية، بحيث تصبح الاتفاقية مبنية للمحلل من أول يوليو الحادي عشر.

وتوضيح: إن بناء على طلب الولايات المتحدة الأمريكية من مصر خلال المفاوضات التجارية والاستثمار، يتم تمكيد الأجانب بترخيص أعمال تجارها معهما حيث يوليان أهمية مصر نظراً لارتباطها معهما ببرنامج التجارة الاقتصادية. وتوضيح أن مصر والمهندسين باسكتان في الدول الأجنبية التي كانت محل إعطاء الترخيص الاقتصاديين و كانت أهم المفاوضات التجارية الدولية والفرقة مع اليابان وكندا وإستراليا والبرازيل و بالتسليم بين الأعضاء الأوروبيين والولايات المتحدة.

و قد تسلمت طلبات الوفدين الأمريكي والأوروبي من مصر خلال المفاوضات التجارية ومزيداً من التحرير للخدمات، أسقطا للخدمات الاستثمار. يتم تمكيد الأجانب بترخيص أعمال التصاريح بعد الفحص ٢٤٩ و طبقاً للتقارير رقم ٢٧ للبيروت والمصريين والأجنبية لتطبيقه سمح للخدمات الجديدة التي تدفأ مع مصر والقانون أن لمصر الأجانب حتى ٢٥١ و يطلب حيث أصبح ملكية الأجانب ٢٥١ ملي الليرة في حالات. و فيما يتعلق بمنح التراخيص لمدون خدمة فواتير جدول الالتزامات المصري ليضطلع لذلك تحت إشراف منى العامة الاقتصادية، و هما يطالبان بإبقاء هذا

حيث يتكلى التمسك الإجمالي أن يتم على أية حاجة لتطبيق التمسك عليها بشرط لعدد عمل البنك في المنطقة التي يرغب فيها و يؤخذ لأنه بطرق السوق و الوضوح و المداخلة التي سبواؤها في مصر. و توضيح وكيل المصالح أن هذا منظور على المستوى المصرفي على مستوى الخدمة الاقتصادية التي تطبق مصر فهو على مستوى الاقتصاد القومي كل مصر و يشمل مدى وجود البنوك الأجنبية في مصر و نسبة التمسك الوطنية من حيث العدد و الحاجة إليها كما يشمل الخدمات الاقتصادية المتعلقة بالتمويل العام أساساً سواء لتوفير أو لخدمات الأعمال و سياحة

و هو ختمية للتقارير و نسبتها للالتزامات المصرفي والوضع الحالي يشير إلى أن الجوانب المصرفي قادر على تنمية المخرجات القومية بصورة كبيرة و توجيهها للاستثمار عن طريق لشحه. (الائتمان بل و لديه لائحه في المصلحة إذا كانت الحاجة إلى بنوك جديدة

إما فيما يتعلق بالمشاركة في الجهاز المصرفي فإنه يطبق معايير بازار و كتابة رأس المال و تطوير المصارف كوكية التطورات المالية و منح البنوك الوطنية للمحاسبة أصبحت المنافسة في السوق المصرية محدداً منافسة قوية و بالتالي لا يوجد حاجة لتدعيم جديدة تزيد من تلك المنافسة. و من الضروري أن يعطى الفرصة لأول للبنوك الأجنبية الفاتحة أن تعمل بمصالحاتها إلى ٢٥٢ حيث تضمنتها لم الإيراني و إرشاد الشركات لمع المعلومات و تراخيص المالية و المصرفية و معالجة هذه البيانات برنامج جاهزة (سوفت وير) و بينها في الخارج. ووفقاً للتقارير السارية فإن جهاز

الخدمات العامة و الأصحاء هو المسئول عن جمع البيانات و على أي جهة ترغب في جميع المعلومات أن تحصل على الموافقة منه. و تشير التي أن وجود تلك الشركات لا يعني إلغاء أو التخلي عن صورة على نشاط و مسئولية جهاز الخدمة العامة و الأصحاء حيث لا تسكول القومى من جميع الأصحاء بكافة المشاكل و أدائها وهو يقوم بتوفيرها بشكل متناقص ووفقاً للمعايير الدولية. و تطبيقاً لبدأا و نظائرية التي يتضمن مع توجهات الاقتصاد للمصر المتحدة على القطاع الخاص فانتاج القرار لا بد أن يتم من خلال وضوح الرؤية و من خلال بيانات لتطبيقه. و تشير إلى أن الجانب المصري لا يختلف من مبدأ الأصحاء و لكن كون هذه القرارات محلية أو إقليمية فهي تكتسب لولاية الاقتصاد القومي في التطبيق و هو ما يجري ترادس حالياً.

و تقول د. لافقة الرفاعي أنه على الرغم من اللقالب الخاصة بمزيد من التحرير في جدول الالتزامات المصري في الخدمات المالية إلا أن هذا الجدول في رأيها يعد من أفضل الجدول للخدمة من الدول أجنبية. و قد ساعد على ذلك تحرير التعامل بقرعة الأجنبية و تعميمها قانون البنوك و القانون سوق رأس المال بالإضافة إلى محور قانون التجار المصرفي التي لم يتخذ بعد في مجال الالتزامات التي لا تغطي

أما فيما يتعلق بتطبيق نفس النظم التي الحصول على نفس المعاملة في الولايات المتحدة و دول أمريكا اللاتينية و قد عبرت مصر عن وجهة نظرها للبيروت العديدة بخصوصية اللقالب الخاصة و المعاملة الوطنية خاصة في جدول التزامات الولايات المتحدة حيث أن لكل ولاية فوائدها و فصولها الخاصة. و طالبت مصر إعادة النظر في تلك القيود حتى تكون الولايات المتحدة أقوى في مجال تحرير الخدمات المالية.

كذلك فإن مصر تطالب كلا الوفدين بتقديم الالتزامات لتتفق بحرية انتقال المعاملة المصرية إليها في مقابل مزيد من تحرير الخدمات

المالية في مصر. وتوضيح أن وجود اتفاقية التجارة الحرة بين مصر و الولايات المتحدة و الاتحاد الأوروبي يظهر مدى أهمية التوصل لاتفاق في الأسواق والخدمات المالية معهما. حيث أن تلك سبلها بالاستثمار الخاص المحلي و يساهم في زيادة الطلب التجاري و تعمير العلاقات المالية. و بالنظر من وجهة التجارة و تدفق الاستثمارات المالية ما يجب أن تحرر الخدمات و العلاقات المالية بين الدول.

و كانت الولايات المتحدة قد أثارت المخاوف في اجتماع مجلس الخدمات بمنطقة التجارة العالمية. فبعد أن انتصرت السياسة الأمريكية في السطوة على البلدان في منطقة المصارف و السطع الحصار سارست الولايات المتحدة

فقط عليها على الدول لتحقيق مزيد من التحرير في تجارة الخدمات المالية. و في ضوء الخلافات و جهات الخفر بين الدول خلال المفاوضات الثلاثية التي سبقت الإجماع الجماعي أعلنت الولايات المتحدة في الإجماع عند كثير من الدول و أنها حاولت خلال العام الماضي تطبيق مزيد من التحرير إلا أن الدول لم تلتزم بالقرار التكاملي لذلك أخلت فواريات المحددة في رين الأول يتعلق بالمعاملة الوطنية حيث أعلنت الولايات على الوضع إرمان دون منح المزيد من الرضا للأجانب و الثاني هو عدم الالتزام بتطبيقه مبدأ الدولة الأولى بالرعاية و استخدامه على نفس الشيء و ليس جماعي بمصر إحصائيات لبعض الدول الأولى بالرعاية و بينما كل نصف لهذا الإجماع الذي تقوم عليه اتفاقية تحرير الخدمات المالية. و قد اعربت الدول الأعضاء خاصة اليابان وكندا و النمورج و باسكتان و سويسرا و نيوزيلندا و أستراليا عن سوءها بالصحة و الأجواء تجاه الإعلان الأمريكي و بعد مداولات قد تم اتخاذ قرار بمطالبة مجلة أخرى لعدد أربعة أسابيع حتى ٢٥ يوليو الحالي تقوم خلالها الدول بإجراء تحقيقات متعمقة على جداول التزاماتها حتى يمكن إقرار الاتفاقية



نحو الهدف

إن تطبيق اتفاقية الجات وتحرير التجارة العالمية لها أثر كبير على سوق الدواء المصري ومن ثم على السياسة الاقتصادية المصرية .. فالتحرير للتجارة ورفع القيود الجمركية سيؤدى إلى إغراق السوق المصرية بأدوية مستوردة بأهفظة لا يمكن بمستوى الدخل المصرى وأهميتها العلاجية ولكنه يحقق مكاسب أرباح وفيرة فى فترات قصيرة لأصحاب مصانع الأدوية المستوردة .. وبالأحرار من ارتفاع أسعار الدواء المستوردة فإنه ينقل إلى السوق المصرى من خلال وسائل الدعاية والترويج بل ويؤثر على مثيله من الدواء المصرى رغم ما له من مميزات من حيث الفعالية ورخص السعر .. أما فى حالة عدم توافر البديل المصرى فإن الدواء المستورد بأسعاره الباهظة يفرض نفسه على المواطن المصرى ومع زيادة احتياجاتنا من الدواء المستورد تفاقمت ظاهرة الغش التجارى للأدوية .. لقد تزايدت مصانع الدواء غير المرخصة فى المناطق العشوائية لإنتاج أدوية دون اتباع المواصفات المطلوبة ويون أن ثمر على الأجهزة الرقابية بما يستلزم إضفاء هذه المصانع .. كما تزايدت معدلات تهريب الدواء المستورد عبر المنافذ الجمركية ، وخاصة مطبقات الدم والبلازما حيث تلتصق الشركات العالمية أدم الإفرقي للمحمل بفيروسات كثيرة غير معروفة ويختل أقبال دون المرور على الأجهزة الرقابية .. إن هذه الأدوية المخالفة للمواصفات ، سواء التى أنتجت فى مصانع محلية غير مرخصة أو التى تم تهريبها عبر المنافذ الجمركية ، تحمل الموت الزعاف لكل مواطن مصرى ، ولتهدد بانتشار الأوبئة والأمراض الخطيرة ، بما يؤدى إلى تهديد الصحة العامة فى مصر ، الأمر الذى يتطلب وجود جهاز تفتيش فعال قادر على الرقابة وحسم السموم وأدوية الموت التى تتسلل إلى كل مصرى من لبر والنجر والجو .

ومن ناحية أخرى فإن الارتفاع والنهوض المستمر بمستوى الدواء المصرى كسلعة استراتيجية متميزة من حيث الكفاءة والسمعة يؤدى إلى فتح أسواق جديدة لحركة التصدير الخارجية فى عصر تحرير التجارة ، وإن يتم هذا الارتفاع إلا أن خلال تحقيق الإشتراطات والتطلبات الخاصة بهذه الصناعة من أجل تحقيق وتأكيد الجودة العالمية للأدوية حيث لا يوجد دواء درجة أولى ودواء درجة ثانية بل إن الخطأ فى الدواء سواء أثناء تصنيعه أو تخزينه أو توزيعه أو رقابة إنتاجه أمر غير وارد .. كما أن الارتفاع بالدواء يتطلب الحصول على حق المعرفة والذى يؤدى إلى كسر احتكار عدد محدود من الشركات العالمية والتى تقسم العالم إلى مناطق تلوذ لها بالنسبة لإنتاج وتوزيع الأدوية .

والسؤال الذى يطرح نفسه :

هل يتم التخطيط لسياسة دوائية جديدة تحقق الأمان للمواطن المصرى كما تحقق النفع للاقتصاد المصرى ؟

د. محمد فؤاد

رئيس المجلس المحلى للتبئين



المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٢ يونيو ١٩٩٥

في ضوء «الجات» والتكتلات الدولية:

التعاون العربي في قطاع «التأمين» ضرورة حتمية

٤ مليارات دولار.. جملة الأقساط التأمينية في العالم العربي و ٨٠٪ منها يذهب للأسواق العالمية

تحقيق القسم الاقتصادي :

في ضوء المتغيرات الاقتصادية التي تشهدها الصناعة العالمية في وقتنا الراهن، أصبحت التحديات الخارجية التي تواجه عالمنا العربي بالفعل خطيرة في عمالة المجالات الاقتصادية وعلى رأسها قطاع «التأمين» الذي يلعب دوراً مؤثراً في الاقتصاديات الوطنية ليس فحسب على مستوى دول التعامل الثالث بل وعلى مستوى الدول المتقدمة أيضاً.

فيها المتقلة والتأمين، ونحن في مصر وفي ظل تعاون عربي فعال لانفسي المتقلة، فكما كانت هناك منافسة قوية كلما كان ذلك دافعاً لأن ننظم أنفسنا بصورة أقوى وأكثر حداثة.

ويشعر محمد الشاذلي إلى ضرورة إيجاد آلية عربية تهدف إلى توفير أكبر قدر من المعلومات المتعلقة بأنشطة التأمين العربية، كما يدعو لخلق سوق تأمينية عربية متكاملة لأن هذا القطاع لو كان موجوداً بالفعلية المنشورة وكانت اسرافنا

العربية قامة على استيعاب نحو ٨٠٪ من جملة الاقساط التأمينية في عالمنا العربي والتي تقدر بنحو ٤ مليارات دولار بدلاً من نهائياً للخارج.

ويؤكد محمد الطبري رئيس الاتحاد الدولي لشركات التأمين والحدائق التأمين في العالم الثالث ورئيس مجلس إدارة الشركة المصرية لاعانة التأمين على ضرورة إنشاء وتأسيس جمعيات عربية مشتركة تكون محفظة وإسماوية ضخمة تكون كافة ومساندة للمخاطر المحتملة وإمعية تبادل الخبرات والمهارات

حول إمكانات للتأمين العربي المشترك وحتمية هذا التأمين في قطاع التأمين لمواكبة الدول المتقدمة في هذا المضمار من جهة، ومواجهة المنافسة الأجنبية الشرسة من جهة أخرى هاورت والصناعة الاقتصادية عدداً من رؤساء شركات التأمين لمعرفة وجهات نظرم حول مستقبل التأمين العربي والأفضل السبل لتحقيقه

يقول د. «برهام عطا الله» عضو المجلس الأعلى للتأمين في مصر ورئيس مجلس إدارة شركة الشرق للتأمين إن أخطر التحديات التي تواجهها هي التي جاءت حديثاً مواكبة لاتفاقية «الجات» فهي هل سياسات التحدو الاقتصادي التي تشهدها العالم حالياً، وإزالة العوائق بين الأسواق، أصبح على عاتق شركات التأمين العربية مسئوليات جسيمة تتمثل في التطوير والتحديث والبحث المكثف عن الأسواق الخارجية في ضوء منافسة ضارية للشركات الأجنبية التي تمتلك إمكانات وقدرات هائلة. ويرى د. «برهام عطا الله» أن

العديد من شركات التأمين العربية قد توجهت بالفعل في الماضي في تكوين احتياطات مالية كبيرة تؤكد متانة المراكز المالية لهذه المؤسسات وارتفاع حقوق الملكية وغضامة الاموال المستثمرة فيها. وفي هذا السياق - يقول د. «برهام عطا الله» - أن القطاع العربي في تلك المرحلة يعد أكثر أهمية من ذي قبل، وأنه علينا كعرب أن نسعي لأزمن خاصة وأننا لكثير خبرة وعلماً بأسواقنا العربية من غيرنا ولا يجب أن يقف تعاوننا المشترك عند حدود «تجميع الطاقات الاحتياطية» ويتبادل اعانة التأمين. ويرى «محمد الشاذلي» رئيس مجلس إدارة شركة للتأمين الاعلية ورئيس مجلس إدارة معهد التأمين لتدريب الإدارة الوسطى ورئيس الاتحاد المصري للتأمين أن صناعة التأمين هي في حقيقفها صناعة عالمية، ويعتبر التأمين في أي دولة بمثابة التالفة التي تظل منها على العالم ومن خلالها يتحقق تدارن وثيق واكيد بين الدول، فالتعاون والفعل موجود ومستمر بين كافة الدول بما



مكتبة

المصدر :

١٢٢٠٠٠

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

العربية في هذا المضمار.
كما يؤكد «محمد الطيبر» أهمية
البحث عن مواطن استثمارية داخلة في
منطقة الانتاج في شتى انحاء العالم
العربي وذلك من منطلق أهمية مشاركة
قطاع الخاص في جميع مشروعات
التنمية العربية في ضوء مستحورات
خطيرة تحيط بنا ابتداء من التكتلات
الاقتصادية الدولية ومروراً بالجات
وانتهاء بالسوق الشرق اوسطية
المزيج انشائيا. فكل هذه التحديات
تتطلب علينا بالعمل بدم وتكثيف
التعاون العربي المشترك.



الإمام الاقتصادي

المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٤ يونيو ١٩٩٥

مصر والجات

وهذا الاسبوع نقيم قطاعا اخر
من قطاعات الخدمات المالية
الهامة وهو الخدمات المصرفية
بما في ذلك البنوك المشتركة
وفروع البنوك الاجنبية ومكاتب
تمثيل البنوك الاجنبية.

الاسبوع القادم
خدمات سوق المال

مازلنا نتابع الالتزامات
التي قيمتها مصر

لتحرير تجارة الخدمات في اطار
اتفاقية الجات والتي تصدد
الشروط والقواعد لدخول
الاجانب قطاع الخدمات في
مصر . فقدمنا على مدى
الاسابيع

جسداول الثلاثة
الالتزامات مصر الماضية

لتحرير تجارة الالتزامات
الخدمات المصرية في
كل من

مجالات الانشاء والخدمات
الهندسية وكذلك في قطاع
السياحة وخدمات السفر المرتبطة
بها وكذلك قطاع الخدمات المالية
والذي قدمنا اول جزء منه
الاسبوع الماضي واستعرضنا
فيه الالتزامات الى قيمتها مصر
في قطاع التأمين.



النشر : الطبعة الأولى

التاريخ : ١٩٩٥/٧/٢٥ النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

من غير عنوان

اتفاقية الجات تمنع عروض المأهى والمذائق فى مهرجان الإسماعيلية التسجيلى

الإسماعيلية : من أشرف مفيد:

★ التفتيح امس فاروق حسنى وزير الثقافة مهرجان الإسماعيلية الدولى الرابع
للافلام التسجيلية والصغيرة بقصر الثقافة الجديد الذى افتتحته السيدة
سوزان مبارك لظهر امس وقد تأخر الافتتاح ساعة عن موعده بسبب عدم تنظيم
وسيلة دخول الجمهور الى القاعة
المخصصة للمحال مما بلغ رئيس
المهرجان سمير غريب الى الاعتذار ٣
مرات للجمهور قبل بدء فقرات المحفل
التي تضمنت تكريم المخرج العراقي
جيس الزبيدي ثم المخرج المصرى
مؤاد التهامى والمخرج الانجليزى
جون هينش واسم المصور ابراهيم
حسن التمساني وعرض بعد ذلك
فيلم (بناتيم الشمس) الذى شارك
فيه جون فيتز وحسن التمساني .
المهرجان يستمر اسبوعا وتشترك
فيه ٢٢ دولة بـ ١٠٠ فيلم فى المسابقة
الرسمية الى جانب الافلام لغيرى خارج
المسابقة . الجدير بالذكر ان للمهرجان
في دورته الخامسة عشر عروض
المقطوع والحداثى العامة استجابة
لرغبة عدد كبير من اصحاب الافلام
الطائرة فىاء وقد اوضح رئيس
المهرجان ان قرار اقامة هذه العروض
يتماشى مع احترام المهرجان لاتفاقية
الجات التى وقعت عليها مصر والى
التي حقوق اصحاب المصنفات
الفنية ولتمنع عرض هذه المصنفات
دون موافقة اصحابها.



المصدر :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢١ يوليو ١٩٩٥

اتفاقية الجات ومستقبل الترجمة حبيب محفوض: لن يبرور من الكتب إلا ما يستحق

يتناول الباب مما يتعرض له العالم من تطوراته وثراءه بذلك باتفاقية الجات التي ألزمت الناشر أن يدفع حقوق التأليف للمؤلف الأجنبي وكذلك إمداد الناشر المكتبة لحق الترجمة مما أحدث تراجمها وأضحى في ترجمة الأبي علماء بأن اتجاها بعض دول النشر لترجمة كتب بعيدة عن الإرداء والمشرق أملا في الربح ومحاولة إستنهاض القارئ دون الاهتمام بالثقافة مما يؤثر على حركة تقدم الأبن العربي الذي أخذ طريقه للتخلف.. كان لصحافة الأبن لقاء مع المهتمين بحركة الترجمة.

في البداية يقول كاتبنا الكبير حبيب محفوض
[إذا كانت الشهرة مستحقة لحد ليس من شأن أن ترجمه الكتب يمكن أن تستفيد من ذلك ولكن أن يبرور منها إلا ما يستحق الربح سواء كان من الكتب المحلية أو الأجنبية. على كل حال نحن نتحدث بمصر لأن الجات مازالت مسرولة بالتمويل.

□ بنود اتفاقية الجات قد انفلتت الأبواب أمام ترجمة الأبن في العالم العربي، وخاصة أن من حق أمريكا - مثلا - خصم حقوق ناشرها ومالكيها عن أعمالهم للترجمة من الدولة ما أتاح الفرصة لظهور مجموعة من المترجمات الأجنبية للربح حسب اختيار وفكر الناشر الأجنبية التي تعمل على نشر الفكر بعينها.

في ذلك يقول الدكتور محمد عاتلي استاذ الأبن الأجلوني:
□ في الوقت الذي أصبح انطلاق الأبن العربي ونهوضه حركة لغوية ضرورية على المسرح العالمي الذي حاول جذب القارئ على الترجمة للعمل في روما وباريس وغواصة اليابان للتحضر وجهنا إلى منظمة التجارة العالمية التي سمحت بمصرية للتبادل التجاري حتى للمنظمات الأجنبية والفكر لإحداث رواج للفكر عندما أصبحت سوق المتخصصة مفتوحة لتدوير أعمال أدبية عديدة بما يثرى الأبن العربي، إلا أننا فوجئنا بظهور اتفاقية الجات التي ألزمت حركة الترجمة والعربية سلاح ذو حدين صمغ بطون ترجمة أدبية، لكنها عاجزين عن ترجمة الطموح التكنولوجي.. الخفضة الشارة المالية بالارهاق الرجمة وأنها قذاليد.. فهي تعرض للحرية المطلقة إلا أنها بالتمسكة لأول صافية مقارنة بأمريكا مثلا يصعب

د. عاتلي: اتفاقية الجات ظاهرها الرحمة وباطنها العذاب د. رمسيس عوض: ضرورة إعفاء مصر من قيود الجات

الشبه والسألة في التعامل مع حقوق النشر والطبع وحقوق المؤلف. الأمر الذي يستحق منا الاستفادة من ترجمة الأبن أقرب مقابل ترويج ترجمة أدبية والصروف أن دور الناشر تزداد الكتب من خلال ترجمة الكتب التي لها سوق ويطلعون خلالها الكثير دون الانتفاع للأبن أو الثقافة لذلك لابد من تشجيع الحكومة للترجمة برفع أجر للترجم وتكثيف لغيره لم يمت ترجمتها لئلا هو سدد وأبى كاتبا من الدرجة الثانية.. لا نريد أن يصعب الإبداع غائبا باتفاقية الجات التي أغلقت أبوابها أمام ترجمة الأبن العربي وباتزال المستولون يعمق

أعمال الترجمة حتى لا تقدم بعد ذلك على ما يشر في الشرق ويتساءل ما السبب ونحن نرى زحف ضخمين لا معنى لها.
□ الدكتور رمسيس عوض الذي ترجم العديد من الأعمال الأجنبية يرى أنه ليس من مصلحة البلاد المستوية أفضل الاشتراك في مجال الفكر والثقافة من خلال اتفاقية الجات للخدمة العديد من الفنون والأدبيات للادب التي لا قبل للبلاد الفقيرة بتحملها. ولكنه أن أمد بولتها مع الحفاظ على حقوق الإبداع بجمع صورة ويؤلفه تمتعوت بضرورة الإخلال على الاتاج الأبن الغربي حتى لا تتسبب الهبة الضخمة بين الغرب

والشرق. وقد نبه لذلك رئاسة المطابع حتى تتعرف على فكر وثقافة الغرب لتراكم الإبداع الذي يواد كل يوم. لترجمة ترحب في مصر أمة طامعة. رقم التفسيرات للثقافة الأمريكية. يابى خاضعيا أن الناشر الأمريكي في ترجمة أدبية والبلد العربية تمام ذلك لكنها لتزيد خلق مشاكل وتضرب بأن ترجمة أعمالها للعربية مكسب ثقافي أديها برفع الاعتماد على كفاءتها ومهنتها وحقوق المعادلات الأدبية كعاملين مبرزين التي تمتح على المؤلف. لترجمة أي عمل عربي العربية يذك رواج الإبداع الأدبي والأمريكي بوجهه في الشرق العربي.

ويج أن الثقافة في مصر تعاني انسيا حادة نتيجة ارتفاع أسعار الكتب والثقافة الباص وقهوها على الإنتاج الفكري والأبن. إلا أن الاهتمام بالإبداع معانين بالرعب خوفا من الأضرار على حركة الترجمة نواتها. فلن أتأ بد نصير الثقافة لصحت نوع من التوازن بين الفعل



المصدر :

المصدر :

٢٦ يوليو ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وللتصريف لكن البلاد البترولية لن تتنازل
بالنهاية، لذا من مصلحة مصر ان تطالب
استثناءها من القيود المادية المفروضة على
التنشرين والمؤلفين حتى يمكن الاستفادة
من فكر الغرب، أي ان تفعل مصر ما
فعلته الصين مع أمريكا ولكن بأسلوب
مختصر..

ومن انتشار الكتب المشاهير والرؤساء
والعزوف عن كتب الإبداع ككبد الدكتور
ومسرحي عوفى والدكتور محمد عثمان ان
المسوق تسحق بما هو رخيص وهناك
مؤسسات ملأى لتدمير العقل العربي
وإبعاده عن الإبداع والاتباع لكن الضرورة
تؤكد محاولة القوف أمام ذلك بنشر
الكتب المترجمة التي يمكن الاستفادة منها
لتأخذ الأفضل ويكن القاري على دراية
بما يقدم عليه من الكتب أو اكدية لتقديم
والارتقاء.

ميرفت اسماعيل عبد التواب



من مشاكل تطبيق اتفاقيات «غات» إلى هموم الشيكات المرتجعة

المصارف العربية تعترف بصعوبة الاندماج

لمواجهة التطورات الاقتصادية العالمية

الجديدة التي ستسود المنطقة العربية والشرق الأوسط كل.

من جانبها، تحدث رئيس اتحاد المصارف العربية محمود عبد العزيز، عن دراسة يجريها الاتحاد هدفها دعم استقلالية البنوك العربية المركزية، وزيادة سيطرتها على أدائها المصرفية، والمساعدة في رفع مستوى الأداء لدى الأجهزة المصرفية، إضافة إلى تحرير السياسات النقدية في المنطقة العربية ككل، وأكد أن العلاقات بين البنوك التجارية وبين البنوك المركزية فزاد تحسناً، وكذلك العلاقات بين البنوك المركزية العربية فيما بينها دون اللجوء إلى طرف ثالث. وهذا كله يساعد في تطوير الأداء الحسن للبنوك العربية ككل، إضافة إلى تحسين أسواق النقد العربية.

وكان اتحاد المصارف العربية عقد مؤتمراً في برلين مؤخراً تحت عنوان «الصناعة المصرفية وعالم التمويل الحديث»، بالاشتراك مع دبرينغر بنكه الألماني، ورغم أن جلسات المؤتمر تطلعت بسبب تهديد بوجود قنبلة في مقر الاجتماعات، إلا أن التهديد كان وهمياً، وتابع المؤتمر أعماله، وأكد خلالها على إلغاء الصود أمام العمل المصرفي وتنشيط المنافسة بين البنوك في المنطقة العربية، وانتظار عشر سنوات وربما أكثر لكي يمكن تطبيق لوائح اتفاقية «غات» حول القطاع المصرفي.

وتوصل المؤتمر إلى طروحات ذات أهمية، وهي تلك التي أشار إليها رئيس المؤسسة المصرفية العربية أحمد عبد اللطيف عندما تحدث عن آثار اتفاقيات «غات» على صناعات الخدمات المالية العربية، وجاء في تلك الطروحات أن الاتجاه السائد هو رفع القيود عن الأسواق المحلية، إذ أجلاً عاجلاً ستدخل الدول العربية في عملية رفع تلك القيود.

والواقع أن الاتفاق الذي تم للتوصل إليه في إطار جولة أورغواي يخص السلع والبضائع فقط، أما ما يتعلق بتحرير الخدمات، ومنها الخدمات المالية، فما يزال موضع نقاش، لكن

حلق القطاع المصرفي العربي تفتحت متلاحقة خلال السنوات الأخيرة بحيث سجل نموا ملحوظا في موجوداته إلى درجة أنها تجاوزت ستمائة مليار دولار، وفازت 700 مليار دولار، كذلك ارتفعت أرباحه بنسبة 15 بالمائة أي حوالي خمسة مليارات دولار. كما ارتفعت موجودات تلك البنوك بنسبة 13,4 بالمائة، أي أنها وصلت إلى أكثر من 198 مليار دولار.

وقال الأمين العام لاتحاد المصارف العربية عدنان الهندي، الذي أعلن ذلك، إن الاتحاد أنجز صياغة مشروع قانون التشريع المصرفي الموحد، وكذلك مشروع تسوية المفوضات البنكية العربية، وينتظر إصدارهما قبل نهاية العام الحالي، كما أعلن أن البنوك العربية تسعى لتشجيع سوق الأوراق النقدية وتحديد مخاطرها وفوائدها في آن واحد، ولفت إلى ضرورة منح المزيد من الاهتمام بإنشاء صناديق استثمار عربية، وأوضح أن عدد الصناديق التي تم إنشاؤها داخل أسواق المال العربية بلغ عشرة صناديق، بلغ إجمالي رؤوس أموالها حوالي المليار دولار. وتلك الصناديق تساهم بجذب المخزونات المالية المحلية والعالمية إلى أسواق النقد العربية وفي تشجيعها. كما أن تلك الصناديق بدأت تستقطب المخزونات والاستثمارات العربية في الخارج، البالغ حجمها 670 مليار دولار، وكذلك استقطابت الأموال الأجنبية لتوظيفها في الأوراق المالية والسندات المالية العربية.

وكان اتحاد المصارف العربية عقد ندوة حول صناديق الاستثمار المشترك بدورها في تطوير أسواق المال العربية في القاهرة خلال خريزان (يونيو) الماضي، وحيدت الندوة كيفية تطوير تلك الأسواق، والمفوضات التي تحول دون نموها، وسبل تنشيطها، كل ما يتعلق بمجالات عملها وأجراءات تأسيسها.

هذه المهمات التي تقوم بها البنوك العربية تؤكد على أهمية دورها في هذه المرحلة التي تواجه فيها الاقتصادات العربية تصديات متنافسة فيما بينها، وكذلك التحديات الإيجابية مع التطورات المتوقعة مع الصيغة السياسية





المصدر : **القدس** : **واحد**

التاريخ : **٢٤** **نيسان** **١٩٩٥**

النشر والخدمات الصحية والمعلومات

المستوعب الوصول إلى اتفاق بشأنه يمنح الدول مهلة عشر سنوات قبل تطبيقه كي تتمكن تلك الدول من تحضير اقتصاداتها ومؤسساتها للدخول في منافسة عامة حسب نظام الاسواق ككل.

واخذ المؤتمرون بالاعتبار عوامل المقاومة الداخلية لتحرير الخدمات، رغم ما لتحرير الخدمات من آثار ايجابية تستند إلى المنافسة، ورأى ممثلو البنوك العربية والأجنبية أن لدن العرب الوقت الكافي لإعادة الهيكلة للدخول في المنافسة، وإعادة الهيكلة تلك تأخذ في اعتبارها تغيير السياسات واتخاذ الاجراءات التي تسمح

بتقوية الشركات الخاصة، وتعزيز رؤوس اموال البنوك، وزيادة شفافية تقاريرها المالية، واصلاح أنظمة صرف العملات، مع برامج تخصيص ثابتة، واستحداث اسواق مالية. وهذه الاجراءات كلها يجب الاخذ بها بسرعة وتنفيذها.

وأشار المؤتمر إلى ضرورة فتح المنافسة داخل الاسواق العربية قبل الوصول إلى فتح المنافسة الدولية أمام البنوك العربية هو فرصة لهذه المصارف لشراء مصارف أخرى وتوسيع نشاطاتها الدولية، لأن البنوك والمؤسسات المالية العربية تقعن من التوسع الخارجي مجرد أنها ذات أصل عربي، وأضاف أنه لا يدعو الدول العربية للموافقة على اصلاحات صناعة الخدمات المالية، كما روت في جولة «أورغواي» والتحرير المطلق وعدم مراقبة الاسواق المالية والخدمات تعتبر مسألة خطيرة ومضرة.

أما وجهة النظر الاثنية في المؤتمر فكانت في ما قاله أحد المسؤولين في بنك برلينر بنكه فولفغانغ ستاندر ايد، المتحدث الرسمي باسم أحد البنوك الرئيسية في برلين، إذ قال أن تجربة برلين في تخصيص المؤسسات العامة يمكن أن تفيد عدا كبيرا من الدول العربية، فالمنيا لا تنظر إلى العالم العربي كمجرد سوق للتصدير، وإنما تبحث عن شراكة اقتصادية حقيقية وكاملة معه، بما في ذلك مشاركة المؤسسات الاثنية في استثمارات داخل العالم العربي، خصوصا وأن تحرير التجارة الدولية، يعد اتفاقات وغاتة الأخيرة، وتحرير الاقتصادات الدول العربية، هذا كله يسمح بالاستفادة من التسهيلات المتوفرة في العالم الغربي.

هذه المعطيات كلها توضح أن الهجوم الذي تشغل العاملين في حقل العمل المصرفي العربي تأخذ في الاعتبار أن التأثير الخارجي على قطاع البنوك العربية هو تأثير كبير جدا يجب أن يكون في حاسب، أي تخطيط عربي لاصلاح قطاع البنوك العربية، إذ لم يعد ممكنا العزلة عن العالم، ولا تصديق المجازات التي يتم فيها أي نشاط اقتصادي، بل أن اتفاقات وغاتة العالمية، اضافة إلى قيام منظمة التجارة الدولية، هذا كله مضر

مدى كبر المسؤولية التي ألقيت على عاتق المؤسسات المالية العربية، أن في حفظ مصالحها الذاتية، ثم في حفظ مصالح الاقتصادات العربية ككل.

وهذا بالطبع فرض على البنوك أن تتكيف وأن تكون ذات ملاءة مرتفعة، وهذا أيضا قدم عن طريق تجمع عدة بنوك في إطار بنك مشترك موحد. الأمر الذي يرفع حجم رأس المال والقوة الخدماتية، ولقد أُنكرت البنوك العربية أن الدمج بين بنكين أو أكثر هو البداية لمثل تلك الملاءة المالية المطلوبة، فالصراع المالي الناتج عن المنافسة الحادة ستكون فيه الغلبة للقادر. وهذه القوة تنتج عن تجميع الامكانات المشتركة، وليست البنوك العربية غريبة عن طرح التجمع والدمج، بل أن أكثر من عشرة بنوك عربية في أكثر من بلد عربي ائتمج بعضها مع بعض، وهذا

من ذلك هو الوقوف فوق أرض صلبة في المنافسة المالية والبنكية الحادة.

إلى جانب هذه الهوم العامة لدن البنوك العربية كانت هناك هوم محلية ذات أهمية أيضا لأنها تتجانب مع ما يحيط بالمنطقة العربية من تغييرات جذرية بفعل عمليات التسوية التي تهدف إلى تحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط ككل.

من تلك الهوم ما جاء في تقرير مغول لاتحاد المصارف العربية حول ظاهرة الشيكات المرتجعة والمتأخرة الدفع، وهذه مشكلة تعاني منها دول عربية عدة منها، حسب التقرير نفسه، لبنان والأردن وسلطنة عمان ودولة الإمارات العربية المتحدة، وأشار التقرير إلى أن هذه الظاهرة قديمة/جديدة، لكنها خطيرة تطل الاقتصادات العربية عدة. هذه المشكلة باتت تعترض التعامل بهذه الورقة التجارية وتحد من استخدامها كأداة رئيسية للدفع في المعاملات التجارية والبنكية، رغم أن هذه الآداة وجدت لتجنيب المتعاملين مخاطر حمل النقود، والتقليل بها، خصوصا وأن الاعتماد على النقد في المعاملات تراجع كثيرا.

وبعد أن عرض التقرير تفاصيل المشكلة ومخاطرها وابعادها، أكد على أهمية القوانين التحضيرية للعامة الذين ترفع شيكاتهم، وتشجيع تداولها بين البنك المركزي والبنوك العاملة في الدول التي تعاني من تلك المشكلة، والقامة اسابيع توعية بالتعريف بالشيكات وإهميتها وتنتاج اعبادتها واسترجاعها، والتوقف كليا عن الاخذ بالشيكات المتأخرة الدفع، سواء للتسليم أو للتسديد الزامات قائمة، مع التأكيد على ضرورة حث السلطات التنفيذية والقضائية على سرعة البت في قضايا الشيكات المعادة، وإيقاع أقصى العقوبات بالتصوص عليها في القانون بحق المخالفين.

واقترح تقرير لاتحاد المصارف العربية أيضا القامة جهاز صرف إلى في البنك المركزي في



المصدر : **الشرق**

النشر والخدمات الصحفية والعلوم : التاريخ : ٢٨ يونيو ١٩٩٥

الدولة المعنية، بحيث يتوفر لكل مصرف فرصة أحوال المعلومات عن كل شيك لديه مباشرة بعد تسلمه، وبحيث لا توجد ضرورة أخذ الشيكات إلى البنك المركزي في إطار عمليات التسلم والتسليم، وإنما ترسل الشيكات المقبولة للبنك المسحوب عليه مباشرة، وهنا تبقى احتمالات إعادة الشيك لعدم صحة التوقيع فقط، إضافة إلى ذلك استعمال بطاقات الائتمان «كريدت كاردين» يخفف كثيرا من المشكلة، ويمكن أن يصار إلى استخدام الشيك مع إبراز بطاقة يطلق عليها اسم بطاقة الشيك «شيك كارد» صادرة عن البنك المصدر لحفل الشيكات نفسها، وبحيث تغطي قيمة معينة. وفي هذه الحالة يلتزم البنك بالدفق طالما أن رقم البطاقة مكتوب على ظهر الشيك، وطالما أن قيمة الشيك لا تتجاوز القيمة الممنوعة على البطاقة. وجاء في التقرير أن كل بنك يمكن أن يزود عملاءه بخيارات شيكات مع بطاقات، ويقدم مختلفه اعتمادا على تقديم البنك لهؤلاء العملاء ولقدرتهم على السداد.

وفي هذا المجال، قال الأمين العام لآحاد المصارف العربية الدكتور عبدان الهندي إن قضية الشيكات هذه لم تعد تقتصر على دولة عربية دون أخرى بل الحقيقة أن عددا من الدول العربية أصبح يشكو من ازدياد الشيكات

المرجعة، وتعمل جاهدة لإيجاد الوسائل والسبل للحد منها.. وأعلن الدكتور الهندي عن أن ندوة دعا إليها الاتحاد تعقد في مدينة صلالة بسلطنة عمان في آب (أغسطس) المقبل لبحث المشكلة والخروج بحلول لهذه الظاهرة الخطيرة. إلى ذلك أكد صندوق النقد الدولي أن الدول العربية تتعرض لضغوط من أكثر من جهة مالية ومصرفية لبدء عمليات التخصيص في حلال البنوك، وقد وضع الصندوق ورقة عمل بشأن هذه القضية، جاء فيها أن 94 دولة ترتبط ببرامج تصحيح متفق عليها مع صندوق النقد الدولي

تشمل بيع موجودات عامة إلى القطاع الخاص في 23 دولة منها، وإصدار الصندوق الدولي التي أن الدول العربية من بين تلك الدول التي تتعرض لتلك الضغوط. هذه الهوموم كلها، وغيرها الكثير، تعاني منها البنوك العربية، وتجدها نفسها ملزمة بالأخذ بالكثير منها إذا ما أرادت أن تسمير في ركب الاقتصاد العالمي المتدفق في خط سير الاقتصاد السوق، أيا كانت النتائج.

لندن - «الحوادث»



المصدر : الأهرام الاقتصادي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ يونيو ١٩٩٥

لجنة قومية لمتابعة نتائج اتفاقية الجات

- بحث إنشاء جهاز لحماية
حقوق الملكية الفكرية المصرية
- نوعية الجهات المعنية بالاجراءات
المطلوبة فى الفسترات الانتقالية
- تحليل التزامات مصر.. والالتزامات
المقدمة من الدول المستفيدة
- الخدمات المالية.. وانتقال العمالة
والبيئية مازالت محل تفاوض

بتلم: محمود محمد محمود

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية

لقد سعت بالاطلاع على المقال الافتتاحى «طلائع

الجات... من يفكها؟»

فى عدد الأهرام الاقتصادى... ذلك المقال الذى وضعتم

من خلاله تصورك لضرورة «عمل قومى كبير» للبحث

والدراسة والتعامل مع الجات «وفك» رموزها

باعتبارها حجر رشيد القرن الحادى والعشرين.

واسمحوا لى أن اضع امامكم بعض الجوانب

والحقائق المتعلقة بهذا الموضوع وما اتخذته وزارة



المصدر :

الهيئة العامة للغرفة التجارية والصناعية

التاريخ :

٢٤ يوليو ١٩٩٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الاقتصاد والتجارة الخارجية من خطوات واستهدفت تحقيق العمل القومي، الذي تطالبون به وذلك استمرارا للتور المحوري الذي تضطلع به وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية منذ بداية جولة اوروجواي عام ١٩٨٦ وحتى انتهائها في ديسمبر ١٩٩٣ باعتبارها الوزارة المنوط بها تمثيل مصر في الجانب ومنظمة التجارة العالمية.

أود في البداية أن أنهى لسياستكم أن مصر قد أصبحت عضوا كاملا وأصليا في منظمة التجارة العالمية اعتبارا من ١٩٩٥/٧/٣٠ وذلك بعد مرور ثلاثين يوما على ايداع وثائق تصديق مصر على اتفاقية إنشاء المنظمة والوثيقة الختامية للعضوية بالاتفاقيات التي أسفرت عنها جولة اوروجواي. وتقديرًا لطبيعة المرحلة القادمة التي يتحاطم فيها دور العمل المتعدد الأطراف من خلال المنظمات الدولية المتخصصة... ونظرا لتنوع وتشعب اتفاقيات جولة اوروجواي والموضوعات المتعلقة بها وقد اخطأ في كثير من الأحيان بين الوزارات والهيئات المختصة... ويغرض ضمان تعظيم الفوائد المرجوة والوفاء بالتزاماتنا وفقا لاحكام هذه الاتفاقيات... وحيث أن هناك عددا من الموضوعات ذات الامة لنا مازالت محل التفاوض في جنيف مثل موضوعات الخدمات المالية وحرية انتقال العمالة وموضوع التجارة والبيئة. واستمرارا للتور المحوري الذي تضطلع به وزارة الاقتصاد، فقد قامت الوزارة بإنشاء لجنة قومية برئاسة وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية لمتابعة نتائج جولة اوروجواي واعاد موقف مصر التفاوضي في الموضوعات محل

التفاوض في جنيف وتضم هذه اللجنة في عضويتها كافة الوزارات المصرية والهيئات والاتحادات لمشي شركات قطاع الأعمال العام والخاص المعنية بنتائج جولة اوروجواي وتقديم ادارة المنظمات الاقتصادية والدولية والاقليمية بالتمثيل التجاري بأعمال الأمانة العامة للجنة القومية.

وقد عقدت اللجنة القومية اول اجتماع لها يوم ١٩٩٥/٤/٢٠ في أعقاب تصديق مجلس الشعب على اتفاقيات اوروجواي على ١٩٩٥/٤/١٦، وبدون الانتظار لاكتسابنا العضوية الكاملة لمنظمة التجارة العالمية والتي تمقتت يوم ١٩٩٥/٧/٣٠ وذلك تقديرا لامة المرحلة المقبلة وحرصا على اهمية الاعداد والاستعداد الجيد لتلك المرحلة.

لجان فرعية

- خلال الاجتماع الاول للجنة القومية برئاسة تم تشكيل تسع لجان فرعية:
- لجنة الوصول للأسواق الخارجية.
- لجنة الخدمات.
- لجنة الجوانب التجارية للاستثمار.
- لجنة الزراعة.

- لجنة المنسوجات والملابس.
- لجنة التجارة والبيئة.
- لجنة حماية الانتاج للمحلي.
- لجنة للمواصفات الفنية.
- لجنة الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية.

وأسندت رئاسية كل من هذه اللجان الفرعية لاهد السادة من كبار المسؤولين ذوي الخبرة الرفيعة والمتخصصين في الفرع المختصة وفقا لنطاق عمل كل منها. وتصدت مهام واختصاصات ومجال عمل كل لجنة فرعية، كما حرصت على أن تؤكد للسادة رؤساء اللجان الفرعية اعطاء مزيد من الاهتمام للجوانب التالية:

- تأكيد المنظر القومي لدراسة الموضوعات على أساس قومي
- وليس من منظور كل وزارة أو جهة على حدة.

- اتخاذ اساليب عملية لتعظيم الإيجابيات والاستفادة من المزايا والمرونة التي تسمح بها الاتفاقيات وتحديد الجهات المستفيدة والمساعدات المالية والفنية التي يمكن لمصر - باعتبارها دولة نامية - للحصول عليها من الدول المتقدمة وفقا لاحكام الاتفاقيات المختصة.
- التأكد من مواصلة التشريعات والقوانين وعدم تمارش الاتفاقيات



التي تبرمها مصر مع الدول الأخرى مع التزاماتها في نطاق اتفاقات أورو جوى.

● توعية الجهات والهيئات المصرية المعنية بالبنوالب المختلفة لتتأق أورو جوى ووسائل الأعداد والمواصة والتعامل معها.

● أعداد مواقف مصر للتفاوضى فى الموضوعات التى مازالت محل تفاوض فى جنيف وذلك بالتنسيق والمشاركة بين كافة الوزارات والأجهزة المعنية حتى يمكن إصدار التوجيهات المناسبة للفرق المناوشرين المصرى فى جنيف.

جمع البيانات

ولقد بدأت اللجان الفرعية بالفعل فى ممارسة أعمالها وتشاؤها بشاعلية وتناسق.. ووضع الأمانة العامة للجنة القومية كافة البيانات والمعلومات المتاحة أمام اللجان الفرعية وكذلك التطورات الجارية داخل منظمة التجارة العالمية فى جنيف ومسواقف الدول فى الموضوعات المختلفة.. والأخطارات والتشريعات السارية فى الدول الأخرى والى بهم القطاعات الانتاجية والتصديرية المصرية الوقوف عليها مما يساعدها على تطوير قواعد انتاؤها.

وتناولت هذه اللجان عددا من

الموضوعات ذات الأهمية لاقتصادنا القومى ونذكر منها على سبيل المثال:

● بحث إنشاء لية أو جهاز يعاى حماية حقوق الملكية الفكرية المصرية فى العالم الخارجى وبصفة خاصة الحقوق الأدبية والفكرية.. وكما تعملن سيانكم

مناك بعض التقديرات التى تشير الى أن هذه الحقوق تقدر بحوالى ٤ مليار دولار.

● وضع وسائل عملية تكفل الاستفادة من جوانب اللرونة والمزايا التى توفرها الاتفاقات المختلفة.

● حصر احتياجات كل وزارة أو هيئة على حدة من المساعدات المالية والفنية التى تسمح بها بعض الاتفاقات والتى يمكن الحصول عليها من الدول المتقدمة على المستوى الثنائى.

● دراسة وتحديد البدائل لتعظيم الاستفادة من الفترات الانتقالية وتوعية الجهات المعنية بمتطلبات المراحل التالية والإجراءات المطلوب اتخاذها مواصة الصناعة المصرية خلال الفترات الانتقالية المتاحة.

● تحليل النظم والمواصفات الفنية التى تصدر عن الدول المختلفة لضمان عدم استخدامها كمائن اسام وصول صانراتنا لاسواق

تلك الدول.

● تعريف الصناعة المحلية بالإجراءات الواجب اتباعها وفقا لنصوص الاتفاقات والمسموح بها لحماية الانتاج للطنى من الافراق والدعم الخارجى والتنوعىة بإجراءات الوقاية.

● تحليل التزامات الدول المختلفة وجداول التخفيضات الجمركية التى اخذتها وخاصة التى تهم الصانرات المصرية.. وأعلام الاتحادات والشركات والجهات المصرية المعنية للاستفادة من الفرص المتاحة فى اسواق تلك الدول.

● تحليل الالتزامات المقدمة من الدول المختلفة فى مجال الوصول

الى الأسواق فى قطاعات الخدمات للخطفة التى تشتمتها جداول التزامات هذه الدول، وإعلام الجهات المصرية المعنية بهسند دراسة هذه البيانات واسلوب الاستفادة من الفرص المتاحة.

ولعل النظم التجارى العالمى الجديد والذى بدأ يرسى قواعده مع ميلاد منظمة التجارة العالمية يرسخ من مبدأ «العمل القومى» الذى تطالبون به سيانكم فى المجال الذى تعمل وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية على تنفيذه بالتعاون والتنسيق بين كافة الأجهزة المعنية.. فلقد تشابكت الاتفاقات والموضوعات التى تتناولها اتفاقات أورو جوى وتدخلت بالشكل الذى يتطلب منا جميعا العمل المشترك من منطق قومى لنحقق ما نصير اليه جميعا من خير وتقديم للاقتصاد القومى.. وإن يكتمل هذا الدور بعيدا عن اعلاننا وصحافتنا القومية خاضعة التخصصص منها وعلى سمتها «الأمرام الاقتصادية» الذى أسهم ويوسم ويكل حماسة ومفاعلية فى كافة قضايا اقتصادنا القومى سواء بالنشر أو المساهمة الموضوعية فى الندوات المتخصصة التى كان فيها لسيانكم شخصيا دور بارز ومؤثر.. ■



المصدر : **إلى مهام الاقتصاد**

التاريخ : **٢٣ يونيو ١٩٩٥**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مصر والجات

هذا

الاسبوع نقدم

جدول التزامات مصر

لتحرير تجارة الخدمات فى

مجال سوق المال والذى

يتضمن ثمانى نقاط هى

الاكتتاب - السمسرة - التجارة

فى الأوراق المالية - المقاصة

والتسوية - التسويق وتنشيط

السوق وإدارة محفظة الأوراق

المالية كما

جدول يتطرق

التزامات مصر جدول

لتحرير الالتزامات

تجارة ت ايضا

الخدمات الى إنشاء

مصارف

الاستثمار الجماعية ورأس المال

المخاطر.

ويأتى هذا الجدول ضمن

سلسلة التزامات مصر لتحرير

تجارة الخدمات التى قدمتها

فى إطار اتفاقية الجات والتى

بدأنا نشرها منذ أربعة أسابيع

وتناولنا فيها قطاع الانشاءات

والخدمات الهندسية وقطاع

السياحة وخدمات السفر

وقطاع الخدمات المالية من

خدمات تأمينية وخدمات

مصرفية.



المصدر : الإبراهيم الاقتصادي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١-٢٢-١٩٩٥

الجات والركود الاقتصادي العربي ورؤية اسرائيل السلامية

كتب

اعداد: جمال فاضل

الاسرائيلي بالمنطق الذي يفهم والعلمانية التي يعتنقها سياسيا، وهي مخاطبة من واقع ما هو موجود داخل المجتمع الاسرائيلي. ان على اسرائيل التفكير في اظهار حسن النية، ليس للمفاوضين وليس للزعماء وإنما للشعب العربي ويختتم المؤلف « قراءة في فكر وبض اسرائيل عن السلام ■ ويسأل المؤلف الاسرائيليين: ماذا انتم فاعلون بالاستتوطنة؟ هل يعقل ان تظل مزروعة في

المطاف لمشاكلها، لأن المحيط الذي تعيش فيه، حتى ان خضع بمنطق التفوق العسكري سنوات فان حتمية التطور الطبيعي لهذا المحيط انتفاضات أكثر نمو، واستشهادا يعالين التفوق التكنولوجي بل ويفوقه قوة وتأثيرا.

بقدر ما تعدل الدراسة مخاطبة للعقل العربي المفاوض في

سنوات الصبراع السلامي، فاتها ايضا مخاطبة العقل

تحت عنوان رؤية سياسية اقتصادية يقدم عمر عبد الله كامل ثلاثة كتب هي بالترتيب « قراءة فكر وبض اسرائيل عن السلام » و « الركود وسبل معالجة في الاقتصاد العربي والاسلامي » و « رسالة الخطر للعالم العربي اتفاقية الجات وحتمية المواجهة » لايسعى المؤلف في الدراسة لاستقرار سياسي مستقبلي بالمعنى المباشر بقدر ما يحاول اطلاق حزم من الضوء المكثف على الخطوات القادمة... خشية ان يتم تجاهلها في خضم انبهار السلام... كما تم تجاهل نذر التغييرات العالمية الجديدة.

وتؤكد الدراسة بالتاريخ والتحليل ان السلام وان كان مطلبا عربيا ملحا، فهو مطلب اسرائيلي أكثر إلحاحا وتوضح الدراسة ان اسرائيل مهما كتلت من أسلحة تكنولوجيا، إلا انها تعرف تماما ان ذلك ليس هو نهاية

رؤية سياسية اقتصادية (١)

رؤية فاضل فاضل
الطاقة الجات
و حتمية
المواجهة

عمر عبد الله كامل

رؤية سياسية اقتصادية (٢)

الركود وسبل معالجته
في الاقتصاد العربي والاسلامي

عمر عبد الله كامل

رؤية سياسية اقتصادية (٣)

قراءة في فكر وبض
اسرائيل من السلام

عمر عبد الله كامل



٢١ مارس ١٩٩٥

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اسلامية والمحاو
التي تركز عليها
وأهمها مفهوم
العدالة في التنمية
والتي تحقق تنمية
شاملة ومتوازنة ،
حيث أن مفهوم
التنمية في الاسلام
يبدأ في مسلمة ان
الموارد كلها مسخرة

لخدمة الانسان بما يضمن
لل فرد المسلم اشباع حاجاته
الاساسية كلها . اشباع الكفاية
بما يتلالم باستمرار مع
التوسط السائد للمعيشة في
المجتمع.

ويعرض الجزء الثاني من
الدراسة لاولويات ومصادر
تمويل الاستثمار في المنهج
الاسلامي حيث اوضح ان
تصديق هذه الاولويات انما
يخضع اساسا لاحكام
وتشريعات وردت في القرآن
الكريم والسنة النبوية المطهرة
وأهمها ان الاستثمار في
الاسلام لابد وان يلتزم التزاما
كاملا بقاعدتي الحلال
والحرام ، اما بالنسبة لمصادر
تمويل الاستثمار فهي تشمل -
بجانب المصادر الرئيسية
المعروفة مثل الزكاة والخراج
والجزية والعشور - فهي
تشمل المنخدرات الحقيقية
والتي تعتبر اهم مصادر

الخسفة الغربية وقطاع غزة
ومضبة الجولان ؟ لا يمكن
بقاؤها فلا يوجد سند قانوني
لابقائها؟ ان عملية السلام
تحتاج الى تضحية ،
والتضحية يجب ان تتمثل في
إعادة توطينهم داخل اسرائيل
ويمكن ان يدفع لهم تعويض
عن ممتلكاتهم يخصم من
التعويض الذي يخص
المهجرين الفلسطينيين.

وفي مسألة مدينة القدس
يقول المؤلف انها مسألة لاتقبل
المساومة في الوجدان العربي
والاسلامي ، وان يسود السلام
الذهني والصفاء الصدري
لدينا لا بطل مرض وعادل
اقله ان القدس تظل الشرقية
عربية بما تحتويه من مقدسات
اسلامية ومسيحية ، او حل
بديل وهو تدويلها .

■ السرعة في اثناء فرض
الحكم الذاتي على الضفة
الغربية في موعد اقل بكثير
من هو محدد في الاتفاقيات .

٢٢٪ من سكان العالم)
(وهؤلاء هم سكان الدول
الصناعية) على ٨٥ ٪ من
الدخل العالمي فان ٧٨٪ من
سكان العالم (وهؤلاء هم
سكان الدول النامية يحصلون
على ١٥ ٪ فقط من هذا
الدخل ، وان هذا يرجع الى
ان معدلات النمو الاقتصادي
بينما ترتفع بشكل كبير في
الدول المتقدمة فانها تسير
بطء في البلدان النامية .
وقد تناول المؤلف في بداية
بحثه لمفهوم للتنمية
الاقتصادية من وجهة نظر



التمويل تلبيها التمويل المصرفي والاخبار الاجباري . هذا بالإضافة الى الدين العام والتمويل الاجنبي بأشكاله المختلفة.

وفي الجزء الثالث من الدراسة تناول المؤلف اساليب معالجة الركود في الاقتصاد العربي والاسلامى حيث تعرض لأهم المشاكل التي تواجه الدول العربية والاسلامية والتي انحصرت في فجوة الموارد وتدفقات رأس المال الاجنبي اليها وتزايد العجز في موازين مدفوعاتها وتصاعد مديونياتها الخارجية ، حيث اتضح لنا ان جميع الدول

الاسلامية (ماعدا اندونيسيا) تواجه عجزا في ميزان مواردها (الفرق بين منخراتها واستثماراتها) مما يوضح مدى اتساع حجم فجوة الموارد المحلية وان كان ذلك يعتبر مؤشرا على تبنيتها لبرامج استثمارية طموحة.

اختتم المؤلف بحثه بأساليب معالجة الركود في الدول العربية والاسلامية والتي تركزت في استخدام الزكاة كأهم الأدوات المالية الاسلامية وتعزيز العلاقات الاقتصادية بينها وتعميق دور البنك الاسلامي للتنمية والدعوة الى انشاء المزيد من البنوك

ومؤسسات التمويل الاسلامية لتعمل جنبا الى جنب مع البنك الاسلامي للتنمية، وأخيرا تحقيق التكامل الاقتصادي حيث أصبح ضرورة ملحة في الوقت الحالي الذي يشهد إقامة كيانات اقتصادية عديده سواء في أوروبا أو أمريكا الشمالية أو في آسيا ويرى المؤلف :

■ يجب ان تدرك الدول العربية والاسلامية وتسعى نحو الاستفادة المتبادلة من مواردها واسواقها من أجل بناء قواعدها الانتاجية الزراعية والصناعية على أسس من الترشيده والتطلع المستقبلي

■ ضرورة تحسين مناخ الاستثمار من خلال تخفيف القيود واستقرار السياسات الاقتصادية والتشريعية والضريبية بهدف جذب رؤوس الأموال المهاجرة.

■ التنسيق بين الدول

العربية والاسلامية فيما يتعلق بأسعار الصادرات للمنتجات متعا للتنافس، والحصول على أسعار جيدة في مواجهة العالم الخارجى.

■ ضرورة قيام سوق اسلامية مشتركة لاحتواء حلقة الفقر بزيادة الانفاق والطلب، وبالتالي توفير المزيد

من فرص العمل والقضاء على البطالة والاهتمام بالتجارة البينية من خلال ازالة كافة القيود التي تحد من انسيابها ■ اعادة تنظيم هيكل التوزيع داخل الدول الاسلاميه والتخلص من الاقتصادات الساكنة وعملية المضاربات سواء في العقارات أو في الأسهم والقضاء على عمليات الاحتكار.

■ ضرورة اقامة جهاز لجباية وتوزيع الزكاة حسب مصارفها، وذلك لدفع دائرة الطلب على المنتجات.

■ اقامة جهاز تأمين حكومي لرأس المال المضاطر يقوم بتخصصيل الثمن للفارمين، ينفق منه على الفارمين من ذوى المشاريع للخاسرة لتشجيع الاستثمار داخل الدول الاسلاميه.

ويحاول المؤلف في رسالة الخطر للعالم العربى اتفاقية الجات وحتمية المواجهة.

وهى الدراسة الثالثة والاخيرة ان يجيب فيها على موقعة العصر القادم أو مايعرف بعصر الجات

وحيثما يحسد المؤلف سلبيات وإيجابيات اتفاقية الجات فى الواقع يتعامل مع حقائق هذه الاتفاقية بتجرد



المصدر : **الإسلام الاقتصادي**

التاريخ : **٢١ - يونيو ١٩٩٥**

للنشر والخدمات الصحية والمعلومات

الكتاب : قراءة في فكر
ونبض إسرائيل عن السلام
الركود وسبل معالجته في
الاقتصاد العربي والإسلامي
رسالة الخطر للعالم العربي
اتفاقية للجات وحتمية
المواجهة

المؤلف : عمر عبد الله كامل
الناشر : أبي للنشر
عرض : اسلام عفيفي

علمي ... بعيدا عن العبارات
«المطاطة» حيث تستعرض
الدول المستفيدة من تلك
الاتفاقية وعناصر استفادتها
.. بل والكيفية التي يتم بها
تلك الاستفادة ثم تمهيدا
بالضرورة أيضا حجم
الخسارة التي ستمود على
الدول الخاسرة من هذه
الاتفاقية ، ولاتتردد الدراسة
في أن تصدد أن من بين أهم
الخاسرين الدول العربية
براقعها وهي في تلك الخسارة
تحدد عموميات الدول
الخاسرة ثم تخرج بتحديد
نقيق إلى الدول العربية ومدى
حجم الخسارة المحتمل ليس
في قبولها بتطبيق بنود
الاتفاقية وإنما من خلال
واقعها الذي يمثل ضعفا
لا يتفق مع إيجابيات الجات
نفسها .

ولا ينطبق من موقف مسبق
ضد الاتفاقية، وإنما تأتي
منطلقاتها من شرح واق
لواقع الدول العربية للعاصر،
من خلال احصائيات وارقام
محددة ، توضح حجم الواقع
الحقيقي الذي تدخل به الدول



المصدر : الميزان الاقتصادي

٢١١ يونيو ١٩٩٥

النشر والخدمات الصحفية والمطبوعات التاريخ :



الاجبات والزراعة المصرية

على مواجهة مع الدكتور سعد نصار مستشار وزير الزراعة للشئون الاقتصادية سألناه عن الآثار المتوقعة لتفاقي الجات على



الزراعة المصرية قال من المتوقع ان لقاء اساليب الدعم والحماية للمسلح الزراعية في المجموعة سوف يؤدي الى ارتفاع اسعار سلع مثل منتجات الالبان واللحوم والدواجن والزيوت بالإضافة الى القمح مما يعني زيادة قيمة واردات مصر من هذه السلع ويأتي دول أعضاء الجات.

وتشير البيانات ان قيمة واردات المصرية بلغت نحو ٢٤,٤ مليار جنيه منها ٥,٩ مليار جنيه واردات زراعية كم توسط للفترة من ٨٩ الى ٩٢ بنسبة ٢٤٪ ويعتبر القمح والسكر وزيوت الطعام واللحم الحمراء أهم هذه الواردات الزراعية للمصرى. وإذا أخذ في الاعتبار مقدار التغير في الاسعار العالمية نتيجة لتتبع الجات

مع افتراض ثبات الكميات المستوردة من تلك السلع ان نصف واردات مصر من القمح تأتي من الولايات المتحدة ٢٥٪ من استراليا ٩٪ من فرنسا. وأن الزيادة الاجمالية في قيمة واردات مصر من القمح كم توسط للفترة من ٩٥ الى ٢٠٠٠ سوف تصل إلى ٢٠,٥

مليون دولار بالمقارنة بم توسط للفترة من ٨٩ الى ٩٣ أما السكر فإن فرنسا والبرازيل أهم الدول المصدرة له مصر ويتنظر ان تزيد قيمة واردات في المتوسط بنحو ١٦,٢ مليون دولار. أما زيوت الطعام فإن سويسرا وهولندا والولايات المتحدة وبريطانيا أهم الدول التي تستورد منها مصر هذه السلع، وتقدر الزيادة في قيمة وارداتها في المتوسط بنحو ٢,٦ مليون دولار. وبالنسبة للحوم الحمراء فتستوردها من لاتفيا والولايات المتحدة وإيرلندا وفرنسا وهولندا وتقدر الزيادة المتوقعة في قيمة وارداتها في المتوسط بنحو ٢٠ مليون دولار. أي ان اجمالي الزيادة المتوقعة في قيمة واردات مصر لتلك السلع الأربع كم توسط من الفترة ٩٥ - ٢٠٠٠ يبلغ حوالي ٦٩ مليون دولار. هذا يفرض تغير الاسعار العالمية وثبات الكميات المستوردة. ويواصل الدكتور نصار حديثه فيقول انه عند اخذ احتمالات التغير في الانتاج والاستهلاك في الاعتبار، وتغير التغير في الفجوة الفعالية من هذه السلع وخلال نفس الفترة من ٩٥ - ٢٠٠٠ بالإضافة إلى التغير في الاسعار العالمية يمكن تقدير الزيادة المتوقعة من نفس الفترة للقمح ٥٥,٦ مليون دولار، السكر ٢٧,٥ مليون دولار،

زيوت الطعام ٥,٢ مليون دولار، الحوم الحمراء ٦٠,٤ مليون دولار اجمالي حوالي ١٤٩ مليون دولار بالمقارنة بم توسط للفترة من ٨٩ - ١٩٩٢. ولكن يجب ان نعلم انه يمكن إعادة النظر في هذه التقديرات السابقة كلها وفقا لما قد يترتب على تنفيذ اتفاقية الجات من تغير في الاسعار العالمية وفقا لطروف العرض والطلب للدول الأعضاء

ولا مفر كما يشير د. نصار من زيادة الانتاج والصادرات وتخفيض الواردات وذلك يأتي عن طريق الاستثمار في برامج استصلاح الأراضي، وزيادة الغلة الغذائية، وتخفيض تكلفة الانتاج وتحسين الجودة وتوفير تلك قدرة تنافسية في

عبد العزيز جبر



المصدر: الزراعة

التاريخ: ٩ أغسطس ١٩٥٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

شارك د. حسن خضر رئيس مجلس إدارة الهيئة القومية للتعليم والانتاج الزراعي من مؤمنين بمفاهيم التطوير لتركيا حول "استراتيجية الجودة الشاملة في المصارف العربية لمواجهة المنافسة وتحسين وتوسيع الخدمات المصرفية". كما قام بزيارة للبنك الزراعي التركي. ويقول د. خضر: إن أسلوب إدارة الجودة الشاملة يعد أحد أساليب الإدارة الحديثة فهو يعد استراتيجية جديدة تسمح للمؤسسات بتحقيق متطلبات العملاء من خلال تقديم أفضل الخدمات واجبة المنتجات وتحسين إنتاج أفضل للعمل الملائم لتحسين العاملين وتحقيق الأرباح. وتعد الاستراتيجية الجديدة ثم تطبيقها منذ عدد قليل من السنوات في عدد من الشركات والمصارف والهيئات بهدف وضع نظام للإدارة يتواءم مع النظام الاقتصادي العالمي للجودة وما تحتويه من تقنيات متطورة وتوسع نطاقها ليشمل جميع الخدمات بقرابة القوة التنافسية والجهود المتضافرة لتحقيق النظام السوي.

وهذه الفكرة الجديدة لتطوير الإدارة لا تشمل فقط على فكرة الجودة بل على تحسين الأداء ولا يقتصر على الإدارة في العمل وتطوير المكان والمناخ فيجب ولكن يمتد أيضا ليشمل تطوير العلاقة مع العميل والتجويد بالصور والكتابة واستحداث أنظمة للخدمات تشابه نظام الآتي في السلع.

حسن خضر: إدارة
جديدة في عصر
الحات



المصدر : **الأمم المتحدة**

التاريخ : **أكتوبر ١٩٩٥**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لرفع القدرة التنافسية للإنتاج الوطني في ظل التطبيق العالمي لاتفاقية «الجات» وتحرير التجارة الدولية



واحتياجات كل سلعة من
المواد التصديرية
وإن جانباً مهماً من
المواد التصديرية
يرتبط بتوفير الخبرات
التكنولوجية لهذه
الصناعات ومساندتها

في عمليات تصدير الإنتاج
وتطويره، وكذلك عملياتها التسويقية الخارجية.
وصرح المصدر الاقتصادي للسجل بأن
الجوانب الخاصة بالتنافسية للجات للارتباط
بالإنتاج الزراعي وفوقها لتتبع فائزته
الأوارد من السلع الغذائية والزراعية خلال
السنوات الثامنة تتلخص بتغييرات جذرية في هيكل
الزراعة المصرية وتكثيف الجهود في مجال
التوسع القرائي وتوفير الاستثمارات اللازمة
للتصنيع الزراعي والاستعانة بالتكنولوجيا
للتطوير في مجال الإنتاج الزراعي مع التركيز
على إجراءات فعالة القضاء على الغش والفساد
الزراعي، خاصة في مجال الخضار والفاكهة
التي ترتفع معدلاته بصورة واضحة وتصل في
بعض المنتجات إلى نحو ٥٠٪. انتظف وسائل
التعبئة والتغليف والمصاد بالإضافة إلى عدم
توافر الفرص اللازمة للتصدير.

وتتضمن الدراسات تحديد مجموعة من
الشروعات الجديدة، وكذلك تحديد حجم
الاستثمارات اللازمة للتصدير والتطوير
وأولوياتها والسياسات اللازمة لتوفير التمويل
اللازم للخطط والبرامج الجديدة والتصدير
التي سيتم إقرارها في توفير التمويل للأفراد
والقطاع الخاص.

وصرح المصدر الاقتصادي مسئول بأن في
مقدمة التأثيرات التي تتم دراستها وتحديد
الحلول اللازمة لمواجهة ما يرتبط بتخفيض
التعريف الجمركي في هذا الأمر، وكذلك
الحدود المختلفة للتعريف على السلع المختلفة
والمنصفة طبقاً لأمنيتها للإنتاج والاستهلاك
والغضامات، حيث سيتم تخفيض الحد الأدنى
بنسبة ١٠٪، وكذلك تخفيض معدلات التعريف
المختلفة القائمة حالياً بنفس المعدل وما ينتظر أن
يتبعه من تخفيضات أخرى في المستقبل بنفس
المعدلات حتى يصل الحد الأدنى للتعريف إلى
٥٠٪ مع بعض الاستثناءات التي ستظل في
محلها العالية.

وأشار المصدر إلى أن عمليات التصدير
الجمركية سيراعى فيها في المرحلة القادمة إجراء
تخفيضات على جمارك مستلزمات الإنتاج
بصورة واضحة للمساعدة في تخفيض تكلفة
إنتاج السلع المحلية ورفع قدرتها على المنافسة
في السوق الدولية مع دعم للنظم المحلية حالياً
التي تعمل إمدادات كاملة من الجمارك وضرائب
للإيرادات على مكونات الإنتاج المستوردة التي
تستخدم في السلع التصديرية
وأوضح المصدر أن في مقدمة المقترحات
التي ستدعم الإنتاج الصناعي المصري وعلى
الأخص الإنتاج الصناعي للتصدير مع حوافز
معتبرة من السنة المالية القادمة ١٩٩٦/٩٧
مجموعة من السلع الصناعية التصديرية الهامة
حتى تتمكن من المنافسة الواسعة النطاق في
السوق العربية والإفريقية والدولية وأنه يجري
حالياً دراسة القواعد التي سيتم بناء عليها تحديد
معايير أهمية السلعة الصناعية التصديرية،

علم، الأسبوع
الاقتصادي، أن
الحكومة تبحث
حالياً وبصورة
تفصيلية تأثيرات
اتفاقية الجات
على جميع
الأنشطة
الاقتصادية في
مصر وتهدف
الدراسات
التفصيلية إلى إلقاء
إلى تحديد
السياسات
والإجراءات
الجديدة التي
يجب تنفيذها
وتطبيقها خلال
الفترة القادمة
لرفع القدرة
التنافسية

للاقتصاد المصري
في مواجهة
مناخه التنافسية
الجات من تحرير
للمعاملات وفق
للسوق المحلية
وإنهاء إجراءات
الحماية المباشرة.



المصدر: **الجبهة المصرية**

التاريخ: ٢٠ نوفمبر ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لامخاوف على الاختراعات في ظل اتفاقية الجات

اجرت الحجة - رشا عفيفي
في حوار أجريته «الجبهة المصرية» مع الدكتور محمود سمعان نائب رئيس أكاديمية البحث العلمي عن مستقبل الاختراعات المصرية خاصة بعد انقضاء التجارة الدولية والتي تضمنت حرية الفكرية بالاختراعات التي

التسجيلات الجديدة لتطبيق المفترعين والمبتكرين وأما عن مدى الاستفادة من أكثر من ١١ مليون براءة اختراع داخل الأكاديمية

مقالة اختراعات الدواء في البداية أكد الدكتور محمود سمعان أن هناك مخاوف كبيرة من إتاحة الدواء وخاصة التحديات الكبيرة في حق الملكية الفكرية بما يهدد صناعات حيوية وخاصة كصناعة الأدوية في مصر، وأوضح سمعان أن براءات الاختراع الدولية والتي هي سرية سعر الدواء ويضع الفرصة أمام شركات

الأجنبية متعددة الجنسيات لاحتلال التكنولوجيا التصنيع واحتكارها . وبعد عدة مناقشات وإرساء كلفة مع الشرائح المصرية لتأهيل على مصر من إتاحة الجات حيث تم توضيح العديد من الجوانب لنا ولانعتقد أن هناك مستقبل يواقع على إتاحة الدواء لغيره أما المصنوع من صناعة الدواء وما يترتب على حق الملكية الفكرية من ما يتعلق على ثمن الحصول على حق الحصول ببراءات الاختراع من ناحية شركات الأدوية العالمية

والآن سيتم تحديد نسبة التي تحصل عليها المخترع قبل الحصول على اختراعه حفاظا على الاختراعات المصرية وأكد أيضا أن الاختراعات ليست خدمة ولكنها تنمية تكنولوجية لأن التطور لا يظهر ولا في الاختراعات ... وهناك وسائل لنشر العلم أما عن طريق نشر البحث في مجلات علمية وهذا يستلزم وقتا طويلا سنتين على الأقل ... أو عن طريق تسجيله في براءات الاختراع ومحاولة استغلال هذه الفكرة إيجابيا للأخريين أي إنشاء ورشة أو مصنع لتتخذ

**متوقع ارتفاع
سعر الدواء
بعد المغالة
في شراء
الاختراعات
الدوائية**

حماية الاختراعات
ويضيف سمعان طرق جهاز براءات الاختراع المصري يتم عملية الاختراعات بعد المرافعة على التسجيل ثم يطلع البراءة والتي يمتثلها يحصل على حماية لمدة ١٥ سنة وليس مسموح لأي شخص أن يقلد أو يتناول

لكرة الاختراع خلال هذه الفترة وفي ظل القانون الجديد ستدفع فترة الحماية من ١٥ إلى ٢٠ سنة. ويضيف أيضا أن الاختراع لابد أن يكون له جدوى اقتصادية ولابد للتطبيق الصناعي والجهاز يربط بشكل الاختراعات للبحث تتميز بهذه الموصفات لحماية وتطبيق هذه الاختراعات

وأكد أستاذنا نصف مليون دولار في الخمس سنوات الماضية على الاختراعات يعرفون من الأمم المتقدمة استخدمت في عمليات التحديث والتطوير مثل شراء الآلات وأجهزة الكمبيوتر ما تكافأ من مكتبة بها الآن ٢٢٠ مليون براءة اختراع خلال الـ ١٥ عاما الماضية ... هذا بالإضافة إلى الموازنة الحكومية لهذا الغرض التي يتم من خلالها تطبيق

والشر إلى التطوير في الحالية في هذا المجال يجري حاليا بحث مشروع قانون مدة الحماية إلى ٢٠ سنة بدلاً من ١٥ سنة أما بالنسبة للأعمال الأدبية والفنية ستكون ٥٠ سنة وهناك اختراعات معينة سيتم حمايتها لمخترع سنوات مثل الإلكترونيات والأدوية السبب في ذلك يرجع إلى أن هناك فروع معينة من العلم يمكن التخليق فيها سريع فمن الممكن في تلك المجالات يظهر ما يزيد على شراء اختراعات في كل فرع على مستوى العالم

تجميع الاختراعات
كما يجري حاليا تجمع فروع الملكية الصناعية لتتسلم في براءات الاختراع وهي تابعة للأكاديمية والثانية للعلاقات التجارية وهي تابعة لوزارة الشؤون والإعلام والصحة والصناعة والرسوم الهندسية وهي تابعة لوزارة الصناعة وسيتم جمع هذه الأنواع في مبنى واحد وكل فرع سيكون له مسئول واحد بدرجة وكيل وزارة تسجيلات المفترعين

ورغيف هذه تسجيلات المفترعين من خلال جهاز تنمية الاختراعات حيث يتبنى الأبطال وصناعة التصنيع الأول لمعرفته في المعارض الدولية والمحلية وحصلنا على جوائز من هذه المعارض وذلك بتقديم لنا سنويا أكثر من ١٢٠٠ براءة اختراع تحت البراءة لحالي ١٢٠٠ إلى ٢٠٪ منهم أي حوالي ١٠٠٠ لكن هي اختراع سنويا ... ويجب للملكية يحصل على فروع من الهندسة بشروط ميسرة لتقليد إن

مرفعة على القطاع الخاص



المصدر : الإشراف الاقتصادي

التاريخ : ١٠ شهر ١٩٩٥ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مصر والجات

نصل

هذا الاسبوع
الى نهائية
عرض التزامات مصر في

مجال

تحرير

الخيما

التزامات

ت في

مصر

اطار

لتحرير

اتفاقية

تجارة

الجات

الخدمات

والذي

بداننا

ومنذ

خمسة اسابيع

باستعراض مجالات

الخدمات المختلفة من

انشاءات وخدمات

سياحية وخدمات مالية

من تأمين وخدمات

مصرفية وخدمات سوق

المال وقدمنا فيه الجداول

التي تقدمت بها مصر

وحددت فيها شروط توريد

الاجانب لخدمات في تلك

المجالات المختلفة.

والجدول الذي نعرضه
هذا الاسبوع هو جدول
الالتزامات في مجال
خدمات النقل البحري
الدولي متضمنا نقل
الركاب والبضائع وكذلك
الخدمات المعاونة للنقل
البحري كتطهير المواني.



المصدر: الأرقام المتكاثرة

التاريخ: ٧ أغسطس ١٩٩٥

سرقة المعلومات.. نوع جديد من الحروب تتعرض له كافة الدول متقدمة أو نامية.. هذه الحرب الشرسة مجالها دنيا الكمبيوتر. وتقوم بها عصابات منظمة تخصصت في هذا النوع من الجرائم.

□ بعد دخول مصر عصر الكمبيوتر:

التشريع .. كل يوافق حربه

المطروحات؟

• تعميم أجهزة الكمبيوتر يتطلب
حماية كاملة لضمان عدم سرقة المعلومات الهامة
• مطلوب تشريعات جديدة
توفر الأمان لنظم المعلومات المصرية



لهم.
أما الطريقة الثانية فهي عن طريق ما يسمى بالبرمجيات الكمبيوتر وفي عبارة عن برنامج حائل يرمز برامجه لحساب الأتي التطبيقية الأخرى ولكلها بخلاف هذا في أنه مصمم بواسطة أحد المبرمجين لتطبيق أهداف تنمية برامجه الخاصة الحائز لدرجات جسيمة في نظام الحاسب والاستدلاء على ما فيه من معلومات وتأمين ترتيب الفهرس بقدرة الحاسبة على تعديل ترتيب البرامجه الأخرى عن طريق اتصالها فيها والارتباط الكلي بها فضلاً عن تعيين البرامجه التي سجلت أصنافها والترتيب على السليم منها وقد لاحظ بعض الشركات غير المتخصصة في إعداد برامج الكمبيوتر في استخدام برامج الفهرس لتبسيط الشركات الكبرى وأصنافها في ما يخصها واكتيف من إسرائيل.

ويتم تنفيذ برنامج الفهرس من خلال البرامجه الخاصة به بجهود تشغيلية حيث تتناول العديد من جهاز في آخر عند تكرار التشغيل من كل برنامج من برنامج جديد تتناول في الفهرس الكمبيوتر عن آخر ما يوجد تلك الأبحاث الجسيمة التي تطبقها المعلومات التي يعيها ستقل مخرجه للأبحاث إذا تامل فيها البرامجه خاصة وأن الحاسب الوحيد الذي يجهز به سلاح المعلومات من تصدير أو لقاء محطيات الفهرس والمجموع من جديد في التخزين للمعلومات ما يمتد شعاع الطرقات الموفرة من قبل.

البرمجيات أنواع

ويشير د. أحمد هشام توفيق إلى تعدد أنواع البرمجيات الكمبيوتر فهي كغيرها التقنية لثلاثاً من أهم البرمجيات التي نالت شهرة عالمية هو الفهرس والتي يلزمه التي حدد انطلاقاً في الأساس من ماركس العام المرافق ميلاد اللغز الإيجابي وهو أنظر البرمجيات التي استخدمت القضاء على ذاكرة الذاكرة الحديثة وفي نهاية عام ١٩٨٨ استطاع العالم الأمريكي الشاب روبرت تايلن سويرسون أن يترجم فيبريسا في شبكة بروتوكول أي في تمثيل ٦٠٠٠ جهاز كمبيوتر في أي في وستانفورد ويعمل لورنس مودر وسمل الجيش الأمريكي لإبحاث الصواريخ لإبحاث الاستيعابية وجهاز مركز أبحاث وكالة دفاعه.

كما يوجد فيبريس اسمه مسكوبس ظهر على ملف جهاز دابل كاتيون، ثم انتشر في أجهزة شركات أخرى ومؤسسات حكومية مثل شركتي مينيوتا وأركو ووكالة الفضاء الأمريكية ستانيس وجيش القربى الأمريكي.
وفي أكتوبر عام ١٩٨٩ ظهر فيبريس آخر تسمى سويرسون للمطبات وهو مظهر ثلاثة برامج متتالية وقد حدد هذا البرنامج ٢٢ مليون جهاز كمبيوتر في أنحاء العالم وكان أول شعاعها الفهرس

بما يسمى «الاستثمار الطائي الجديد» ومن بين هذه التطورات نظام «الإنترنت» الذي يشبه البعض بشبكة الكمبيوتر التي تنقل كوكب الأرض في عام ١٩٩٢ ومع ظهور الشبكة الدولية للاتصالات بدأت فكرة «الإنترنت» في الانطلاق وفي تقدم على مبدأ أساسي وهو التفتق الفائق للمعلومات من خلال أي مصدر رسمي أو خاص من خلال شبكات عديدة متخلطة يشارك فيها الأفراد والمؤسسات الأمر الذي أدى إلى سهولة اختراق أجهزة

الكمبيوتر والاستدلاء على ما بها من معلومات بدقة أي القضاء عليها نهائياً وقد بدأ استخدام هذا النظام عام ١٩٨٨ وعلم بطرق الاتصال بصمد إمام أي هجوم أو اختراق خارجي حتى ولو كان هجوماً فورياً بحيث أنه في حالة قطع الطريق الرئيسي الاتصال فإن المعلومات التي تنقل جزءاً من الشبكة الرئيسية والتي تحمل عنواناً واحداً سوف تنكس ذلك، على شفرة معينة فورياً للوصول إلى وجهتها ومقصدنا.

وإذ ساهم الأكاديميون ورجال البحث في تطوير هذا النظام الذي يمكنهم من تبادل ليس الصوت فقط مثل التليفزيون ولكن الكلام والتكريب والصور والرسوم والبيانات والتوضيحية وهذا ما استطاع نظام «الإنترنت» تحقيقه من خلال تلك الخطوة في مقابل معلومة واحدة وتلقاها التليفزيون في فترة زمنية مغلقة ورغم هذه الخطوة العلمية إلا أنه قد روي في إحدى الدراسات الصادرة عن معامل متربع التفكير في العالم أن هذا النظام الجديد سيحقق نجاحاً باهراً في إدارة المؤسسات كالمصارف والشركات والمستشفيات إلا أنه من ناحية أخرى سيؤدي إلى زوال فكرة الدولة القومية بشكلها الحالي لأن «البيانات» وهو وحدة المعلومات تستطيع الفهرس من جميع أجهزة الرقابة عند استبعادها أو اختراق شبكتها وبالتالي أصبح هذا السبل الجامع من المعلومات والبيانات ليس له بطن وأصبحت الحكرام التي ترتكب من خلاله ليس لها أرضاً للشعاع وعلى سبيل المثال نعرض اقتراحات الأمريكي إلى أكثر من ٢٠٠ ألف حالة اختراق.

جرائم الكمبيوتر

ولكن كيف يتم ارتكاب جرائم الكمبيوتر ويرجع للمطربات وما هي إمكانية مقاومتها ويرجع د. أحمد هشام توفيق هذه القضايا ويقول أنه يتبع لاختراق أجهزة الكمبيوتر وسرقة ما فيها من معلومات من خلال الحقائق.
أولاً الحقائق
أولاًما اكتشف من كلمة السر أو الشفرة الخاصة باستعمال الفهرس المعلومات الذي يتعمق الكمبيوتر وهذا النوع من التعمق يصعب التحكم به إلا من خلال تدبير كلمة السر الخاصة بكل جهاز على لحد زمني متناهي حتى يصعب اختراقها وكذلك افتناء الأشخاص القادحين على تشغيل أجهزة الكمبيوتر حتى لا تصير كلمة السر على أساس

فرغم عظمة هذا التطور التكنولوجي الذي يشهد في هذا الجهاز الهوسمي إلا أنه يواجه هجمة خطيرة أداتها الجرائم المنظمة لاختراق شبكات الكمبيوتر والاستدلاء على معلوماته مخزون معلوماتي بالإضافة إلى اعتبار الفهرسات المخرمة لبرامجه والتي تلحق خطورتها خطيرة المخرّب لأنها تملأ جهوداً مضنية بثلث طاق العمل ليست بالقليلة لتضاهي هذه المخرّب من المعلومات والبيانات العلمية الأمر الذي يهدد بانهيار شعب وأمم تتعرض لأبضع عملية الحاسب لتسارعها العلمية والصناعية.

ومع دخول عصر الكمبيوتر وتعمقه في مختلف مؤسسات الدولة وفي مراكز المعلومات ومراكز القرار في عصر أصبح من المصيريين طلباً معرفة كيفية حماية ما تقوم بشركته من معلومات تحتل على أسرار الدولة في كسافة الجالات بعد أن تحولت سرقة معلومات الكمبيوتر إلى أحد أهم مهام أجهزة التجسس والاستخبارات... فكم يمكن أن نسمي حرب الكمبيوتر وهذا ما يؤكد د. أحمد هشام توفيق الأستاذ بكلية الهندسة بجامعة القاهرة ويضرب دكان البرمجيات للخدمة فالثالث: لقد بدأت حرب الكمبيوتر ضد الفهرس الأول لاستخدامه فقد كذب كذب أجهزة الكمبيوتر في عام ١٩٩٢ من كذا برامجه الكمبيوتر والأجهزة التي تستخدم نفس الذاكرة لتخزين المعلومات الأخرى التي يستخدمها الفهرس والاختصار: ظاهرة نقل البرامجه الأصلي

الأمر الذي مهد الطريق للبعض لأجهزة تعديل معين من ترميز التطبيقات ولك الخطوة الخاصة بالمطبات للترميز مما يؤدي إلى القضاء على البرامجه الأصلية وما تتضمنه من كود معلوماتي وبياناتي ولم يتوصل البعض عند هذا الحد بل تقدم أكثر وهو ما يسمى بالهجوم على الكمبيوتر عندما فوجئت المخرمة الاقتصادية في حالة هوريلينس بأن اليكس الذي خزنت فيه معلومات على مدى ٦ سنوات قد أصاب المعلومات التي يرمزها فويوس وألغى أومضها وفي الأظهر النتيجة التالية كان هذا الفهرس قد أصاب ما يزيد على ٢٥٠ ألف جهاز كمبيوتر ومن هنا بدأ الانتباه لفخيرة أجهزة الفهرس الحديثة.

تطورات ملاحقة

ولقد طارت ثورات ملاحقة على الكمبيوتر تشغل طرفة طلبة مائة في هذا الدليل إلا أنها تثير سائلاً ما حين نظر المخرّبة الفاسقة الأمر الذي أدى إلى استخدام الفهرس كدالة خطيرة من أدوات الماسوشية للمطبات والفتاح على الفهرسين وكشف أدق أسرار الحكومات والهيئات المسيطرة عليها.



ويعتبر مساهمة زلات الله في جهود
السلطة الدولية في منع كافة أشكال
الطوارئ القاتلة، لقد أضاف مؤرخ الأمم
المتحدة الثنائي لندع الحربية ومعالجة
المخاوف من زلات الله في عالمنا ذات
الـ ١٩٩٠ في قراره لتقليل الجرائم ذات
الطابع العنصري، لندع الحربية، لن تكف
الجهود ذاتها في كبح جرائم من قبل
السلطة أساسا استعمال الحاسب التي
تستخدم في توليد جرائم ذات طابع
العنصري الدولي عن ضرورة تحديث
القوانين والإجراءات ذات الصلة بما يشتمل
على نكثن الحربية والقوانين الرافعة ضد
السلطات التي تستخدم في توليد الله في
الإجراءات القضائية طبقا إلى نمو
السلطة وكيفية إنشاء تفهيرات
ملائمة عليها إذا منع الحربية الدولية
تهدف لتشكيل نهجاً أفضل للتعهد
المستند من التشديد لندع الحربية
عامة في حالة عدم وجود قوانين تنطبق
على تلك الحالات.

كما تم للجنة كذلك العمل الأعضاء في محاسبة الانشطة التي تبذلها في المعمود قبلتي من أجل مكافحة الجريمة المنظمة والمخدرات باعتبارها من تلك القضايا التي تتطلب المصاحبة بكافة في المعاهدات للاتفاقية تسليم الجرمين وقضايا المحاسبة في المسائل الخاصة بالتصنيف الجرمين دول العمل والمصاحبة الترتيبات القرار الدول الاعضاء، والعمل في أن تكون تضرعاتها المتعلقة بتسليم الجرمين وقضايا المحاسبة في المسائل الجنائية مطابقة لالتزاماتها في أشكال الجديدة لاجراء مثل التي ذات العمل المصاحبة.

وقد أوصى المؤتمر بفتح أفاق جديدة
للتعاون الدولي في مجال مكافحة جرائم
المنحصرين الأولى من خلال ضرورة وضع
معايير دولية لأن نظم العدالة الأية
التي بدأت وكذلك وضع تدابير ملائمة لحل
مشكلات الأشخاص القسائي التي
تتبرها الجهات القضائية العابرة للحدود
و ذات الطبيعة الدولية مع وضع اتفاقيات
دولية تنص على تمسك نظم إجراءات
التفتيش والضبط بالباشر الرابع عبر
الحدود على الانتظة القانونية للتصالح
بينها والأشكال الخاصة للمساعدة
التبادلية مع كفاءة الأخرى في الوقت نفسه
تحقيق الأثر وصراتهم وسبله لتدول.

لجنة الجدير رقم ١٤٢ لسنة ١٩٩٤ قررت
لجنة ٧٢ على أن تفي بتطبيق أحكام
المرجعين السابقين على ما تعتبر البيانات
التي لا تتعلق بالعمليات المالية وحملاتها
بمراكز معلومات الأحوال المدنية ومطابق
البيانات الخاصة بها المستخدمة في
إصدار الرقائض الخاصة ومطابقات تحقيق
التقصية الواردة في تقرير ومحررات
وصحية. إلا أنه بلغ تقرير في المحررات
رسمية السابقة أو في غيرها من
للمحريات الرسمية تكون الحقبة الأشغال
التي لا تتعلق أو كسبها لا تقل عن *

[illegible]

٧٥ صانعت كل من عمل أو اتلف الشبكة
النافذة لمعلومات الأحوال الفنية أو جزأ
منها وكان ذلك ناشئاً عن أعماله أو رعيته
أو عدم احترازه أو عدم مراعاته للقوانين
واللائح والأنظمة
فإذا وقع الفعل عمداً تشدد العقوبة مع
عدم الإخلال بالحق في التعميش لدى
الحائزين

تدابیر لازمة

وفرض القانون كذلك على مصلحة الأحوال المدنية واتخاذ كافة التدابير اللازمة لتأمين البيانات الشخصية والجمعية المختصة بالبيانات أو بوسائل التخزين الخاصة بها ضد أي اختراق أو عيب أو افلاخ أو إضفاء أو تغيير أو مساس بأي صفة كانت في هذه الأحوال التي تنسب عليها القوانين وفقا للإجراءات المنصوص عليها في

٦٤

حصولية للعلوم الهولندية وكذلك الإيطالية وبخاصة الأبحاث المتعلقة بإمكانية الإنزيم وتشير الإحصائيات إلى أنه يتم إنتاج فيروسين جديدين في العالم كل يوم وهو ما يستدعي القلق الدائم لهذا الخطر الدائم

ويتم الكشف عن وجود فيروس مامن خلال وجود نقص واضح في سعة الجهاز التنفسي أو بدء تشغيل الجهاز بصورة ملحوظة أو أنه مريض بصورة مفاجئة بعض إرسائل غير العادية التي يجب عدم التعامل مع برامج الحاسب الآلي الجديدة لا بعد التأكد من خلوها من الفيروسات بضرورة الانزول باستخدام البرامج الأصلية الصادرة عن مراكز إعداد البرامج

ولكن كيد يوليه القسطنطين المصري
رأى كيد الطغرات (الملكوتيين)
المستشار فيلاد في عويز مسعد وزير
عدل بول في العالم بعد حلبيا ما
يكون يوليه الصناعات ١٢٢٩٩ ا لا قلوب
الامانيات وما نجم عنها من تصورات
تصانيف واجتماعية تصدق بفرع
جميع الطغرات وازيد استخدم
مخبر كيد لا تخبرين وسجاعة
مخبراج الطغرات الصناعات واد
بصناعات في حالاته. وامع هذا
فرع نظير جبر سيرة الطغرات
سبح وامعنا ان قانون العقوبات في
الفرع لا لم يد كلبها او فعلا
درجة الطلوة الزمرية. تصصو
الطغرات والمساوي المتفرقة في
صناعاتها او تلك يوراء صغرت
الفرع ١٢٢٩٩ حيث لم يكن هذا فنون
المصان من فرعها. فطبع

المبادئ القانونية على الأشكال
لغة الجرائم. كما يؤكد مساعد وزير
الدفاع الأشكال التي تعتمد على
الحسابات والمعلومات مبسط
ويأتي ناجمة عن الطبيعة القاسية
للأشكال المستخدمة في
الحرب. كما تفرغ صعوبات أخرى
حيث يصعب تطبيق النصوص
التقليدية (التعلقة من حيث
الوقائع) على أحوال معقدة

يوسف مساعد وزير العمل قائلا انه
من الابداء لم يتخفعا الاجرام
اتوا الى هنا لاجل ذلك لا ينبغي
الضدسي ليوارد التي بدأت تظهر
مستقبل على وتيرة العمل والتدريب
خدمات نظم المعلومات الحديثة
موقف التوسع المستمر في
المعلوماتية يقول المصيري
ان القطاع القانوني المصري جاء
لأن يراه هذا النوع من
الوجودة من
موجبة شاملة ولكن لاختلاف فيه
بعضه نمصرى تتماثل بشكل
غير صوريه. فظ. فانظر اشكال



المصدر: الألمانية

التاريخ: ١٢ أغسطس ١٩٩٥ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

جهود مصرية لتعديل التزامات انتقال العمالة في إطار الجات

تسعى مصر من خلال المفاوضات التي تجري في جنيف إلى تعديل الالتزامات الخاصة بانتقال العمالة، وذلك في إطار اتفاقية الجات التي أسفرت عنها جولة أورجواي حيث من المقرر إدراج هذه الالتزامات في جدول للالتزامات الدول. وعلم مندوب الأفرام أن مصر ستكون من الدول المستفيدة بما ستقدمه الدول للشتات من التزامات جديدة في هذا المجال . حيث من المقرر إدراج نص يسمح لوزير القوى العاملة باستثناء مورد الخدمة الأجنبي من شرط نسبية الـ ١٠٪ الخاصة بعدد الأجانب اللازمين لتوريد الخدمة في أي وحدة



الغلات : الأعداء يزدادون خفى والفقراء... فقرا



الاعتقاد الذي تروج له الدول الصناعية الكبرى، هو أن تحرير التجارة الخارجية الدول في إطار اتفاقية «الفاحة» سينتج

في السنة سنويا، ما يلحق الباب أمام سيطرة أفضل التبادل السلع بين الأسواق على اختلافها، بالحد الأدنى من الصعوبات الجمركية، والغاء

الواجب السرياء للاستيراد.

وع ان هذا الاعتقاد، تشاكره فيه غالبية دول العالم التي ألحقت الاتفاقية، أو تلك التي تنهج إلى الانضمام إليها، فإن ثمة مخاوف واسعة من أن

تساهم الاتفاقية في زيادة خفى الأغذية، وتكريس فقر الفقراء.

والثلاث ان هذه المخاوف لا تقتصر على الدول التي تعتبر نفسها متضررة من إطلاق حرية

الاستيراد والتصدير، بل تغير جهات في دول مستقلة، مثل منظمة «اوكتكاه» (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية)، ومنظمة الأغذية والزراعة الدولية (الفاو) إلى منظمات ومراكز

أبحاث اقتصادية وعلمية.

وتستند هذه المخاوف إلى اعجاباين الذين على الأقل، الأول، أن الدول الفقيرة المعتمدة على

تأثير الأكل نمو (مجموعة دول الـ ٨٨) لم تستند فطريا من الصناعات والجهود التي تشكل الدول

الغنية لها بناتها في ظل المقيدين الماشيين، بل حصلت مؤ (العكس)، إذ تراجعت مستويات النمو الاقتصادي فيها إلى ١,٤ في السنة أو أوسط

المتبعين، في مقابل ١,٦ في السنة متوسط

التمو، في أوائل العقد نفسه، وأ في السنة في

التمتعيات، ما يعني من وجهة النظر هذه، في الدول الصناعية التي يزيد عدد سكانها عن ٥٥

ملون نسبة بالغ أكبر فقرا في التسعينات، ما كانت عليه في الثمانينات أو السبعينات.

وحسب التقرير، الذي أنجزته «اوكتكاه» أخيرا، فإن التدهور الاقتصادي في مجموعة

الدول الـ ٨٨ دولة منها في إفريقيا، وأ دول آسيا، وه دول في المحيط الهادي، وتيرة

واحدة في منطقة البحر الكاريبي، تلح عن اتساع الفوة بين زياطين، النمو الاقتصادي الذي

لم يتجاوز متوسطه ١,٨ في المئة سنويا، في مقابل الزيادة السنوية التي بلغت ١,٢ في

ما يعني ان هناك عجزا سنويا بمقدار ١,٢ في المئة، وتاليا التحول من تحقيق نمو إيجابي إلى

تحقيق نمو سلبي على استخدام المكين الماشيين

أما الاعتقاد الثاني فيتصل، وفق التقرير نفسه، بالتراجع الذي حققه القطاع الزراعي، في مجموعة الدول الـ ٨٨، وهو القطاع الذي يمثل ٥٠

في المئة من الناتج المحلي الإجمالي فيها، كما يؤثر حوالي ٢٥ في المئة من المصادرات، إلى جانب استيعابه ٧٠ في المئة من العمالة

الوطنية.

وتفسر خبراء الفاو التدهور الذي سجله القطاع الزراعي في البلدان الأكثر فقرا باستناد

الاعتماد على المصادب البنائية في الانتاج، واستخدام التناز غير المؤمل، ثم الجفاف الذي

أصاب الكثير من البلدان، والأهم غياب السياسات

التصديق على برنامج على إبقاء أسعار غذائية

الصادرات الزراعية الأساسية مخفية إلى الحد

التي تعجز عن تغذية الأكل.

فإن حكومات غالبية الدول الفقيرة لجأت في حل

محدودية فعالية الصناعات التي تسهم الدول

الغنية، إلى اعتماد صيغتين الأولى دعم القطاع الزراعي، سواء ب طريق توفير عناصر الإنتاج

بأسعار كل من الكلفة أم عن طريق دعم أسعار

المبيع للمستهلك على هامش مقبول من الربحية

للمنتجين، الأمر الذي شكل عبئا ثقيلا على

عولانها العامة.

أما الصيغة الثانية فكانت الخطي عن دعم

القطاع وتزله المزارعين بواجبهون طلبات الأسعار

في الأسواق العالمية، الأمر الذي ساهم في حد

يديد في تحول الكثرين منهم إلى قطاع آخر، وفي زيادة وتيرة الهجرة من الريف إلى المدن



المصدر : **الجمهورية**

١٥ أغسطس ١٩٩٥

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

القانون المصري للجات

د . حسام لطفي

استاذ القانون المدني المساعد
كلية حقوق باني موبيل جامعة القاهرة

وكت أرجو التصديق مضمون على هذه الاتفاقية قبل أن تصدر تشريعاتها الداخلية وتضمنها ما يفيد منها من الاستثناءات المقررة في اتفاقية الجات لصالح البلدان النامية، أسمى وقد ورد في تقرير الحكومة الذي عرض على مجلس الشعب لتقرير الانضمام إلى اتفاقية الجات أن مصر لن تتردد في الاستفادة من كل الاستثناءات الواردة في مجال الملكية الفكرية بما يحقق المصلحة الوطنية. ولكن أما وإن هذه الاتفاقية قد صارت نافذة في مصر، فإن المنطق يقتضي أن تسرع مصر - في أقرب فرصة ويعد العزم الأول من يناير سنة ١٩٩٦ - سواعد بدء

الانضمام الدول الاعضاء في الجات بتطبيق أحكامها - باستعمال حقوقها المشروعة في الاستفادة من الفترات الانتقالية التي يفرض تحت تصرف البلدان النامية، حتى تعيد تشكيل بنيتها الاقتصادية والثقافية والتعليمية.

وأيض في التفاوض في استعمال هذه المبادئ إلا إعمالاً لحقوق تقرير البلدان النامية بعد خلالها حامية الويلس خلال دورة فورجواي لتحديد اتفاقية الجات نظير تنازلات قدمتها هذه البلدان لصالح الدول المتقدمة. وإن يكون جزءاً هذا التراضي إلا الإعمال الفوري المباشر لاتفاقية الجات بكل ملاحفها في مصر دون قيد أو شرط، فهل هذا هو ما نسمي إليه ؟

انضمت مصر إلى منظمة التجارة العالمية القائمة على تطبيق اتفاقيات الجات، بما في ذلك الاتفاقيات التي ودرت في الوثيقة الختامية للمنظمة بشأن جولة أوجوي للمفاوضات التجارية متعمدة الأطراف، والموقعة في مراكش بالمغرب في ١٥ من أبريل سنة ١٩٩٤، وصديق وزير الخارجية على الانضمام في ١٧ من مايو سنة ١٩٩٥ وجعل نافذة هذه الاتفاقية برزت إلى أول يناير سنة ١٩٩٥، ونشرت الاتفاقية وملاحفها وقرار التصديق في العدد ٢٤ (تابع) في الجريدة الرسمية الصادر في ١٥ من يونية سنة ١٩٩٥ وبذلك أصبحت الجات ملاحفها جزءاً من النظام القانوني المصري طبقاً للمادة ١٥١ من الدستور المصري الحالي الصادر عام ١٩٧١ والتي جعل للاتفاقية الدولية قوة القانون الداخلي بعد التصديق على قرار الانضمام إليها ونشرها في الجريدة الرسمية، فأذا ما التفتنا إلى أغلبية أعضاء مجلس الشعب قد وافقت على رجعية هذه الاتفاقية لبدء نفاذها في مصر اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٩٥، نؤكد أنه لا توجد حاجة إلى تعديل أية تشريعات وطنية في مصر، حيث أصبحت الجات وملاحفها قانوناً داخلياً مصرياً واجب النفاذ من هذا التاريخ.

وقد غابت هذه الحقيقة القانونية، التي استقر عليها فقهاء القانون الدستوري في مصر وقضاء محكمة النقض والمئات مجالس الدولة على من لتتوأك مع ماورد في اتفاقية الجات وملاحفها، ولم يعد مقبولاً سوى إصدار التشريعات النامية بما يحمل مصر تستفيد من الخيارات التي ودرت في هذه الاتفاقية وملاحفها لصالح الدول النامية.

ولعل أحد أهم الآثار المترتبة على ذلك هو انهيار مشروع قانون براءات الاختراع الجديد الذي كانت تحاول مصر أن تستخدم منه فترة انتقالية تمتع فيها عن توفير حماية براءات الاختراع في مجالات المنتجات الكيميائية والزراعية والصيدلانية لفترة اقضاهما عشر سنوات. وذلك نظراً للاحتياجات والمتطلبات الخاصة لتل البلدان الاعضاء نمواً والمصريات الاقتصادية والمالية والأثرية التي تمنى منها، وحاجتها للمرونة لخلق قاعدة تكنولوجية قابلة للاستمرار على حد تعبير المادة ٦٦ من ملحق الجات الخاص بالملكية الفكرية.



المصدر: الأمانة العامة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٢ أغسطس ١٩٩٥

بورسعيد في مواجهة الجات

المتفائلون

خوف

الحق في الاحتفاء من استيرادها.. وهذا الحق..

سار بالنسبة للملابس الجاهزة حتى عام ٢٠٠٢ أين قاما بورسعيد فرسة لتجويد انتاجها من المصنعين للملابس بهما إلى القدرة على منافسة الوارد منها بعد الترخيص الماكرون لا سيكس على مصر وقبها فتح ابواب استيرادها ولذا اشرفت اتفاقية الجات ولدينا حاليا تجارب ناجحة في انتاج وتصدير بضاعة السلع التي

انفك من حولها الحماية الجمركية بمقتضى الجات لكنها - أي تلك السلع - صنعت أمام تدفق السلع المحلية المستوردة بعد أن نجح الانتاج الوطني في التطور والتحسن. كل السلع التي ترد إلى بورسعيد حاليا وأرقا في أسواقها أصبح مسجوما بطلوها إلى نفس ربح ذلك فذلك فارق مصرى لصالح للتعرض منها في بورسعيد لإلغاء الجمرك الذي تتمتع به المدينة الحرة.. وهذا ما يستلزم مع التسهيلات والملاصق كجائزة رستقال بورسعيد أرخص لسنوات طويلة قائمة فلا خوف من التدفق للوارد للمصنعي ولغيرهما على محض مع الاعتراف بأن نقص السوق السعري سيهدم بورسعيد مستقبلا من الزواج مقارنة بجمعه في السنوات السابقة. لذلك لابد للمدينة من بدائل أكثر فباتا لعمان استيرادها هذا ما استدعى إليه قوتة في جمعية عن الأثار للتوتمة الجات وهي طرح الأثار في بورسعيد لا بد لأصحاب رؤى الأثار في بورسعيد

في ١٧ أبريل عام ١٩٩٤ لشركت معظم دول العالم في التوقيع على اتفاقية الجات وبقيت الدول في طربها للتوقيع. وقد توسع نشاط منظمة التجارة العالمية منذ أول يناير من العام الحالي ليشمل مع التجارة خدمات الصناعة والزراعة والحقوق الفكرية. وفي حين انتظمت في هذا النشاط الدول الغنية إلا أن دول العالم الثالث خاصة تلك التي يكاد يخل الفرد فيها من ألف دولار مثل مصر.. تحفلت وحصلت على فترة زمنية لتوقيع أو ضاعها وتمتعت بمزايا فيما يتعلق بالتزاماتها أمام صندوق النقد الدولي وأيضا فيما يتعلق بالتعريفات الجمركية.

ولمرت تلك المزايا مصر فرصة كبيرة لحماية تجارتها العالية ومناعاتها الوطنية بفتح مائة من سلع أو فرض نظام الحصص عليها أو بإجراءات رسوم جمركية وغير ذلك من محاسبات كما حصلت أيضا على براءات الاختراعات العالية لمصانع محلية وفي مقدمتها الأدوية. أولى هذه الحماية التي باشرت مصر حقها في تطبيق بنودها تهدف إلى عدم تأثر ميزان المدفوعات وأصنافه بأي خلل أو تأثير بالسلب على المصانع الوطنية من الناحية الاستراتيجية أو العمالة.. ومن ثم فإنها باتت الاتفاقية عمدة ومؤكدة خاصة مع وجود آلية حكومية قوية تستطيع أن تحكم في حركة الصادرات والواردات إلى مصر التي تزداد وأردتها عن صادراتها بكثير من السلع.

من هنا فإن الاتفاقية لاتحدث تغييرا جذريا فيما يتعلق بمصر وبالتالي بورسعيد. هذا هو رأي خبراء الاقتصاد في بورسعيد يقول عبد الوهاب قوتة وكيل اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب والنائب بورسعيد: أهم واردات لبورسعيد هي للتسريحات والملابس الجاهزة. أما عن التصديرات فلدينا مهلة تنتهي عام ١٩٩٨ لتطويع تلك الصناعة بتجديدها وتمثيل استثمارا. وخلال السنوات الثلاث فإن مصر



تحقيق: محمد أبو الشهود

منع دول المجموعة مزايا تشجيعية جمركية وإسما بورسميد فرصة زمنية واسعة للاستفادة من فترة السماح التي منحتها اتفاقية الجات لعصر لحين ارتفاع دخل الفرد فيها إلى ألف دولار.. ولعل ما يلفت انتباه محمد الرزاق وزير المالية من السماح للمصانع المصرية بأن تكون مناطق حرة خاصة ما يشجع على تخفيض تكلفة السلع المنتجة محليا في مواجهة المستورد فضلا عن تشجيع عمليات التصدير التي لا شك أن اتسامها من خلال ميناء بورسميد سيحقق أعلى قيمة مضافة للاقتصاد البورسميدي خاصة والمصري بصفة عامة.. لا نذكر أن اتفاقية «الجات» وفتح السوق المصرية للاستيراد ستؤثر إيجابيا على بورسميد.. لذلك انغمس إلى

والتعاون مع الدولة من إنشاء مخازن ضخمة السلع الاستراتيجية الغذائية والوسيلة والاستثمارية مثل القمح والتمر والسكر والأرز والفواكه وحديد التسليح والأسلحة والمكينات والآلات.. وهذه جميعها سلع ستظل مصر تستوردها لمدة بعيدا.. ومجلس إدارة المنطقة الحرة أدرك أهميتها ورفع عنها جميع أنواع الرسوم.. وبقي تكليف الجهود لتشجيع المستثمرين على استثمارها بدلا من واردات الحالة التي تقترب أسعارها من أسعار مبيعاتها في أسواق مصر بعد رفع الرسوم الجمركية عليها في المقابل.. وجانب النشاط التجاري في تلك المنطقة من شأنه أن يخلق فرصا استثمارية جديدة.. وكما قلت.. والكلام لمن يظن.. فلهذه السلع

نستوردها بكميات كبيرة ونسنوات طويلة قائمة.. وشروط الاستثمار في شركات التجارة تحتاج إلى شركات لرؤس أموال خارجية فليست هناك لأن المستثمرين في إنشاءها.. وأما الأراضي فيوجد منها حاليا ٢٠٠ ألف متر غالية في منطقة الرسوم جنوب بورسميد.

أعطى أنه لا يحسن من اتفاقية الجات على بورسميد وإنما يمكن الاستفادة من ميزاتها لبناء بورسميد التجارية والصناعية القوية والفعالة في الباطنة.

أما من يشغل قمة المستويات الاقتصادية في بورسميد وهو محمد عبد الفتاح المصري رئيس الغرفة التجارية فيقول:

«أهدافنا ونصوص اتفاقية الجات تدفعنا إلى البحث عن وسائل الاستفادة من موقع بورسميد الجغرافي في مشترق الطرق بين ثلاث قارات واستثمار نشاطها التجاري الحر لتحويلها إلى محور لتنتقل بضائع العالم.. وهناك دراسة جارية لإنشاء سوق عربية لمواجهة التقلبات العالمية الاقتصادية مثل السوق الأوروبية المشتركة ودول الناتو التي تضم أمريكا وكندا والمكسيك.. في ظل المشروع الحري فإن بورسميد مبنية على موقعها يمكن أن تكون مركزا لنشاط المشروع وحركته بين الدول العربية خاصة إذا تفتحت على

المتشائمون المستقبل مجهول

ضرورة إيجاد مجالات جديدة بجانب النشاط التجاري الحالي مثل التسوق والترويج في خدمات ميناء بورسميد والأنشطة السياحية.. ولا تغفل أن الدولة بالفعل ساعدت على توفير بدائل قوية للمصانع والرواج في بورسميد مثل المنطقة الحرة الجديدة شرق الدفريرة والمنطقة الصناعية جنوب المدينة.. وفي النهاية

منصع لنشاط أفضل.. وأمامنا تجارب دول قريبة نجحت في حين أننا نملك في بورسميد مقومات لتحقيق نجاحات أكبر.. فميناء دبي على سبيل المثال يتداول على أرصفتها ٦ ملايين حاوية سنويا في حين أن ميناء بورسميد لا يتعدى حركة التداول فيه ٢٥٠ ألف حاوية!

أدعو أيضا إلى تشييد مطار الجميل بتوسيعه ليسمح بتنظيم الرحلات بالطائرات الشراعية أيضا لمواجهة الآثار السلبية الزاحلة بسبب الجات على حركة استيراد السلع.. يمكن تمويل جزء من النشاط التجاري الحالي في نشاط إعادة التصدير بإنشاء مخازن ترانزيت وتسهيل إجراءات انشائها واستخدام الطائر في حركة نقل البضائع وأخيرًا فسطوح من مجلس إدارة المدينة الحرة لابد لجنة متخصصة لزيارة المناطق الحرة الناجحة مثل سنغافورة ومونج كوج وتايوان لاستيراد تجاربها والاستفادة منها حتى تبني بورسميد منطقة حرة متطورة تتساوى حركة



المصدر : **الأمم المتحدة**

التاريخ : **١٢ أغسطس ١٩٩٥**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

علينا أيضا أن نتوقف عند اعتبار السياحة في طوق التجارة لاقترانها بروسعيد فهي لاتتمتع بأي مزايا ذات طبيعة خاصة لجذب السياحة.. علينا ان نتجه الى صناعة الخدمات السياحية والمصيرية والصناعات ذات الصلة والميناء مثل صناعة الحياوات وصيانتها واصلاحها وتجهيزها .. اين ترسانة بروسعيد التي كانت تجتذب بشهرة في صناعة المراكب وميائنها واصلاح السفن العابرة ؟ تصبى ميناء بروسعيد من صناعة الخدمات لايزيد على ٢٩٪ من ميناء روتردام ١/٨ من ميناء سنغافورة و٢٢٪ من ميناء هونغ كونغ! الواقع يقول ان ميناء بروسعيد متأخر عن اللواتي الاخرى بمسافة عتة عقود وليس اقل على ذلك من ان ميناء مانيلا في الفلبين ادرك اسرار التقدم وهو الآن يعلق ٩٤ مليار دولار من عمليات التنمية.. وما ينبغي التحذير متفكر الجدية انه الى الشرق من ميناء بروسعيد تجري محاولات مؤبده للاستئثار بمساحة الخدمات .. فاسرائيل، متطورة للسيطرة على المنطقة على خدمة النقل الدولي للبحر فوساطة التي سيكون مسحة الممر في المنطقة انا اناج خدمات حقيقية لا يطلع معها الا ان تكون على مستواها تفكيراً وتخطيطاً وتقييماً ولا جرفنا طوفان «الجات»

التصنيع والتجارة العالمية.. الخلاصة انه تخوف على بروسعيد بل ان امانيها وفوق ارضها مضعا رحبا لتحقيق طموحات تحقق لها غدا افضل كثيرا من حاضرها.. وعلى النقش - نميبيا - من لمستان قريظة والصوى - السواحل شماليا والاقتصاديا .. ياف سمير سموي وهو خبير اقتصادي وبخبر مفضل.. فلا قيود تضطره للاختلاف في رايه .. يقول: الطريق الى الجات امام الاقتصاد في بروسعيد مغروس بعلامات التفتتاهم التي تجعل المستقبل عرضة لتكهنات كثيرة .. واهم تلك التساؤلات هو اننا لم نترك لأن ان اقتصادنا القائم على صناعة الخدمات منذ نشاته كان من اكثر الاقتصاديات العالمية تطورا لا ان اكثر الاقتصاديات العالمية تقدما الا تسعى لتصنيع نفسها بالمزيد من أنشطة الخدمات التي تتطلب استثمارات ليست كبيرة في الأصول والركائز المالية والتنمية البشرية ومع ذلك فان عوائدها تعد من اخصم الدخول الاقتصادية .. ويكفي ان نعرف انه في ظل الجات تخطط للعالم الى زيادة حصتها من تجارة الخدمات من ٢٢٪ الى ٧٠٪ من مجمل صادراتها الى نسبة اكبر كما انه من بين ٧ ملايين شخص يعملون في قطاع الصادرات يعمل حوالي ٢.٢ مليون في قطاع تصدير الخدمات وتظهر الاحصاءات ان حصة امريكا والماني وفرنسا في تجارة الخدمات الدولية تبلغ نحو ٢٢٪ ونحن في بروسعيد نمضي في الاتجاه المضاد! فالأنشطة التي لا تحقق لنا دخولا حقيقية هي التي تستلزم انما الأنشطة الاقتصادية مع مايرتبط بذلك من بطلاة سفارة ومقنعة وبطالة في رؤوس الاموال مع مايرتبط على ذلك من مشكلات اجتماعية وبخسارية «الجاهة طوفان الاقتصادي علينا ان نعد له سفينة نوح .. لانكر ان اصولنا الجغرافية وبالمية والبشرية في بروسعيد تعد من اسب الأصول الراسمالية للدول الى ترسانة صناعة الخدمات الدولية.. لكن لانما فالتخطيط لدينا لم يرق الى مستوى اهميات ثرواتها الهائلة في عصر الجات علينا ان نعمل على تحويل البناء وقناة السويس الى مصنع دولي لصناعة وتجارة الخدمات.. اما اننا خمس سنوات فقط للتأهب والتعامل للنشور في هذه السوق الدولية وبما لشروط تنافسية «الجاهة»



المصدر: صباح الخير

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٢ أغسطس ١٩٩٥

ما هي حقيقة سرقة اللامعاتي المهرجان؟

● رغم غيابنا عن المهرجانات الدولية إلا أنه عندما لاحظت لنا الفرصة إدراك ظهورنا واعتدنا من الاشتراك والسبب اننا نخشى على اللامعاتي من السرقة !!

● فـ سلطان الكاظم ، رفض أن يسافر فيلمه « سارق الفرح » لأحد المهرجانات الدولية إلا بصحبة ملحد المصري كحارس !!

● ومنتج « هدى ومعالى الوزير » الذي رشح لدخول المسابقة الرسمية في مهرجان موسكو رفض إرسال فيلمه ما لم ترسل له إدارة المهرجان دعوة ليصطحب نسخة الفيلم في كل مكان !!

● ومنتج « البحر يضحك ليه » طلب من المركز القومي للسينما ١٥٠ ألف جنيه ضمانا لفيلمه ضد السرقة قبل أن يرسله لأي مهرجان دولي !!

• منتج يطلب ١٥٠ ألف جنيه ضمانا لفيلمه ضد السرقة
• وآخر يطلب مرافقة فيلمه منذ إرساله وحتى تسلمه
• وثالث يصر على إرسال حارس مع فيلمه !! كل هذا لكي يشتركوا في المهرجانات الدولية !!

• رأفت الميهي : المهرجانا بتلنا التهميت بما فيه الكفاية !!
• نور الشريف : احتجنا بالسرقة أفلامنا من خلال المهرجانات الكبيرة ضحيق جلياً !!
• حسين القلا : أرسلت زوجتي رجل مهم « مايسكو » قبل أن يعرض تجارياً ولم أخش سرقة !!



المهرجان الدعوى لمخرج الفيلم لا متعجه باعتبار أن المخرج ليس قادراً بالضرورة على تحمل نفقات السفر والإنفاق في حين أن المنتج في معظم الأحيان يكون قادراً على ذلك وهو أمر ضائق ببعض المنتجين ليرفضون إرسال أفلامهم !! أما حكاية سرقة الأفلام للمنتجون بملعون أنها مسجلة بطريقة كبيرة ، وأنها لو حلت فكل من يكون لإدارة المهرجان يد فيها وأنه سيكون ورعاً ما يؤكد مصري أو عربي يستطع أن يسرق هذه الأفلام للجيالات العربية المختلفة !!

● غير منطقي !!

ولو كنت مكان أي من المنتجين الذين رشت أفلامهم للاشتراك في مهرجان موسكو لكنت قد أرسلت فيلمي فوراً دون خوف ودون أي شروط !!

هكذا بدأ « حسين القلا » كلامه متى ثم قال لي :

وكد فعلنا بالفعل منذ عدة سنوات عندما أرسلت « زوجة رجل مهم » للاشتراك في المسابقة الرسمية في « موسكو » رغم أن الفيلم لم يكن قد عرض تجارياً بعد ، وكان أول ما حسب متطلب من أغنى من سرقته ، ولكنني لا أجد أي داع لكل هذا الخوف لأنه كون المهرجان دولياً فهذا قليل بالاعتماد ولا ما كان الأمريكان قد أرسلوا أفلامهم .. وقد كلمني د .

مذكور نائب رئيس المركز القومي لسينما في إرسال نسخة من « هدى وسمي الوزيز » ، ولكنني كنت له أن الأمر ليس في يدي لأنني موزع الفيلم لا متعجه ، وعندما كلمت المنتج قال لي أن إدارة المهرجان لم تتوان عن طلبه بإرسال دعوى له ليسافر مع الفيلم !!

يتمس بعض العثر للمنتجين الذين رفضوا الاشتراك بأفلامهم في مهرجان موسكو تحديداً لأن الجرم العام هناك حاشياً بمسألة بإعصال الشعب و« التهلب » ، كما أن الفيلم المصري يأتي في المرتبة الثالثة من حيث الشعبية في موسكو بعد الهند والأمريكي ، وهو ما قد يبري البعض بمحاولة سرقته لأنها ستكون عملية مريحة بالنسبة لهم !! ولكن « نور » يعود فيؤكد أن هؤلاء المنتجين قد خافهم التوليذ عندما قلوا أن المهرجان سيستجيب لطلبهم بإعطائهم ضمانات خاصة ضد سرقة أفلامهم لأنه بصراحة شديدة المهرجانات الدولية لا يفرق معها رجوعنا من عدمه وبالتالي فهي ليست في حاجة لأن تحت أي ضمانات ، وخاصة أن هناك دولاً أخرى كثيرة تشارك بأفلامها دون أي شروط للضمان الوحيد هو سمعة المهرجان بخلاف مبلغ التأمين على التسلط في حالة حدوث أي شيء !!

● المشكلة !!

ويبقى « محمد خان » أن يكون الخوف من سرقة الأفلام هو المبرر الحقيقي لرفض المنتجين إرسال أفلامهم للمهرجانات الدولية ، لأنهم يعلمون جيداً أن مثل هذه المهرجانات الكبيرة تفت سمعة جيدة ، كما أننا قد نملزمهم في خولهم إذا لم تكن الأفلام قد عرضت تجارياً بعد ، ولكن الأفلام التي رفض أصحابها إرسالها نزلت إلى السوق بالفعل ، وبالتالي للخوف هنا لا يمكن أن يكون سبباً مقبولاً للاعتذار عن الاشتراك في أي من للمهرجانات الدولية ، ولكن المشكلة الحقيقية في أن الخوف قد جرى على أن توجه إدارة

● رغم إدراك « رأفت الميهي » الشديد لقيمة وأهمية الاشتراك في المهرجانات الدولية إلا أنه في الوقت نفسه قد أكد في أنه يخشى المنتجين الذين رفضوا إرسال أفلامهم خوفاً من سرقته .. وأنه لو كان مكانهم لانتقل إلى الفيلم مكن أن يتعرض للسرقة في « السكة » أثناء نقله من مكان لآخر وخاصة أن السينما المصرية أصبحت في هودن الكثيرين سينما « مسباحة » !! وإذا كانت أفلامنا تسرق هنا وهي بين أيدينا فهل سيكون من الصعب أن تسرق وهي بين أيدينا ؟

ويستدل الميهي : ثم ما المانع أن نذهب أفلامنا « بصحبة ركب » مثلاً لعل سلطان الكاشف عندما أرسل فيلمه « سارق القصر » لأحد المهرجانات الدولية بصحبة مناجد المصري ليلهم إلى إدارة المهرجان بنفسه ويصله منها بنفسه أيضاً !!

ليس في هذا أي إهانة لأي إدارة مهرجان ولا يجب لأحد أن ينهض منا لأننا نحافظ على حقوقنا .. ثم إن

التابن الذي يجره أي مهرجان على الفيلم هو تأثير على التسلط العام ضد الظلم أو الخوف لأحد السرقة ، فإن وحى لو كان التأمين ضد السرقة ، فإن ليهتم لن تعرض مخسارة سرقة الفيلم بأي حال !!

واختتم رأفت الميهي كلامه متى وهو يقول لي : يا أخي السينما عندما التويت بما فيه الكفاية .. حرام بقى !!

● إلا إذا !!

● يدرهم أن « نور الشريف » قد استبعد احتيال سرقة أفلامنا من خلال المهرجانات الكبيرة ، إلا إذا حدث هذا من موقف صغير أثناء نقل نسخة الفيلم من مكان لآخر ، وإن كان هذا احتيال ضئيل أيضاً لأنه لم يحدث حالات مماثلة من قبل .. إلا أنه



حالة غياب كامل من المهرجانات الدولية، ولذلك كان تواجدا في موسكو فرصة لنا، وهناك ٩ مهرجانات عالمية - أو ما يطلق عليها مهرجانات الدرجة الأولى - تتمتع بسمة جيدة جداً ولم تحدث فيها من قبل أي حالة سرقة لأي فيلم مهما كانت جنيته ثم إن أفلامنا كانت تستأجر من المركز القومي للسنيما إلى السفارة المصرية هناك ومنها إدارة المهرجان، يعني لا يوجد أي احتمال للسرقة، لكنني فوجئت أن المتجدين يطلبون ١٥٠ ألف جنيه قتيلاً من المركز القومي للسنيما وده طبعاً مستحيل وكان هازين يسألوا مع أفلامهم يعني المهرجان يستقبلهم لمدة شهر وده برضه مستحيل !! ولم يكن لدينا للأسف أي وقت لتشرح أفلام أخرى، ول البهاية إحنا اللي خسرين !!

وأيا كانت مبررات الدين ولغيرها إرسال أفلامهم للمهرجانات الدولية فإن القضية لم تعد قضية منتج وفيلم، وإنما قضية غياب كامل للسنيما المصرية عن المهرجانات الكبيرة وفرص تضييع منا للتواجد وإثبات الذات ولابد من تحرك، ولكن .. من يتحرك !!

ماجد رشدي

وهو طبعاً طلب غير متعلق لأن الفيلم خاصة المرشح لدخول المسابقة الرسمية لا بد أن يسافر للمهرجان قبل مجاء الافتتاح بثلاثة أسابيع على الأقل لينسج اللجنة للمهرجان رؤيته وتحديد الشراكة من عدمه، ومن غير المنطوق أن يستضيف المهرجان منتجاً كل هذه المدة وخاصة أن أيا من منتجي الأفلام في أي من الدول الأخرى لم يجرؤ على مثل هذا الطلب !!

● ٥٠ فيلماً !!

عندما التقى سعد الدين ودية أثناء وجوده في كان برليس مهرجان -موسكو وهو شرح سينمائي، كان قد حضر لمصر من قبل كمضوء لجنة تحكيم في مهرجان القاهرة الدولي - اتفق معه على أن تلعب مصر دور المنسق لكل الأفلام العربية التي مشتركة في مهرجان موسكو، وبالفعل بدأ سعد

الدين ودية يتصل بمجموعة من الدول العربية لإرسال أفلامها - لم يستجيب منها سوى لبنان - وفي مصر اتصل بالمركز القومي للسنيما واللجنة العليا للمهرجانات فجاء ترشيح فيلم «هذي ومعال الوزير» و«البحر يضحك لي»، و«هم الشايفر الذي حدث في ترشيح الفيلمين إلا أن سعد الدين ودية استطاع بمجهود شخصي وبالتصالح منه برليس مهرجان موسكو أن يفتح الباب من جديد للأفلام المصرية، ولكنه فوجيء بـ ٥٠ مذكور ثابت، وليس المركز القومي للسنيما يتصل به ويخبره أن منتجي الفيلمين رفضوا الاشتراك في المهرجان خوفاً من سرقة فيلماهم هناك !!

ويستجيب سعد الدين ودية من هذا الموقف القريب ويقول: أنا عندي من الآن ٥٠ فيلماً أرسلها أصحابها للاشتراك في مهرجان القاهرة القادم ولم يتش أحد منهم عليها من السرقة رغم أن عددا كبيرا منها لم يعرض تجارياً بعد !! وبعدين إحنا منذ فترة بطولة نمان من



المصدر : الأمانة العامة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٩ أغسطس ١٩٩٥

مائدة مستديرة غذا بالقاهرة لبحث تأثير اتفاقية الجات على الشرق الأوسط

كتب - نصر زعلوك :

تفقد غذا بالقاهرة مائدة مستديرة حول تأثير اتفاقية الجات على بعض دول الشرق الأوسط تحضرها مجموعة من الخبراء ورجال الاقتصاد في كل من لبنان والاردن وفلسطين.

وتناقش المائدة المستديرة مجموعة من الأبحاث المتعلقة بآلية التعامل مع اتفاقية الجات بهدف تشجيع التصدير للسلع المختلفة بتلك الدول وتقليص آثارها

المصاحبة على التنمية ووضع حلول لأي سلبيات تفرض تطبيق الاتفاقية. كما يفقد غذا بمقر جامعة الدول العربية اجتماع لهيئة تحكم جائزة مجلس وزراء الاسكان والتنمية العرب. ويصرح الأمين العام لمساعد الشؤون الاقتصادية

عبدالرحمن السحبياني بأن الهيئة ستبحث الأعمال للجنة اليها ومدى استحقاقها لنيل الجائزة للجنة من مجلس وزراء الاسكان والتنمية العرب من المشروع الاسكاني للنقد. وقال: إن الجائزة تنكس مفهوم العمارة الإسلامية الذي يجب أن

يكون متميزا في التخطيط والانشاء والعمارة مشدرا إلى أنه تقدم لهذه الجائزة خمسة أعمال من خمس دول عربية. وأوضح أن الجائزة تسمى باسم المهندس المصري حسن فتحي تقديرا لإنجازاته الكبرى في مجال العمارة الإسلامية.

وأضاف أنه سيتم الإعلان عن الجائزة خلال اجتماع الدورة (٤٤) للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الاسكان والتنمية العرب الذي سيعقد في ٢٩ أغسطس الحالي بالاسكندرية تمهيدا لتقديم الجوائز للفائز في الدورة (١٢) لمجلس وزراء الاسكان العرب الذي سيعقد في ١٢ نوفمبر القادم بمدينة الاسكندرية.

THE NEW YORK PUBLIC LIBRARY

[illegible][illegible][illegible]

وقد انقلبت أوضاع التعليم في العراق بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، وبشكل كبير، فقد تم تغيير المناهج الدراسية في جميع المراحل التعليمية، من الابتدائية إلى الجامعية، وتم إدخال العديد من المواد الجديدة، مثل: اللغة الإنجليزية، والعلوم الحديثة، والتكنولوجيا، وغيرها. كما تم تغيير طريقة التدريس، من التلقين إلى التفاعل، وتم إدخال العديد من الوسائل التعليمية الحديثة، مثل: الحاسوب، والإنترنت، وغيرها. وقد أدى هذا التغيير إلى تحسين جودة التعليم، وتمكين الطلاب من اكتساب المهارات اللازمة لسوق العمل.

[illegible][illegible]

د. خمال الذنين صادق



المصدر: الأسواق

التاريخ: ٢٩ - ٢٠ - ١٩٩٥ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

موجة الجات القادمة.. حماية الملكية الفكرية

يشير كثر الاهتمام العالمي في الوقت الراهن

في مجال العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية حول تنفيذ نتائج جولة
أروجنواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف، وما ترتب عنها من مسارات تعدد أسس التجارة
الدولية الحديثة خلال القرن القادم والتي تقوم بصفة أساسية على فلسفة فتح الأسواق لتصبح التجارة بلا

حدود جغرافية وأسواق

بلا صوائق جغرافية.

● حملة دولية تشوها واشنطن لوفت فوش الأسواق الدولية
● ٤٠ مليار دولار تضيع سنوياً من أميركا نتيجة السطو
والقرصنة على المنتجات والابتكارات الأمريكية



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ ٢٩ مارس ١٩٩٥

للحياة لكي تتسهم في القوانين الدولية التي تلحق عليها في حماية الإنتاج، والمعلومات التجارية، وحقوق الفكر، التصميمات الصناعية، الأسرار التجارية، برامج الكمبيوتر، وإذا كان الهاجس الأكبر الآن في الولايات المتحدة هو حماية حقوق الملكية الفكرية الأمريكية. فإن الجزء الرئيسي من هذا الهاجس في القانونين هو أن تلك الحماية أصبحت جزءا مهما في إطار التنمية الخارجية الأمريكية، حيث يشهد السوق الأمريكي من هذا الصدد عذرا من الحماز الهمة، أمهوا هو السعي لتحقيق والمستمر لرفع مستويات الحماية الدولية من خلال الاتفاقيات والمنظمات الدولية. كذلك الدبلوماسية الدولية لتحسين تطبيقها مع الحماية من خلال المفاوضات الثنائية مع الشركاء التجاريين، والأكبر أهمية هنا هو أن التشريعات الأمريكية جعلت من حماية القبول التجارية لحقوق الملكية الفكرية عاملا رئيسيا في تحديد أهلية الدول الأجنبية لتلقي المساعدات الاقتصادية الأمريكية، وكذلك فتح السوق الأمريكية للمنافسة أمام منتجاتها، وذلك بموجب قانون نظام الأساليب التجارية المعمور.

وهنا تنص القوانين التجارية الأمريكية على إجراء مراجعات سنوية للقوانين التجارية في الدول الأجنبية، والممارسات التجارية التي تتم فيها وتحقق من خلالها حقوق الملكية الفكرية وإذا ثبت أن هناك انتهاكات وممارسات فمرسة قد تمت فإن سبب المعلومات سوف يكون جازما في هذه الحالة. ونظام الأساليب المعمور في أكثر النظم المراء لفصل السوق الأمريكية وبما قال في خبراء برنامج التجارة الدولية في وزارة الخارجية أن هذا النظام من وجهة نظرم يعد من أهم أدوات السياسة التجارية الخارجية الأمريكية، حيث يفتح المجال للأساليب المفعلة من الرسوم التجارية الأكثر من ٤٠٠ منتج أو فئة من المنتجات التي تصدر إلى الولايات المتحدة من أكثر من ١٤٠ دولة أو منطقة تابعة معزولة، وخلال العام للمضي يملك قيمة الواردات المعلقة من الرسوم حسب بيانات وزارة التجارة الأمريكية ١١ مليار دولار.

والقول الذي ترغب في الاستفادة من نظام الأساليب المعمور لابد أن تكون حامله أوائل معونة ذلك حيث يقدم مكتب الممثل التجاري الأمريكي بأحد لوائح من المواد المؤهلة للاستعانة بالرسوم لكل بلد أو منطقة من طريق الرجعة السنوية التي يجهزها المكتب وأهم المسئول التي يستند إليها الممثل التجاري الأمريكي في هذا التقييم تتمثل في مدى التنافسية للجودة في الأسواق، وهل هناك عوائق حكومية تحد من حرية الأسواق، أيضا هل هناك عوائق تحد من تدفق السلع الخارجية إلى الأسواق

عشرة لمتختلف منتجات الابتكارات في أكبر الدول الصناعية بعد الولايات المتحدة، ويصفى أرقام الابتكارات في الدول الصناعية الست أعضاء منظمة الدول الصناعية السبع. تلك الأرقام حسب قول وليام كرافت مدير برنامج التجارة الدولية في وزارة الخارجية الأمريكية بنات تسبب موجة من التعلق للمصنعة داخل الولايات المتحدة الأمريكية وهو امر له ما يبرره خاصة أن القرار اتفاقية تريس جأ، وات تصاعدت فيه حدة السطر والقرصنة على المنتجات الأمريكية. وهناك حسب

رسالة أمريكا رافت سيلفيان

لتقديرات المكتب، ما يقرب من ٤٠ مليار دولار أمريكي خاضعة في السوق العالمية نتيجة الفروسة بصورة مباشرة إلى جانب عشرات المليارات الأخرى التي يتم فروستها بصورة غير مباشرة. وهذا الحجم، كما يقول ويل كرافت مستند أن نمكة الولايات المتحدة الأمريكية الأمور بعمق شديد حتى تستطيع حماية حقوق الملكية الفكرية للولايات المتحدة وهذا يستحق جهدا كبيرا على المستويين الداخلي والخارجي. وعلى المستوى الداخلي قال في مستر أريك مسميت رئيس الاتحاد الدولي للملكية الفكرية أن الكونغرس الأمريكي شرع خلال العام الماضي في حمل العديد من التشريعات في التشريعات والقوانين الأمريكية حتى تتوافق مع اتفاقية تريس وهناك مزيد من التشريعات يجري الآن صياغتها وتبتمتها للجان قبل عرضها على الكونغرس في نفس السياق. وعلى المستوى الدولي يقول جيمس جاجني رئيس قسم الملكية الفكرية في مكتب التجارة والاقتصاد الأمريكي والذي يراقب حقوق الملكية على المستوى الدولي أن التفتيش بين الدول في مجال حماية القبول التجارية لحقوق الملكية الفكرية مازال محدودا، وقد يرجع ذلك إلى تصوص الاتفاقية التي منحت الدول الصناعية مهلة ستة أسابيع لتطبيق بنود المساعدة من بدء دخولها حيز التنفيذ في الأول من يناير من العام الحالي أما الدول النامية

والدول التي تقوم بتحويل لمتصانها من الاستثمار للوجه إلى لقتصاد السوق فقد مدحت ما بين أربع إلى تسع سنوات إضافية لتطبيق بنود المساعدة. أما الدول الأقل تطورا فقد منحت حتى عام ٢٠٠٦ لتطبيق بنود المساعدة. ووضيف أن فلسفة الولايات المتحدة الأمريكية في هذه الفترة هي الاتجاه إلى مساعدة البلدان الواقعة على اتفاقية TRIPS في لعبة شياغة لبقولتها

وتحتل الاتفاقية الدولية لحماية القبول التجارية في حقوق الملكية الفكرية أو كما تسمى اتفاقية TRIPS تريس، بالقبض الأكبر من الاهتمام داخل الأسواق المالية والتجارية والدوائر القانونية في الدول الصناعية الكبرى ذات اليد الطولى في تصدير التكنولوجيا. والإنتاج والمادي والثقافي، والتي ترى أن توفير الحماية لإنتاج وابتكارات عقولها يمثل أحد الأسس الهامة والضرورية لقيام التجارة الدولية الصحية والتي يخلق عليها الأمريكيون تجارة القرن الحادي والعشرين.

وكما أخذت الولايات المتحدة حماية القبول التجارية لتفوق الملكية الفكرية في دولة الأرجنتين خلال الفترة من عام ١٩٩٤ حتى عام ١٩٩٦ وانتبهت بآثار الاتفاقية عليها اليوم يمسد التفتيش الصامد لبدء الاتفاق الدولي الذي أقر في أبريل من العام الماضي، والمرفأ ما يحدث داخل الدوائر الحكومية ومراكز الباحثين العلميين ودوائر كمال والأسرار بالولايات المتحدة وليس ذلك اهتمام الذي يؤكد أن العام سوف يدخل مرحلة جديدة من العلاقات التجارية خلال السنوات القليلة القادمة. وكما تقول الدوائر الثنائية داخل الولايات المتحدة الأمريكية أن اتفاقية الجات قد أرسيت سلفا من القرنين الماضيين أنشأت معها خططا عرضة إحصارات العلاقات الاقتصادية والتجارية العالمية. وهي على حسب تمييز مثل شريها ضرورية ومهمة في التجارة الدولية لكنها في نفس الوقت ليست كافية لتأنيلا لا توفر سوى الحد الأدنى من الحماية.

وهنا ومن حسب ما هو مثال الآن في الدوائر الأمريكية فإن اتفاقية TRIPS لمتاح إلى بعض التعميمات الأكثر صرامة حتى يمكنها أن توفر الحد للمساعدة لتوفير الحماية القانونية للولايات التجارية في حقوق الملكية الفكرية. وخلال زيارة إلى الولايات المتحدة قامت خلالها مع خبراء أمريكيين في جميع الدوائر المهمة بفضيحية التجارة است اهتماما ملحوظا بفضيحية حماية القبول التجارية لحقوق الملكية الفكرية. ويتم ذلك الاهتمام من طبيعة فردية ويتم بها الاقتصاد والمجتمع الأمريكي وهي طبيعة الأقوال فليس والقدره التجارية الأدبعية الهائلة في جميع مجالات الحياة، حيث تمثل برارات الاختراع الأمريكي ما يوازي ٢٧٪ من حجم برارات الاختراع على مستوى العالم، وحسب الأرقام التي يتكدها مكتب برارات الاختراع الأمريكي بدأ بخلق سنويا ما يزيد من ٢٠٠ ألف برارة لاختراع منتج منها ١١٠ ألف برارة لاختراع تبحث عن حماية لكنها تتم بلجيكا وتكتفها خبرة إبداعية وبها تطبيق مدعنى بالغنى الرابع جدا. وهذه الأرقام في برارات الاختراع تمثل



المصدر : **الأمم المتحدة**

التاريخ : **٢٩ أغسطس ١٩٩٥**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الداخلية، إلى جانب كل ثمانية الدول المدنية بانتظام إجراءات أو ممارسات تصديرية غير معقولة أو كما تسمى في

عرب التجارة الدولية بعمليات اغراق الأسواق . والأكثر أهمية ليشافي أهلية الدول التي ترغب في التمتع بنظام الانضباط في مدى الالتزام بتطبيق الديمقراطية وما تمنحه لمهاجرين من الحقوق الدولية المعترف بها.

وكما تقول السيدة برتشيما جين المظلة الفيدرالية للتجارة في وزارة الخارجية الأمريكية أن هذه الضوابط الصارمة التي تضعها السلطات الأمريكية من شأنها أن تؤدي إلى نتائج الانحائية لصالح حقوق الملكية الفكرية والالتزام بالتصديرات والمعايير الدولية للممول بها من أولويات السياسات الاقتصادية الداخلية.

وبمع هذا التشدد والضوابط الصارمة التي تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية في علاقاتها مع الشركاء التجاريين بدأت الحملة الأمريكية تزداد شأواً على المستوى الدولي لها من الصين تولى اتفاقاً تاريخياً مع أمريكا يقضي بالزام الصين اتخاذ تدابير مشددة لمكافحة القرصنة وتطبيق جهود مركزة لتطبيق أحكام حقوق النشر في المجالات السمعية والبصرية وبرامج الكمبيوتر والشبكات. وكانت المعلومات التي اكتملت مكتب للممثل التجاري الأمريكي قد أوضحت أن ٢٩٥ من برامج الكمبيوتر المنتوخة في الصين تتم بون الحصول على الترخيص اللازم وأن إجمالي المواد القرصنة داخل السوق الصينية تبلغ ٨٦٦ مليون دولار سنوياً وكانت الولايات المتحدة قد منعت الصين وفرضت رسوماً جمركية بنسبة ١٠٠٪ على ما قيمته أكثر من مليار دولار من الصادرات الصينية إلى الولايات المتحدة وخلفاً من فقد حصص مائة في السوق الأمريكية استجابت الصين للضغط الأمريكي وبدأت في ملاحقة المخالفين لدوائن حقوق الملكية الفكرية على أن توفر لأصحاب حقوق الملكية الفكرية من الأمريكيين الضمانات الكافية للوصول إلى السوق الصينية.

كذلك استجابت البرازيل في الأخرى للضغط الأمريكي حيث تم التوصل إلى اتفاق تقام بين الطرفين يتناول من خلاله أن تقوم البرازيل بإصدار قوانين حديثة تتناول حماية الجوانب التجارية لحقوق النشر وحقوق الملكية الصناعية، كما أبدى العديد من دول أمريكا اللاتينية رغبة في التفاوض مع الولايات المتحدة بشأن حماية حقوق الملكية الفكرية.

وخلال الشهر الأخير قام العديد من الدول التي لها علاقات تجارية جيدة مع الولايات المتحدة بعمل تعديلات جديدة الدوائن قائمة في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية. وهذه الدول رغبت في ذلك ليس خوفاً من السيف الأمريكي للعقاب التجاري ولكن رغبة منها في التمتع بالشفافة للعمم والسوق الهائلة للناظمة على استخدام منات المبيعات من البضائع مغنياً.

فدولة مثل أنتونسيا التي كان يصل فيها استنساخ برامج الكمبيوتر الأمريكية إلى نسبة ١٠٠٪ تجري الآن تعديلات جديدة في قوانينها لمطابقة القواعد. كذلك هناك تعديلات تتم في استراليا، وكوستاريكا والهند وبنما ونيوزلندا، ونيوزلندا، وإثاندا، كما تشهد دول أوروبا الشرقية ثورة عصفورية في القيام بهذه التعديلات وهو ما يؤكد أن السيف والشفافة هما سلاح أمريكا الذي أروع حد لفوضى الأسواق العالمية.



المصدر : الإلمام

التاريخ : ١١ سبتمبر ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

حتى لانسقط في

اتفاقية الحابل

فتحت إتفاقية الجات الأبواب على مصراعها نحو عصر جديد لايعترف ولا يفسح مكانا فيه إلا للقوة الاقتصادية المعتمدة على القدرة التكنولوجية والإبداع المتوهج ، فهي أول إتفاقية نواحية على هذا القدر من الإسراع والشمول تنظم على نحو دقيق للغاية كل ما يتصل بالإبداع والفكر والإبتكار ، بل وتحيله إلى تجارة فائقة التنظيم محاطة بسياسات جيد الإعداد من المواد القانونية والقيود المؤسسية التي تمنح الحماية للأغنياء وتمرر الفقراء والبعيدين عن امتلاك ناصية التكنولوجيا والبحث العلمي ، وليس من قبيل المبالغة القول بأن الإتفاقية جاءت بعد تزايد الإيرادات الناتجة عن بيع التكنولوجيا والمنافسة العارمة بين منتجيها الأمر الذي جعل

السرعات الكبرى [والمعروفة بالمعاصرة للقرارات والمتعددة الجنسيات] تمارس ضغوطا شديدة على حكوماتها لحماية منتجاتها في السوق العالمية ، فجات الإتفاقية متضمنة قيودا وفخاخا ينبغي التفقه إليها ، كما تمنح فرصا لا مفر من إقتناصها ، ومع هذه الإتفاقية أصبح المستقبل الاقتصادي والحضاري للدول النامية - ومصر - بل ووجودها ككيان مؤثر في خريطة العالم المستقبلية مرهونا بالأخذ بأسباب التكنولوجيا الحديثة وتنسيق جهودها لمحاولة تذويب الفجوة الحضارية بينها وبين العالم الصناعي المتقدم ، وإلا فالتخلف والجهل والفقر والبطالة والحرمان والاعتزال والاستنزاف المظرد للموارد البشرية والعقول بلا رحمة .



الخطر من احتكار البحث العلمي والتكنولوجيا للدول المتقدمة والشركات متعددة الجنسيات

• يتوازن مثالي بين حقوقهم مزايا
عضويتهم وبين التزاماتهم ، ومن الجدير
بالذكر أن ما انتقلت إليه جولة أوروبا
يشتمل على الدول إما قبله ككل أو
رغبت ككل دون شدة إختصار في
التفصيلات ، وقد تمتعت الاتفاقية مع
بداية عام ١٩٩٥ على منظمة دولية يخلق
عليها منظمة التجارة العالمية ويختص
بإعمال إدارة ومراقبة التجارة الدولية
على أساس المبادئ التي تم إقرارها في
الجات ، ويستهدف الجات وضع إطار
قانوني ينظم النظام التجاري الدولي بما
يشتمل إستغلال الأسواق الخارجية
بعيدا عن اعتبارات السيادة ، ولتحسين
الكامل للتجارة الخارجية تدريجيا بما لا
يتعارض مع التنمية الاقتصادية .

• هل يمكن إلقاء الضوء على
أهم اتفاقيات الجات ؟

□ أصدرت جولة أوروبا من
حوالي ٧٨ إتفاقا تم التصديق على ٢٤
منها ، وتتألف هذه الإتفاقيات تجارة
للمنتجات والملاحة البحرية ، والأسلح
الزراعية ، والدعم وكفالة الإفراق
وحماية الإنتاج المحلي ، وحماية الملكية
الفكرية فيما يتعلق بالتجارة ، والبيئة
وعلاقتها بالتجارة ، وإجراءات
الاستثمار المرتبطة بالتجارة ،
والشريات الحكومية ، وتجارة الخدمات
وقدم التدخل بدرجة أو بأخرى
لتصديق الآداء الاقتصادي للمنتج
الدول أطراف الإتفاق ، وهو ما نتج عنه

• أما هو المؤلف المصري من
الإقتصاد العالمي ؟

□ يؤكد التحليل للواقع الطبيعية
الإقتصاد المصري أنه يتنقل في حداد
الإقتصاديات النامية التي تتسم
بإفتقارها على الإقتصاد العالمي في
مجال التجارة الخارجية خاصة بالنسبة
للواردات ، لذلك فإنه لابد وأن يتأثر
تأثيرا مباشرا سلبا أو إيجابا بالتطورات
العالمية الإقتصادية وأهمها التطورات
للتصنيعية للإتفاقية التي تم التوصل
إليها في نهاية جولة أوروبا عام
١٩٩٤ لتحرير التجارة الدولية والتي
أطلق عليها الإتفاقية العامة للتحريرات
والتجارة [الجات] .

• هل الإتفاقية منظمة للأطراف
الموقعة عليها ؟

□ جاءت الاتفاقية كإطار إتفاقي بين
١٧ دولة - حاليا - يستهدف تحقيق
هدفاً أمنياً ومستقرة للذين للتجارة
الدولية لمجتمع الأعمال واستمرارية
تحرير التجارة حيث يمكن الإستثمار
وخلق الوظائف أن تكون وازدعم بما
يؤدي بالتالي إلى نمو تنمية إقتصادية
عالمية ، وتكفي الإضرارة إلى أن دول
الجات تتعامل في ٩٠ ٪ من حجم
التجارة العالمية ، وأعضاء الجات يعتبر
ككل منهم طرفاً في عقد ، وكذلك فإن
علاقات فيما بينهم لم ومع الجات تتسم

على هذا الموار يروج للتكثف على
عيسى رئيس أكاديمية البحث العلمي
والتكنولوجيا المستار من أسرار الجزء
الخاص بالملكية الفكرية في إتفاقية
الجات وما احتوته من مخاف نصبتها
الشركات متعددة الجنسية وإتطلب
الصناعة في العالم حماية لأسرارهم
الصناعية ، ومراقبة جهود الدول النامية
في هذا الصدد ، كما طرح تصوره
الخاص لكيفية التعامل مع هذه
المستجدات البعيدة الأثر في خطورتها
على مجمل الأنشاع الإقتصادية
والعلمية على ممر مدابها سياسية
وتكنولوجية سليمة وثابتة تعتمد على
الموارد البشرية والطبيعية الموجودة في
بلادها وتضطلع حل للمشكلات الحالية
والغسل بقوة في السوق العالمية
إستعدادا على ما يتوافق لنا من مزايا
نسبية علميا وتكنولوجيا وغفيرا
والموار مع التفكير حيوي كان لابد
وأن يبدأ من مدخل إقتصادي باعتباره
البوابة الرئيسية التي سيتم من خلالها
وولغا لتشخيصاتها إقرارا وفهم
واستغلال أي نتاج علمي أو تكنولوجي
ثم تطرق الموار للإتفاقية ككل ومنها
أن ما يخص الملكية الفكرية سلبا
وأيجابا من مدخل التعامل معها وصولا
إلى إمكانات المواجهة ، وكان السؤال
الأول ،



إحتواء التشريعات على أحكام تنظيم التعامل في قطاعين جديدين بخلاف قطاع السلع الذي اقتصرت عليه إتفاقيات الهبات عام ١٩٧٤ ، وهما قطاع التتخلل أو مستخدم في الأسواق ، وتعتبر الملكية الفكرية مجالاً يجرى تنظيم التعامل الدولي فيه لأول مرة من خلال إتفاقيات محكمة في إطار للنظمة الجديدة .

● ما هي البنىود المختلفة للإتفاق لأشخاص بالملكية الفكرية في البتات ؟

□ تعرف إتفاقيات التجارة المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية باسم [ترس] ويضم هذه ٣٣ بندا لأطلى جميع مجالات حقوق الملكية الفكرية التي ترتبط بالنشوات والأسلح والتجارة والملاح الرئيسية لهذه البنىود هي أولا بنود الحكم والمبادئ العامة وتشمل من بند ٨.١ وتتعلق بعدم الإتسقة التي تضع القومية للإتفاق ، التكنولوجيا على النحو الذى يتوازن مع الحفاظ على حقوق الغير ، وثانيا مجالات الحماية من بند ٩ إلى بند ٤٠ وتشمل حماية المؤلف من بند ٩ إلى بند ١٤ وحماية الملامات التجارية من بند ١٥ إلى بند ٢١ ، وحماية المؤشرات الجغرافية من بند ٢٢ إلى ٢٤ ، وحماية التصميمات والمنتجات الصناعية من بند ٢٥ إلى ٣٦ ، وحماية براءات الإختراع من بند ٣٧ إلى ٣٩ ، وحماية القوانين المتعلقة من ٢٥ إلى ٢٨ ، وحماية الأسرار الصناعية من ٣٩ ، والتصديق للممارسات الخاصة للتأشير من ٤٠ ، وثالثا إجراءات تنفيذ الإتفاقيات من بند ٤١ إلى بند ٣٣ ، حيث خصصت البنىود من ٤١ إلى ٦٢ لتشاميل الإجراءات ومن ٦٢ إلى ٦٤ لغرض للتنازعات وحسوتها ، ومن ٦٥ إلى ٧٧ للتدابير الإتفاقيات وبمساعمت الدول المتقدمة للدول النامية ، ومن ٧٨ إلى ٧٢ للتدابير للتسوية والأحكام الأخيرة للإتفاقيات .

ملاح الإتفاقيات

● قبل أن نحدث عن الأثر المترتبة على الإتفاقيات التجارية المرتبطة بالملكية الفكرية ... هل هناك ملاحم رئيسية لهذه الإتفاقيات ؟

□ إحتوت لصوص الإتفاقيات على مجموعة من القواعد والشروط التي تحدد بوضوح اللامح الرئيسية لها ، ومنها شروط الدولة الأولى بالرعاية بمعنى عدم التمييز في التعاملين مختلف الخصائص ، وشروط للامالة الوطنية بعرض معاملة الأجنبي معاملة الوطنى ، والإلتزام بالأحكام الواردة بالإتفاقيات والمعامات الدولية القائمة في مجال حماية الملكية الفكرية مثل إتفاقيات بين لحماية للمصنات الأتية والفنية ١٨٨٦ وتعديلاتها ، وإتفاقيات باريس لحماية الملكية الصناعية ١٨٨٣ وتعديلاتها ، وإتفاقيات واشنطن لحماية القوانين المتعلقة ١٩٨٨ ، وغيرها ، ووضع إجراءات فعالة تكفل حصول صاحب الحق على حقوقه مع ضمان عدم إساءة إستخدامها بأساليب يظل عوائق أمام التجارة للشروط ويشمل ذلك الإجراءات الإدارية والخصائية والحماية والجمركية ، بحق الدولة في حماية المصمة العامة ، والثقافة ومن ثم حقها في فرض نظام لأسلح أسعار السلع المتعلقة بملكين الجوالين ، مع السماح لها بإستيراد الدواء وتسويقه فيها بطريقة شرعية إلى بترخيص من صاحبها .

● تمت الإتفاقيات على حق الدولة النامية في تطبيق نظام الترخيص الإجبارى إذا ما تصف صاحب البراة في إستخدام الحقن للخلوة له أو مارس إعمالا حقوق للنافسة ، ويتم التسيويات التي تتعلق بتطبيق الملكية الفكرية في إطار للنظمة العالمية لتجارة بولفا لخطتها أي بالشاورات ثم بالمساحة ، وإذا لم تتم وعرض الأمر على هيئة تحكيم تشكل من ثلاثة أعضاء لأطرى في الشفاهات التي تقع من أحد الأطراف ، ويجوز إستئناف الحكم الصادر من هيئة التحكيم ، والأثار الصار منها ملزم للأطراف المعنية .

● ونست على أن تقوم الدول المتقدمة بتعظيم الإتفاقيات خلال عام من بده أسريتها أي في أول يناير ١٩٩٥ ، أما الدول النامية فلن تكون ملزمة بتطبيق أحكام هذا الإتفاق [عدا شرط للامالة الوطنية] وشروط الدولة الأكثر رعاية] قبل مرور خمس سنوات من مديرتها حتى يقع لها مراسة غرضها طبقا لمقتضيات هذا الإتفاق .

وأصحت الإتفاقيات لدول النامية الحق في الحصول على خمس سنوات أخرى بالإضافة للخصس الأربى لإجرائها عشر سنوات قبل الإلتزام بإجرائها الإختراع على أساس المنتج فيما يتعلق بالإختراعات التكنولوجية الخاصة بالأغذية والمغافير الطبية والبركيات الصيدلانية ، والإلتزام بالدول المتقدمة بتقديم مساعدة فنية ومالية للدول النامية بدد طلبها ذلك في مجال إعداد وتطبيق التشريعات الوطنية وإنشاء وتعميم الأجهزة الوطنية للتامة

● وأضح من ملاحم الإتفاقيات أن لها الأثر سلبية وأخرى إيجابية ..

□ بداية يجب توضيح أن إتفاقيات البتات جاء ت لتعقد الدول المتقدمة في إلقاء الأثر ، فهي تحقق لهم مميزات على لحماية إحتياجات حقوق الملكية الفكرية وقواعد أعلى للتسويات من بخلاف لمكانها ، كما هدف الدول المتقدمة كذلك من وراء تصديق إتفاقيات البتات قواعد متصلة بالملكية الفكرية للتوصل إلى اتفاق دولى لكافة التجارة في السلع الملققة وبإضافة حماية الأسرار التجارية بإعتبارها أحد الفرع للملكية الفكرية ، كذلك لدى التصراع التكنولوجى إلى ظهور سلع جديدة وإستحداث أنشطة تجارية لها أهمية كبرى تتمثل في انتقال هذه التكنولوجيا من دولة إلى أخرى ، ونظرا لتزايد الإيرادات الناتجة من بيع التكنولوجيا والمنافسة العارمة بين منتجها فقد

أخذت الشركات الكبرى [المزودة بالعابرة للآلات والتعدة البضيات] تمارس سطواها ضيقة على حكوماتها لعملية متواجها في السوق العالمية ، والآثار الإيجابية للإتفاقيات تتمثل في أنها أعطت مهلة خمس سنوات للدول النامية من بده سريان الإتفاقيات عام ١٩٩٥ حتى تستطيع خلال هذه المدة أن تهيئ لجهزتها الإدارية والقانونية لتنفيذ الإتفاق ، كما أصحت الإتفاقيات للدول النامية مهلة لخمس سنوات أخرى لحماية المنتج في الاختراعات التكنولوجية للتسوية والمغافير الطبية والبركيات الصيدلانية ، وبالنسبة لآخر سوف تحقق الإتفاقيات مزايا إيجابية في مجال الأعمال الأتية والمغافير الطبية إضافة إلى الأعمال الفنية الملققة في الشرائط والإصوات وأفلام السينما



والفديو والتلفزيون حيث يبنى الاتفاق في ريع مستشفيات الحماية للقروية للملكية الفكرية في مجال حق المؤلف والحقوق الرابطة به ، وسوف يكون من حق الدول النامية ان تدرش نظاما لضبط الاسعار والتشبع للدواء في إطار حقها في حماية الصحة العامة ، ويقع الدول النامية كذلك في تطبيق نظام التراخيص الإيجاري إذا ما تمصص صاحب البراءة في استخدام الحقن الخبرالة له أو مكراس إجراءات غير تنالسية .

ويؤيد شروط الاساسية لصناعة حقوق الملكية الفكرية من قبل الدول النامية بسهم إلى حد كبير في جلب الاستثمار الاجنبي ونقل التكنولوجيا الحديثة للصناعة لها ، وتعطين الدول النامية لوضع نظام راسي محكم لإبرائنها وتحميد أسرار مخترعاتها حماية للمصنوعات الحسني ، ويقع لجهة البحث العلمي والجامعات وجهات الإنتاج في الدول النامية في طريق تصميمها لإرساء قاعدة وطنية تقدي جزء كبير من الإستيراد من الخارج ، ويؤيد في إصدار الفتيون الوظيفي من القانونيين للماثرون على مستجابة الخصومات القضائية أمام درجات التحكيم للمصنوع عليها ضمن أحكام نظام للفظعة المالية للتجارة

أما الآثار السلبية فتشمل لتساع نطاق التكنولوجيا التي تتوجب حمايتها حيث تتركز الاتفاقية تسهيل أي إلتحراق يتناول التكنولوجيا إذا ما كان جديدا ويشتمل على خافرة إبتكارية قابلة للتطبيق الصناعي ، وهذا على خلاف ما هو معمول به في مصر حاليا وفقا للقانون براءات الإختراع الذي لايسمح ببيعها الحماية على إقتراع الفتيون خاصة التي ترتبط بمسألة وفاة الإنسان والحيوان وإن الحماية تصرف لحد إلى

طريقة منع هذه الفتيونات ، وسوف يتركز على النص لمستخدم في الإلتحاق أن يصرح البحث والتطوير في مصر من فرصة البحث والدراسة للتوصل إلى طرية لصنع نفس المنتج ، كما تشجع الاتفاقية الحماية لصاحب الإختراعات دون تمهيد مسيح لكأن الإختراع أو مجال التكنولوجيا سواء كان المنتج مستوردا أو محليا ، وتنص على إبتكار صاحب البراءة لحقوق إستيراد التتبعات ، حيث تمنح الاتفاقية على أنه إذا كان موضوع الإقتراع إنتاج سلعة فالمخترع أن يمنع الغير الذي لم يحصل على موافقة من تصنيع أو إستعمال أو

عرض لطبيع أو إستيراد هذه السلعة وله نفس الحق إذا كان موضوع البراءة هدف منع سلعة ، وتنص الاتفاقية امتداد لفترة الحماية حيث أصبحت عشرون عاما من تاريخ الطلب لكل مجالات الإختراع ، هذا على عكس الحال للمصر به حاليا في مصر حيث لا لادة التي تمنح البراءة في مصر لا تتعدى عشر سنوات غير قابلة للتجديد بالنسبة للإختراعات للتلفظة بطريفة صنع الألياف والمخاطر الطبية والريكات الصيدلانية ، أما بالنسبة للإختراعات الأخرى فمدة الحماية خمس عشرة سنة قابلة للتجديد لخمس سنوات أخرى بشرط خاصة وفي حالة الترخيص بإستغلال إقتراع من جانب الحكومة أو إستغلاله دون موافقة مالكه فإن ذلك يتطلب مفاوضات مع صاحب البراءة وتوضيحه ، ردى على ذلك أن للترخيص الإيجاري غير محمد بالعرض الذي صدر من أجله وفي الأغراض العامة أو

احتكار التكنولوجيا

● في ضوء ما تقدم ، هل زالت اتفاقية الجات من احتكار الدول المتقدمة في إنتاج التكنولوجيا ؟ □ في إطار نظام تكنولوجيا قوى محمد ، هو جزء من نظام الإقتصادى العالمى القائم ، ونشأ على شاكلة ويسير وفقا للتقنيات ويتأثر نفس الياته ، وأهم ما يميز هذا النظام للتكنولوجيا الأولى هو عدم التماثل بين الشمال والجنوب والذي تركز عليه علاقات تنموية للتكنولوجيا التي تستلحق وحدها تفسير الانتصاح التتريز لما يسمى بالهجوم للتكنولوجيا التي تكونت نتيجة عدم التكاليف الرخيص في ترويع الموارد للمنظمة إنتاج التكنولوجيا بين الدول المتقدمة والدول قانامية بما يتركز عليه تركز الإنتاج التكنولوجيا في الدول النامية .

ويصني في الدول الرأسمالية الصناعية يتركز إنتاج التكنولوجيا بشكل أساسى في للشروعات الخاصة الكبيرة وخاصة في الشركات متعددة الجنسية التي تضيق سيطرة كاملة على عمليات التطوير والتكنولوجيا على المستوى العالمى ، ويتركز على ذلك تتجهتان هامتان الأولى سيطرة رأس المال الخاص على عمليات النقل الهادى للتكنولوجيا بما يعينه تلك من غلبة الطابع الخاص لمعامل نقل التكنولوجيا وخضوعها لقوانين مقتضيات الربح في إطار الإستراتيجية العامة لرأس المال

على المستوى العالمى ، ولثباتية الإنتاج التكنولوجيا يتم في إطار نظام احتكار الثلاثة وفقا للتقنيات ، والمعروف أن المنافسة في ظل نظام احتكار القلة لا تتم عن طريق الشحن ، وإنما عن طريق مشاركة زيادة حصص للشروعات الخاصة في السوق بأساليب عدة منها تجديد المنتجات وتزويدها ، أو عن طريق تخفيض طاقات إنتاج السلع لا من أجل تخفيض أثمانها ، ولكن من أجل توفير موارد يمكن تخصيصها لمعاملات البحث والتطوير والتسويق والإعلان ، ومن هنا توجه اممية وفرضية السيطرة على عملية التطوير التكنولوجى باعتبارها السلاح الأكثر فعالية في المنافسة من أجل السيطرة على الأسواق في ظل نظام احتكار القلة .

● في هذا المناخ الدولى المعقد ترى ما هو التصديق العقليى العامة كاتدوى الدول النامية ؟

□ أهم تحد يواجه الدول النامية ومنها مصر في الفترة الحالية هو كيفية وضع وتطبيق إستراتيجية للتنمية للبردة [للستدامة أو القوامسة] ويعد نقل وتطوير التكنولوجيا عنصر أساسيا في تكوين أي إستراتيجية ناجحة للتنمية للبردة ، خريطة أو تخطيط هذه التكنولوجيا تطبيقا يبتدأ سلوبا مائيل على رفع الإستراتيجية واستمرار تدفد الموارد في مجالات عدة مثل الإنتاج الزراعى وتوليد الطاقة

ومكامطالووت ، كما يتامل جانب كبير من هذا التحدي في ضمان انتشار التكنولوجيا والتطيق على نطاق مثل نقص المعرفة والقدرة على دفع شلحة والتكمن من كتيبيها حسب الترفيع . وهنا يجب أن نشير إلى أن انتشار التكنولوجيا والتكنولوجيا الحديثة والحاسبات الإلكترونية والموارد الجديدة خلال الاامام القانامية سواء تمثى تدريبات وفرصا على اسلوب لتدرة صادرات الدول قانامية على المنافسة ونقل التكنولوجيا ، لقد أصبح النظام الإقتصادى الجديد يعتمد على استثمار الزمن بلا تلفة ممكنة ، فلم تعد التنمية الاقتصادية تبنى التغير بغيره التغير من وضع سيده على وضع العمل ، إنما المهم الزمن الذي يستغرقه التغير .



المصدر : **الأمم المتحدة**

النشر والخدمات الصحية والمعلومات التاريخ : **١٩٩٥**

آثار المستقبل

● ما هي التغييرات والإحداثيات المستقبلية في التقدم العلمي والتكنولوجي في غضون برونجات كخلفية أو أرضية عامة لحركة الاقتصاد والتكنولوجيا في المستقبل القريب؟

□ أهم من التفكير في شكل ومجاعة هذه التغييرات من الرعي بحتية حدوثها وما يمثله ذلك من آثار ، والمقصود في هذا الصدد أن بعض الدول سيبنت ويصدر للتكنولوجيا ، ودول أخرى سوف تقوم بمواصلة هذه التكنولوجيات وأدخل تعديلات عليها ، وغالبا ما تقيم هذه الفئة من الدول بإتباع الطريق الجذاب الأكثر علواً وكسبا وهو طريق مزج هذه التكنولوجيات الجديدة مع التكنولوجيات التقليدية لديها ، والفئة الثالثة من الدول سوف تتكلى بأن تقوم بإستيراد وإستخدام هذه التكنولوجيات الجديدة لتساعدها في تطبيق برامج تنميتها وتتمثل التوقعات المستقبلية بعمليات تبادل المعرفة حيث أصبح العلم بربط أكثر فأكثر بالتكنولوجيا والإنتاج ، ومن هنا فإن فكرة الشعام بالعلوم البحتة غير المستهدفة ، وكذلك عزلة العلماء ، بأعمالهم من الإهتمامات المالية الأخذه في الاعتبار بشكل سريع كلما تصاعدت وتكثرت التسلعات والروابط بين العلم والتكنولوجيا والإنتاج ، ويبدو هذا الاتجاه في الدول المتقدمة ظهور تنظيمات مؤسسية جديدة للعمل العلمي تشترك فيها الجامعات والمعامل الحكومية والصناعة ، ولا شك أن التكاليف المالية العالية للمعدات والأجهزة العلمية فوضت تربيته للتحالين بين أصحاب المصروفات والدول ، وأن التجهيز المشترك بين الأنظمة والفرع العلمية المختلفة قد جعل من الضروري إبتكار طرق جديدة لتكاليف العمل في المجالات المتنوعة للبحث والتطبيق العلمي ، وحتية تنظيم الأداء والمجاهات البحثية بين الفرق متعددة التخصصات .

وأصبحت عمليات الإبتكار خاضعة إلى منهج منظومي متكامل ، فكل يوم

الإبتكار وخاصة في الدول المتقدمة ذهب من الضروري أن توضع مساهمات ومكونات تكنولوجية عديدة ومتنوعة وتشترك في العمل مؤسسات متنوعة ليسا مثل الكائت والهيئات الإستشارية ومراكز الأبحاث والاحتياجات والوكالات الحكومية والهيئات القانونية والبنوك وغيرها ، بالإضافة إلى توافر شبكة لدعم الخدمات الفنية والإدارية ، وكل هذه الأمور تؤدي بالقطع إلى إرتشاع تكاليف الإبتكار وإزدياد من الإحتياج للخدمات الإدارية ، وتحتل من دعم الحكمة لانشطات الإبتكار أمرا هاما ، لقد بات واضحا أن ثمن للتكثف التكنولوجي باهظ ، وسيكون هذا أكثر إلى درجة يصعب تصور آثاره على إقتصاد وأمن المجتمع ، لذلك لن تؤدي التكنولوجيات الترانسالية مهما بلغت إلى تنمية إقتصادية وإجتماعية حقيقية إلا إذا إحتواها وماء تسجي وخطوط ويحكم خبيرة العمل العلمي والتكنولوجيا في إطار منظومة متكاملة العلم والتكنولوجيا والتنمية .

● في ضوء هذه التغييرات المتوقعة ما هي ملامح دور البحث العلمي ومستقبل التنمية التكنولوجية في مصر خلال المرحلة القادمة ؟

□ تنبه مصر في الوقت الحالي إلى التغير الإقتصادي ، ويعتمد في ذلك على آليات السوق ، وتحدد لهذا التحول مدة محددة ، وأحد من أن يتم ضبط إيقاع هذا التحول بحيث تسهل في نهاية هذه الامة المصدرة إلى سوق حرة ، وآليات السوق وما يتكثفها من عمليات الخصخصة لا يرضى تخلي الدولة عن مسؤولياتها تجاه إنتاج السلع والخدمات بالجودة والكمية والسعر المناسب ، وما يتطلبه ذلك من تكنولوجيا نظيفة ومتقدمة ، فالأعمال بقوانين السوق الآن إلى دور الدولة في الترويج للتكنولوجيا للتنمية ، وحماية الصناعات الناشئة ، وإعناش وتحسين الخدمات ، وإتشاء ورعاية مؤسسات تطوير التنمية ، ومن ثم ضمان الدولة مستوكن بالضرورية في الضالعة في تحقيق الإزدهار التكنولوجي ، وأيسر شة شك أن إستراتيجية البحث

العلمي ستبذل تضافر بهذه التغيرات الجذرية ، لأن الهدف الأساسي من هذه الإستراتيجية هو تلبية الإحتياجات العلمية والتكنولوجية للقطاعات الإنتاج والخدمات على المستوى القومي والقطاعات والمؤسسات ، وذلك عن طريق توجيه الموارد البشرية والمادية المتاحة في مراكز ومراكز البحوث والجامعات لخدمة المجتمع المستفيد ، وقد يكون ذلك بإنتاج علمية جديدة في تطوير منتج أو زيادة في إنتاجية ، أو إستغلال مصادر متاحة ، أو تطوير وتحسين الخدمات الضرورية للمجتمع ، ومن هنا يتكلى البحث العلمي دور ضروري وأساسى ومهم ، فهو سيكون السهل من إستمرار تطوير المنتج وإسباير كمال تقدم علمي ، فضلا عن تلبية مواصلات الإنتاج أو تعديلا وحل كافة المشاكل الإنتاجية .



المصدر: الجمهورية

التاريخ: ٣ سبتمبر ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الخبير يسر !! .. حيتان «الحبات» قادمون !! المنتج .. يفقد علماء مصر !!

تعرض قضية التنمية هذه الأيام في لبس الجماهير.. تشغل هذا كثيرا من اهتماماتهم.. وقد تكرر مناهم !!
العلم من حولنا بعد الثقافة كجات في ظل تحرير التجارة العالمية بالهش.. بجرى.. وفقر بالقي
سرعة .. يعمل للزمن حسابه ! يقيمه بالدقيقة لأنه يريد أن يطوى المشوار سريعا ويحجز لمنتهاته
مكثا في سوق العالم الموحدة ؟ للمناورة بالحيتان التي تعتمد لالهام الانسداد



المصدر: الجمهورية

التاريخ: ٣٠ صفر ١٩٩٥ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لدينا ثروة مهمة من النباتات الطبية تضاهي الثروة البترولية

١٥
١٢٠٢
عالم يساعدهم
٤٠٠٠
وإداري !!

البحث العلمي بمراكز الانتاج
لأحداث طفرة في نوعية منتجاتنا
ولهذا الغرض ترأست الدكتور
البرئيس كامل وزير البحث العلمي
مجلسا في المركز القومي للبحوث
لتشيد مهم علمتنا لتطوير الأبحاث
ولجعلها في خدمة مراكز الانتاج
ومن قبل دعا الدكتور
سيد القناح لشيوخ رئيس جامعة
الأزهر علماء مصر والطباب
الصناعة لمؤتمر بحث في
ضرورة التلاقي بين الطرفين..
وصحب الدكتور احمد مصطفى
كمال امين عام المؤتمر رجل
لصناعة ابروا وأم أعينهم
إمكانيات الجامعة الهائلة وما بها
من معادن ومعدات تلبي عصر
التكنولوجيا وتساعد مراكز الانتاج
ووضع الدكتور زكريا الشيوخ عمود
كلية الطب خطة عمل يدخل بها
اعضاء المؤتمر على المشكلة
والتدخل في التفاصيل
نقطة حضارية.. ولكن
التولة من ناحيتها قدمت الكثير

مهم ومتنقل المجتمع وتطوير
الانتاج والارتفاع بمستوى الأمان
لدينا وزارة للبحث العلمي
وكاتيمية كاملة للبحث العلمي
كذلك المركز القومي للبحوث الذي
يصل منذ الخمسينات ويضم ١٢٠
عقدا وساعدهم أربعة آلاف مساعد
باحث وإداري
لدينا أيضا فلاح للصناعة في
المعشر من رمضان وفي مدينة ٦
لكتوير وفي طنطا والمحطة الكبرى
وحلوان والسويس السى جانب
صناعات صغيرة أيضا .. ولأن
المنافسة العالمية ضارية
فقد فرضت القضية نفسها على
نخبتي لوبنا وطلعت أكثر من
بقوة تطالب بمرعة تلاحم مراكز

لأحد نموش مع العالم هذه
التحولات المتكبة.. تبحث عن
الورقة الراححة التي تحقق لنا
الفرز في هذا السباق الضاري لكي
تدخل حلبة المنافسة العالمية
بمنتجات قوية تصمد أمام
المنافسة الضارية.. لاكتوبها
أقدام الجشعين.. الباحثين عن
الربح السريع !!
الورقة الراححة التي نملكها هي
العلماء ومراكز البحث العلمي التي
تستطيع من خلالها تطوير المنتج
المصري !
لدينا جامعات تضم آلاف
الأساتذة والعلماء.. انجزوا
عشرات الآلاف من البحوث
ورسائل الدكتوراة التي تبحث في

أدوم الصلابة وتمكنوها من تلفة
بضارية ليجنوا لجنبا بشهادة
كثير من رجال الصلابة في
الصناعة لما رويهم والموسم في المدن
النامية الجديدة من العاشر من
رمضان ١٠٠٠ تكتلي لا تسمى
مائلة على الطاقاع العام من خصائص
وعزات في بعض الصلابة
خلقت الحرب والديون والقرود
الصعبة التي تعرضنا لها من نقص
في محلات الصلابة على مائة في
لحل الصلابة منها ينجذب مطاران
١٠٠٠ التفتيد من صفتها
من مقبل دول العالم المتقدم
حرصت على اجتذاب طاقم مصر
الجمعة وصلوا بها في طاقم من
استمالوا بهم في دفع موكب التفتيد
في كل احدى الحارة من طاعات
للكثور على طاقم الصلابة في
امريكا وبانابة الزور الكثور زبون
وناباة الكثور مندي يعطوب
والعام الكثور اسامة البيومي
والين مصر الكثور مصطفى النين
وعزهم من صلابة مصر الكثور
بتراسون اكبر المراكز العلمية في
العالم. لذلك ان السوال الملح
الذي يعرض في جدران كل مصر

هو « لماذا لم يتطور علماء مصر
المنتج المصري » الذي يكتسبه
العالمية بما يضفي عليه من صفات
للجودة بما يميزها العالمية
وبالدرجة التي توله للفرق في
حلبة الصراع لتصريف للمنتجات
والتي تدور رحاها على الساحة
العالمية الآن ؟

تشخيص المشكلة

التكثور معتمد محمّد سلام
استاذ الكيمياء بطول القاهرة
وخصّص المشكلة بأن المسألة
تقع على الأثرين منفصلة.. رجال
البحث العلمي.. والزجال
المسؤولين عن نهضتنا الصناعية
والاقتصادية ويسألون أن يخرج
لجامعة عندها وتلتحق معيها
بالجامعة أو يذهب مراكز البحوث
علمية ويضحي حياته مشغولاً
بواجبات أكاديمية لكي يحصل على
التكثيرة ثم يواصل باحث لآخر
فرس للزكي من معد إلى درجة
استاذ وهذه البحوث الأكاديمية

أوست تلك التي تحتاجها الصناعة
لأنها مثلكا لن لا يصنع لنا
وأجبت مشكلة أقله منتج
في تطليل صناسي يستأول
المعشقة وجها جرسا وفقد
لأحدث في الباطن .
أما في مجال الاتراج فقد
المستولين عن القطاع الحكومي أو
القطاع الخاص ويكافضون
مترابيتهم ووزارهم ولأولهم
مما كانت اتأول وأول ما
يسمون إلى إخطام إلى مشكلات في
أمكن صلهم ويشررون عليها
والتيول إلى الظاهر هذه العيوب
وهكذا نزل الصناعة جويها
لأقوى على مناصرة المتأرجات
العالمية والصمود إلى المتأرجات
العالمية في ظل المنافسة الضارية

لما رجال القطاع الخاص
فما ظهروا الاكبر تحقيق كبر في
من الارباح ولا يذكرون في
تخصصهم نسبة من ارباحهم
للتطوير ويضربون شراء حق
المعرفة او المشاركة في احد
شركات الانجنية لتلاجن مراك
مجلة لها تاريخ واسم وشهرة.
ويبدو حتى المشككة في ذلك
القصير الذي يسيطر على رجال
الصناعة مصفة عامة و هو ان
رجال البحث العلمي متفوقين في
معالهمه والى كلهم التفضل مع
المشاكل الصناعية او تطوير
الانتاج

مخالفات ممينة

وفي مؤتمر جامعة الأزهر بطن
الكنوز احمد فؤاد الحويدي رئيس
الامم الابان بكيفية انزاعية بجمانية
نصر هوجوا - من بعض مراكز
الصناعة لبقول رغم صلابية
الصناعات الغذائية ومن الصلابة
صحة الانسان وحياته الا ان
المصانع لا تروى من الامتداد
الجمعي ان ساعداه في تطوير
قناتها ولكنها تنقضى منه بان يوقع
على التوقيع بان يوقع ان الاتفاقيات
« حال الحال وكلمل الامتداد »
وقال ان مخالقات كثيرة لا تقع على
بعض صناعات الاندية فضلا

يتمتع مصنع البخرمة بتسليم
المنتجات التي اصطلحها اللون
الاصفر رغم ان المادة متوفرة
دواما ضمن ظروف اقل حرارة
ويتمتع مصنع البخرمة بتسليم
المنتجات التي اصطلحها اللون
الاحمر والتمتع بالرغم من
هذه الحالة جميع المصانع...
واضاف ان الجوز يحتوي على صمغ
مشاكل الصمغ الى حد كبير ولكنها
للصمغ مهمة : الا ان الاجاز لاجد
من مستفيد منها : على ايد
المعلم لتدريس بعض فكرة كلية
الزراعة جامعة الزهر باسم
الاجاز لتطوير منتجات الالبان
ومنتجاتها ومنها اكماتية استخدام
الزيت النباتية كبديل لدهن اللبن
في صناعة الجبن...ويبحث عن
استخدامات الجبن المصنوع من
لبن الغنم والذئب وزرع من دهن
الغالي من اللحم زرع السمك
وتصليب الغريزيين يربطن لحي
والصناعة منتجات لبنية خالية
من الاكسجين وتحتاج خلائع
عالية الجودة خمسة خلائع
وعرضا من البحث التي قامت بها
قاعة الفيزياء في كلية
المشكلة ان الفناء مقلوب دون
مواقع لتكديف ومعالجة البحوث
العلمية.

ويؤكد وجهة النظر هذه الدكتور
محمد عبد الحليم سر فيقول
المشكلة تكمن في غياب التنسيق
بين الجامعات والقطاعات
الاقتصادية .
وفي ظل اتفاقية المجازات وتحريم
التجارة العقبة . والسوق
الموحدة لاحتاج للصمود فقط
ولكننا لا نريد من السمك الكبير ان
يأكل السمك الصغير وحتى تنجو
من اواء الحيتان فلكم رشاشه
المختون بجرى طه عنيد كليلة
التجارة لجمعية الازهر رجال
البحث العلمي يظهر اجتهادهم



المصدر: الجمهورية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢ سبتمبر ١٩٩٥

دوائية ولاصبح عنقنا ثروة من هذه التقنيات هي الثروات البترولية ١

حتى لاتضيع جهود العلماء

وإلى الدكتور محمد مجدى وأصل أسلافه الكيمياء الفيزيائية للوم على القطاع الانتاجي وبينهم برفض الاستجابة لتطبيق التكنلوجيا التي توصلت إليها البحوث حيث يفضل عدم زيادة التكاليف مادامت الصناعة تعمل في ظل سوق احتكارية تقبى فيها المنافسة سواء جاءت من منتجات محلية أو مستوردة ... وأكثر من ذلك ان بعض المصانع التي تتلصق بها مراكز للبحث العلمى لاتهتم بدورها ولاتردها بالكفاءات العلمية وغالبا ما نهضش دورها !! ولذا فإن ما نحتاجه نحو التعاون المنشور بين العلماء ومراكز الانتاج

التحرك الجاد السريع ١

والمؤكد انه في الوقت الذي تشكل فيه المشكلة اهتمامات رجال الصناعة تشكل أيضا اهتمامات رجال البحث العلمى ومنهم من يسعى بكل طاقته الى تحقيق التعاون المنشور بين الطرفين في هذا الصدد يقول الدكتور أحمد شوقي جندوي رئيس مجلس إدارة الهيئة القومية للرقابة والبحوث الدوائية إننا الآن وبعد اتفاقية الجات نواجه تحديا خطيرا يوجب على المنتجين بصفة عامة وعلى منتجي الأدوية في الوطن العربي التحرك بشكل جاد لمواجهة الخطر القادم والاستعداد له ومن خلال تطوير وتعميل الاستراتيجيات والاستباب بشكل يؤهلنا على القيام والاستمرار والتقدم في ظل سوق علمية واحدة لن نصلح فيها الا المنتج القوي

والصناعات الصغيرة أيضا وإذا كانت الصناعات الصغيرة هي الدعامة التي صنعت لولا عملاقة كالبابان لأن صرخة محمد احمد المصيرى لأحد العاملين بها تحتاج للفتاة منا حيث اضطر تحت قسوة الظروف الى غلق مصنعه الذى يعمل منذ خمسين عاما في

على ضرورة ارتباط البحوث بمشكلات مراكز الانتاج والسمي لتطوير المنتج المصيرى وحل المشكلات التي قد تعرض الطلاقه .. وعلى هذا الصدد أكد الدكتور على حبوش رئيس أكاديمية البحث العلمى أن الأكاديمية ثبتت برنامجا بالتعاون مع الوكالة الامريكية للتنمية الدولية قام بتطبيق ٧١ مشروعا لخدمة مؤسسات قطاع الاعمال العام والقطاع الخاص وقطاع الخدمات وبذلك فتح قنوات محددة للتعاون بين البحث العلمى ومراكز الانتاج لحل مشكلاته وتطويره

مزيج من الجهود العلمية

ويشدد الدكتور إيهنمين محمد فؤاد سالم مدير معهد نقل التكنلوجيا والتنمية على هذا الاتجاه ويقول : العالم المتقدم لايرى الاستعداد بما تجوز من بحوث علمية ولكنه يرى بما قدم من جهد علمى لحل مشكلة ما في المجتمع

هيئة لتطبيق البحوث

وترى الدكتور زكية مرسى الاستاذة بصيلة القاهرة لنا في حاجة الى هيئة تقوى دراسة كافة الأبحاث العلمية وإدخالها مجال التطبيق إما من خلال المصانع القائمة او طرحها للخارجين في استثمار اموالهم بصر لتصنيعها وتلك وجهة نظرنا بأن البحوث التي اجراها استاذة الصيدلة بجامعة القاهرة توصلت الى ان مصر ثروة كبيرة من الثباتات الطبية لو أمكن استغلالها لفتنا بتصنيعها للعالم في صورة خامات دوائية الامر الذي يقع لنا توفير الملايين التي نستورد بها خامات

وربطها بمركز الانتاج وتيسر الفكر للبحث العلمى تسلمب المرحلة الحالية فكم نحن في حاجة الى إعداد بحوث واستشارات وبرامج تكنولوجية مستعجلة لتوليد النظم الجديدة في ظل مبدأ علمية الاشارة التي استوجبتها اتفاقية الجات

البونك في حلبة الصراع ١

والتطوير المطلوب الآن لايشمل

مراكز الانتاج الصناعية .. بل يشمل تطوير كل مؤسسات المجتمع ان يلعب العلماء دورهم في ذلك بأسلوب واستراتيجية جديدة فالبونك مثلا تحتاج نقله كبرى كما يقول الدكتور محمد المتواي الموجي بالبونك الا انى لرفع الاداء لتقرب من القدرة التنافسية مع البونك العالمية والتكاديربط الأبحاث الهندسة والمجستير والتكنولوجيا والمشاكل الموجودة في الحقل المصيرى .. مع إتصال العلماء والباحثين بدعم البحث العلمى بالتصويل الكافي

وفضية الدعم المالى هذه يؤكد عليها الكثير من رجالات البحث العلمى حتى يقوم العلماء بتطوير الانتاج في هذه المرحلة الصعبة التي يجتازها العلم وهذا ما تؤكده الدكتور مينا حنوت صيدة كلية الطب بالأزهر .. إذ تقول : الكافية ساهمت بكثير من الجهود العلمية التي تبني بها ثروة مصر من أبنائها عبر فلسفة الطول السليمة التي لاتوجد الا في الاجسام السليمة وحيث كشفت البحوث عن كثير من الحقائق العلمية في مجال التطعيمات ومقاومة الفيروسات ولكن المشكلة الملحة هي ان البحث العلمى يحتاج الى دعم مالى عاجل .

ولقد ركزت وزيرة البحث العلمى الدكتور فيليس كامل في مؤثر المركز القومى للبحوث



مجال صناعة الإحذية وليس
الصناعة التي تميزت بها مصر
حيث كان الحذاء الذي ينتجه يترفع
على القمة في سوق الإحذية
العالمية إلا أن المشاكل التي
واجهت هذه الصناعة أجبرت
الكثير من العاملين فيها إلى اغلاق
مصانعهم بسبب ارتفاع أسعار
الجلود لتنافس المنتج من الثروة
الحديثة وغياب المعدات
المستوردة من الخارج واضطرار
العامل أمام الغلاء وحاجته لزيادة
دخله إلى عدم تقاين الصناعة كذلك
لملاحقة الصناع البسطاء بسقط
الضرائب وأولها ضريبة المبيعات
مما أجبر على التصنيع وارتفاع
معدل الحذاء في سوق مصر
ارتفاعاً طويلاً.

ويرى أن استعادة الميكاتوكسا
بكتلات الهندسة لو انتقلوا إلى
مراكز صناعة الإحذية لطوروها
بابتكار معدات بسيطة بدلاً من
الاستيراد وهو ما يطبقه كثير من
العاملين في هذه الصناعات
الصغيرة وإن كانت حيوية جداً
ولاسيما للأمن للاستخدام
طناً.

ويطمح من استعادة كليات
التجارة مزيداً من الالتحاق ببرجالات
الصناعات الصغيرة لحل مشاكلهم
مع ضريبة المبيعات وغيرها من
المشكلات المالية حتى نجد اهتمامنا
خطوة على سلم التقدم الذي صنعت
من قبلنا الدول المتقدمة غير
الصناعات الصغيرة

وتنتهي هذه المسطور بحقيقة
هامة هي حاجتنا إلى تعاون مشر
بين القطاع ورجال الاتساع
باستراتيجية جديدة تسعى إليها
بأكبر سرعة والأكثر الحيثية



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

١١ سبتمبر ١٩٩٥

المصدر:

مصر والتغيرات الدولية الحالية

في ضوء التغيرات الدولية ومخول مصر الجات و في ظل مخاطر السقوط
في شدة الانقسام الحاد وما يترتب على ذلك من تحديات كبيرة وفي ضوء ربح
التغير التي يجب ان تعلم كنه سياسيا واقتصاديا وعلميا من سطوح المصير
الذي يمس مصر والتغير الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي في الشخصية
والعلماء من القطاع الخاص ومخول مصر الجات وتحول العالم كله الى قرية
صغيرة في ضوء الاتصالات الحديثة المتطورة ... فإن الامر يتطلب وضع سياسة
جديدة.

هذه السياسة تواجه تحديات جديدة تعرض عليها الدولة فعلا باعتبار ان
مصر دولة مستوردة من الدرجة الأولى في كثير من قطاعات السلع التي تصد
عليه في قطاعات الجات ارتفاع اسعار مثل هذه السلع المستوردة - بالإضافة الى
الاء الذين في التعامل يعني انه لا توجد دولة اول في عالمنا من الآخرين
ومن المعروف ان مصر والدولة العربية تصدر عدا كبيرا من السلع المستوردة
في هذا التدمير للمنتجات والملابس كمثل صناعة تصديرية هذه بغضبة
احس وبمصر البلاد العربية ولا شك ان ذلك يتطلب من الدول الدنيا ومن
بينها مصر تطوير منتجاتها والارتفاع بتوعية الصناعة وجودتها بما يتفق لها
اسواقا في الخارج وبمطابقة المعايير العالمية وسهلة الاقراض التي
تتبعها بعض الدول وماذا كانت اتفاقية الجات قد جاءت لخدمة الدول
النامية فإنها تعود بمخاطر أيضا على الدول النامية.

بما جاءت به من تحديات للتطور المصري وفي الجسرية ما يفرس علينا
استوربا جديدة للجهود الواجبة هذا التغير العالمي ومخول الاسواق ومخاطبة
مستحقا الوطنية ومخول السوق باسماء مصر كالتصنيع ومن ثم فإن
يتطلب ان نعيد حساباتنا واقتصادنا فكلنا نرى وضع سياسة الاجل محل
الولادة.

في حقيقة ذلك فإن الامر يتطلب بطرزان الداخلي والخارجي ولا شك ان
الاتحاد الداخلي هو المخرج الوحيد سواء للتران الداخلي او للتران
الخارجي ومن ثم فإن العمل على تحويل الاقتصاد لمصري الى اقتصاد موجه
للتصدير يعني الاهتمام بالاتحاد السلسلي منذ مراحله الأولى وقبل الاقتصاد
القمي من مرحلة تصدير لمخول الاتحاد في مرحلة تحديد اهدف التصدير
والعمل على تحقيقها ما يتطلب اعادة تشكيل لائحة المصناعات المصرية بحيث
يتم التركيز على المصناعات السليمة التي تخدم اسواقها الخارجية بالاستثمار
وفي تصدير السلع المصنعة ونصف المصنعة بدلا من تصدير المواد الخام
وتطويره ليصبح أكثر فولا في السوق الخارجي ومن ثم تحقيق على التجارة
الاقتصادية في مصر وفي وضع برنامج الإصلاح في تحديثه والاستثمار في
تطويره ومن ثم في المخطريات الجديدة التي طرأت على الاقتصاد العالمي وفي
مخاطر ضخمة للتعاظم بعضها البعض سواء بغضبة للمصناعات ولتأمين
الاجري كمثل في ميزان التبادلات في معالفة الدين ومن ثم تصحيح التوازن
الخارجي بفتح موانئ اقتصادية لخدمة الاقتصاد القومي واصبح أيضا
استثمار التحويل الخارجي يتطلب لخدمة في الاستخدام ... وتحصل مصر على
الفرق والفرق لتحويل العديد من المصنوعات لخدمة الاسواق وانه لانه
يؤخذ في الاعتبار ان المخرج من ميزان التبادلات بالإضافة الى التوسع في
التجارة والاتصال من القروض عن طريق تحسين التصنيع لخدمة السلع
الاستثمارية ومن ثم تحقيق لكون الاجني في العمل على تحسين شروط
الاقراض على ان يقتصر الاقتراض الخارجي على القروض الضرورية
للمصنوعات ذات عائد مبالغ على ان تقوم هذه المصنوعات بسداد هذه القروض
بدلا من العلة التي تم الاقتراض بها ولما لا يجري عليه العمل بوزارة التعاون
الدول.

ان شيرين التحويل بمراد من القروض في الخرج الاجنبية لا يتم إلا بعد
مراجعة ابراج للتطوير والتطوير الاقتصادي كالمصنعة سواء قد عمل او
لجنة ومعرفة الرام التوري ... للتطوير وانه يجب ان تتصل الجهة لفرسه
اختلاف ابناء القرض من السطوح والواحد وصورة ارتباطه وعكاه مخاطر تدير
تعمل المصروف خلال مدة الاقراض كذلك عكاه التفتيش للمصنوع على فرض
استثمار افراد عدادات او الات من الخارج إلا بعد التتبع من ان هذه العدادات
الات لا تتفق حاليا وفي حالة القروض غير لخدمة مهمة توريد مبيته فإن
الات والمعدات الممولة من القرض تخرج في منتفعة عامة ويمكن للجهات
الحكومية المتجهة لخل هذه الات والمعدات للتصنيع بطرقها ليرد.

ولا يمكن ان يحقق تحسين التصنيع الجمل مدته من خلال مراقبة المعطيات
الحكومية فقط وانما من خلال توليد السلع للمصنوع استيرادها التي تصدر
عن قطاع التجارة الخارجية بوزارة الاقتصاد والتي تستهدف اساسا حماية
الاتحاد المحلي ويجري تحديثها من ان لا تحرق طيلة الظروف الصناعية المصرية .
وتحسين مقاومة التباين القرضين للربيد على منتج لفرس وطرح للتصنيع في
دولة القرض - ما يترتب على هذا الفرص من حرقا لفرس من الاستفادة من
عناصر المنافسة في الوصول لانسب المعطيات مما يعال تكلفة لاشغالية لاهياء
التحويل.

وهذا يتطلب ان تكون ان الحصول على منتج لا ترق لا يعلى اعطائنا
للجهات المستفيدة بدون مقابل إلا في حالات استثنائية لاسباب لاجتماعية او
سياسية ممددة ومن ثم فإن القاعدة العامة هي اعادة افرانها لاهياء الجهات
والعمل في برنامج الإصلاح الاقتصادي والمصرفية وتحويل العديد من
القطاعات لقطاع الخاص.

وبوجه المنافسة نود ان نذكر انه ولا بد من ان يسهل التصنيع في بعض
الاجسام من التكتل الوارثية قد تزايد الاستثمار نتيجة للتزايد السريع في
الاستثمارات من السلع الصناعية والوسيلة في السلع الاستثمارية
المستخدمة التي اسرعت الى انشط الاستثمار التي تفتشها قوات الاعلان
الجارية مما يجعل تلك معطاة صعبة للغاية مما لا تستطيع التحكم في
الاستثمار بين الاتحاد الاقتصادي والمصرفية وتحويل العديد من
القطاعات لقطاع الخاص.

وتتضمن اهداف استراتيجية وهي تدو المصناعات وبمطابقة مصر
للمصناعات غير التقليدية (لأمم المصناعات الصناعية وبمطابقة التحويل
والطاقة) خلال أربع سنوات (١٩٩٥ - ١٩٩٩) وزيادتها بمقدار ١٠
ملايين طن عام ٢٠٠١. والتوقع في المصناعات: بان تصل مساهمة غير
التقليدية لكتلي تصد مصر من المصناعات الصناعية بحلول عام ٢٠٠٠
ومستوى استراتيجية التصدير في مصر الى تطوير فكرة التباين في إنتاج
وبيع السلع في ضوء الهيكل التبادل للمصناعات والذي يتطلب في استيراد كميات
محصنة المصناعات في الاتحاد المحلي، واستمرار التركيز على التركيب السلسلي
للمصناعات والتوسع لاشير المصناعات مصر في التقليدية.

قد يرى مساهمة المصناعات التصديرية في العمل على خفض طاقات الاتحاد
السليمة للتصديرية ومنح تسهيلات للتصدير (تقديم) والتوسع في تطوير
القروض طويلة الاجل الجسرة لتحويل مستثمرات الاتحاد السلع التصديرية
بأسعار فائدة مخيرة ويمكن ان يطرأ به تكمية التصدير بهدف كبير في ذلك
كذلك قيام وزارة التعاون الدولي بتقديم قروض من خلال برنامج لخدمة
الامريكية.

واخيرا فإن السياسات الاستراتيجية غير المسطرة والسياسات غير المتخذة
بالاستضافة الى التغيرات الاقتصادية المختلفة وتدو الوارثية وحصل يفرس
المصناعات والتقال بين الخارجي الاقتصادية والاستثمارات وتحويل العديد
الخارجي يكتن والقروض الاجنبية والارتفاع القرضي في تكلفة السياسة
واللغاية للحصول على هذه الموارد من التكرار مثل طيلة التباين لفرس
في ضوء مخاطر لا يمكن التمسك فيها بعد ان اصبح من الحس ان الخطأ
قرار بفرس المصنعة الصناعية او التباين لفرس ما يعطى في الاتحاد بعد
ان رامت الدولة بدما في ضوء التغيرات الصناعية وبعد تحول العالم لفرس
والطاقة الاستثمارية بالازالة التي يتكادها اصبح الاتحاد للعمل في وضع حرج
ولتغيير ومن ثم فإن الامر الوحيد هو التصنيع بين الدول الصناعية وتشر
الوحي للكل لهذا الموضوع الطارد الذي يعنى لال المصنعة وتطوير الدول
من العمل والامر يتطلب ايجاد تدابير لتزاي المصنوعات الصناعية وتخرج
هذه المعطيات في منتفحات عليا حتى يقتضي المعطيات الحكية اكد
افرنها.

ولا شك ان قطاع لكسامة من القطاعات الهامة التي ستدثر آثارا كبيرة في
شود المخطريات الدولية سواء في شود مخول الجات و في شود ما تثار اليه
مبطلات الشراكة مع افريقيا ولا شك ان التحدي الحالي هو الارتقاء بقطاع
الصناعة للوصول الى الدرجة المطلوبة للمنافسة وضربو دول تلات كبيرة
من دول الجا بما يكفل لقطاع الصناعة القوي والكفاءة وسيد موات لثوب
في شتي بانه العالم ويوسد آراءات كثيرة غير متشكة.



المصدر: ساسة

التاريخ: ١١ سبتمبر ١٩٩٥ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لقد أصبحت وسط مهب الريح من كتلات ومن عتوف أصبحت تفيض
طليتا ملاحقة ذلك فلم يعد هناك ميل على الإطلاق للكتلات الصغيرة من
الجات إلى الشركات الأوروبية إلى الهجرة الأمريكية إلى مقول مكني لخر وهو
الطبيع ومحاولة إسرائيل على سبيل المثال بناء مصنع للسيارات في غزة يكون
السوق الرئيسي ومطابقها بالاستفادة من المزايا التي تمنحها للتكثف للعمل في
الوقت الذي تطلب التصديقات والمخفريات مطلقا ضد الإنتاج للعمل فلم تجد
هذه جملة إلا للاجود والاصح بعد فتح الاستثمار على مصرامية وبعد
بشور الاستثمار المشتركة والاجنبي والتحول للقطاع الخاص وانخفاض مرونة
الجهان الانتكسي والتمرد هذه الثالثة المالية والتخلص من مستوى الجودة
وشطب الثغرات التوسيعية والترويجية للدولة وعدم وجود نظام يبيع منتج
(دعم) في معارضة للمصدرات على قرار ما تفعله بعض الدول المتقدمة .
لقد خفرت القروق ومن ثم ينبغي على مصر اتخاذ هذه المخفريات
الجوهرية .

أبراهيم عياد الجرائد



الإدارة في عصر الجسات

د. حنفي سليمان
عميد تجارة الزقاق

التحالف بركي المرافقة المالية. وذلك لأن السؤال الصحيح الذي يجب الإجابة عليه هو: لماذا يتدخل بركي في شؤنا على الاستغناء منها. بمعنى آخر، فإن الجاس قد لا يكون في الاتفاقية، بل ربما نحن، لماذا امتدنا لذلك؟

ما تقدم يوضح أن الدور الاستراتيجي للإدارة المصرية يقتصر في أنها إدارة التغيير. وأن أي تقاضى في تأدية هذا الدور سوف تكون له عواقب وخيمة في مواجهة الطوفان العالمي.

وصفة عامة، فإن قضية التغيير ترتبط ببعض أساليبهم. أما الجهد المعرفي والجهد السلوكي فالجميع الذي يذهب عن نفسه كذا الجاهل، أي أنه لا يعرف ماذا تفعله اتفاقية الجات كما يتنظر إلى الفرص على تغيير سلوك الاتحادي والتمسوقي سوف يمتد الطوفان. أما المجتمع الذي يتردد له الجهد الأول واليه في نفسه الجهد الثاني فهو المجتمع الذي سيحاطى من اتفاقية الجات، كما أن احتمالات فشله في مواجهة الطوفان أكبر من احتمالات نجاحه. وأخيراً فإن المجتمع الذي يتوكل على كذا الجاهل فهو الذي لن ينجح على سبيل الخطى الطويلة بركي موجات الطوفان إلا أن ذلك كله لا يعني أن قضية التغيير أصبحت قضية واضحة تماماً، بل على العكس من ذلك، فإن هناك العديد من المسائل التي يجب طرحها المناقشة والتي تشكل في مجملها أي قضية التغيير.

هذا وقد شهدت مصر في الآونة الأخيرة العديد من المؤتمرات التي دارت جميعها حول تحديث المستقبل وأساليب مواجهته. حيث تم طرح العديد من المفاهيم مثل مفهوم الإدارة والطوارئ مفهوم الجورة الشاملة مفهوم فريق العمل مفهوم المرافقة المالية مفهوم إدارة منظمة التغيير مفهوم التطوير مفهوم التميز الإداري ومفهوم الإدارة الكيفية.... الخ. ومن الغريب أن جميع هذه المفاهيم ظهرت فجأة وكأنها مفاهيم جديدة على المجتمع الأثري، ومن الغريب أيضاً أن سمات تلك مؤلفاتها لم يجد تطويق هذه المفاهيم الجديدة فاته لا أمل في التطوير، وحيث أن هذا اللغز لا يزال للناس للنسب لاختلاف هذه المفاهيم، إلا أني سوف أكتفي بالقول أن هذه المفاهيم جميعها ليست بالجدية كما يظن البعض، كما أنها لا تتدرج تحت قاعدة عامة مشتركة لا تختلف كثيراً مما نعتنا من مفاهيم الإدارة، وهي قاعدة المشاركة في الإدارة.

على حال فإن المراجعة الحقيقية لتطورات تعاطف كثيراً من مجرد التحدث بأحد أو بعض هذه المفاهيم، إنما ترتبط بالعديد من الحايث والتي يجب الخوض فيها جميعها باعتبارها محاور محورية

ويشعر العالم الآن عصر التكتلات الاقتصادية المالية والاقتصادية. كما يشعرون المعلومات ومصر الاقتصادية الجات وعصر المرافقة المالية أيضاً، لذا فإن الطوفان قائم لا محالة فهل يتعدنا الطوفان ويترافق أم لا؟ هل نحن من انحصار الانفتاح في التمسك به، أم لا؟ ونسعى أم هل نحن نلجأ على أن نسبة وترك موجات؟

ما تبرز أهمية الإدارة كقضية محورية ومصرية مستحالة من أحداث التغيير للطوفان وبشكل الذي يمتدنا تركب موجات الطوفان. لا أن نتحدث عنها بل من أهم معالم الفترة التي نعيشها الآن، هي عصر المرافقة الجات وهي الاتفاقية التي لا نعلم عنها الكثير، بالرغم من وجود المرافقين والمزعين لها. وهي الأمر الذي أدى إلى تلك الأزمة المالية العالمية بأكملها، فحينئذ لا نستطيع تجاه ذلك أن نمتنع.

التغيير بأكمله، فإن السؤال الخاص بركي هو عدم متسببة اتفاقية الجات لنا سؤال خاطئ، بركي هذا السؤال بنظره متعارف عليه لدى الإدارة الأمريكية والذي أساسته الإدارة الأمريكية، والتي مؤلفها على تقديم الجهد الذي طرأ على المجتمع الأمريكي من الحرب المالية الثانية، أما يرجع الفضل في هذا الاندفاع المتصاعد بصفوفها المستمرة المتصاعد على الازدياد، وهو الأمر الذي حدا بالإدارة الأمريكية إلى التحسين والتطوير والابتكار الدائم لمواجهة هذه المظروفات بل والتكيف فائق أيضاً.

لأن ذلك اتفاقية الجات على عكس ما يظن البعض، فقد مثل كم لفهمنا الاقتصادي بل والقيمة الدافعة التي تمكن الاقتصاد المصري من الانطلاق معها إلى ذلك على المظروف التالية السابق الإدارة إليها بمعنى آخر فإن بدون التغيير التي تتغير عليها هذه الاتفاقية، فإن الاقتصاد لن يتغير. وهذا هو السؤال الذي يجب طرحه في مرحلة جديدة من السنين المقبلة، ومن ناحية أخرى فإن اتفاقية الجات قامت بتغيير كذا التغييرات الجارية حالياً، كما قامت بتغييرها تحسين لكل دولة من الدول الوافدة على الاتفاقية، يمكن لكل الاستفادة منها بسهولة إن تكون كل دولة قادرة على

لبناتها. وأخيراً:-
- محور القيادة الإدارية - محور التخصصية - محور الابتكار الحكومية - محور المرافقة بالجدة الإنتاج - محور المساهمة على كافة المستويات - محور التشريعات

- محور العلاقة بين الأجهزة للركبة والقطاعات باعتبارها الخطة التي يتدرج تحتها باقي المراكز المالية. ويجمع هذه المراكز تكيف البرك الكافي للتصالح منها لتتصالح. وقد ليس موضوع هذا اللغز أيضاً.

لأن المراجعة المطلوبة الطوفان لا ترتبط بهجوم أو عدة خطوات إدارية جديدة محورية، وإنما تتطوّر بصورة وجود إطار مرجعي يمكن الاستعانة به كمنهج للتوجيه بركي كقضية لتتغير. بل في هذا الصدد فإن الآثار الإيجابية المرافقة يمكن أن ثلاثة عناصر مشتركة ومتشابهة وممكن أن يمتدحها البعض وهي: المراجحة، التقييم، النمو، الفرص، والتكيف المعاصر.

هذا، ويمكن النظر إلى مبادئ التغيير كتحليل لكافة الذي هي سبيل للنجاح الحقيقي

يتوالى لدى هذا الفريق ربع الفصول والقدرة على التمسك، إن هذا أن يتأخر إلا إذا تمت الموافقة بمعارف وفكرات خامسة، كما أن لا يتطرق إلا إذا وجد الناس أصلاً.

وهو على ذلك يعتبر للنمو التنظيمي بمثابة المحرك الذي يمسك نقطة الانطلاق الأولى والتقليدية تجاه المراجعة. وفيه فإن للنمو التنظيمي يعتمد على تلك البيئة التي يتم على أسس الإدارة المالية كقضية مسمة العلاقات التنظيمية بين الأجزاء والوظائف وشاملها.

التحسين الدقيق للسلطات والاختصاصات، وقد وكافة الإدارة ويقطع العمل ويوجد الاتفاقية، التي لا تكون كما يتطرق بإشاعة بناء تنظيمي سليم مرة أخرى، فإنه لا مجال ولا مكان للتغيير إلا بعد استكمال هذا البناء أولاً.

لما للنمو الفردي، فإنه كذلك للنمو الذي يمتدحها، التمسك، إن هذا البناء الذي يمسك نقطة الانطلاق الأولى والتقليدية تجاه المراجعة. وفيه فإن للنمو التنظيمي يعتمد على تلك البيئة التي يتم على أسس الإدارة المالية كقضية مسمة العلاقات التنظيمية بين الأجزاء والوظائف وشاملها.



المصدر : **الألم**

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٣٠٠ سنة ١٩٩٥

والمهارات ، يأتي الحديث عن تكوين فريق العمل الفعالة . استناداً إلى أن الفعالية النهائية للنشطة في نتائج محصلة التفاعل بين مهارات وإفراء جميع العاملين كإحدى عمل متجانسة على جميع المستويات داخل بناء تنظيمي سليم .

وهناك العديد من الطرق التي يمكن استخدامها في تكوين فريق العمل الفعالة ، أي تلك التي تتصل بوجود قدرات عالية مكتملة ليعملها البعض . وكذلك بالسلوك الإيجابي في ذات القراء ، ومن بين هذه الطرق مفهوم التنظيم القسيمي ، والذي يعني بتكوين فرق عمل متميزة من الأفراد المعنية تحت قيادة واحدة وذلك باستدراغ اهتمامها من إدارتهم الأصلية ، وحتى الانتهاء من العمل ، مثل مهندس في إدارة نهر وأي كتيبي بالإيرادات الاتحاد . كذلك توجد طريقة تدريب للمسابرة بما تحمله من تدوير للإيهامات وسلوك الأفراد من السلبية إلى الإيجابية .

والإضافة إلى ما سبق ، فهناك أيضاً الأسلوب الذي يعرف باسم « ورش العمل » أو أسلوب « للتفكير » والذي يقوم على الجمع بين مهارات مختلفة من العاملين من جميع المستويات الإدارية بالنظم الفريدة ، أي الجمع بين النشاط والمنهج ، وذلك لتحديد الأهداف الاستراتيجية ، والقوى المؤثرة ، والقوى الدافعة . مع وضع خطط وبرامج العمل لإزالة حصة التبعثيق من الأثر وزيادة درجة الاندماج للشأنية . ذلك كله باستخدام أسلوب « المصنف التفتي » ، والذي يعطي فرصاً لتهيئة وتمسارية للجمع للمشاركة الحقيقية في اتخاذ القرار .

وفي النهاية ، فإن كل ما سبق يعني أن مواجهة الطوفان وتطويع طلي ثلاث مراحل ، حيث تتضمن المرحلة الأولى دراسة أوجه الخلل التنظيمي ، أما المرحلة الثانية فلها تشخيص التعرف على نواحي القصور في المهارات والقدرات وكيفية صطلها . أما المرحلة الثالثة فهي مرحلة البدء في التطوير والتي تتطلب تجميع قدرة للنظمة على بناء فريق العمل الفعالة ، حيث يمكن هنا استخدام وتسكين للطاقم الإدارية السابق ذكرها .

وأخيراً ، فبانتنا نكون قد قمنا بإعارة موجهاً للكتابة والتطوير في مواجهة الطوفان ، حتى لا تجربتنا أمراً به ، وتقدم جهنا لاستطيع . حتى . الاستقالة .



المصدر : الإذاعة

التاريخ : ١٢ شهر ١٩٩٥ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الملكية الفكرية بين السفير ووكر وقرار الرئيس

مع أن من الشائع بين النخبة الاقتصادية في القطامين العام والخاص أن تطبيق اتفاقية الملكية الفكرية المخصوص عليها في "جات"، سيجعل الإسبريت، بجنبة، فقد فوجئنا بأن قراراً جمهورياً مصر بملحق اتفاقية تحرير التجارة كلها، بما فيها الملكية الفكرية، بالرّجعي منذ ١٩٩٥/١/١. كشف ذلك د. حسام لطفي عضو جمعية الملكية الصناعية ومدرس القانون بحقوق بني سويف، وقال في رسالة - وشجاعة - إن القرار خاطئ. جاء القول في ندوة بمعهد الهندسة الوراثية أقيم باموال هيئة التنمية الدولية الأمريكية، وفي حضور السفير الأمريكي ود. يوسف وأبي ود. أحمد جويلي ود. هينيس جوده، وممثل الشركات متعددة الجنسيات والشراء المصريين.

وقال د. حسام إن المشرع المصري سبق للتفويض الدولي الذي سيجد من ١٩٩١/١/١، وأن لهذا "السبب" انعكاسات خطيرة على الاقتصاد، كما أنه يشير إلى أن مصر قد لا تكون راجية في الاستفادة من الخيارات التي تمنحها الاتفاقيات، في شأن البراءات، ومنها فترة انتقالية قدرها عشر سنوات للدول النامية، غير أن الخيار يبقى قائماً لو شاء صاحب القرار كسليمي، وبدأ د. حسام - بعد أن استعرض تاريخ مصر مع حماية الملكية الفكرية - غير محسب لصعود قانون جديد للحماية على الأقل لأن القضاء المصري والقانون الحالي يكفلان حماية متينة وجذابة كافية بل إن النظام المصري يتميز بأنه يحمي الملكية الفكرية من المنافسة غير المشروعة أما السفير الأمريكي فقد قدم حشيشات ضاحكة لدفع مصر إلى التخلي عن الخيارات المقررة والمتاحة، بل وإلى إصدار قانون جديد لبراءات الاختراع، وكشف هو نفسه أن د. هينيس شكلت فريقاً أعد مشروعاً ممتاراً لبراءات.

السفير استعصى حضارة مصر وتاريخها وريادتها وتعاملها للملكية مع الولايات المتحدة (أمة جديدة ليس كذاتنا) ووفرة أبحاثها علمائها التي تحتاج إلى الحماية من السرقة والقرصنة، وشدد على حماية البعثات والمستحضرات الطبية بنمو خاص، وقال إنه كمزاول للاقتصاد المصري (أ) لا يرى داعياً للفترة الانتقالية لتشجيع الشركات الأجنبية على أن تأتي وتستثمر لأن عدم صدور قانون عقوبة، وضمان المستهلك في أنه سيستفيد من المنافسة وإن أسعار الدواء أن ترتفع، كما أن شركات الأدوية الأجنبية في مصر ألزمت - كما علم - بمساهمة اتفاقية على البحوث والتطوير إذا صدر القانون وتم تخفيض مدة الانتقالية وطمأن العمال أيضاً بأن قانون البراءات لن يؤدي إلى خفض العمالة بل إلى زيادتها.

حذيفة كان يتكلم أن يقول السفير أن من سيفتدى الرّص اسبرين بعد صدور القانون سيأخذ معه "جبة كذاكي فوق البجعة"، غير أن الحبر هو موقفاً نحن كما قال د. حسام في تصريح خاص، بلأنا نلجأ ما تعارض مع مصالحنا؟

الشر إلى أن د. يوسف وإلى أيدي في كلمته ضرورة تغيير نظام القانون، وإن تختصر الوقت، وقال إن التعاون مع الشركات متعددة الجنسيات سيجعلنا من المنعور. وأشار أيضاً إلى أن السفير ووكر ذكر أن حكومته تسعى للتحول من الاتصاليات بين الحكومات إلى الاتصال بين الشعوب (سبحان) السفير متوقفاً من الآن وصاعداً في مناسبات كثيرة وربما لهذا عرف الصحفيون عن حضور لقاء مصطفي مع كان مقرراً في البرنامج) غير أنه أشاد بشجاعة د. وأبي ويعد نظراً.



المصدر: الحياة المغربية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات : ١٤ سبتمبر ١٩٩٥

انسجاماً مع التزاماته في إطار غات المغرب في صدد وضع قانون جديد يضمن حماية الملكية الصناعية

الرباط -

من محمد الطراني

كشفت مسؤول في وزارة التجارة والصناعة المغربية لـ «الحياة» أن المغرب في صدد وضع قانون جديد لحماية الملكية الصناعية سيخضع لاحقاً على البرلمان، وذلك بهدف وقف استخدام الماركات الدولية من جانب الشركات المحلية من دون ترخيص.

وأشار إلى أن القانون الجديد يتسجم مع التزامات المغرب في إطار الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (غات) التي وقعت في مراكش من جانب نحو ١٢٤ دولة وبيع في ١٩٩٤ في شأن علاقات التجارية الدولية.

وأكد المسؤول أن استمرار بعض الشركات المحلية في تصنيع ماركات أجنبية وتسويقها من دون ترخيص يضر بمصالح المغرب التجارية، ويؤثر سلباً في الصادرات، وأن الوقت حان لاتخاذ إجراءات صارمة للحد من ظاهرة الأسرقة الصناعية التي تسد على أنها تسر مستغلين المبادلات التجارية الخارجية للمغرب وتحد من توسع الصادرات الصناعية.

وأوضح أن القوانين الجديدة التي ستحل محل تشريعات ١٩٦٦ و ١٩٧٨ ستهدف إلى إدخال تعديلات جوهرية على قطاع التجميع والملكية الفكرية في المغرب وإيجاد مناخ مساعد للاستثمار لتحديث الأساطير القانونية المحلي مع قوانين الدول المتعامل معها.

وكانت شركات دولية معروفة شكت لدى الحكومة المغربية من وجود «تسريب» في تصنيع وتصديق ماركات دولية من دون ترخيص مسبق من تلك الشركات، مما يقطعها تكبد خسائر ضخمة في السوق المغربية.

وكانت شركات فرنسية عاملة في صناعة العطور وأخرى في تصنيع الملابس الشهيرة اعترضت على استخدام علاماتها التجارية من جانب شركات مغربية من دون موافقتها. كما أكتت شركات إيطالية والمانيّة وسويسرية تضررها من عمليات قرصنة العلامات التي تمارسها بعض الشركات المغربية في مجال قطع النسيج والصناعات الاستهلاكية للثقل.

السلع المهربة

والقراصنة جارية قيمة السلع المهربة والتي لا تخضع للضريبة والرسوم وضو وليوني توار يتم جلبها في الغالب من مدن سجنّة ومغربية لأحطظق شمال البلاد، ويصعب تصديق أصلها وإسكان صحتها. كما تقوم شركات مغربية في مناطق عدة بتصنيع منتجات تبيع عليها علامات دولية وتبيعها في السوق المحلية من دون ترخيص مسبق من أصحابها.

- وتعرض تلك المنتجات في الغالب على جمهور واسع من المستهلكين من الذين تسببهم العلامة التجارية والسعر الذي يال غالباً بنسبة الثلث عن السعر الذي تعرض به الماركات الحقيقية المسجلة. ويمكن للمشتري

أن يقتني علامات دولية باسماء تنافسية يصعب أحياناً تمييزها عن المنتجات الأصلية. وتعتبر الجهات المغربية هذا النوع من الأعمال مخالفاً للأعراف والاتفاقيات الدولية ويضر بسمعة المغرب الصناعية والتجارية.

ويراهن المغرب على تطبيق القوانين الجديدة للحد من هذه الظاهرة بما يسمح للشركات الأم بالوجود في المغرب أو الاتحاد مع شركات محلية لتضمنها حقوق التصنيع وترخيص استعمال علاماتها التجارية.

وتقول مصادر اقتصادية مغربية إن التزامات المغرب الجديدة داخل الاتحاد الأوروبي بعد توقيع اتفاق الشراكة المتناظر قبل نهاية السنة يتركز على شركات المحلية تطبيق لبرامات حماية الملكية الصناعية والفكرية للتمكن من دخول الأسواق الأوروبية.

ويشترط قانون حماية الملكية الصناعية وأحد من قوانين عدة جديدة لتسحق بالاستثمارات والأعمال والتجارة وإنشاء الشركات والمناقصات والمحكم التجارية والمدعاري. وسيتمتع المغرب هذه القوانين قريباً لتحديث تشريعاته الاقتصادية التي يجعلها المتوائمين بأنها ضرورية للتكيف مع المستحداث الدولية والاستفادة من مناخ الانفتاح الاقتصادي الذي اعتمدته الرباط والذي تزامن عليه لزيادة حجم رؤوس الأموال الأجنبية. وفتح الأسواق الدولية أمام المنتجات المغربية.



الأهم المسائل

المصدر :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٥ سبتمبر ١٩٩٥

ندوة مهرجان الاسكندرية تناقش

تأثير الجات على سينما المتوسط نقاش حاد حول فيلم «الفيووية» كاد يتحول الى مشاجرة

جماميريا .
وفي إطار القسم الإعلامي عرض الفيلم الأرجنتيني «زيادة عن الحد» للمخرج انرييو ماسا .
ودخل هذا المخرج الأرجنتيني اصغر المخرجين المشاركين في للمهرجان حيث لا يزيد عمره على ٢٦ عاما .

وفي الندوة التي أعقبت عرض الفيلم قبال مساماً أنه ليس «الصغير» الوحيد في الفيلم حيث أن كل المتعاملين فيه تتراوح أعمارهم ما بين ٢٠ و٢٥ عاماً .
وأضاف أن هذه هي أول زيارة له لمصر وأول مهرجان دولي يشارك فيه حيث لم يعرض لفيلم

مسمى في مهرجان محلي بالارجنتين وكان جائزة العمل الأول وفي مهرجانين لفيلم أمريكا اللاتينية بكوبا ولندن .
وفي إطار مسابقة مائو راسا السينما المصرية عرض في الفترة المسائية فيلم «الفيووية» للكتورة هشام أبو النصر وشهدت الندوة التي أعقبت عرض الفيلم مناقشة حادة بين المخرج والقياد الذين شنوا هجوماً شديداً على الفيلم .
وكاد النقاش يتحول الى مشاجرة حقيقي لولا تدخل المعتلاء .

الاسكندرية -

اسامة عبد الفتاح

عقدت مساء أمس واحدة من أهم ندوات مهرجان الاسكندرية السينمائي الدولي الحادي عشر عن تأثير إتفاقيات الجات الدولية على سينما البحر المتوسط شارك فيها من فرنسا بيجر جارسيا مدير مهرجان «أميان» وفيليب جالزو مدير مهرجان «مونت» ومن إيطاليا المخرج انطونيو سوكاميلي ومن اليونان المخرج والكاتب نيكوس ساباتس مواردها من مصر السينمائية .
ولقب الصبان .

قبل الجات حيث كان اليونانيون لا يعرفون شيئاً من السينما الأوروبية أو الأفريقية أو اللاتينية بمعنى أن الجات جاءت لتقود حقيقة موجودة بالفعل وهي سيطرة أمريكا على السوق السينمائية العالمية مشيراً الى أنه بالطبع من الصعب مناقشة الأمرين في إمكاناتهم الإنتاجية الضعيفة .

وأضاف قائلا إنه على الرغم من ذلك مازالت السينما اليونانية تصارع لتحسينها والتفوق على ذلك حصول مخرج يوناني مؤخرًا على الجائزة الأولى لمهرجان كان الدولي .

وفي النهاية قال المخرج الإيطالي سوكاميلي إن لجات لم تؤثر على السينما فقط ولكن على كل المجالات الأخرى مشيراً الى أن الحل الوحيد هو فتح أبواب الإنتاج لمفكر بعيد عن الهيمنة الأوروبية .

ومن ناحية أخرى عرض امس بمقر المهرجان فيلمان يشتركان في مسابقة للعمل الأول الدولية هما الفيلم الاستوني «ماء أثار» من إخراج هاردي غولبر . والفيلم الإيطالي «الخط الأزرق» للمخرج انطونيو سوكاميلي .

وفي إطار المسابقة الرسمية الدولية عرض الفيلم الفرنسي «الانضمام» للمخرج كلود ميلر في عرض خاص بانتقاد السينمائيين وأعضاء لجنة التحكيم الدولية . حيث رفضت لرعاية عرض هذا الفيلم

في البداية تحدث جارسيا فقال : إن هذا الموضوع يهم العالم كله وليس فرنسا وحدها مشيراً الى أن بلاده ليست ضد حرية حركة بيع المنتجات التجارية ولكن المواد الثقافية يجب أن تحصل بالاستثناء الثقافي .
وأوضح أن أمريكا تصر على اعتبار الأبداع والثقافة والأعمال السينمائية منتجات تجارية شأنها شأن أي سلعة أخرى . لكن الأبداع فن إنساني ويجب أن يستثنى من هذه القواعد .

وأضاف أن السينما الأمريكية تهيمن على سوق أوروبا لدرجة أن البلاد الأوروبية لا تجد دور عرض لإنتاجها من الأفلام المحلية .
وقال مواطنه فيليب جالزو إن فرنسا تطالب الاستثناء الثقافي قاطعاً عن حق المواطن الفرنسي في مشاهدة الأفلام بلاده والأفلام من دول أخرى مثل مصر والنول الأفريقية .
وأشار الى أن فرنسا حصلت على تأجيل مؤلف لعمالة لواء الثقافية على أنها منتجات تجارية إلا أنه قال إن ذلك يعاقب الانتصار في معركة واحدة وليس الحرب كلها .

أما المخرج والكاتب اليوناني ساباتس فأكد أن اليونان ضحية كبرى لهذه الإتفاقيات وكانت ترفضها وزيرة الثقافة اليونانية الراحلة «ميليكا ميركوري» وما زالت أفكارها بالية في حكومة اليوم .

وأوضح ساباتس أن عزلة اليونان السينمائية كانت قائمة



المصدر: الأهرام الهكس

١٥ سبتمبر ١٩٩٥

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لقطات سريعة

■ وصل عدد الأفلام التي أمرت الرقابة بمعرضها للقتل وأعضاء لجنة التحكم لقط إلى عشرة أفلام وهي سائيل قرابة روح الأفلام المشاركة في المهرجان .

■ كما رفضت الرقابة عرض فيلم «العصفور في إطار تكريم يوسف شامعين لانتهاك حق الترخيص بمعرضه وحكم كيديها .

■ وعرض اليوم بمقر المهرجان في الساعة مساء فيلم «عذبة» للساعات على عهد الخالق الذي يشارك في مسابقة البانوراما .



المصدر : الجمهورية

التاريخ : ١٢ سبتمبر ١٩٩٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المشاركون في مهرجان الاسكندرية :

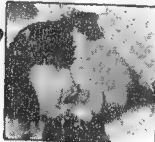
عجزنا عن مواجهة الزحف الأمريكي .. موت محقق لسينما المتوسط

الاسكندرية - عمرو قار :
يطلق المشاركون في مهرجان
الاسكندرية السينمائي عن الزحف
طاحنة ستواجهها السينما العالمية
عند تطويق ثقافة الحياة.. أكد

المشاركون في ندوة « أثر الحياة
على سينما البحر المتوسط » ان
تطويق الحياة على الإنتاج السينمائي
والثقافي يعني موتا حقيقيا للسينما في
مناطق دول العالم وأرض قراوات
المتحدة الهولندية على سينماها
للعامة

طالب المشاركون بضرورة
استناء الاصل الثقافي والفكري من
السينمائي على هامسة تاريخية
وتكثف ثقافة رايك الحيوان عن

ان 70% من دور العرض الاوروبية
و 70% من دور العرض الاميركية
تعرض أفلاما اميركية لاضامة
ثقافة هذه الأفلام وقوة الثقافة



فايز عيسى

الاميركية
وقال ان الإنتاج السينمائي في
مصر يتأخر بشكل كبير بعد الزحف
السينمائي الاميركي على دور

العرض المصرية بما يشكل خطرا
على هوية سينما المصرية .
وتحذرون من تأثير جاذبية ملهى
مهرجان لناس السينمائي عن ان دول
العالم تعد لاندرة على حماية ثقافتها
الثقافية في مواجهة زحف الاميركي.
ويطالب بمعالجة الإنتاج الثقافي
بالاستثناء من ثقافة الحياة

وقال مخرج الوثائقي لوكاس
مكاس ان اليونان في الضحية
الاولى لهذه الاكلاف.
وتكثف الإنتاج المصري فايز

على عن ان السينما المصرية تواجه
شروفا محيطة بنشأة دول الخلق
امام ثقافتها بما يضر السينما
المصرية



المصدر: www.alukah.net/bibliotheca/101111.html

1990-24-13

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كيف نواجه تحديثات الجات؟

[illegible][illegible]

طرح إية عقيدته في سبيل دخولنا مجال النظام التجاري العالمي الجديد على الرئيس مبارك والذي أثبت التجارب أنه الوحيد القادر على التمثيل الفعوري وفي الوقت المناسب لحل معضلات حشام ماكن من الممكن حلها دون تمطط نظرا لجديته وقدرته الكبيرة على التمسك.

سفیر عمرو عبداللطیف ہاشم



المصدر : الجمهورية

التاريخ : ١٩ سبتمبر ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الاقتصاد المصري .. وتحديات الجات

التطورات تكرس في مجملها مبادئ وأسس للنموذج الرأسمالي ابتداء من مبادئ حرية

جاءت اتفاقية الجات تنويعا للتطورات الاقتصادية العالمية وما تعرضه من تحديات أمام الدول النامية ومن بينها مصر ، خاصة أن هدف

جميل كمال جو رجي مدير إدارة البحوث الاقتصادية بالقاهرة

ماهي إلا امتداد للأوضاع التي سادت في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية حيث صود سمة التقلبات أو التدهور والجمود في العلاقات بين الدول والتي في ظلها يزداد الغنى ثلثا والفقير ثلثا ، وفي ظل هذه المعادلة تحصل اتفاقية الجات الجودة في طياتها المزد من التكوين والتطور في أوضاع الدول النامية .. وهو ما يفسر بهجتها إذ أن الكثير من المصلين والاقتصاديين قد ألفوا منذ زمن أن معدل التبادل التجاري الدولي في الازدياد لا يعمل في صالح الدول النامية وأنه يمثل كلفة بلاندا مستمر النظام الاقتصادي القائم بعمل ولاي التواضع في مثلها الدول الأوروبية الصناعية وعلما قلت الدول النامية غير قادرة على تغيير ملامح ذلك النظام أو تعديله على النحو الذي يسمح بالتعبير عن مصالحها حتى وإن ظهر ضليل

من هنا أصبحت القضية الجوهرية للدول النامية ومن بينها مصر التي قطعت شوطا في تنفيذ خطة الإصلاح الاقتصادي هي محاولة الاجابة على ذلك السؤال الكبير كيف يمكن لها أن تدفع من فرائها الاقتصادية حتى يمكن لها الاشتراك في المعشرك الاقتصادي العالمي وأن تحاول لجادة الصب في هذا السبب وفقا لتواضعه وتوجيهه التي لا تمك في ولا غيرها من الدول النامية تغييرها على الأقل في الوقت الراهن وخاصة أن الترضين أو الجمود لن يؤدي إلا إلى المزيد من الضلعة في حجم الخسائر التي ترضها مطبات وخصائص النظام الاقتصادي العالمي .

ومعها تعددت الآراء والآجيات ، فلها تجمع على شيء واحد أساس للمواجهة ، وهو ضرورة زيادة الإنتاج وتجيده على النحو الذي يؤدي إلى رفع معدل النمو الاقتصادي في ثلاث اشكال محل النمو السكاني على الأقل

فصوب بل والاقتصاد أيضا انطلاقا من تلام العلاقة بين السياسة والاقتصاد

ولم يستغرق فرض للنموذج الاقتصادي الرأسمالي نفس القدر من الجهد الذي بذلته في صراعها لتحقيق هزيمتها على المستوى السياسي العالمي وذلك بسبب بسيط وهو استمرار الآليات والهياكل الاقتصادية التي برزت في أعقاب الحرب العالمية الثانية والتي صممت لها كلها أوضاع ونوازل القوة السائدة آنذاك والتي عبر عنها نظام « بركموت ود » ممثلا في إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وكذا ما أرماء من قواعد ونواصير الاقتصادية ظلت سارية حتى اليوم

وقد نك أن الأوضاع الحالية للنظام الاقتصادي العالمي العالمي

السوق والانتاج وتنويع الاستثمارات والذي كدسه الولايات المتحدة واعتباره النموذج الاقتصادي الذي يجب أن يسود حتى تتكامل لها هزيمتها العالمية لأعلى للمستوى السياسي



المصدر : الجمهورية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ سبتمبر ١٩٩٥

ولذلك من أجل رفع كفاءة الأداء
للاقتصاد المصري .. كما أن خاصية
تجديد الإنتاج سوف تهيئه له القدرة
على المنافسة في الأسواق وتفتح
إمامه المزيد من الأسواق للتصدير
مكتباته وهو ما يعد ركيزة هامة في
عملية تطوير النمو الاقتصادي
والتنمية الشاملة لا سوف يتركب على
شعاع الأسواق زبادة حصيلة
المصادر وماتوفره من النقد الأجنبي
لشراء الآلات والمعدات الرأسمالية لحد
المعلومات الهامة في عملية التنمية
الاقتصادية .

ويستلزم ذلك إجراء عملية ترتيب
البيت من الداخل وذلك من خلال تعديل
الترتيبات والخطط التي قد لا تلائم
أو تكون التطورات الاقتصادية
العالمية الجديدة والتي قد يكون من
شأنها إعاقة أطماع أطماع المروصت
الاستثمارية وتشجيعها وما يترتب
عليه من دعم وزيادة المكون الأجنبي
من رأس المال التي يعد أحد المصادر
الهامة التي تعتمد عليها الدول للتنمية
في تمويل متطلبات تحقيق التنمية
الاقتصادية حتى يمكنها التطلع من أسر
التبعية والتخلف الاقتصادي .



المصدر: **الشمس**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩ سبتمبر ١٩٩٥

أولى ثمار الجات:

شركة أمريكية كسبت ٢ مليارات دولار بسبب الجات.. ونحن نغلق مصانعنا!!

أحمد عبد الحمم

.. والقطاع الخاص يعاني

نموذج كثر أن ذكره لثمة قيادات العمال وهم يناقشون آثار الجات وهم هذه المرة في القطاع الخاص، وفي شركة زمران الهندسية في شركات أخرى صناعية. شركة زمران هذه والشركات الأخرى يحدث باستمالة إلى اتحاد الصناعات طلباً للتجديف وخضرة التدخل لمنع عمليات الإغراق والتفويض لأنواع محددة من الفرائط والاستهلاك اللاسلكي. ثالث الشركات الخاصة في متكررة إلى اتحاد الصناعات: إن أرقام مبيعاتها انخفضت بشكل كبير بسبب عمليات التفويض لتلك النوعية من الإنتاج والتي تباع بالثمن من سعر التكلفة بعد أن تتلصق شركات الاستيراد في سواتر الجمارك وتتغصن من سعرها بفرض سداد رسوم مخفضة وهنا تتمكن من بيعها بسعر منخفض جداً.

ارتفاع أسعار المعاصيل

كل هذه نماذج الخصائص. أومساً كانت التزيمات الكبيرة في أسعار للمحاصيل الزراعية سبباً من أسباب البحث في نتائج الجات.. وعن حد قول إبراهيم الأنور -مستشار رئيس نقابة عمال الغزل والنسيج- في الندوة من أن تحرير تجارة القطن، ولقاء لاتفاقية الجات وبرامج الإصلاح الاقتصادي ترتب عليه زيادات مأساة في

أسعاره.. وإن كان هذا في محال للمزارع لكنه سوف ينهي صناعة القطن والنسيج في مصر بعدما تعجز المصانع من شراء وتجهيز كميات مستوردة الإنتاج. تلك أيضاً إحدى نتائج كذلك ارتفاع أسعار السكر عالمياً واللاسلكي والأسمنت وزاد الجات والإصلاح المزروع. إذ ترتب على تلك الاتفاقيات أن شركات السكر السوق لقوى العرض والطلب ورياحات مصائد من المحصولين تستدرف تحرق الناس بعد أن يتمكن في الأسواق من السلع وبخاصة في ظل تراجع سعر السكر العالمية سوء من قبل جهاز التخطيط المركزي أم بمسألة التزيم. وربما لهذا السبب كانت مطالب العديد من ممثل العمال وبخاصة عبد الرحمن خير أمين عام نقابة الإنتاج والتفويض وممثاله حمودة عضو مجلس الإدارة للتفويض واللجنة النقابية بشركة مصر الهندية وكذلك محمد زكي نائب رئيس اللجنة النقابية بسوق الويسف. هؤلاء وغيرهم من قيادات العمال انتقدوا لتمرير الحكومة لتوقيع اتفاقية

لماذا نأخذ اتحاد العمال الآن آثار الجات وما الدوافع القوية التي جعلت قيادات العمال تبحث على مدار ثلاثة أيام ما ترتب على تلك الاتفاقية من نتائج؟ الشيء الظاهر للعيان أن منذ تطبيق تلك الاتفاقية في بنابر للمناس حتى الآن سلطات في التطبيق بغض الشركات أن القطاع العام والخاص على حد سواء. وسادت استمرارية كثير من السلع الوطنية موجات من الإغراق والتفويض وبخاصة من منسوبي بورسعيد والإسكندرية. وبما كان هذا سبباً والسبب الثاني ما طرأ على أسعار السلع الزراعية بالتفويض من زيادات بعد دفع الدعم في الدول الأوروبية، ربما أيضاً كان التحميل بتوقيع اتفاقية الشراكة مع أوروبا لحد الهوليس التي أشارت تلقاً في الأوساط الصناعية.. وتعددت الأسباب. وتخرج الندوة برفض عمال واسع النطاق لكل آثار الجات السلبية مع تجديد الرافض للنام لاية محاولات للتأهيل التجاري مع العدو الصهيوني تحت مظلة من هذا من ضمن شؤون الجات. العمال قالوا كلمتهم بأشد الجاعة أيضاً عرضوا صوراً للخطوط ومناجيبها. وبين هؤلاء وأولئك دار حوار صائب كانت السطور التالية أبرز ما فيه.

غول الإغراق

كان ماثلاً في ذهن العمال منذ بداية أعمال الندوة هذا المصعد من الخصائص الذين خلفتهم الجات منذ بدأ التفكير في تنفيذها. لها في الشركة المصرية للجرانيت وأقال المصانع تسارع للبناء وتستمر في المستورين أن يتفوقوا من هذا الغول السمي الإغراق، والذي نتج عنه أن باع المستورون بالشركة خامات الإنتاج لسداد مرتبات العمال -كمن باع ملابسه لسداد ديونه- بعدما انسحبت للمبائع إلى رقم ضئيل جداً لا يتجاوز نسبة ١٠٪ من حجم الإنتاج!! هذا الإغراق الذي غزا السوق المصرية من مثلك بورسعيد. حيث تسلم كميات الأقالم إلى بورسعيد على أنها مغطاة ترانزيت إلى ليبيا ثم تنقل الكميات إلى السوق المحلية. وهذا نوع من الإغراق والتفويض لكن الكارثة الأكبر أن للمستورين بالشركة طلبوا من وزارة المالية رقم الرسوم الجمركية على الأقالم المصنعة إلى ٧٠٪ لحماية الإنتاج المحلي، لكن كيف للحكومة أن تفعل ذلك وهي التي وقعت اتفاقية الجات.. وفعلت وتسربت تلقاً لذلك وخفشت الرسوم الجمركية إلى ١٠٪ بدلاً من رفعها إلى ٧٠٪ كما طلبت الشركة.. فالحكومة ملتزمة إن بالجات وتلك كانت النتيجة.



المصدر: الشـ

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩ سبتمبر ١٩٩٥

الجات قبل انهاء الاتات التي تحمي سـامتا الوطنية من الإغراق، ول هذا الشأن أيضاً ايدوا جهود وزارة التسيون في محاولة ضبط السوق حالاً ومكافحة الفـض والتزوير. ويدعو إلى الإسراع إلى تكوين جمعيات حماية المستهلك لتكن نوعاً من الرقابة الشعبية تمل محل ورقابة الدولة التي تطلعت إلى حد كبير.

ماذا كسينا؟

ولم يأت السكتور سعيد عمارة امتداد الاقتصاد بجامعة جديران وعضو مجلس إدارة إحدى الشركات القائمة أن يؤكد أن الجات قد تزيد الدول الفقيرة فقراً بحيث تبلغ خسائرها نحو ١٢ مليار دولار سنوياً. وبعد تخفيض الحواجز الجمركية وتخفيض التعريفات الجمركية سوف تنخفض أسعار المواد الخام وفي ما تملكه الدول النامية وهي للسود الرئيسي تمويل التنمية بها. ول حالة انخفاض هذا المورد لن تقوى تلك الدول النامية على مواجهة المنافسة في الصناعة ولا في الخدمات.. فضلاً عن ارتفاع أسعار السلع الغذائية المستوردة وتحقق مكاسب للدول الغنية من جراء تبادل السلع قد تصل إلى ٢١٥ مليار دولار في العام، وذلك لأن الدول الغنية وهي تمثل ٢٠٪ من دول العالم تستحوذ على ٨٠٪ من التجارة الدولية. بينما لايزيد نصيب الدول النامية على ٢٠٪ رغم أنها تمثل نحو ٧٠٪ من دول العالم.

ولأن الجات بكل اللاميس في صالح الدول الغنية، فإن هذا دفع الرئيس الأمريكي السابق بـسوفه إلى أن يعتبر توقيع تلك الاتفاقية وإقرارها رمزاً يتجلى في السلطة، بل في أحد أسباب الخلاف الآن بين أمريكا واليابان، مكننا يقول د. سعيد عمارة. ويضيف: إن من أبرز نتائج الجات ارتفاع معدلات البطالة إذ تمتد فرص العمل نتيجة انخفاض صادرات دولة مثل مصر وعدم فتحها على المنافسة مع نظام تلك الشبكة مستغلاً. ويذكر الدكتور سعيد عمارة بعض الأرقام ذات الأهمية الحيوية، إن أمريكا سوف تستفيد من تلك الاتفاقية بما يعادل ١٤ مرة من استفادتها من اتفاقية التجارة التي تسمها مع كندا والمكسيك.. وإن إحدى الشركات الأمريكية (كاتريز) سوف تصل مبيعاتها إلى أكثر من ٢ مليارات دولار، الأمر الذي جعل السفير الأمريكي في المجموعة الأوروبية يقول إن الجات تساهل في هذا الأمر. إنفاق تأسيس الأمم المتحدة أو مفاوضات إنهاء الحرب العالمية الثانية. وكذلك ترى فرنسا أن هدف أمريكا من الجات سرق عاتية تديرها شركات أمريكية. ويكون للزعمون عليها من جميع شعوب العالم.. تلك كانت مكاسبهم. فما مكاسبنا؟ لهذا السؤال كانت الندوة..



الإعلام

المصدر :

التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رواية

نقل التكنولوجيا والتعاون الدولي (٢)

تؤكد المحققان الرامعة ولعنا مميّنة - فالدول الاغنى التي تمتلك التكنولوجيا، والصناعات المنتجة لها، لا يدخل في دائرة اهتمامها بدرجة كبيرة ان تهب هذه التكنولوجيا مجاناً. إن ان قيمة الترقية الفكرية - التي تغطيها براءات الاختراع وتحمس في الوقت ذاته استثمارات مائلة - تتطلب الحماية والتشجيع، وبينما تبحث الدول النامية عن طائفة بتكلفة مقبولة ولا تولى بالضرورة الاهتمام الصناعية صاحبة التكنولوجيا للمعايير البيئية، فإن الاعتماد الرئيسى للشركات الصناعية صاحبة التكنولوجيا (اللائحة (في هذا السياق) تنصب بالدرجة الأولى على تلبية حاجات الدول النامية التي تريد طائفة بتكاليف ميسورة. ويعتقد للعديد من خبراء الدول النامية أن لتكنولوجيايات مالية الكفاءة لتحتاج إلى دعم، وأن أي شيء يحتاج في واقع الامر إلى إصلاح مالي لم يعد يتعمق بعد بلية كفاية وهناك في الوقت الراهن عدد من التناقضات الداخلية والأهداف للتعايشة التي تحتاج إلى حل، غير أن الكثير سيوافق على مدى وسرعة حدوث التغيرات على المستوى المحلي في أدولة المنطقة فيما يتعلق بالإصلاحات المؤسسية، وتوفير رخص الأموال المحلية، وجذب رخص الأموال الأجنبية. وإلى هذه العملية المعقدة، ينبغي للشكيد على ضرورة نقل التكنولوجيا لللائحة التي تناسب الاحتياجات المحلية، وعلى تقسيمها بشروط تستطيع الدولة المحلية الوفاء بها، فقد جعل الناس بالكثير حد من صلايات نقل التكنولوجيا غير المثالية، وبمشارطات التي على عائق الدول المحلية بأغواء اقتصادية ثقيلة على نمو غير مشروط (خاصة للدوية الخارجية للتزاوية)، وعندما هفت الاقتصاديات المحلية وزادت معدلات الفائدة العالية في السيمييات انكشف بجلاد عدم ملاسة العديد من أوجه النظام البنى الدولي مما أكد ضرورة إيجاد شروط أفضل لنقل لتكنولوجيا تستطيع الدول النامية الاستفادة لها.

م. ماهر عزيز

«دجاج الجات» .. يهدد صناعة الدجاج العربية
١٤ مليار دولار استثمارات عربية .. كيف نحميها؟

**إعادة التنظيم - التدريب - الإدارة العلمية
الرعاية الصحية .. طريق الانقاذ**



تحقيق :
احمد النشم وفي

من اجل توفير
البروتين الرخيص كان
مؤتمر الاغذية والاعلاف
في الوطن العربي الذي
ناقش كيف نحمي
ثرواتنا التي تقدم الغذاء
للانسان العربي في ظل
المخافسة الشرسة للسوق
العالمي الواحد بعد
خاتمة اتفاقية الحات .

تقول بيانات المنظمة العربية للتجارة الزراعية أن قطاع الدواجن يمثل ٨ في المائة من إنتاج قطاع الزراعة في مصر وفي سوريا يمثل ١٤ في المائة من الإنتاج الحيواني .. وتنتاج العالم العربي من اللحم البياض والبيض يحصل إلى ٨٧١ ألف طير في مليون طن من اللحم (٨٧١ ألف طن في مصر) في العام وأن هناك نهضة كبيرة في الانتاج خلال العشر سنوات الماضية . ولكن هناك فجوة في الاكتفاء من اللحم البياض والبيض بلغت ٤٦٧ ألف طن لحم .

ولاجل تأمين هذه الصناعة وتنميتها .. واثر اعتماد هذه القائمة على مستلزمات الانتاج المستوردة اقيمت ندوة في وزارة الزراعة على شكل مؤتمر عربي للدواجن والاعلاف .. اشترك فيه علماء وخبراء من هذه الصناعة من الدول العربية من اجل وضع اساس النهوض بهذه الصناعة .

الجات وصناعة الدواجن

ويقدم الدكتور حسن ايوب، الاستاذ في كلية الزراعة جامعة عين شمس بحثاً عن تأثير اتفاقيات الجات على مستقبل صناعة الدواء.

إذا كانت الاعلاف تمثل 70٪ من صناعة الدواجن وحدها يصل إلى 8 ملايين طن في العام من جلة الاعلاف في العالم العربي ٩٥ مليون طن . الا انها تستورد نسبة كبيرة منها في الخارج قيمتها تتراوح ما بين (٥ و ٦ مليارات دولار) في العام

وإذا كانت تقاليد الجاهل تفسد
 من ربح الدمن من السلع والمتجارات
 وتراعى السلطة التقديرية فيقدم
 ويكتفينا الطبيعة لنا ما يستوفى من
 اطلاق (مقالة) في قول المروية
 والوفرة، والمركبات والافروية
 البيطرية سوف يترجم لشواها ويقال
 سوف تترجم ككلية الانتاج عندنا
 وذلك مستهدف الخاصة بين المنتج
 والمحل والمستوفى من الدواجن الامر
 الذي يستلزم ترغيب الانتاج واستغلال
 المثلثات العاملة (ثلاث مزارع مصر

طاقاتها (مطلقة) وزيادة على سرعة تكثيف الاستثمارات في هذه الصناعة .

يأمل المستثمر ميسي زيادة من تونس .. استثمارات صناعة الدواء من الدول العربية ١٤ مليار دينار وبنهاية العام تقدر بمبلغ ملايين عالمي .

وحتى يتم الاكتفاء الذاتي من الحبوب لابد من معالجة حجم هذه الاستثمارات حتى تصحيا ٣ ملايين طن لحم عام ٢٠٠٠ ويزيد نصيب الفرد من ٦,٥ كيلو في العام الى ١٠ كيلو .

دعوت العالم المتقدم

يشرف الدكتور فلاح سعيد الامين العام لصناعة الدواجن في العالم العربي .. ان نسبة صناعة الدواجن الى الانتاج الزراعي في العالم العربي تصل الى (١٥ في المائة) وما يستهلكه الفرد في العالم العربي ٢٠ كيلو لحم ثلثها تقريباً من الدواجن بينما الدول المتقدمة متوسط استهلاك الفرد ٦٠ كيلو جراماً والمتوسط الفربي ٣٥ كيلو جراماً



ويقول فلاح سعيد : ورغم ان ما يستهلكه الفرد من الدواجن مثل تلك ما يشهده من كل انواع اللحوم الا ان الدواجن تحقق ولربما ان الاقتصاد القومي من جهة ما تستهلكه صناعة الدواجن من الاعلاف لا يتعدى ١٠٪ فقط .

القدرة على المنافسة

تم وضع سياسة ترويج لدرية مصر على المسابقة هذه وغيرها مشتركة للمنظمات واللجنة والحيوانية في الاسواق العالمية في ظل سياسات منظمة التجارة العالمية . وتتطلب هذه السياسة التي اعلمها مستشار وزارة الزراعة .

يتمحور دور الدولة في الدوحة المحلية على الجانبين : الجانب والارصادي والخدمي والتنظيمي والرقابي والتشريعي مع العمل على تشجيع القطاع الخاص في القيام بدور كبير في الانتاج وذلك لكي تتمتع مصر بندا في هذا القطاع واستغلال كل طاقاتها .

اعطاء اوية لانتاج الجزء الاكبر من هـ مخلات الانتاج من اعلاف ومركزات سميا . وحتى لاتلحق تحت رحمة الاسواق العالمية .. وذلك بتوفير بدائل الدرة المستوردة مثل الدرة الاربعة وبيع الحطب والشحير وبدائل كسب الصويا مثل الترميس الطويل . الاكتفاء الذاتي من الامصال واللقاحات وتشجيع القطاع الخاص على ذلك مع دعمه المقتدر المركزي للرقابة على الجودة . ويؤكد الدكتور مفوض شرب الدواجن

في بحثه على ضرورة تنظيم العملية التسويقية واسطاتها شكلا . تسويقيا لايحيا التوازن في اسعار البيع المستهلكة وما لا يفرق المستهلك ولايسبب خسارة المنتج . ويهدم الدكتور مفوض شرب الدواجن مستشار لفي وزارة الزراعة بحثا عن واقع صناعة الدواجن في مصر في نظام .

ويبلغ الاستهلاك السنوي للفرد ١١,٢ كيلو جرام لحم معراء ٥,٢ كيلو جرام دواجن ٥,٨ كيلو جرام اسماك ٢,٣ كيلو جرام بيض ٤,٢

كبار حليب ومتجته الاحشاك مرفوض ا

تم تحرير دريات الانتاج من الاحتكاك وتم رابع الدم من مخلفات الانتاج وترك اسعار الدواجن والآلات السوق الحرة والمستقبل يشير الى ان صناعة الدواجن عندنا سوف تحصل عينا كبيرا في المستقبل من اجل تقديم البورين للمستهلك خاصة ان مصر لا تفرش بها الراعي الطبيعية التي تعطي ميزة تستطيع ان تنافس بها في مجال انتاج اللحم الحمراء . ويتكفل اعضاء اللجنة على ضرورة قيام كيان مؤسس لامتلاك الدواجن وحمل تفرغ يهدد الى الالتزام ببيع بداري اللحم مدوية ومبردة ان جيمدة منطقة القاهرة الكبرى والاسكندرية حيث يمثل ذلك وجهها حضاريا ويضفي مرمودا الاقتصادية وحده على امرى .

طاقات معطلة

وتقدم وزارة الزراعة بياناتها عن صناعة الدواجن في مصر لثلاثا ١٨٦٦٩ مزرعة طاقاتها الكلية ٤٨ مليون طائر ولكن لاتعمل بغير (٥٢ في المئة) من طاقاتها . وهذه بالحسبة لبادري التسمين ٢٨٧٦ مزرعة نهاج يبيض طاقاتها ٤٢٠ مليون بيضة ولكنها لاتعمل الا بقدر (٤٤ في المئة) فقط من طاقاتها ٦١ مزرعة امهات تسمين طاقاتها ٦٤٧ مليون بيضة واتعمل الا بغير ثلاثة ارباع طاقاتها ١٤٨ مزرعة طاقاتها ١٦٤ مليون بيضة ٥ امهات يبيض ، واتعمل الا بثلث من نصف طاقاتها لما السبب في عدم استغلال هذه الطاقات رغم حاجتنا هنا لتقديم الدكتريه عقيلة حمزة مدير العمل المركزي للاغذية والاعلاف يبحث على الضرو على بعض جوانب هذه المشكلة . الانتاجية والجودة كانتا هدفين متعارضين في النظرة التقليدية في صناعة الاعلاف ولم تكن هناك علاقة طوية الا بال بين مساحات الاعلاف والبروتين فلانخفضت الانتاجية . وقت ربحية المنتج وبدأت تظهر طاقات عاطلة ومن هنا بدأ الاهتمام بصناعة مراعاة الجودة في تقديم الاعلاف وتعليمها .

رقص الاغراق

ويشير الدكتور حسن ايوب الى نقطة اخرى اثرت في هذه الصناعة ووجدت طاقات عاطلة بها . فكم افرقت الشركات من سياسة الاغراق في السنوات السابقة وان كانت هذه الصناعة وابية فاستوردت بخران السوق بالمستور من الدواجن وقت انتاجها في المزارع المحلية فغلبت المزارع بالمسافة وبكثال تقل بالدين . ويتراكم الكثير منها . رغم مدهى صناعة الدواجن عندنا من قدره تنافسية . لتكلفتها علنا تعامل تكلفتها في دول متقدمة مثل فرنسا وفرنلدا فتكلفتها كالتالي من لحم الدواجن عندنا بثلث ثلاثة جنيهات ودو اقل من تكلفتها في فرنسا وفرنلدا .

ادارة سليمة للمزارع

ويتفق الدكتور حسن ايوب مع الدكتور مفوض شرب الدواجن في ضرورة اتخاذ الاجراءات الكافية بالشكر في عرض الدجاج الحي ولقاء للطلب المحلي عليه حتى لايتعرض المنتجون الى تبعات سعرية تؤثر على اقتصاديات انتاجهم وربما تكون الوسيلة في هذا هي الاتجاه الى الذبح الال وحفظ الدجاج للمجوز تحت ظروف التبريد والتجميد المناسب مع العمل على استغلال مخلفات الذبح الال لتحقيق تكلفة الانتاج .

ويؤكد الجميع بالندرة على ضرورة وجود اداة سليمة للمزارع مع تدريب عملة فنية تدريبا جيدا وتزويد الرابعية المصنعية البيطرية وهذا مابدا للتشجيع ليه بالفضل وايضا كيان مؤسس مستقل لصناعة الدواجن يسمع الخطط العلمية السليمة من اجل التفرغ بها .



المصدر : العالم اليوم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣٠ - ١٩٩٥

منظمة التجارة الدولية تصدر القواعد الجديدة للتحكيم الدولي

200 مليون دولار زيادة في التجارة الدولية بعد تطبيق اتفاقية الحات

□ القاهرة - يوسف هلال

أصدرت منظمة التجارة الدولية إجراءات وقواعد التحكيم الدولي التي تتخذ في حالة نشوب منازعات بين الدول الأعضاء في المنظمة الدولية حيث يتوقع المسؤولون في الجات أن يضيف هذا الاتفاق سنوياً نحو 200 مليار دولار إلى الاقتصاد العالمي نتيجة زيادة الحركة التجارية العالمية بأكثر من 750 مليار دولار سنوياً خلال السنوات العشر القادمة والتي ستشهد مراحل تنفيذ الاتفاقية بجوانبها المختلفة.

وأكد المستشار حسين مصطفى رئيس مركز القاهرة الأقليمي للتحكيم التجاري الدولي: أن قواعد التحكيم الجديدة التي أصدرتها منظمة التجارة الدولية لن تطبق على النزاعات التي قدمت طلبات المشاورات بشأنها طبقاً لاتفاقية مونتريال 1947، أو بموجب أي اتفاق سابق للاتفاقيات المطبقة قبل بدء نفاذ اتفاقية المنظمة الدولية، حيث سيستمر العمل بشأنها بالقواعد والأجراءات الخاصة بتسوية المنازعات التي كانت نافذة قبل بدء اتفاقية التجارة العالمية. وبالنسبة لنطاق تطبيق القواعد التي تحكم تسوية المنازعات أشار

المستشار حسين مصطفى إلى أنها تشمل كلاً من الاتفاقيات متعددة الأطراف بشأن التجارة في السلع والاتفاق العام بشأن التجارة والخدمات واتفاقيات التجارة في الطائرات المدنية والمشتريات الحكومية والاتفاقيات الدولية في مجال منتجات الألبان ولحوم الأبقار وتطبيق

الإجراءات المصحة والصحة النباتية واتفاقيات المنسوجات والملابس والحواسن الفنية على التجارة بالإضافة إلى اتفاقيات الدم والإجراءات التمييزية والأزمات المالية وخدمات النقل الجوي.

ويضيف المستشار حسين مصطفى: أن هناك ثلاث وسائل لحل المنازعات الدولية في إطار منظمة التجارة الدولية منها أسلوب المشاورات، حيث تقدم طلبات عقد المشاورات كتابية ويقترح فيها الأسباب وتحدد الإجراءات المعترض عليها مع ذكر الأساس القانوني للشكوى وعن العضو طالب المشاورات أن يخصص جهازاً لتسوية المنازعات والمجالس واللجان ذات الصلة بطلب المشاورات.

كما تشتمل المنازعات الدولية على سياسة التسامح الحميدة والتوفيق والوساطة، حيث تتخذ هذه الإجراءات طوعية إذا وافق على ذلك طرف النزاع بشرط أن تتم في سرية خاصة المواقف التي يلجأ إليها طرفا النزاع خلال هذه الإجراءات بما لا يخل بمصالح أي من الطرفين في اللجوء إلى أي من سبل التقاضي الأخرى. ويجوز عند بدء إجراءات التسامح الحميدة في أي وقت أن يقوم مسئول جهاز تسوية المنازعات بعرض التسامح الحميدة أو التوفيق والتدخل بهدف مساعدة الأعضاء على تسوية المنازعات.

أما ثالث وسائل حل المنازعات الدولية فتتضمن فريق التحكيم حيث يتم تشكيل الفريقين في حالة طلب الطرف الشاكي وذلك في موعد لا يتجاوز اجتماع جهاز تسوية

المنازعات الذي يلي الاجتماع الذي يدرج فيه الطلب لأول مرة كبتد من بنود جدول الأعمال الجاهز إلا إذا قرر الاجتماع توافق الآراء نحو عدم تشكيل فريق التحكيم.

ويذكر المستشار حسين مصطفى اختصاصات فريق التحكيم بأنها تتضمن فحص الموضوع الذي قدم إلى



جهاز تسوية المنازعات بحيث يعمل إلى نتائج يكون من شأنها مساعدة جهاز تسوية المنازعات على تقديم التوصية أو اقتراح الأحكام المنصوص عليها في ذلك الاتفاق أو تلك الاتفاقيات.

ولا تشترط منظمة التجارة الدولية أن يكون فريق التحكيم من الأفراد الحكوميين أو غير الحكوميين ولكن ينبغي استقلالهم وتوافر تنوع كاف في مهارتهم وخبراتهم، ولا يجوز أن يعين في فريق التحكيم المعنى بنزاع ما أن تكون حكوماتهم أهدانا في النزاع أو طرفاً ثالثاً إذا كانت لهم مصلحة جوهرية في الأمر المعروض على فريق التحكيم إلا إذا اتفق الطرفان على غير ذلك.

كما لا يجوز إجراء أية اتصالات من طرف واحد مع فريق التحكيم أو جهاز الاستئناف بخصوص الأمور التي ينتظر فيها الفريق أو جهاز الاستئناف وتعامل المذكرات المكتوبة المقدمة إلى فريق أو جهاز الاستئناف على أنها سرية ولا يوجد ما يمنع طرفاً من الأطراف النزاع من كشف موافقته للرأي العام.

ويشير إلى أن جهاز تسوية المنازعات يراقب تنفيذ التوصيات والقرارات، حيث يحق لأي عضو في

الجهاز أن يثير مسألة تنفيذ التوصيات متى شاء بعد اعتمادها ويشرح ذلك على جدول أعمال اجتماع جهاز التسوية بعد ستة شهور من تاريخ تحديد الفترة الزمنية وتستمر على جدول الأعمال حتى يتم حل المسألة مالم يقرر الجهاز خلاف ذلك.

وإذا كانت الدولة العضو من دول العالم النامي يحق لجهاز تسوية المنازعات أن ينظر فيما يمكنه أن يتخذه من إجراءات تتناسب مع ظروف هذه الدولة بشرط ألا يقتصر في الإجراءات على موضوع الشكوى فقط بل بحث أثارها على اقتصاد الدولة النامية المعنية أيضاً.

ويؤكد المستشار حسين مصطفى: إنه في حالة رفض إحدى الدول الأطراف تنفيذ توصيات أو قرارات فريق التحكيم خلال فترة زمنية معقولة أن يشارط عليه للسماح للدخول في مفاوضات مع أي دولة أخرى أن يطبق القرارات المتخذة ضده أو غيرها من الالتزامات التي تم التحكيم فيها، حيث لا ينظر المحكمون في طبيعة النزاعات أو غيرها من الالتزامات التي يطلب تطبيقها بل لابد أن يقرر قرار المحكمين كقرارات نهائية وعلى الأطراف المعنية ألا تتقدم بطلب تحكيم جديد.

كما لا يجوز للدول الأعضاء الأخرى في المنظمة العالمية الدخول في عملية التحكيم إلا بموافقة الطرفين اللذين وافقوا على اللجوء للتحكيم على أن يلتزم أطراف النزاع بالقرار الذي تتخذه وترسل قرارات التحكيم النهائية إلى جهاز تسوية المنازعات لتنفيذ.



الحقيقة

المصدر:

٢٥ سبتمبر ١٩٩٥

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

صندوق دعم صناعة الغزل والنسيج يؤكد الدول الصناعية طوعاً «إلحاحاً» لخدمة اقتصادها على حساب الدول النامية!!

للمبيل الوحيد لمواجهة تحديات
الاجات ويقل على ذلك بزيادة حجم
التجارة البينية في صناعة
النسيج بين دول الاتحاد
الأوروبي من ٢ مليار دولار في عام
٩٤ إلى ٤ مليارات خلال النصف
الأول من العام الحالي بزيادة قدرها
٢١٨٪

بالرعاية في الاتفاقية وحث للتقرير
منتظمة لتجارة الطاقة للبرقة على
تطبيق الاتفاقية على ضرورة أعمال
مبدأ عدم التمييز بين الدول وإزالة
بند جديد للاتفاقية يقضي بأنه إذا
تمت مزايا لدولة ما في المنظمة
فيجب أن تحصل على هذه المزايا
سواء جمركية أو غير جمركية جميع
الدول الأعضاء لرجع التقرير تروى
أوضاع صناعة النسيج في مصر
والعالم العربي إلى غير التكتلات
الاقتصادية بالمنطقة العربية وحث على
أحياء السوق العربية المشتركة مؤكداً
أن التوصل إلى كتال القيمى قوى مو

أكد صندوق دعم صناعة الغزل
والنسيج بالجامعة في تقرير
له أن صناعة النسيج في مصر
تواجه تحديات دولية خطيرة
نتيجة تحريرها وتطبيق اتفاقية
الجات بوحث للتقرير الاتحاد
الدولى للصناعات النسيجية في
العام إلى ضرورة مراعاة ظروف
الدول النامية عند تطبيق
الاتفاقية الدولية واتخذت سلوة
الدول المظسى في تطوير بنود
الاتفاقية لخدمة اقتصاداتها على
حساب الدول النامية مشيراً إلى
ضرورة استحداث مبدأ الدولة الأولى



١٤٣٦

المصدر :

٩ أبريل ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رأسمالية البسكويت والبلاستيك!



بقلم:

د. رفعت لقوشة

استثمارات القطاع
الخاص ٢٨٪
وليس ٥١٪ كما يروج
إعلام الحكومة

الشراكة تدق الأبواب التي عبرتها قبلا اتفاقية
الجات، وباتت الموجة الرأسمالية الخاصة مدعوة
الى اعادة ترتيب اوراقها.. فهذه المرة تبدو المواجهة
عارية.. المواجهة بين الرأسمالية ونفسها في مربع
الاختيار المصري.

وفي نهاية الخمسينيات وبداية
الستينيات.. بين الخلاف وفي نقطة
الاستحكام بين قيادة الثورة والقائد
للموجة الثالثة عندما رفضوا ان
يشتركوا بالاستثمار في صناعات
راس الرمح ومثالها المصاهر.. انذاك
.. هو صناعة الحديد والصلب، وبدأ
واخضا ان الموجة الثالثة ترتبط
عضويا بتقاليد الموجة الثانية التي
تتمثل بغيراتها الى الصناعات
الخفيفة وخدمات السوق، وانها مزجت
تماما رباط الصلة بينها وبين الموجة
الاولى التي قاسها طلعت حبيب
ومفرحات وعى حملته الى القبول
بمخاطر الاستثمار في صناعات راس
الرمح التي واكب زبائنه والفسل
والنسيج - المينما... الخ - وفي
اعقاب الخلاف... جاء التميم.

وبار الزمن دوره.. وصار التاميم
انفتاحا، وفي عنصر الانفتاح
السياسي طلعت للموجة الرأسمالية
الرابعة وكانت.. بالفعل.. شميرا
ترجيحها عن رأسمالية رة دفعت
بالمط الفئات الاجتماعية الى مركز
التكوين الاجتماعي ومن لم يمت ان
تتمتع عن خياراتها.. فهي لم تكن
متأولة فقط لصناعات راس الرمح
ولكنها كانت متأولة للوطن ذاته
وحول الاقتصاد المصري الى حالة
من السيرة التي تغيرت سريعا
وتركت وراءها اثنين.

عائلات البسكويت

وفي الثمانينات... كانت تركيا
الدين مقلدة ونفسه يعنف على
كامل اقتصاد منوله وارتفع شعار

واند عرفت مصر من قبل وعلى
من التقييم لازمن للقرن العشرين
اربع موجات رأسمالية.. فاد الاولى
طلعت حرب.. وكانت اكثر الموجات
وعيا والتزاما بعهدية.. ثم جاءت
الحرب العالمية الثانية بخاض ميلاد
للموجة الثانية التي استثمرت مناخ
الحرب في البحث عن دورة سريعة
اراس المال ومعدل مرتفع للربح في
ظل حماية جمركية مانعة، وفي اعقاب
الحرب ظلت للموجة نشاطا بطالب
الحماية الجمركية ومطالب حقوق
الاستحكاك وانتهى بها الامر الى
الاستحكاك مع كبار الملاك الزراعيين
حول قسمة الربح.

نهاية الموجة الثالثة

ثم جاءت ثورة يوليو ١٩٥٢ وجاءت
معها الموجة الرأسمالية الثالثة.
وكانت اولر الموجات حقا.. على
عكس الشائع في ادبيات محاكمة
يوليو / عيد القناصر، ففي ظل الثورة
اندرجت للموجة الثالثة بالتوكيلات
التجارية والت اليها ملكية الاموال
الرأسمالية الاجنبية باسعار بخسة
واشتمت امامها رقعة السوق بطل
الاجرامات الاجتماعية. وكانت
قرارات اصلاح الزايف لصالحها
قلقد اخضت حصة منها من الربح
وتقسمة مع ملاك الاراضي، ولانها
.. بالتالي.. حاصلة للموقف في دورة
اعمال موسعة تتراكم فيها الازياج
وبقدرات مفرحة تصانق مؤثرات
الترموستات الاقتصادي، للبروجيه
وحده ضاعف رقم اعماله خلال
الخمسينيات مرتين.



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر:

التاريخ: ٩ - ٢٥ - ١٩٩٥

المثالية أقل من المصنف الاعلامي
للمصاحب له، فهي لم توفر. وبهذا
لاكثر التقديرات تقاربا. إلا حوالي
١٠٠ ألف فرصة عمل في مجتمع
يرتفع فيه رقم البطالة إلى حوالي ٧
ملايين فرد، بينما لم يتجاوز مجمل
استثماراتها حوالي ٢٨٪ من إجمالي
الاستثمارات الكلية. وليس ٥٠٪ كما
تروج البرويجاندرا الاعلامية التي
أضافت استثمارات التعاونيات إلى
القطاع الخاص!!!، وأن القاعدة
الانتاجية للرأسمالية المثالية
ضئيلة.. فإن سوفيا ضيق..

٤ - أن الرأسمالية تمارس السحب
على المكشوف، من البنوك،
شالخصائات الأصول + اللوائح
لاتغطي إلا حوالي ٥٠٪ من إجمالي
القروض، وأخيرا ما أشاءه أن يتم
تغطية القروض المكشوفة باعتماد
القيمة السوقية للأرض كضامن
ضمان وليس قيمتها العقارية، وكذا
تدافع ضغوط الخصخصة على
الأراضي والعقارات وكثافتا لامتداد
زمن الوجة الرابعة.. موجة الانفتاح،
وكنا يعلم أن رأسمالية تضارب على
الأراضي والعقارات.. هي رأسمالية
عاجزة.

هذه الحقائق تتحدث عن نفسها
وبينها أن يسبق حديثها كل حديث
تطلقه الآن الرأسمالية المثالية
بمراوة الشكوى من الخصخصة
والجأت، فلم يعد أمامها وبلاذ
المستجدات إلا أحد خيارين: إعلان
الانحلال أو القول بمسئولية الائتلاف
بالاستثمار في مناهضة أوضاع
الربح وفي بناء القاعدة العنصرية
الوطنية لرفع نسبة الكون المعرفي
المطل في إطار صيغة بمشاركة من
البنوك تغطي فيها عن صيفيتها
المثالية للصيغة، وكذا لكل رائد
الموجة الأولى طلعت حروب، الذين
استعاروا اسمه ونسوا تاريخه.

لا تزيد نسبة الكون المعرفي للمعالي
كثيرا على المصفر في مقابل ٤٠٪
في الرأسمالية للتقدمية و ٢٥٪ في
الاقتصاد الإسرائيلي، وأذلك فلقد
عاد وقد رجال الأعمال المصريين من
مؤتمر العرب وليس في جميعه إلا
بعض مقاولات الباطن وبعض
التوكيلات التجارية وبعض صفقات
إعادة التصدير.. لا أكثر ولا أقل.
وكان مؤتمر العرب هو بداية للكشف
الصفي عن حجم الرأسمالية
المثالية وجاذبية ظلالها.

مازق الجات

ثم جات الشراكة ومن قبلها
اتفاقيات الجات لتضيف إلى الكشف
أبعادا أخرى وتلتفد الرأسمالية
المثالية إلى زمن الرولة مع الذات،
بعيدا عن البرويجاندرا الاعلامية، وفي
زمن الرولة.. لا مفر من المكاشفة
بالحقائق:

١ - إن معركة الرأسمالية المثالية
مع القطاع العام لم تكن أبدا معركة
مخصصة بأى أسماء إيديولوجية،
ولكن مجرد نزاع استقطابي حول
حقوق ملكية امتياز الاحتكار في
الدخل المصري، وعندما يتفلق الامر
بامتيازات الاحتكار.. فإن الرأي العام
سوف يذيق القطاع العام فاحترار
القطاع العام أرحم من احتكار
الرأسمالية المثالية.

٢ - ولأن الهدف هو الاحتكار.. فإن
الرأسمالية المثالية لم تكن لانسف
الأ وهيا إيراليا مزيقا يسوقها إلى
النجاح من حقوق رأس المال ثم
يستدير بها إلى الثاني الجيلي لكل
الحقوق الأخرى: حقوق العمل
وحقوق الطبقة الوسطى وحقوق الأمن
الاجتماعي، وبالتالي فلقد نفذت
الرأسمالية المثالية - ميكرة - فواعدا
الاجتماعية.

٣ - إن حجم اداء الرأسمالية

الانفتاح الانتاجي وفي مدها لاحت
أرباحها للوجة الخامسة، وكانت
الأرباح مستبشرة.. فهي تحمل
خطايا يتحدث من التنمية والالتزام
الوطني وكان الأول كبيرا في ميلاد
رأسمالية فاعلة.. تؤمن برأس المال
كمحرك للتطور الاجتماعي وكأداة
لتشكيل مجتمع مني.. أكثر تحررا
وأرحب عطاء، ولكن محطات الواقع -
ورغم استثناءات مشيئة - تظلت عن
طرحها المثالي، وإذا بالموجة
الخامسة تنقلب إلى مجرد رأسمالية
عائلية تجهز بالخطاب الاثنائي دين
أن تقدم بمسئولياتها، تنمذت عن
الضرورة ولكنها لاتداول اسمهم
مستأجرا، تهاجم للقطاع العام
ولكنها لاتقدم أبدا لشرائه، تشر
بالسوق المفتوح ولكنها تضارب دائما
في طلب الحماية الجمركية، تبين
الدعم ولكنها تطالب لنفسها وفي عام
١٩٩٢ - على سبيل المثال - حصلت
الرأسمالية المثالية على حوالي ٢
مليارات جنيه كعم مستثمر.

وأم من ذلك كله.. أن الرأسمالية
المثالية كررت نفس الخطأ الذي
سبقها إليه للوجة الثانية والوجة
الثالثة، في التميز إلى الخيار
الدواوي لإصناعات رأس الربح، وإذا
بها تكفي بمنظومة لانتاج أكياس
والسجاد والملابس الجاهزة
والبيسكويات.. الخ، وعلى هامش
المنظومة تتناثر بعض ريش تجمع
السيارات والسلع المنزلية للإستهانة
من حساب البرز بين للتعريف
الجمركية على المنتج الكنهاني
والتعريف للجمركية على المكونات
الانتاجية ولا أحد يستطيع أن يكر
الجهد وراء اللطيفة.. ولا لكان
الحكم تمسكيا، ولكن مؤرخومية
الحكم لانتاج أبدا إلى الرمان على
هذه المنظومة بمدك للمبار التكتو.
اقتصادي، فهي ناول نشاطها



المصدر: الأهرام المسائي

١٩٩٥-٤-١٢

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

□ بين السلبيات والإيجابيات:

«الملكية الفكرية».. في ميزان «الجات»

للخولة له أو مارس إجراءات غير تنافسية، مما يؤثر الحماية للنول التنافسية في مولجوة الدول للنفقة.

كما أن تزويد الشريعة الأساسية لحماية حقوق الملكية الفكرية سيساهم إلى حد كبير في جذب الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا الحديثة للصناعة لها.

وبالنسبة للإثار السلبية لاتفاقية «الجات» في مجال حقوق الملكية الفكرية على الدول النامية - والكلام مازال للذكور على حديث رئيس أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا - امتحان صاحب البراءة لمحقق لستيراد المنتجات، وهذا البلد يفيد الحرية في استيراد المنتج موضوع الحماية، من أي مصدر خارجي والفرع الوحيد الذي يمكن أن يمنع من وقوع هذه الأضرار، وهو أن ينص قانون البراءات الجديد على حقوق الأطراف المحلية في الاستفادة من الاختراع بتشغيله من خلال الاستخدام أو الترخيص في الانتاج بما يعرف عادة باسم الترخيص الإلزامي وبما يتفق مع اتفاقية «الجات» الثالثة ٢٠١٠.

ومن بين الآثار السلبية على حماية المنتجات التي يحصل عليها باستخدام طريقة الانتاج السلبية وذلك بمنع مالك البراءة التي تخلق طريقة انتاج حقا امتكاريا للمعرض للبيع والبيع أيضا، وكذلك استيراد المنتج الذي وكن الحصول عليه بطرق مباشر نتيجة تحقيق الانتاج موضوع الحماية.

مع العلم بأن ذلك لا يمنع من الاستيراد الموزع لاسم حقيقي لآخر لا تتعارض مع المتطلبات الأخرى للتخصيص عليها في اتفاقية «الجات» وبهدف هذا الاستيراد الموزع في خفض الأسعار وتعاين أصحاب البراءات على تشغيل اختراعاتهم في الصناعة في مصر وبما يخدم الصناعة الوطنية في مواجهة هذا الكيد من استخدام فترة السماح للتخصيص عليها في اتفاقية الثالثة ١٩٩٥ لفترة « سنوات »، وبخس سنوات الحماية للمنتجات التي لم تكن لها الحماية في التقنين الحالي (١٩٣٢) لسنة ١٩٦٤ لاتاحة الفرصة لاصحاب مؤسسات البحث والتطوير في مصر لتغيير سياساتها وتنظيماتها لمواجهة هذا الكيد الجديد.

يسعى الاقتصاد المصري إلى الانفتاح على الاقتصاد العالمي سواء في مجال الصادرات أو الواردات، وبالتالي فإن ذلك يؤثر سلبا وإيجابا على الاقتصاد المصري عند حدوث أية تطورات عالمية.

وتأتي اتفاقية الجات على رأس هذه التطورات، حيث لم تترك أي مجال إلا وخضعته لينويها التي لم تقتصر فقط على المجالات الصناعية والتجارية، بل امتدت إلى المجالات الفكرية والإبداعية، وقد تم أخيرا مسمى والملكية الفكرية، لإنتاج المبدعين، وقد وضعت اتفاقية الجات ضوابط لحماية هذه الملكية.. إلا أن الدول النامية سوف تعاني من تطبيق «الجات» على هذه المجالات تصديدا، وهو ما يؤدي إلى بعض الخسائر والآثار الإيجابية أيضا، وفي تقديم علمي لهذه الآثار يقول الدكتور على حميد رئيس أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا من الآثار المترتبة على تطبيق اتفاقية الجات في مجال الملكية الفكرية رفع مستويات الحماية المقدمة للملكية الفكرية في مجال حق المؤلف والحقوق المرتبطة به.

وبالنسبة لمصر سوف يحفل مزايها اضافية لها في مجال الأعمال الأدبية والمؤلفات والكتب، إضافة إلى الأصول الفنية للمثاق في التشريعات والأنظمة وإعلام السينما والتلفزيون، والتي تنتجها حقوق مؤلفيها في كثير من أنحاء العالم دين أن يكون هناك وسيلة امتيازها.

بالإضافة إلى ذلك فإن الاتفاقية تنص على استيراد المستفادة من الزايات التي تشتملها طبق الاتفاقية بينه لصناعة المنتجات الأدبية والفنية فيما يتعلق بالاحكام لقائمة المارة للدول النامية - حيث سيكون من حق الدول النامية أن ترفض نظاما لسياسة الامتياز بالنسبة للوارد في إطار حماها في حماية العملة العامة، وسوف يكون من حق الدول النامية تطبيق نظام الترخيص الإلزامي إذا ما تمتص صاحب البراءة في استخدام الحقوق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[illegible]

التجارة العالمية في ظل الحاح
وصرح ممثل أبو غزالة رئيس الجمع
العيسر للدائرة: إن لهم المبدأ الذي
تقوم عليها الحاح هو: تلبية المستهلك

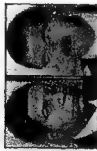
الجمركية منذ الانضمام اليها وبذلك
مبدأ الدولة الأولى بالرعاية والهدف من
ذلك كما يقول هو إلغاء جميع القيود

خلاصات تكملة الشايف

مع صدور الإصدار الأسبوعي من عام ٩٥ لتكمل دورية
 خلاصات مكتب المدير وديار الأعمال) سنتها الإصدارية
 التالية من الإصدار تقدم (خلاصات) دورية الأعمال
 من المكتب العامة التي يبيع طبعها في بيئة الأعمال
 العربية. وقالت فانتن علان المدير التنفيذي لشركة شمام
 ناظم (خلاصات) أن هذا المكتب الذي سيصدر أسبوعيًا
 خلاصاتها على الإنترنت للمتابعين التالية: **Return On Quality - Open - forming Your**

الاستثمار على التعاون البناء: -
Return On Quality - Open - forming Your

وتهدف الاتفاقية أيضا إلى فتح الأسواق أمام السلع جميعها دون تمييز تقريبا بين المنتجات المحلية والمستوردة.



الرجوع إلى
والأستاذ
محمد عبد الله رئيس اللجنة
لجان

الرجوع إلى
والأستاذ
محمد عبد الله رئيس اللجنة
لجان

ماہر مقلد



المصدر:

التاريخ: ٢٢١٤١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وتشواي

نتائج

«البحر»

عقول مصر... في خطر!

اتفاقية الحماية الفكرية
تهدد البحث العلمي وتقتل
روح الاختراع والإبتكار



المصدر : **سوار**

التاريخ : **١٢٢٠١٢٠١٩٩٥**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لكل ما تليه عليها قوة الشرع في هذا العالم.

ويصبح نوعا من أنواع السيطرة الاستعمارية التي تهدف لجعل الدول النامية والأقل نمواً مجرد سوق رابحة لفضائح الدول المتقدمة ويدل على صحة ذلك جعل مدة حماية الملكية الفكرية ٢٠ عاماً بدلاً من ١٠ سنوات حسب القانون المصري ويرى أن الحل هو في معارضة الدول النامية لهذا المجلس بشكله الحالي والمطالبة بمشاركة الدول النامية لضمان موضوعية القرارات التي سوف يتخذها

فجوة

ويؤكد د. صلاح السعري - الخبير الاقتصادي - على أن هذا المجلس الهدف منه الحفاظ على السيادة التكنولوجية بين الفقراء والأغنياء، بحيث تصبح الدول الفقيرة في احتياج دائم للدول الغنية ووظيف من مصر من أكثر الدول تعرضاً لاستعمار مجلس الحماية الفكرية باعتباره من الدول الأقل نمواً وليس من الدول النامية ويرجع د. صلاح خطورة هذا المجلس إلى حريته في إصدار ما يشاء من عقوبات ضد الدول الفقيرة بصفة سرقة لبراءات أو اختراع معين ربما يزيد الأمر خطورة هو سيطرة الدول المستغنية على هذا المجلس دون مراعاة لمصالح الفقراء

ويؤكد د. صلاح أن من الحماية الفكرية إلى ٢٠ عاماً معناه أنه تقنياً أي فكرة أو اختراع بعد انتهاء هذه المدة بما يضمن للدول الغنية التأكد من عدم استفادة الفقراء من هذه الأفكار على المستويين الاقتصادي والمعنوي مؤكداً أن من أهم عوامل تقدم اليابان استخداماتها للتمسك الصناعية المعنوية بمعنى أخذ فكرة أو ابتكار معين من الدول المتقدمة ثم تقوم بتحويل هذه الفكرة لمبادئها الأولى وتعيد صنعائها بما يتناسب مع المجتمع الياباني أما الآن وإلى كل قانون الحماية الفكرية الحالي فإن يعد سمعها بذلك، ويشير أن الدول المتقدمة قامت بمحاولة الحفاظ على ماء الوجه فتمثلت قانون حماية الملكية الفكرية بهذا، خاصة بقضي ببراءة الدول الفقيرة تقنياً الدول

في الخامس عشر من إبريل عام ٩٤ وقعت مصر على اتفاقية دولية تسمى باتفاقية الحماية الفكرية هي إحدى مصائب أو فروع اتفاقية «الجات» الشهيرة ومعنى التوقيع هو حماية الفكرة أو الابتكار من الاستغلال أو السرقة لمدة ٢٠ عاماً .. إلى هنا والأمر يبدو عادياً ولكن

الخطورة في أن بنود هذه الاتفاقية سوف تقف حجر عثرة في سبيل قيام أي دولة أو شركة بتطوير أي منتج مسجل براءة اختراع له بطريقة تتناسب مع ظروف المجتمع الذي يتم تسويقها فيه.. وهي ببساطة تعني أن الدول النامية سوف تتحول إلى سوق لمنتجات الدول الكبرى ومن يخالف ذلك يتعرض لعقوبات ما يسمى بمجلس الحماية الفكرية الذي له صلاحية توقيع العقوبات على الدول المخالفة .. ويرى الخبراء أن هذا المجلس سيف جديد في يد الدول الكبرى لتأديب من يخرج على قانون وشريعة هذه الدول وتسول له نفسه أن يتجربا ويترك لعقله حرية الابتكار والإبداع لصالح شعبه ووطنه..

سيف

إبراهيم عبادة عضو مجلس الشيوخ يرى أن مجلس الحماية الفكرية المنصوص عليه في اتفاقية الجات هو سيف جديد مسلط على رقاب الدول الفقيرة لمنعها من محاولة الفروج عن دائرة سيطرة الدول الغنية بالإضافة إلى كبت الابتكار والابتكارات التي تعمل على حل مشاكل الدول النامية ويشير أن هذا المجلس مشترك في موضوعه وسوف تستخدمه لدول المتقدمة لإغراق الدول الفقيرة على الاعتراف



المصدر:

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٢/٤/١٩٩٥

مجلس الحماية الفكرية هو مجلس امن آخر وتقراراته ملزمة ويحرم المدول النامية من التكنولوجيا

ترجع إلى أكتافها المتشعبة
وخصوصاً في مجال الغذاء والدواء
وهما أهم عصيرين لضمان سير
الحياة والأمر الأكثر خطورة أن هذه
الاتفاقية جعلت التعاون بين الدول
الفقيرة والدول النامية ينصرف إلى
شكل المنتج وأيس إلى طريقة الإنتاج
وهذا من شأنه تقويض العملية
الإنتاجية بالنسبة للدول الفقيرة
بالإضافة إلى إعطاء صاحب
التكنولوجيا الحق في أن يستفيد بها
في أي مكان في العالم ليس على
المستوى التقني ولكن على المستوى
التجاري والاستيراد السلمي
ويؤكد د. محمد أن عقوبات
مجلس الحماية الفكرية تشمل
الضمان من السموات أو إلغاء
عضوية الدول بالإضافة إلى فرض
التعويضات كما أن قراراته سوف
تكون مطلقة بغذاء الإنسان وملزمة
مثل قرارات الامن!!

ضمانات

ويقول المهندس عزه أبو السعود
الأمين العام للجمعية المصرية لتتبع
الابتكارات: إنه يجب أن يقتصر
عقاب لجنة العقوبات بمجلس الحماية
الفكرية على الأفراد المخالفين وليس
الدول.

المتقدمة ولكن بأسعار تدفق قدرة
الدول الفقيرة.
ويؤكد د. صلاح أن مجلس
الحماية الفكرية هو مجلس أمن جديد
وإن على المستوى الاقتصادي
ويرى أنه لتجنب استمرار هذا
المجلس لابد أن يتم تغيير جذري في
الأسلوب الذي يسير به البحث
العلمي في مصر الآن وأن تتولى أمر
البلاد حكومة وطنية لديها الاستقلال
في القرار السياسي وغير تابعة لأحد
ويغير مصلحة الشعب المصري
وغير ذلك سوف تقع مصر تحت
مفصلة الدول الغنية.

لجنة

ويؤكد د. يوسف مرسى مستشار
أكاديمية البحث العلمي أن المنظمة
العالمية للحماية الفكرية wipo هي
المنوط بها حماية الابتكارات
والاختراعات سواء بالنسبة للدول
الفقيرة أو الغنية وإن مجلس الحماية
الفكرية لم يأخذ شكله النهائي حتى
الآن.

ويضيف أن هناك لجنة عربية
لدراسة هذا الموضوع والشكل الذي
يجب أن تشارك به في هذا المجلس.

أسرار

يقول د. محمد بهاء من الذين
الرئيس الأسبق للمركز القومي
للبحوث أن اتفاقية حماية الملكية
الفكرية تضمن حماية حقوق المؤلف
والمرسومات الصناعية وبرامج
الكمبيوتر والبيانات الإلكترونية الكاملة
وغير ذلك من إبداعات الإنسان.
وتنص هذه الاتفاقية في أحد بنودها
على إلزام الدول الموقعة بتطبيق
أحكامها والتي تتصل في عدم
استعمال هذه الابتكارات دون إذن
من صاحبها ..
ويضيف إن خطورة هذه الاتفاقية

مميزات

وتؤكد المكتوبة على يحيى
المستشارة عن الإعلام العلمي
بأكاديمية البحث العلمي أن مميزات
الاتفاقية تقتصر فقط على الدول
الغنية أما الدول الفقيرة فهي معرضة
لزيادة فقرها وانتشار المجاعات بها
نظرا لسيطرة الدول المتقدمة على
معظم الأفكار والابتكارات، وتضيف
أن لجنة العقوبات بمجلس الحماية
الفكرية بدور حاد كبير من علامات
الاستغلال خصوصاً أن هذه اللجنة
سوف تسيطر عليها الدول المتقدمة!!
ويؤكد د. منى أن المخرج الوحيد
من هذه الأزمة يتمثل في الاهتمام

بالباحث العلمي في مصر وأحداث
تغيير شامل في أسلوب التعليم بما
يسمح بتقدم البحث العلمي على أن
تستفيد البلاد من هذه الإيجابيات في
عربي المجالات وتقلل عبئها
الأجور كما هو حادث الآن، وغير
ذلك سوف تؤدي الاتفاقية إلى
تهميش البحث العلمي في مصر
والاعتماد على مايلعبه الغير لنا من
ابتكارات!!

مخاضة

مهندس عادل السعيد مسئول
العلاقات الخارجية بكتب براءات
الاختراع بأكاديمية البحث العلمي
يؤكد أن خطورة الاتفاقية بالنسبة
لمصر ترجع إلى عدم قدرتها على
المنافسة بالنسبة للدول المتقدمة ..
وبالتالي صعوبة حماية المكارنا
والخارج ويضيف قائلا: إن حماية
براءات الاختراع في الخارج تحتاج
لاكثر من ٦ مليارات من الدولارات
وهذه المبالغ لا تتحملها ميزانية
الدولة فما هو الحل بالنسبة للشركات
الصغيرة والمتوسطة؟ ويقول أنه في
حالة قدرتها على حماية البراءات في
الخارج فإن عملية التسويق نفسها
تمثل لنا صعوبة كبيرة نظرا للفرق
الكبير في الجودة وبالتالي لن يكون
أسعارنا سوى السوق الأوروبية
والعربية في ظل منافسة أوروبية لنا
أيضا في هذه الأسواق.
ويؤكد أن الصورة قاتمة خاصة
في ظل عدم الاهتمام بالبحث العلمي
في مصر مشجرا أن من مكتب
براءات الاختراع المصري الذي



النشر والخدمات الصحية والمعلومات

المصدر:

٢٢ سبتمبر ١٩٩٥

التاريخ:

يعتبر العمود الفقري للبحث العلمي في عصر يداني تقصصا حادا في الميزانية، ويؤكد أن نخل المكتب من الاشتراكات السنوية يدخل خزانة الدولة في حين أن الميزانية التي تقدمها الدولة للمكتب لا تكفي لشراء آلة أو ماكينة واحدة!

ويقرر: إن عملية تهميش البحث العلمي وعدم الاهتمام بمكتاب

الاختراعات سوف يؤدي في النهاية إلى قسائل روح البحث العلمي خصوصا في ظل عدم الاهتمام بالمعلومات الطبية والوقاية على آخر ما انتهى إليه الآخرون.. ويؤكد على صحة ذلك بقوله: إن للمعلومات التي تتعلق باختراعات من الاختراعات يتم نشر للمعلومات العلمية منه في المجلات المتخصصة بعد ٢٠ عاما من تسجيل البراءة!! علاوة على أن هذا الاختراع يظل حبيس الأوراق لعدم وجود ميزانية لتصنيفه في حين أن مكاتب الاختراعات في الخارج وبخاصة في الدول المتقدمة مثل أمريكا عبارة عن مدن علمية متكاملة تحقق أرباحا سنوية تقدر بالمليارات لاتخاذ منها الدولة شيئا بل إن هناك ميزانية سنوية من الدولة تقدمها الحكومة الأمريكية لمكتب براءة الاختراع.

كذلك الأمر بالنسبة لمجموعة النصور الأسبوعية حيث تطور البحث العلمي بشكل جعل هذه الدول من الغنى دول العالم في فترة وجيزة.

مشاكل

وعن للمشاكل التي تواجه الباحثين والمخترعين تقول المهندسة ليلى عبيد المنعم رئيس نادي المخترعين: إن أهم المعوقات التي تقابل الباحث أو المخترع هي ضعف الامكانيات التي تخلق من الفكرة أو الاختراع منتجاً يتم تداوله في السوق كذلك التعقيدات والإجراءات الروتينية التي تواجه المخترع عند تسجيل اختراعه بالإضافة إلى التكلفة العالية لعملية تسجيل هذا الاختراع أو الابتكار.

براعات

وتشير بيانات مكتب براءة الاختراع بقسم التوثيق والتسجيل والنشر في أنه خلال خمسة عشر عاما اعتمدت أكاديمية البحث ١٦٢ براءة اختراع خاصة بالمصريين علاوة على ٢٤ براءة اختراع للجانب ومن عام ٧٩ وحتى ٩٤ لغزت هذه الاختراعات الصادرة عن الأكاديمية إلى حوالي ٧٠٠ اختراع.. فهل سيستمر هذا التمدد والإبداع العلمي أم سوف يقضي عليه مجلس حماية الفكرة في ظل عالم لا يعترف إلا بالاقوياء؟

تحقيق:

محمد الصياد



المصدر: الجريدة اللبنانية

النشر والخدمات الصحفية والاعلانات: ١٩٩٥-١٩٩٤ التاريخ: ٢٤-١٠-١٩٩٥

لبنان يبحث في الانضمام الى الغات

□ بيروت - الحياة

■ عرض وزير الخارجية فارس بوزي مع الوزراء أسؤاء التسييرة ونسولي لاجوري وشاهي يرموسيان وياسين جابر في قصر بسمكس موضوع انضمام لبنان الى الاتفاقات العامة للتحريلات الجمركية والتجارة «الغات» التي ستصبح في ما بعد «الكتلة العالمية للتجارة» واستغرق الاجتماع مدة ساعة وربع الساعة. وشارك فيه عن الخارجية الامين العام للوزارة السفير طاهر الحسن وسفير مكتب الوزير

السفير ملحم مستو والامين العام لمجلس الانماء والاعمار الدكتور نهاد بارودي ومستشار وزير المال الدكتور ياسل فليحان وسفير كامل عن رجال الاعمال.

ويعد الاجتماع قبال بوزي «ان العالم يشهد متغيرات اساسية في شان الفلسفة الاقتصادية في الدول وندى الشعوب» ولا شك في ان اتفاق «الغات» الذي قبال منعطفا اساسيا لهذه للتحريلات والذي لحقه اتفاق التجارة العالمية وما يمكن ان يفتح من ابواب في مؤتمر برشلونة والاتفاقات الشراكة التي بدأت فيها

للجموعة الاوروبية. كل ذلك يفرش السوء على دولة لبنان بان تواكب هذه الاتفاقات بما فيه تحسين موقع لبنان على مستوى الاقتصاد العالمي.

وراء «ان لبنان» واذا شطرنجا استراتيجيا الى هذه الاتفاقات لا بد من ان يجد مكانا اساسية خصوصا انه من الدول المفتوحة اقتصاديا على العالم. يبقى علينا ان ندرس ما هي هذه الفلفة وما هي الضمانات او التعميمات التي يمكن ان نجدها في صلب سياساتنا الاقتصادية.



المصدر: الجمهورية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٢-٦-١٩٩٥

تساؤلات

بعد توقيع اتفاقيات الجات وإنشاء منطقة التجارة العالمية دخل العالم مرحلة جديدة في العلاقات الاقتصادية والتجارية وقد شملت هذه الاتفاقيات معايير الحد الأدنى لحماية حقوق الملكية الفكرية وقد التزم المرفعون على الاتفاقيات بأعداد صياغة قوانين يلتزمون حتى تنطبق مع الإعراف الدولية والملائمات للتجارة وحقوق النشر والتسجيلات الصناعية والأسرار التجارية وإسداء السلع التي تشير إلى مناطق معينة .. وحماية حقوق الملكية الفكرية أصبحت سلاحاً في يد بعض الدول الصناعية الكبرى ضد الدول التي يتم فيها انتهاك هذه الحقوق أو تحدث بها حالات للزمن والتزيف سواء للسلع أو الأيدي أو إشارة الكمبيوتر وعلى سبيل المثال لا الحصر فإن الولايات المتحدة الأمريكية تستعرض لسلع المصاعيد للقول الأخرى للزمن هذه الدول بحماية حقوق الملكية الفكرية وقد حان الوقت لأن يتم الإيعاز للالتزام بهذه الاتفاقيات في مصر بما يخص حقوق الشركات والأفراد ولا يؤدي إلى الأضرار بصير نتيجة حدوث بعض التجاوزات .. كما أن البلاد الذي تحترم فيه حقوق الملكية الفكرية يصبح هدفاً للاستثمارات الأجنبية والشركات الكبرى التي تبحث على ابتكاراتها ومعداتنا من التزيف أو التقليد .. وطبقاً للاتفاقيات التي تم إبرامها في إطار الجات فإن الدول الصناعية الكبرى منحت مهلة لمدة عام اعتباراً من أول يوليو الماضي لتطويع الاتفاقيات بكاملها .. ومنحت الدول الدائمة والدول التي تقوم بالتحويل الاقتصادي الحر ما بين ٤ و ٩ سنوات .. أما الدول الأقل تطوراً فقد منحت المهلة حتى عام ٢٠٠٦ للالتزام بالاتفاقيات .. ولحق أهم المجالات التي ستواجه موقفاً صحياً في كل بلاد العالم بعد توقيع هذه الاتفاقيات هي المستحضرات الطبية التي لا تنتج والحماية الآن في العديد من الدول .. أن المتغيرات على الساحة العلمية تحتاج إلى وضع كسبة حماية حقوق الملكية الفكرية في دائرة الاهتمام بكل جوانبها الإيجابية والسلبية .

عبد الله نصار



المصدر: الأمم المتحدة

التاريخ: ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وزارة الزراعة تحذر من خطورة المجات على واردات مصر

حذرت وزارة الزراعة من خطورة اتفاقية الجات على واردات مصر من القمح والسكر والزيوت بسبب إلغاء الدول الصناعية دعمها لهذه السلع الاستراتيجية. وأكدت الوزارة في تقرير صدر حديثاً عن الإدارة المركزية للتعاون الزراعي أن الدول الصناعية كانت تقدم قبل اتفاقية الجات حماية متتجانسة عن طريق الدعم أو عن طريق تحديد حصص مسمية للمصناعات إليها كما كان الحال في السوق الأوروبية المشتركة وأن هذه الحماية صاحبتها قيام الدول الصناعية بالحرق أو إسواق الدول النامية ومن بينها مصر بسلع زراعية بأسعار منخفضة. وأشار التقرير إلى أن تزايد الحماية الدول الصناعية بدعمها للسلع الغذائية أدى إلى تزايد الإغصاء على ميزانيتها لذلك أصبحت الكتل المختلفة مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان أكثر استجابة لتحويل اتفاقية الجات والتي نصت على إلغاء الدعم لجميع صوره تدريجياً في دول العالم وذلك خلال خمس سنوات تحت مبدأ تحرير التجارة. وأوضح التقرير أنه سيترتب على إلغاء صور الحماية المختلفة في العالم للتقدم آثار ضارة على مصر والتي تستورد معظم استهلاكها من القمح والسكر من الدول المتقدمة. يذكر أن الحكومة المصرية قامت باستيراد ٧٠٠ ألف طن قمح أمريكي الأسبوع قبل الماضي بسعر ١٦٥ دولاراً للطن وهو ما يوازي ضعف سعر العالم للقمح وقد أكد الاقتصاديون أنها المرة الأولى التي يرتفع فيها سعر القمح إلى هذا الحد منذ ١٥ عاماً.

المصدر: **روز الجيوسايت**

التاريخ: ٢٠١٥-١١-١٩

٩٠ فيلما مصرياً تعرض تجارياً ببائيس :

المنتجون يطالبون وزارة الثقافة بحقوقهم

کتب نبیل ابو زید :

التر اتفاق بين وزارة الثقافة المصرية ، ومعهد العالم العربي بباريس مشكلة ضخمة بين مسئولى الوزارة وشرطة صناعة السينما من ناحية ، والمنتجين المصريين من ناحية اخرى .

قد قررت إدارة العلاقات الخارجية بوزارة الخارجية بالاشتراك مع المركز العربي للسياحة والسفر ٩٠ فيلما صيريا للعرض تجاريا ضمن احتفالات معهد العالم العربي بباريس بمجموعة الأفلام في تمام من الفترة من ٢٧ أكتوبر إلى ٢٤ فبراير القادم.

وقد تم الاتفاق في بحث يحصل الجانب المصري على نصف الإيرادات بعد خصم المصروفات، وسوف العرض.

وبينما لا إقبال للجيشي نائب رئيس فرقة صناعة السينما أن حاقق منتجي هذه الأفلام يستعمل إليهم من خلال المركز القومي للسينما، أن ذلك المعنى مخرج ومتنوع الفيلم



ماروقى جىمىنى

السادة الرجال ، المقرر عرضة
في الاحتفالية : إنه لوجيء
بمفسر قيله - من بعض
اصداقائه - دون علمه ، وإن
عرض الفيلم تجاريا يتطلب
إخطاره بذلك من جانب وزارة
الثقافة ، وإنه سيخرج هذه
المسألة في لجنة السينما .
من ناحية أخرى قال المنتج

حسنيين القلا : ان فلامه ، الطوق
 و اهلهم هند وكاميليا ،
 و الكيت كات ، و يوم من .. يوم حلو ..
 و ارض الاحلام ، و زوجة رجل مهم ، قد
 تتم شحنها لباريس لتعرض تجاريا ، وانه لم
 يتم بذلك إلا بعدما كتب عقود الافلام الستة
 على انها لن تعرض تجاريا .

والى المقابل لكد جايي خورى مدير الإنتاج بشركة يوسف شاهين : إنه لا علاقة لهم بتفريق وزارة الثقافة ، وإن الشركة تعالجت مباشرة مع المعهد ، وتحصل على نسبة من حق عرض الأفلام بـ ١٠ في المئة .



المصدر: **المواكب**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢ نوفمبر ١٩٩٥

مؤتمر دولي في لبنان يبحث تأثير «الجات» على الاقتصاد العربي

كتب ماهر مقلد :

بدأت في بيروت أمس اجتماعات المؤتمر العربي الدولي الأول للإدارة حول التجارة الحرة والخدمات في ظل اتفاقية الجات ويستمر ثلاثة أيام ويقتضيه رفيع المستوى رئيس وزراء لبنان ويبحث المؤتمر تأثير الاتفاقية الجات على التطورات الاقتصادية في الدول العربية.

وصرح خلال أبو غزالة رئيس للجمع العربي للإدارة بأن المؤتمر الذي ينظمه الجمع بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية ومؤتمر التجارة والتنمية التابع لهيئة الأمم المتحدة والوكالة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا بهدف إلى دراسة أهم البدول والملاحق الأساسية للاتفاقية الدولية «الجات» من خلال استعراض تجارة الخدمات التي تشمل نسبة كبيرة من التجارة العالمية مشيراً إلى أن المؤتمر سيبحث أيضاً دور منظمة التجارة العالمية في ظل الجات والتحديات الاقتصادية العالمية.

وقال خلال أبو غزالة أنه سيتم بحث جولة أيرجواي والقرار ٢٤٠، اتفاقية شملت تجارة السلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية والجوانب التجارية لأجرامات الاستثمار الدولي وكذلك مراجعة نصوص اتفاقية الجات بشأن الإجراءات الوقائية وموازين المدفوعات وتسمية الخلافات ونظام مراجعة للسياسة التجارية.

وتحدث في الجلسة الافتتاحية كل من رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري وأحمد مكي وزير المالية اللبناني ورئيس المؤتمر الدكتور محمد عبد قلاه رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشعب المصري أمين عام المؤتمر وكذلك أمين مؤتمر التجارة والتنمية التابع للأمم المتحدة ومساعد الأمين العام لجامعة الدول العربية في مؤتمر عدد من لوفات العمل للجنة حول منظمة التجارة العالمية وتأثيرها على الدول العربية الثمانية وسياسة الوحدة الأوروبية تجاه منظمة البحر المتوسط وبحر العرب التجارية في تنمية القدرات التجارية وإقامة المفاهيم ذات الصلة بحقوق الملكية الفكرية وانتقال الموارد البشرية الطبيعية خدمت النقل البحري.



المصدر : الأهرام الاقتصادي

لنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ تموز ١٩٩٥

مصر تلتزم بالاتفاقيات التجارية

الاتزامات أو التخفيف منها أو إجراء تحكم حول الخلافات التي يسببها ذلك ، فإن الفرصة في أيدينا حاليا ، وليس العائق من يستطيع أن يخرج من مشكلة إذا وقع فيها ، وإنما العائق هو من لا يقع في المشكلة أصلا

أما الرأي الثاني فإنه لا يستند إلى حجة منطقية أو قانونية تبرر الأخذ به ذلك إن نقار للمعاملات الدولية نمكة المادة ١٥١ من الدستور للمصري التي تقول

« رئيس الجمهورية يبرم للمعاملات ويبلغها مجلس الشعب مشفوعة بما يناسب من البيان .

وتكون لها قوة القانون بعد إبرامها والتصديق عليها ونشرها وفقا للأوضاع المقررة على أن معاملات السلع والتعاملات والتجارة والملاحة وجميع المعاملات التي يترتب عليها تعديل في أراضي الدولة أو التي تتعلق بحقوق السيادة أو التي تشمل خزائن الدولة شيئا من الصفقات غير الواردة في المراتبة يجب موافقة مجلس الشعب عليها وهذا النص الدستوري واضح كل الوضوح فهذه المعاملات الدولية لها قوة القانون بعد الإبرام والتصديق والنشر وقد تم إبرام معاملات الجات والتصديق عليها ونشرها .

وقوة القانون المقصودة هنا هي نفاذها في كل إقليم الدولة لأغراضها . وقد استوفت الاتفاقيات موافقة مجلس الشعب عليها وأصبحت قانونا من قوانين الدولة ، بل هي قانون متميز من هذه القوانين لأنه عند وجود تعارض بين قوانين محلية أخرى وبين الاتفاقيات الدولية التي اكتسبت قوة القانون ، فإن الاتفاقيات والمعاملات تحتل المرتبة الأولى وتقي القوانين المحلية الأخرى بعدها في المرتبة الثانية ، فتقسم الاتزامات الدولية على أية أوضاع مطية متممها قوانين داخلية أخرى فالمعاملات وإلى جانبها القوانين الأخرى تقي سارية جنتا إلى جنب ومطية سوا مادام لا يوجد تعارض بينها فإذا برز هذا التعارض يجب تفضيل جانب المعاملات لأنها الإلتزامات تجاه المجتمع الدولي . وليس هذا هو حكم لقانون المصري وحده بل هو الوضع العام في مختلف دول العالم وأخذ الفترات الانتقالية والاستفادة منها ، قد يعنى أخذ نسخة من الوثائق لدراسة التأثير المحتمل من تطبيق اتفاقيات الجات على المجتمع ، وقد يعنى إجراء تعديلات تشريعية في بعض القوانين ، وقد يكون الهدف منه التدرج في الانتقال من الأوضاع الاقتصادية للمحمية إلى الأوضاع الدولية للمتحدة على الصعيه الداخلية . وعدم اتخاذ ذلك الآن أو خلال الفترات الانتقالية التي تسمح بها الجات

حول الجدل الدائر من نفاذ اتفاقيات الجات

أثار موعد بدء العمل باتفاقيات الجات التي أبرمت في جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف جدلا طويلا ، انقسم فيه الرأي بين القول بأنها تسرى اعتبارا من بداية عام ١٩٩٥ كما جاء بقرار وزير الخارجية رقم ٤٢ لسنة ١٩٩٥ ومعها اتفاق انشاء منظمة للتجارة العالمية ، وبين القول بأنها لا تسرى بمجرد التصديق عليها بل لابد من صدور تشريعات داخلية تدخل بها إلى حيز التنفيذ . والرأي الأول يتبناه عدد من أساتذة كلية الحقوق من بينهم الأستاذ الدكتور حسام لطفي الذي كتب في جريدة الأهرام اليومية بتاريخ ١٥ أغسطس ١٩٩٥ مقالا بعنوان « القانون المصري للجات والرأي الثاني » تتبناه بعض الجهات الحكومية لتزيح عن كاهلها عبء البحث حاليا فيما يصلح للتطبيق وما ينبغي اتخاذ ترتيبات له قبل تطبيقه من الأحكام التي سمحت فيها اتفاقيات الجات للبلاد النامية والأقل نموا بأخذ مهلة لتزيت أوضاعها طبقا له فهذه الجهات الحكومية تتخفف من عبء الدراسة والبحث وترجعه إلى المستقبل عندما تأتي مطالبة بالتطبيق من منظمة التجارة العالمية أو من بعض الدول الأعضاء فيها .

والرأي الأول هو الصواب ، وهو ما يجب أن تسعى إليه الحكومة بالاتصاف فرص الفترات الانتقالية الموفرة في الاتفاقيات خاصة في مجال الملكية الفكرية . والأفان المنافسة الحادة القائمة سوف تجتاح الكثير من الأوضاع المحلية في طريقها أصاب المنشآت الأجنبية للتميزة للفوز الاقتصادي الذي فتحه به باب اتفاقيات الجات ويلا من أن ندخل فيما بعد في مشاورات مع المنظمة العالمية للتجارة وأعضائها لتطبيق بعض



المصدر : الأهرام الاقتصادي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ نوفمبر ١٩٩٥

سيؤدي الى تحريك مسئولية الحكومة عن كل مخالفة لاتفاقيات الجات ، ويمنح لكل طرف اجنبي ان يطالب بالتعويض عن الاضرار ، وان يطالب منظمة التجارة العالمية بتطبيق جزاءات على الحكومة لمخالفتها لحكام الاتفاقيات ، وهذا يخالف ماتعهدت اليه جميعا من نفع للسيرة الى الامام لا الى الخلف وهناك من احكام اتفاقيات الجات ما هو ملزم للدول الاعضاء لزاما يجعلها ترتبط بتطبيقه دون حاجة الى صدور تشريع اخر طالما ان التصديق والنشر قد تم فتنطبق تلقائيا على القوانين التي تقع تحت نصوصها ، وهذه تأتي مادة في نصوص الاتفاقيات بعبارة ان كل دولة عضو سوف تقوم بكذا وكذا وبالانجليزية تستخدم كلمة SHALL وعلى هذه النصوص يترتب على مخالفتها مسئولية دواية للدولة امام الدول الاخرى الاعضاء كما يترتب على المخالفة حق في الحصول على تعويض عن الاضرار يطالب به من اصابه الضرر . ومن لمكام الاتفاقيات مسؤولية للدولة حرية الاخذ بما جاء في النص او عدم الاخذ به حسب تفسيرها ومصلحتها ، وتأتي صياغتها في النصوص باللفظ الجواز اي بالانجليزية بكلمة MAY ولي هذه الحالة لا تعبر حكم الاتفاقيات نافذا في الدولة وبمعدلا لا يخالف من قوانينها الداخلية الا اذا صغر به تعديل تشريعي يجعله ملزما بدلا من كونه جوازيا وبناء على هذه التفرقة بين ما هو ملزم بذاته من احكام المصادقات ، وما يحتاج الى الاخذ به بصفة إلزامية بعد ان كان جوازيا ، يمكن للحكومة النظر فيما ينبغي اتخاذه في المرحلة القصيرة القادمة قبل ان تقوئ فرصه الفترات الانتقالية .



أزمة السينما في مصر حبال دور الدولة، وصعود الأصولية، وانتشار الاستهلاك

وتدويل المعلومات والاتصالات

خطابات تتنافس في صناعة الأساطير والاحلام الجميلة!

نبيل عبد الفتاح*

الريحية، وهنا تذكر قائمة كاملة من الرسوم والصورات المرسومة على إنتاج الفيلم، وبشكل قصير دور العرض وإرتفاع كلمة الإيمان الخرافي عن الفيلم، وخص لمن شراء

الفيلم للفيلم المصري. وهذا الخطاب المالي يسيطر على كل الجوانب التي ناقشت الأزمة لأسباب عدة أولها: قوة صناع هذا الخطاب في الصلح السينمائي

ولسندتهم على بؤرة خطابهم ومصلحتهم، وذلك أمر لا خيار حوله. ثانيها: أن تكون كم الإنتاج

المستوى يجعل الأزمة تصب فئات عدة من العاملين في الصناعة. ومن ثم الحاجة إلى تشييد الدائرة الإنتاجية

باعتباري تبنى هذا الخطاب حتى يعلن أن يجد مكث العاملين فرماً للعمل. ثالثها: أن الخطاب المالي يتحكم

قوة من السياق الذي يطرح فيه، ومن البنية الاقتصادية التي يسيطر عليها خطاب الخصخصة، وسقوط رجال

الأصول، واتساح الدولة من طاعات عدة، وعلى رأسها الثقافة وترتكزها في القطاع الأكاديمي ومن ناحية

أخرى تبدو الأزمة للمصاحفة بين رجال الإنتاج ورجال الإعلام لوصول

في حلول سريعة وعاجلة، عاماً مولراً على سينما القنابل للقي حول أزمة السينما.

على رؤية ومنها ما يبدو واضحاً حيناً ومضمناً حيناً آخر، أيا كانت مغريات سيالة الخطابات المختلفة

حول الأزمة. ولابد في البداية أن نذكره الخطابات للثقافة المتصارعة أو

للتنافسية حول أزمة السينما. فمرة أولاً خطاب للبيئة، وتعني به أن مشكلات السينما معروفة، نصوص

في التمويل وإحجام عن الإنتاج، الاستحقاقات، والإشراف، والرسوم، ثم دور العرض ومواقف وزارة الثقافة

وزراعة الإعلام وجهات التلفزيون... وهذا الخطاب يعامل الشخصيات

السادس، وكأنها معروفة سلفاً، ويقدم قائمة حول لجو، وكأنها سرية. وخطاب للبيئة، فمماض، وهي

وينطوي على عصبية، وهو على بساطته لا يقدم ولا يؤخر شأن ثقافة البيئة التي انحلت لعمال

المصري والإبداع الثقافي في بلادنا. وقمة خطاب آخر يقترح قليلاً من خطاب البيئة، ولكنه أكثر مخرجة

بمضاحه وموقفه من الأزمة. وأيضاً بقوته، وهو خطاب للتجديد، ويقوم على رؤية مالية وحسابية، وليس

اقتصادية بالغة السينمائي، ويركز هذا الخطاب في تحديد للأزمة على عناصرها المالية من ارتفاع التكلفة

الإنتاجية للصناعة، وهذوية الإنتاجية للصناعة.

تواجه صناعة السينما المصرية، والجامعة السينمائية، أزمة طاحنة تصب شروطها الاقتصادية والقانونية، والقيمية والسياسية، كما تطل لأن مملاً، فمن ناحية هناك أزمة هيكلية تصب الصناعة على الصعيد الاقتصادي، وتقنيات الفن ذاته، وعمليات التسويق، وضيق السوق، في ظل مخبرات كبرى تعرضها لقرتاً

الركبات والمطومات. ولكن أخطر ما في هذه الأزمة الخطابات المختلفة المتصارعة على

ساحتها في مصر، بهدف تصديق وتوصيف وتحليل عواملها وإبعادها ومعارفها المختلفة، ومنذ مخرجة

تقابة المهن السينمائية في مهرجان لجنة الخمسين من كبار السينمائيين

والمفكرين والناقدات المصريين عقلت أكثر من قوة وورقة عمل. ومع ذلك لا

زال الأزمة تزداد تعقيداً، والإنتاج لا يحركه خطوات إلى الأمام، وما زالت

الخطابات المتصارعة تعيد إنتاج ذاتها على ساحة الجوارح لتمام في

مصر، والخط هو لا يزال الجميع بالآزمة التي تضر بها السينما

المصرية. إن تحديد معنى الأزمة أمر من الأهمية بمكان، لأن هذه توصيفات

محددة للأزمة يفرجها صناع السينما، معقلاً، وسخرجة، ومتجذبة، وفنانين ومونتاج ويكون وصوت... وكل تحديد للأزمة ينطوي



الحياة الصحفية المصدر

١٩٩٥ نوفمبر ٨ التاريخ

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

فالجوانب المالية والانتاجية هي احد اعصاب الصناعة ولكن الجوانب الفنية هي كل عناصره ومكوناته ولما عليه يمثل الاعصاب الحية للفن والصناعة معاً، ولا يجوز في أي توصيف وتخصيص للصناعة والفن إغفالها، اوجهبشيه في الوقت ذاته فإن أية رؤية الى الأزمة تهمش وزن الأبعاد الأدبية والاجتماعية والثقافية تقع في الإبداع والفني في الأزمة يؤدي الى نتائج خيرة في التعامل معها.

وهذا الخطاب المثالي، وهو خطاب يتبع نحو محاولة للاندفاع حتى لا تتعرض عملية بناء وتأسيس نقابيد نقابية، وهو لي مساهم يحاول أن يقدم مصطلحات مع الخطاب المثالي، ومصادره. وهو خطاب يتكلم بالبرهان، والسؤال النقابي المخرج والمرن ويستعمل أدوات من عناصر مصنوعة لديها من الوعي بالأزمة وبعض إبداعاتها ما يجعلها تتحرك بحثاً عن حل سريع، وغير طرق تنجيم الأبواب بالصنعي والحوار.

والخطاب النقابي لديه إسهامه فهو لا يزال جديراً من وفي ومروية لغة من السيناريستين - من مختلف الأجيال - وليس تخميراً من حركة شاعرة واسعة في المصطلح في فن صناعة السينما. ومن ناحية أخرى فهو يجرح بعيداً عن نقابيد نقابية ومهتزة واسعة، بل في كل فضاء نقابية، ويحاول أن يجعل من حركته على مسرح الأزمة بداية لتكوينها وصياغتها.

والخطاب الأخر هو الخطاب النقابي حول الأزمة وهو المصنف

الأصوات كلها من زاوية ثيرة الخطاب، ناهيك من أنه تعبير عن لغة محددة، ترى في الفن السابع أحد أبرز مكونات الثقافة والإبداع الوطني المصري. وهذا الخطاب يحاول التركيز على المكونات الإبداعية والفنية للأزمة ويريد بين الأزمة - كصناعة وفن - وبين أزمة الثقافة والفن المصري والسينما الإبداعية والاجتماعية والسياسية. وعلى الرغم من أنه أكثر اختلاطاً بمسؤولية في الخلق في الأزمة إلا أنه يتناول على ثورات بتأني في تكوينها، ألهاء، أنه يهكم خطاً من اتجاه المناهج والروى التقليدية التي تحول الأزمات كلها الى عوامل كلفة، ومن ثم فهو تفتيش صامح لكل الأزمات أيا كان حلها سياسياً، فنياً، إبداعياً، اقتصادياً، اجتماعياً.

لكنها، ان هذا الخطاب بلغته، وعناصره التكوينية تضمنته لغة واستهوانته.

لأنها، أنه يواجه يوماً والصحفية والا سيما من قبل الطوائف في الصفوة السياسية، ومن العاملين في المهنة والصناعة والفن السينمائي، ولله أسباب تحلل وبزيمات نوعية خاصة وثقافة العاملين في الحقل السينمائي والإعلامي حول الفن السابع، ان الخطاب الثقافي يحور يوماً، وكأنه مثال ومغلق للواقع، وحيناً آخر كمصدر لإثارة الإطروايب والفوضى والآثار ذاتها.

وهذا الخطاب - شأن الخطابات الأخرى المماثلة - يلمس الأزمة ويكوناتها، وكأن متغيراتها داخلية محضة، أو القيمة خاصة بالسوق الاقتصادية للفيلم والثقافة المصرية وريماً لها في تفتيش وتحويل الانعكاسات التي للمغزيات للثقافة والاقتصادية على صناعة وإنتاج وإبداع الفن السينمائي المصري.

وفي تفسيرين أن منحوت التفسير النقابي لا يزال صالحاً في تحليل مكونات الأزمة، ولكنه لا ما جاولنا أن نجعله منهجاً تركيبياً، وثقافياً، يتخذ من مسوار المناهج الأخرى ولكن يضعها في إطار الوزن النسبي لكل متغير في متغيرها في اللحظة. فإن تراوح مكانتها في مسرح الرهانة على الرغم من مسرعة للجماعة السينمائية والثقافية حول ضرورة انكسار صناعة السينما المصرية، التي تعاني من وفن شديد، وتواجه ضروباً من التبدلات الأجهز الرسمية وشروط القوى المحافظة ذات الاتجاه الأصولي المتشدد.

الأمزجة الخفية

في بداية لتسوية الأولى للفن السابع، لم يكن هناك متانس لتقريب والنية الصورة والحركة والموسيقى والآداء للتعليقي والإخراجي والثقافي سوى المسرح. ولكن سرعان ما شكل الفيلم ومقراته، وتطوّر والفرجة في القاعات الفنية، تقليداً خاصاً وأريداً في الحلق كله ومن هذا تشكل الموقف

البان للفن السابع في خريطة إنتاج ألهاء، أنه يهكم خطاً من اتجاه المناهج والروى التقليدية التي تحول الأزمات كلها الى عوامل كلفة، ومن ثم فهو تفتيش صامح لكل الأزمات أيا كان حلها سياسياً، فنياً، إبداعياً، اقتصادياً، اجتماعياً.

ومع ازدياد قنوات التلفزيون وتغزو أساليب وفنونه، ساء نمط من الثقافة التلفزيونية الاستهلاكية

توزعت وتكاثرت مع سيادة ثقافة الاستهلاك والاعتماد على المجتمع التقني، وعندها أدى تطور المجتمعات الصناعية والإعلامية الغربية تحديداً إلى بروز مجتمع الاستعراض الاستهلاكي أو مجتمع الفرجة، وقد تزايدت في هذا الوضع سيطرة ثقافة التلفزيونية استهلاكية سريعة تجاوزت صناعة السينما ودخل التلفزيون كمنفذ بزن إعلام تلفزيونية وكمنصة للانتاج السينمائي، والدرامي، والأخباري، فتملأ عن سيطرة التلفزيون على مئات الملايين يومياً، بعد لقاء أوقات العمل.

هكذا ظهر الدور البارز لثقافة الإعلام والاتصال التلفزيوني في تشكيل واتساع الانتاج المجتمعي الاستهلاكي والمصنوعي الحديث، وذلك كأحد أبرز الأنظمة السائدة في المجتمعات الرأسمالية والمتقدمة.

وتأثرت السينما بهذه الأحوال الجديدة للتلفزيون من حيث التأثير على نمط الإنتاج السينمائي، وتأثير عدد المتفرجين لهذا الإنتاج، والازدواج الى الإنتاج الكبير الذي لا يستطيع التلفزيون أن يباري السينما فيه، وهذا يمكن ملاحظة حالة السينما الأمريكية.

وفي هذا السياق نذكر متغيرات جديدة تشكل تحدياً ضخماً لصناعة وتكون السينما خلال السنوات القليلة الماضية، وهي التي سوف نتناولها كله خلال السنوات المقبلة، وتتمثل هذه المتغيرات في ما يلي:

١- الارتفاع السريع غير الاعتيادي للصناعة بحلول الدنيا وغربها، وخلال السنوات القادمة سوف تنتشر أجهزة الاستقبال داخل جهاز التلفزيون دون الحاجة للتجهيزات ارضية أو حوائطية، بحيث يستطيع كل بيت صواء في حوض السفنات أو الأمازون أو مدينة مصر، محلات بل الاف لوصول الاعلامية من جميع انحاء الدنيا.

٢- تشويع سلطة المعلوماتية وتزايدها مع ثورة الاتصالات، ويمكن الآن استهلاك الفن الط والعروض عبر الكمبيوتر ويمكن لهذا الاستهلاك أن يتعد عابراً القارات عبر طريق المعلومات السريع.

٣- استقطاب القنوات الفضائية العاملين في صناعة الفن السينمائي، الى دائرة العمل التلفزيوني ذي الصيغة



الصدر : الحياة النخعية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٥

الخدمة المباشرة للنخعية والحكم ويضخ الأنشطة الأخرى التي تستهدف قوات محددة في العاصمة من نخعية تستهلك بعض الفئتين فقط بينما تستبعد من نطاقها أوسع الفئات الاجتماعية بما فيها الفئات الوسطى على اختلافها، وهي الفئات التي كانت تستهلك الفئات المتنية لمعقد عدة منذ مطلع عملية بناء الدولة الحديثة في مصر. ويرتبط بذلك أيضا فهم معين الخصخصة والإصلاح الاقتصادي أوامه اعتبار الفئتين جزءا من التجارة في كثر معانيها سطمية وإبداء، وإن ذلك يقتضي إبعاد الدولة عن مجال دعم الفئتين والفئات وهي رؤية تعكس بوضوح من ملاحم الصور القديمة النخعية حول مفهوم التجارة والربح الذي يتبداه النخعية كجزء لا يتجزأ من تكوين الحال السياسي. ولا ننسى تأثير سياسة مفهوم

هل هي مناصرة بين السيمينات والإعلام؟
هل هي السياسة الخلقية
الاستعراضية السائلة في مصر؟
هل هو التناقص دور العرض وما علاقة ذلك بمناطق انتشار الحلف في صعيد مصر؟
هل هي الرقابة على السيمينات؟
أسئلة تتناقل من أسئلة على نحو يعيدنا للمصدر الأساسية لزعة

السيمينا للصورة ولعل المصدر الأول هو أدراك النخعية السياسية لصناعة السيمينات وفنونها، حيث تشهد منذ فترة أدراكها سلبيا لدى هذه النخعية بعضه ناتج من سياسة قيمة تقليدية ومحاولة ويضبطه الآخر برمجه الذين في ثقافة رجال السياسة والحكم وسيطرة ثقافة عملية وحس عملي ذراعي لا يصلح بالثقافة والفكر والفنون ويراهم مثل مصانع إنتاج البلبان السياسي والاجتماعي والبلية الكبرى.

ومن ثم يسود التلقى بشبه روية إلى الخلقين والفئتين والعاملين في السيمينات. ولعل هذه النظرة تكامل مع النزعة الأصولية المتطرفة والاحتجاجات المحافظة في المجتمع وتتمازج مع غلبة الرؤى الأمنية في التعامل مع الفئتين والخلقين وعموما عدا هؤلاء الذين يتعاملون بالهجوم الإعلامي والبرامي مع الجماعات الإسلامية ويشربون جهاز الإسلام الرسمي ورؤيته السطمية. ويظهر ذلك في تصوير الأجهزة الرسمية للممثلين والممثلات على أنهم عناصر تلطط في تعسفي وترويج لحوادث المخسرة واحتراقها أو العمل كسراير في سوق الرقيق الأبيض ومثل هذه القضايا والتركيز الإعلامي تلغ عليها لدى أي وجه صورة سلبية أمام فئات اجتماعية واسعة الأثر في مكانة الفنان والفنون والسيمينا على وجه التحديد.

ويقلد ذلك أدراك لسمية الإعلام وسقوطه عبر جهاز التلفزيون. ومن أجله ترصد الميزانيات الضخمة باعتباره أداة مسيطرة على العقول والمفاسد والوجدان الجماعي للمصريين.

وهي هذا السياق تقتصر السياسة الخلقية الرسمية على تشجيع ودعم ومساندة ثقافة استعراضية تنفق بديار هندية على الهوجانات الرسمية وعلى الأداء الاستعراضية وهي سياسة هدفها إشاعة إبداع بأن هناك إنتاجا واداء لثقافي. في حين أن هدفها

الإعلامية. ٤ - متزايد خطورة هذا التناقص لا سيما في ظل محاولة النخعية الإعلامية الحكومية في مصر السيطرة على الثقافة بكل فروعه، وتحولها إلى إعلام في ظل تقليد إعلامية سطمية ترتكز على مفاهيم النخعية السياسية والاجتماعية. وسوف تزداد خطورة هذا الأثر في السنوات المقبلة خاصة في ظل غياب نقاد إعلامية تحترم قيمة التعددية والتسامح والحوار مع الآراء المخالفة.

ومازالت الأزمة قابلة للمزيد من التفاقم بوصول عدة مستشفيات والاحتياطات جديدة في مصر والمنطقة. أولها: تأكل الدور الاقتصادي المصري لا سيما في ظل دور جديدة في التناقص الإسرائيلي ودور الجوار الجغرافي العالمي كتركيا وإيران. ثانيها: تأكل الدور الثقافي المصري وخاصة في ظل كتاب ازدياد الصحافة والكتاب والسيمينا. ثالثها: ظهور الفئات الغدائية العربية والاستيعاب لبعض العاملين في السيمينات المصرية لا سيما الممثلين والفرجين حيث أصبح المثل يلبس دور فقه البرامج المرصدة والمخرج يقوم بإخراج الأعمال المرصدة والمسلسلات التلفزيونية.

رابعها: زوايد النزعة للشمدة التي تؤثر على فئات اجتماعية أساسية كانت منذ وصيرا للثقافة المصرية والفنون والسيمينا خصوصا وهي الفئات الوسطى وبعض أوساط القضاء والأجهزة الرأبئية. ولعل أخطر مظاهر سلبية هذه النزعة حرائق نوادي الغيبوب القاهرية. أي الانطلاق إلى مجال تقليد الحلف في مواجهة من السيمينات.

خامسها: مزايمة المطلات الإعلامية الرسمية في التلفزيون والرقابة ووزارة الثقافة في قنطرة التفتيش من خلال زوايد معاصمات الرقابة على السيمينات والمنصات الفنية وذلك كجزء من الصراع الإعلامي بين الدولة والرؤى الأصوبية والربائكية في مصر.

مسابر أزمة السيمينات: السؤال الذي يطرحه الجميع الآن ولا يزال أجاباته غير متداولة هو من أين جاءت الأزمة، ما هي عواملها الأساسية وما هو مصدرها؟ هل هي أزمة أدراك لدى النخب السياسية والثقافية والسيمينائية في مصر؟

الدولة الجيبالية على الجهاد الشرقي ومن ثم زوايد الرسوم من خلال القرار الوزاري ٢٢٧ لسنة ١٩٩٢. حيث ارتفعت هذه الرسوم على الفيلم المصري لتصل إلى ٤٠٠٠ جنيه على ما يمثل عبئا على المنتجين ومن ذلك أيضا القرار ١٢٢ لسنة ١٩٩٢ بشأن الرسوم الخاصة بمزاولة نشاطات الصناعات السمعية والبصرية المصرية بفرض رسوم ترخيص طبقا لنوع النشاط وذلك على كل من الأنشطة الإنتاج والتداول والتوزيع والتسويق والعرض والتسجيل الصوتي. ويمكننا أن نرصد أيضا ظاهرة تناقص دور العرض في مصر، وبمراجعة البيان التفصيلي لدور العرض السيمينائية في الجمهورية، كما رصدتها غرفة صناعة السيمينات يشيخ أن عددها انخفض من ٤٠٠ في نهاية السبعينات إلى ١٤١ فقط ١٩٩٠. قطعا خاسا، ٣١ قطعا عابا، وإن هناك ٢٢ دار عرض مثقلة.

ومن التلقين أن تلاعبة هؤلاء بين عدم دور العرض وطريقة انتشارها بؤر الخطف السياسي في صعيد مصر. ففي محافظة أسيوط هناك ٦ دور عرض قطاع خاص ولا توجد دار عرض واحد قطاع عام. وفي محافظة سوهاج يوجد دور عرض قطاع خاص ودور عرض قطاع عام ودور عرض واحد مثقلة. وفي كل من قنا وإسماعيلية ٤ دور عرض قطاع خاص ولا يوجد دور عرض قطاع عام، فيما هناك ٢ دور مثقلة.



ويخص تلك لا مسيالة الدولة
بإيجاد البات جذب للطفلة الاجتماعية
العتيلة غير مياضة للطفلة وجمالية
تستوعب هذه الطفلة التي تقتصر نحو
الحك السياسي
وهناك أخيرا إزمات نوعية أخرى
تكمثل في الفجوة بين التقنية المتطورة
للسينما وبين تكيف العاملين والفنيين
معها، ناهيك عن أزمة ثقافة الممثل
والمخرج والفن والفجوة بين موروث
الثقافة السينمائية والمهنية المحلية
ولطفلة الممثل في العالم للتقدم
كما يلعب الصور الفني ومفهوم
التجيم وترويجة نورا سلبيا في تطوير
ثقافة سينمائية مصروية متطورة
ومواكبة للثقافة السينمائية العالمية
خاصة وإن عدد النقاد في مصر
محدود.

وهكذا فإن وضع الأبعاد المتعددة
للأزمة جسمانياتها أزمة هيكلية في
الأساس هو الشرط الأساسي لصياغة
سيناريوهات الحلول بحيث نستجيب
لرؤى بعمقة لدى وشاملة ومرتبطة
والى الوقت ذاته مسبوكة في وضع
الأولويات بشكل يلبي الشوازن بين
مصالح الأطراف المتعددة ويخضع
الحوار مع العناصر المتميزة للثقافة
الثقافية والسياسية في البلاد.

* رئيس وحدة البحوث الاجتماعية
والفكرانية في مركز الدراسات السياسية
والاستراتيجية - القاهرة.



المصدر: الهيئة الوطنية

التاريخ: ١٠ نوفمبر ١٩٩٥

للتشغيل والخدمات الصحفية والمعلومات

اجتماع موسع في الخارجية يدرس الانضمام الى 'الغات'

□ بيروت - الحياة

دائريال عن الشؤون العربية.

بعد الاجتماع، قال الوزير بوزيد ان البحث تناول المواضيع المتعلقة بدشول لبنان الى الشاق (الغات) والاتاق للشراكة الثنائية - الأوروبية. تحت مظلة مؤتمرات برشلونة الذي سينعقد في نهاية هذا الشهر. وتم التمسيس واتبع من قبل كل وزير للمكاتب والسياسيات التي لا يتعارض لها. واتفق على ضرورة تسمية منظمة او مكتب استشاري تسميسي شخص من في الشؤون الاقتصادية العالمية لوكالة عملية التفاوض التي ستستغرق بضعة أشهر بغية التوصل الى اتفاق شراكة مع الدول الأوروبية. وأضاف: هناك آلية عمل اتفق عليها

وستنشا في كل وزارة هيئة عمليات بمراسستها الوزير وتضم بعض مستشاريه المختصين وبعض المؤلفين المشاهير الى بعض المستشارين من القطاع العامي او من القطاع الخاص. وهذه الهيئة ستضع في كل وزارة التقويم اللازم لبعثه من ضمن طرح وطني كامل سيخضع في المناقشات التي ستجمل. وبعض آخر، باشرت وزارة الخارجية هذه المناقشات على المستوى السياسي العام وستتدخل فيما الى موضوع الصناعة وإلى موضوع الزراعة والبيئة والجمارك وغيرها وفي كل مرحلة ستكون هناك آلية خاصة لوكالةها.

■ عقد في قصر بستان امس اجتماع وزاري موسع لدراسة انضمام لبنان الى الاتفاق العام للحرقات الجمركية والتجارة والغات، شارك فيه وزراء الخارجية فارس بوزيد، الشؤون المالية فؤاد السنيورة، الاقتصاد والتجارة ياسين جابر، الزراعة شوقي فاضوري، الصناعة والفط شافي برصوميان، نائب رئيس مجلس الاعمار بطرس لبيكي والأمين العام للمجلس نهاد بارودي، مستشار وزير المال باسم القيسان، مدير مكتب الوزير بوزيد السفير مكرم مستو والمستشار جان



المصدر : **الأمم المتحدة**

التاريخ : **١٠ يونيو ١٩٩٥**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

صناعة الدواء.. واتفاقية الجات

استراتيجية علمية وعملية دولية بعيدة عن الضغوطات ومن أجل صالح المواطن العربي في جميع أنحاء الوطن العربي الكبير في تخطيط أنشطة بحث وتطوير وتصنيع الدواء وتصديت الحصصيات واستيعاب التقنية الحديثة في صناعة الدواء خاصة صناعة الخصائص الدوائية والمستحضرات الطبية وتطوير البحوث الدولية و ربط مراكز البحث العلمي للجامعات العربية والمراكز المتخصصة بالصناعة الطبية العربية والعالمية في إنشاء الدول العربية من شبكات طبية ومواد أولية ومن مستحضرات البترول للاستفادة من الصناعة الدولية . كما انشأت بصورة إنشاء شركات العربية لصناعة الأدوية خاصة في الصناعات الدوائية الثقيلة . وأخيراً وليس آخراً هناك

دراسات وتوصيات عديدة في هذا المجال صمرت عن كل التجمعات التي تهتم بالصناعة الدولية مثل : (١) اللجنة الدائمة للدواء العربي المنتقاة عن مجلس وزراء الصحة العرب . (٢) الاتحادات الطبية وعلى رأسها اتحاد الصيدلة العرب . (٣) الاتحاد العربي للجسجى الحيوية . (٤) شركة اكيميا بتقنيها بعض والأتين . واقتصر أن يتم تجميع تلك الدراسات والتوصيات ومن أجل خطة موحدة خلال الفترة الانتقالية القائمة ولبل تطبيق اتفاقية الجات وذلك بهدف : (١) أن تكون هناك صناعة دوائية عربية قوية مع وجود المنافسة المتوقعة . (٢) أن يحصل المواطن العربي على الدواء بيسر وسهولة وبسعر مناسب .

سماح مليون خمس إلى عشر سنوات تصد بناء على متوسط دخل الفرد السنوي . وذلك لإتاحة الفرص للدول بمواصلة ترويجها خلال تلك الفترة . وبمينا في هذا المقام الصناعات الدوائية العربية وتوفير الدواء للمواطن العربي بيسر وبسعر مناسب . حيث أنه معروف أن للصناعات العربية الموجودة حالياً تغطي حوالي ٥٠٪ من احتياجات المنطقة كالمثال صيدلية وما لا يزيد على ١٠٪ من الصناعات الدوائية التي تستورد أغلبها من الخارج وإن الكثير الجات سيتم من خلال : (أ) ضرورة الالتزام بالمواصفات المحددة عالمياً للأدوية . (ب) الأسواق المفتوحة وحكم حماية الإنتاج المحلي . (ج) حماية حقوق الملكية الفكرية . بمعنى أن يكون دخول الدواء إلى الأسواق متاحاً فقط من المنتجات الدولية المطابقة للمواصفات العالمية وأن تكون المنافسة مفتوحة للجميع . ولتمنع السياسات التفضيلية أو العلاقات الثنائية أو التكتلات الاقتصادية كما يمنع . طبياً لتصوصم اتفاقية الجات . تقليد أو إنتاج أى دواء جديد إلا بعد مضي عشرين عاماً تطبيقاً أخيراً حقوق الملكية . وقد تكون حقوق الملكية في شكل إنتاج مواد خام أو مستحضرات دوائية جديدة أو معلنة لتطبيق طرق تصنيع أكثر تقدماً أو اختراع تقنية جديدة أو تقنيات علمية وليس أمام الدول العربية . أمام هذا التحدي خاصة بعد تطبيق سياسة الأسواق المفتوحة وحماية الملكية الفكرية . وعدم تطبيق نظم الحماية المحلية . سوى لبدء فوراً من الآن وقبل فوات فترة السماح . وذلك بالعمل على المستوى العربي بوضع

عن التكتلات الاقتصادية والاتفاقيات الجات وإلزامها على الصناعات الدوائية العربية وتوفير الدواء . كان بحث الدكتور مصطفى إبراهيم رئيس نادي مسيانية مصر . حيث قال إن الربع الأخير من القرن العشرين شهد : أولاً : التقدم التقني والتكنولوجيا في مجال الصناعات الدوائية . ثانياً : قيام تكتلات اقتصادية على المستوى الإقليمي للتعاون في كافة الأنشطة ومنها الصناعات الدوائية مثال : (١) السوق الأوروبية المشتركة . (٢) كتل جنوب شرق آسيا . (٣) الكتلة الأمريكية الكندية المكسيكية . (٤) كتل دول أمريكا اللاتينية . (٥) كتل دول شرق إفريقيا وغرب إفريقيا وغيرها من التكتلات . ثالثاً : قيام الشركات المتعددة الجنسيات الخاصة بإنتاج وتسويق الدواء بمعنى أن يتم دمج عدة شركات من جنسيات مختلفة مع بعضها البعض . وأخيراً جاءت اتفاقية التجارة العالمية (جات) التي جاءت من بين يديها أن الصناعة الدوائية تخضع بنود حماية الملكية الفكرية التي تفصل - بخلاف الأعمال الفكرية والأدبية - الاختراعات والابتكارات والصناعات وغيرها . على أن يتم احتكار هذه الملكية الفكرية وموجهات أصحابها لفترة معينة تصل إلى عشرين عاماً . كما أن اتفاقية الجات تفضل تصديا للصناعة الدوائية العربية حيث شملت . بخلاف صناعة الدواء العالمية . حماية المنتج النهائي . عليه وضعت قيود على التصنيع بنظام الاتفاقيات GATT (UNDER CRN88) وقد منحت الاتفاقية فترة



المصدر : الإقليم الاقتصادي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ نوفمبر ١٩٩٥

في ظل الجات:

صناعة النسيج.. من ينقذها؟

محمد فتحي البديوي

وتنتيجة لكل ما سبق فقد تعرضت قلعة صناعة النسيج في الحلة الكبرى بجانب مصانع القطاع الخاص للكثير من العثرات منها تراكم المديونية لدى البنوك وهجرة العمالة اليدوية بجانب وجود نسبة كبيرة من الانتاج المعيب.. ومما اثر بشكل تلقائي على أداء الكثير من مصانع القطاع الخاص المتوسطة والصغيرة فأشهر اليخس إفلاس وغير الآخر تشابه امام عجز السيولة وتعامل التجار مع هذه المصانع بالأجل مقابل كمبيالات أغلبها مجاملة في سوق اتسم بالكساد وسيطر عليه التجار على حساب الصناع

وإستطراداً للقول بأن إمامنا فرصة لتعديل أوضاعنا من أجل الاستعداد لمواجهة الجات GATT خلال عقد قادم، فإنه من خلال المعايير العملية للكاتب في مشاكل هذه الصناعة والتي ترتبط بها صناعة أخرى لا تقل وزناً أو أهمية وهي صناعة الملابس الجاهزة التي تعتمد عليها الدولة في الحصول على عوائد تصدير تساهم في

يتم تعريفها بذات النوعية العاشقة للعمل والمتفانية في أدائه.

● غياب البرامج التدريبية الجادة التي تتماشى مع التطور التكنولوجي المستمر في الصناعة.

● تداخل نظم الرقابة على الجودة عن الحلق بالاستويات العالمية المطلوبة نتيجة لعدم فهم أو تفهم لغير هذه الوظيفة الهام لهذا النوع من الصناعة.

● عدم مسيطرة نشاط التجهيز والصباغة لاحد من

نواحي التصميم والتنفيذ والتشطيب بالشكل الذي يظهر المنتج النهائي مميزاً عن غيره من الانتاج المشابه.

● تعرض الكثير من الشركات لخسائر فادحة كنتيجة لعدم استطاعتها منافسة المنتج الأجنبي جودة وسعراً خاصة اذا علمنا بأن هذا المنتج يصل إلينا مهرباً عن طريق المنافذ البرية، ودون أن تبذل الجهات الرقابية أية جهود للحد من هذا التزيف الذي اصاب مصانع النسيج المصرية في مقتل

لم يدبر بخلاف الاقتصادي العظيم طغمت حرب منسج قلعة صناعة المنسوجات في مصر ما يدور حالياً في هذه الصناعة من كساد وتضرر.. ولعلنا ونحن على أبواب عصر الجات خلال عقد قادم ستزول كافة الحواجز امام الانتاج المستورد من أوروبا وأمريكا وشرق آسيا.. وهو الانتاج الذي يتميز بالجودة العالية والسعر المنخفض.. ولذا إن تضاءل عن أسباب هذا التضرر ووسائل علاجه ونورد فيما يلي أهم أسباب

تضرر صناعة النسيج في

مصر

● نقص الفزول كنتيجة طبيعية لنقص انتاج مصمم القطن الذي كان يعد محصول التصدير التقليدي الأول في مصر لسنوات طوال

● تقادم آلات الانتاج دون وجود برامج مستطورة للتجديد والاحلال

● تخارج الغالبية من العمالة الماهرة بسبب التقادم أو الوفاة دون أن



المصدر :- الإشراف الاقتصادي

١٢ نوفمبر ١٩٩٥

التاريخ :-

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تخفيض عجز الميزان التجاري.
ومن هذا المنطلق فإن علاج هذا الخلل يحتاج
لتضافر جهود أطراف عديدة منها القطاع
الخاص -
صاحب الدور
الاستثماري -
وأجهزة الدولة
ممثلة في
وزارات المالية
والاقتصاد

والزراعة والتجارة الداخلية
وفيما يلي أهم المقترحات التي نراها - من وجهة

مع وضع خطة مناسبة للتخلص من
الخزائن للسكنى الراكد
٨ - دعم التخصصات العلمية في
مجالات الإنتاج والتصميم والتجهيز
والصياغة بكليات الفنون التطبيقية
والفنون الجميلة والهندسة الكيميائية
ولذلك لتخريج عمالة متخصصة على
درجة عالية من الكفاءة.

٩ - تأسيس الشركات التي تهتم
ببحوث السوق وترويج المنتجات في
الداخل والخارج بالشكل الذي
يفسح فضاء لسوق جديدة للمنتجات
المصرية وفقا للمواصفات العالمية.

على المستوى الخارجي
١٠ - قيام المحققين التجاريين بسفاراتنا
الخارجية بدراسة الأسواق العالمية
لدخول لقطاع الجغرافي لسفاراتهم
من أجل التعرف على طبيعة الطلب
على المنتجات المصرية
والمواصفات المطلوبة والسعر المقترح
ب - الاشتراك في المعارض العالمية
الشهيرة لعرض المنتجات المصرية
أمام المستهلك الأجنبي بهدف تعريفه
بالإنتاج المصري على الطبيعة
ج - قيام الدولة بأعطاء الصناديق من
كافة الضرائب والرسوم لتحقيق
عنصر المنافسة في السعر.

د - استخدام القطن المصري كعامل
أساسي في التصنيع من شأنه بأن
يحول الطلب لصالح الصناعة
المصرية لما يمتاز به قطننا من قوة
شد بالإضافة لدعومة للمنس وكفاءة
الاستخدام.

هـ - إعادة الفعالية لبرصة القطن
وربطها ببرصة الشاشات بلندن
LONDON COMMOD IT
Y MARKET من أجل تأكيد

دور الذهب الأبيض المصري في دعم
الاقتصاد القومي كإفضل قطن طويل
ومقوي القبة في العالم
و - تأسيس جمعية للتكلفة المعيارية
و ضبط الجودة تساهم فيها المصانع
و شعبة التصنيع باتحاد الغرف

نظريتنا - ضرورة النهوض بهذه
الصناعة الحيوية
إصلاحات داخلية

١ - توفير التمويل بالجملة والسعر
للمناسيب.

٢ - إعادة النظر في التركيب
للمصنوعي بحيث يرجع للقطن
أهمية التاريخية كمصنوع رئيسي
تعتمد عليه مصانع النسيج
والملايش الجاهزة .

٣ - إقامة صناعة للخيوط النايلون
والبوليستر عالية الجودة للأحبال
محل الواردات كخدمات إسماعيلية
تعتمد عليها صناعة النسيج من
الألياف الصناعية مثل السحائر
واقمشة الراشيل والبرايون والبروش
والليكر.

٤ - إقامة مراكز تدريب إقليمية
لتخريج العمالة الماهرة للتخصصات
في جوبة وتعليم الإنتاج
٥ - إعادة النظر في نسبة الجند
الجمركي الموزع على الغزول
المستوردة وكذا ضريبة المبيعات
بهدف تخفيض تكلفة الخامات
المكونة للمنتج النهائي.

٦ - القيام بتجسيء سياسة شاملة
للإحلال والتجديد يركز الأساس
فيها العمل على إحلال الآلات
الحديثة التي تدار إلكترونيا وتميز
بتكلفة الإنتاج وجودته محل الآلات
القديمة محدودة الإمكانيات

٧ - العمل على تعديل الهياكل المالية
لشركات قطاع الأعمال من طريق
معداد مدبرياتها لدى البنوك الدائنة



المصدر: الإحصاء الاقتصادي

التنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٢ نوفمبر ١٩٩٥

التجارية من أجل وضع الضوابط
لتحديد التكلفة المياريّة للوحدة
للمنتجة من كل نوع بهدف منافسة
للمنتج المستورد وتشجيع التصدير
ز - مساهمة الجامعات ومراكز
البحث العلمي لإنتاج نسيج ضد
الحرارة الشديدة والبرودة الشديدة
على سبيل المثال وثقافة فتيات اليابان
في الستينات عند إنتاجها نسيج
مقاوم للاحتراق.

ج - السعي للحصول على شهادة
الجودة العالمية ISO - 9000
ستعددا لخوض سباق التنافس من
أجل فتح الأسواق الخارجية أمام
للمنتج للمصري.

ومما سبق يتضح لنا بأن أي صناعة
- مهما كانت - ليست عبارة عن آلات
أو خامات أو مبان أو أيدي عاملة
محرية ومغناطيه لنتج منتجاً نظيفاً
يستهلك المجتمع المحلي.. ولكن
للمفرد أبعد وأعرق من كل ذلك
فالصناعة منظومة عشتق بين الرجل
والآلة تخرج منها أصيب الألمان في
صورة منتج يعبر أولاً عن شخصية
العامل الذي أنتجه - الاعتداد
بالنفس بقية الآداء - الفن في
التشكيل من خلال ضبط الآلة -
اللمسة الجمالية في التجهيز
والتغليف، ثم نخرج من الخصوصية
بعد ذلك إلى العمومية، وهي أن
العامل الذي ينتمي لمجتمع ما فإنه
يمثل هذا المجتمع تمثيلاً صحيحاً
من خلال بصماته الواضحة على
للمنتج.. أو ما يسمى بإهداء إنتاج
مجتمعه للمجتمعات الأخرى وكأنه
يضع توقيعاً عليه.

أين نحن من كل هذا؟ أم التعليم أم
التدريب أم الأسرة أم للمجتمع أم كل
هذا الخليط المعجب الذي لا يستطيع
شخص أو مؤسسة أو دولة أن تبنيه
في فترة زمنية معينة.. أنه تاريخ
شعب وتراث أمة.. تلك هي المسألة..
وباليتنا نحاول أن نبداً وياقنى من
الزمن ٩ سنوات و ٩ أشهر و ٩ أيام.



المصدر : العالم اليوم

١٢ نوفمبر ١٩٩٥

التاريخ

ش. والخدمات الصحفية والمعلومات



تليفزيون

أزمة بين غرفة صناعة السينما والتلفزيون المصري المنتجون المصريون يطلبون تمويضا 6 ملايين جنيه

□ القاهرة - ناصر حسين :

المنتجون المصريون قد قاموا ببيع أفلامهم لقنوات فضائية أخرى وتتنازلوا عن حقوقها لمدة 5 سنوات والبعض تنازل لمدة 95 سنة، وكانت شروط القنوات الفضائية الأخرى عدم عرض الأفلام في قنوات فضائية لأنهم أصبحوا أصحاب الحق الوحيد

لعرض الأفلام السينمائية في أي قناة فضائية أو تلفزيونية كما ينص عقد الاتفاق الذي تم بين المنتجين وبين المسؤولين عن القنوات الفضائية .

ورغم أن غرفة صناعة السينما المصرية حاولت مرارا وتكرارا تنبيه التلفزيونين المصريين إلى الخطأ الذي وقع فيه إلا أن الخالفه للاتفاق مازالت مستمرة وقد طلب التلفزيون المصريون من غرفة صناعة السينما المصرية إقامة دعوى قضائية ضد التلفزيونين المصريين الأوربيت على أن يتم دفع تمويضا لهم عن الأضرار التي لحقت بهم .

ويحاول أمين بسيني رئيس لنداء الإذاعة والتلفزيون مع غرفة صناعة السينما المصرية إيجاد حلول للمشكلة قبل أن تأخذ الدعوى القانونية مجراها الطبيعي، وإن كان المنتجون المصريون يصرون على إقامة دعوى التعويض.

طلب المنتجون المصريون أعضاء غرفة صناعة السينما المصرية إقامة قضية تعويض على التلفزيونين المصريين والقناة الفضائية الأوربيت يطالبون فيها بمبلغ 6 ملايين جنيه عن الأفلام التي عرضها خلال العام الماضي. وقد حصد المنتجون عدد الأفلام التي تم عرضها خلال العام الماضي دون الحصول على موافقتهم بعدد 300 فيلم مصري حيث تم عرض هذه الأفلام في القناة الأولى والثانية المصرية والقناة الفضائية الأوربيت.

باتفاق مستقل مع المنتجين المصريين لعرض أفلامهم وبأسعار مختلفة عن أسعار التلفزيونين المصريين. ولقد اتفق التلفزيونين المصريين

منذ أكثر من عام مع القناة الفضائية الأوربيت على أن تقوم الأخيرة بعرض البرامج والمسلسلات والأفلام السينمائية التي تعرضها القناة الأولى والقناة الثانية في التلفزيونين المصريين نظير أن تدفع الأوربيت 80 مليون دولار للتلفزيونين المصريين.

وكان المسؤولون في غرفة صناعة السينما قد طلبوا من التلفزيونين المصريين استثناء الأفلام المصرية من ذلك الاتفاق لأن التلفزيونين المصريين اتفق مع أصحاب هذه الأفلام على عرض الأفلام التي يشتريها في القنوات المصرية فقط دون غيرها كما أن

وكانت طلبات المنتجين محددة حيث طلبوا أن يدفع التلفزيونين المصريين والأوربيت 20 ألف جنيه قيمة كل فيلم تم عرضه خلال الفترة الماضية. وجاء طلب المنتجين بعد أن تأكدوا أن القناة الفضائية الأوربيت تعرض الأفلام المصرية التي اشترتها منهم التلفزيونين المصريين لمدة 5 سنوات حسب التعاقد الذي تم بينه وبين القطاع الاقتصادي في التلفزيونين المصريين في القناة الفضائية الأوربيت دون أن تحصلوا الأخيرة على حقوق عرض هذه الأفلام حيث إن الاتفاق مقصور على العرض في قنوات التلفزيونين المصريين فقط دون غيرها بالإضافة إلى أن القناة الفضائية المصرية تقوم



المصدر: المراجعة

النشر والخدمات الصحية والمعلومات التاريخ: ١١/١٧/١٩٩٦

التقرير الختامي للندوة وتوصياتها

البحث العلمي ومؤسسات صناعة الدواء للتعاون معاً في مجال إنتاج وتطوير الدواء.

١ - والتمسك بما سبق والالتزام بالبحث العلمي لدى الندوة ضرورة إصدار التشريعات التي تلزم الصناعة على الاتفاق في ضريبية الشركات التي تطلق في هذا المجال الأمر الذي يؤدي إلى التنمية التكنولوجية كمناهيب تعديل قانون الاستثمار للفترة بين عشرة والمقدرة والمرتبة، والمكررة... دعوة شركات الدواء للتعاون في الإنتاج والبحث مع المنافسة في الجودة.

٢ - تدعو «الندوة» إلى إنشاء مركز ترويج قومي للصناعة الدوائية لتطوير الكوادر الفنية على كافة المستويات ونوعية الندوة، هذه الدعوة إلى وزارة الصحة وإلى اتحاد منسجي الدواء.

٣ - تدعو «الندوة» إلى تنشيط مركز بحوث الدواء التابع لوزارة الصحة بما يتواءم مع التطورات الجديدة والتجارب العلمية لخدمة مصانع وفكرات الدواء.

٤ - تدعو الندوة إلى تطوير التعليم الصيدلي لوكالة المستجبات الصحية بما في ذلك التخصصات النادرة والعلاج.

٥ - الدعوة إلى إنشاء جمعية أهلية للدواء بهدف زيادة ثقة المستهلك

خاصة وقد تخلصت عن قجرات التي تسقط معه الصيد والحواليج الجمركية ولتصلح واليتقى معه سوى السلفة الأولى والأكثر كفاءة وجودة.

وأوصت «الندوة» بما يلي:
١ - أنه قد أن الأوان لكي ينظر صناع السياسة وأصحاب القرار في مجال الدواء في العوائد الصحية المستهدفة بسبب التوسع وعلى استخدام الأدوية ذات الاسماء الاصلاحية Generic والاعمال الدوائية من الاعتماد على الأدوية ذات الاسماء التجارية وما يرتبط بها من تكلفة باهظة.

٢ - أن هناك حاجة للتعرف على تفاصيل الشريعة الدولية الجديدة التي تشمل في الشافيات منظمة

التجارة العالمية والدجات، وخاصة الجوانب التجارية المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية.. وما يؤثر في صناعة وتجارة واستهلاك الدواء وذلك حتى يستثمر القرار الوطني بقرارة صحيحة وموازنة لذلك الشريعة.

٣ - أنه قد بات واضحا الشد الوضوح الدور الحيوي الذي يمكن ان تقوم به مؤسسات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي الوطنية في مسألة صناعة الدواء وأن نأخذ صانع مطلباً ملحا أكثر من أي وقت مضى خاصة في ضوء ما يشهده على تطبيع الشافيات ذات شأن «الندوة» تخلص كلا الطرفين أي مؤسسات

شراء مائة من الخيرات والشتلات والمهجن بصناعة الدواء في ندوة موسعة عقدها الأرقام يوم ٨ و٩ نوفمبر الحالي، وإسهاماً في تعميق الفائدة لذلك طرح أوابها أمام الزملاء من منسجي الصحف وشبكات الأناقة والتليفزيون العلمية والصربية لتغطيتها ونقل أخبارها وأجراء مقابلات مع المشاركين فيها وقد دارت مناقشات واسعة في الندوة عبر خمس جلسات عمل غير جاستي الافتتاح والختام وشهدتها وإشارتها فيها وأرسل بعض جاساتها الأثنان من الوزراء صام الدكتور على عبد الفتاح وزير الصحة والكثير إبراهيم فوزي وزير الصناعة فضلاً عن الدكتور حسن إبراهيم الأمين العام لجلس الوحدة الاقتصادية العربية والكثير طارق مسعود وكيل أول وزارة الاقتصاد ممثلاً لوزير السيد محمود محمد محمود والكثير أحمد صفوت ممثلاً للدكتور أحمد عصمت عبد المجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية.

وقد انتهت الندوة إلى مجموعة مهمة من التوصيات أكتت على صيرها أهمية الدواء باعتبارها سلطة استراتيجية ملازمة ومتأصلة مع سلامة وصحة الإنسان الأمر الذي يجعل الدواء مبرمجاً لشد الارتباط بالثقافة والتقدم والرفاه لأن قام مصر منتجاً سلباً.. حسب لخر إحصاء - ماقبلته ٢,٧ مليار جنيه تصدر منه

بما لا يزيد قيمته على ١٢٠ مليون جنيه بينما تستورد بما يقرب من مائتي مليون جنيه ذلك أن استهلاك الدواء يتزايد والإنتاج المحلي ينحط سابقاً ٨٠ % منه وإذا استثنينا الأرقام بالنسبة للأمة العربية فإننا نجد أن استهلاك العربي للدواء يصل إلى نحو ٣,٥ مليار دولار بينما لا يصل حجم الإنتاج العربي سوى لنحو ١,٣٣ مليار دولار، أي أقل من ذلك الاستهلاك.

من هنا تبرز الحاجة الملحة إلى تطوير إنتاج الدواء على مستوى مصر وإيضاً على المستوى العربي.



المصدر: الأمم المتحدة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١١ فبراير ١٩٩٥

وفي هذا تدعو الندوة إلى عقد ندوة موسعة يشترك فيها الخبراء والمتخصصون بصناعة الدواء في الأمة العربية كما يناقشون مجلس الوحدة الاقتصادية العربية للمساعدة في هذا وتبني وضع استراتيجية عربية مشتركة لإنتاج وتسويق الدواء العربي.

١٣. الاتفاق على نظام موحد لتسجيل الدواء العربي واعتماده في كل البلاد العربية من خلال تحديد مراكز معينة تعتبر المرجعية في هذا فإذا تم تسجيل دواء في أحدها يعتمد في سائر البلاد العربية.

١٤. دعم مركز معلومات الدواء الحالي في وزارة الصحة أو إنشاء مركز جديد يتضمن كل المعلومات اللازمة ومنها خريطة وبيانات توزيع الأمراض جغرافياً وإستهلاك الأدوية على المستوى الوطني وعلى المستوى القومي وكافة المعلومات الأخرى ويكون مرتبطاً بمراكز معلومات محلية ودولية.

١٥. وضع سياسة قومية عربية للدواء لتكامل إنتاجه واستخدمه الامتكانات الطبيعية. ومنها النباتات وتكامل أماله والتنسيق التسويق والتوزيع باعتبار أن الأمن الدولي هو أحد الحواجز الأساسية لوثيقة الاستراتيجية العربية للتنمية الصحية ودعوة وزراء الصحة العرب ليبحث هذا في اجتماعهم القادم في مارس ١٩٩٦ بالقاهرة.

في الدواء الوطني وترشيد استهلاكه ونشر آليات استعمال الدواء لدى الطبيب والمختص والصيدلي والمستهلك والامة الخوات والمؤتمرات وما إلى ذلك وتضم اجراء بشريين وضوابطية واعلاميين ومهملين بالدواء وقد كلفت الندوة كلا من الدكتور فؤاد دققي والدكتور فيصل كامل والدكتور محمود غراب والدكتور عاضة عيد الجيد لاجراء الاتصالات وإعداد الترتيبات والإجراءات اللازمة لانتهار هذه الجمعية.

١٥. مناقشة السيد وزير الصناعة بسرعة إصدار قرار إنشاء غرفة لدوائية تعمل في نطاق اتحاد الصناعات وتضم شعباً لمعاملات الخدمات اللوجستية والنباتية والكيمياوية والحياتية وغيرها، وللمستحضرات الصيدلانية والصناعة المستحضرات الطبية والنباتات الطبية والعلوهر ومستحضرات التجميل وللأغذية الطبية وللأدوية البيطرية ولصنعي الدواء.

١٦. إصدار دليل شامل لمنتجات ومصدرى وكلاء الأدوية وللدواء من الإنتاج الوطني وتكثيف الإفرام وكالة الإفرام للصناعة لتقيام بهذه المهمة ويصدر الدليل في أسرع وقت.

١٧. الدعوة إلى إحياء وتنشيط السوق العربية المشتركة في مجال الدواء والتعامل مع السوق الأفريقية



المصدر : الأمانة العامة

التاريخ : ١٢ نوفمبر ١٩٩٥

للتشتر والخدمات الصحفية والمعلومات

وزير الصناعة يطالب بالاستعداد لمواجهة التغيرات القادمة

في الجلسة الثالثة للندوة التي أراستها بنفسه قال الدكتور مهنس إبراهيم فوزي وزير الصناعة إن العالم كله يقبل على التغيرات سريعة جداً، ولابد أن تكون والعين بصورة شديدة لأن هذه التغيرات - وهي طفيفة ما يستلزم على العقائدية الجذات - لا بد أن يكون لها تأثير على الدولة - الأخرى على أن تكون هناك خطط استباقية لما يحدث في الدول - الدولية لمواجهة التغيرات المختلفة. فلماذا

تستعد دول أخرى في صناعة الدواية

أنتى اعتقد أن عندنا صناعة أصغر من صناعة البحث العلمي والتطوير والبحث. ولأنني بذلك

أفكر من غيرهم. وطالب الشركات أن تكون على أنواع معينة من أنواع التكنولوجيا وأنماذجها بقطاع وتستخدمها إلى الأبد

وحتى إن كان هذا هو الحال في جميع دول العالم، وما عليه فوجد بعض الشركات تحقيق أرباحها

تحت ضغط جيد. لذلك يحدث هذا الشيء بينما تفسر شركات أخرى

في صورة أن هذا هو الحال في جميع دول العالم، وما عليه فوجد بعض الشركات تحقيق أرباحها

تحت ضغط جيد. لذلك يحدث هذا الشيء بينما تفسر شركات أخرى

في صورة أن هذا هو الحال في جميع دول العالم، وما عليه فوجد بعض الشركات تحقيق أرباحها

تحت ضغط جيد. لذلك يحدث هذا الشيء بينما تفسر شركات أخرى



د. م. إبراهيم فوزي

الخارجية

وطالب الدكتور إبراهيم فوزي

بأن تكون شركات الدواية بنفسها

تأثيرات إيجابية الجات وتحدد

لذلك وما هو المطلوب في الفترة

القادمة. وقال: نحن يجب أن تكون مستعدين لمواجهة تغيرات ربما

تكون تأثيرها قاسية في بعض القطاعات. فخصبة الإنتاج مع

الزراعة، والخصبة الزراعية، والخصبة الزراعية، والخصبة الزراعية،

شركات الجينية والزراعة، وشركات الجينية والزراعة، وشركات

التكرير في قطاعات الزراعة، وشركات التكرير في قطاعات الزراعة،

من قطاعات أخرى وأريد، ويجب ضمان أسواق المنتجات تحقق

فيها ميزة سعرية فائقة إنتاج الدول التكنولوجية. وينبغي أن

تقوم الشركات بنفسها بالبحث عن هذا الأمر، يجب أن يخرج

من داخل الواقع التكنولوجية سواء كان أحساساً بصورة التكنولوجية

أو التكنولوجية بالتكنولوجيا المعاصرة. والتكنولوجيا والتكنولوجيا، والتكنولوجيا، والتكنولوجيا،

التكنولوجيا، والتكنولوجيا، والتكنولوجيا، والتكنولوجيا، والتكنولوجيا،



المصدر : الإحصاء السنوي

للنشر والخدمات الصحية والمعلومات

التاريخ : ١٩٩٥

الجودة في مواجهة الجات في مؤتمر موسع الشهر المقبل

والخسمة لمواجهة الجات تشترك فيها الإمارات في معظم المؤسسات الانتاجية والخسمة في مصر وذلك التعرف على أساليب الوسائل لواجهة الآثار السلبية من اتفاقية تحرير التجارة والجات ويؤمل الدكتور حسن مولى كبير خبراء نظام الجودة الشاملة في مصر مايو ٢٠٠٠ أن الدورة تضم عددا من الأبحاث والمؤتمرات حول التغيرات الاقتصادية والسياسية والمالية والمحيط والتغير في مفهوم التخطيط الاستراتيجي واستراتيجيات التمويل وكذلك التغير في استراتيجيات نظم والممارسات والممارسات في نظم الأثر والوارد الفورية.

كما تضمن الدورة أيضا المحاور الاستراتيجية في الاتاج وحماية التغير في الجودة والمفهوم الجديد للتصديق وكيفية تحقيق النظام المتكامل للجودة بما يندرج في الاتاج الاقتصادي الطرب وكيف أن التجارب المصرية أثبتت عكس مايعتقد البعض من أن ارتفاع الجودة يصاحبه ارتفاع في التكلفة وأن الجودة تشكل ربحا مضمونا من خلال خفض نسبة الاستهلاك وتبني الجودة والتصديق ونظم الأسواق المالية.

والمؤتمر الدكتور حسن أن الدورة تهدف إلى تهيئة المناخ اللازم في تلك المجالات للتطوير والتكيف في المناطق الصناعية وما يتناسب مع حرية التجارة وتبادل المنتجات الناتجة عن اتفاقية الجات وبمعية الأبحاث لواجهة التي ضرورية أن يكون هناك مفهوم جديد للإدارة في كافة جوانبها بما يتواءم مع تحرير التجارة ومواجهة المنافسة الفورية للتجارة بها.

عبدالقاسم أحمد

المؤتمر الجودة الآن محط أنظار العالم لجمع فهو الوجه الآخر للإقتصاد فلا رغبة ولا منافسة قائم لكن جودة المنتج على أعلى درجات الكفاءة من حيث القدرة في التصنيع والشكل العام الأمر الذي جعل دول العالم تتسابق إلى تجويد وتحسين مواصفات منتجاتها وبحثها في سباق مع الزمن للوصول إلى الأفضل في سبيل احتلال الأسواق العالمية.

وقد حققت دولاً كثيرة مثل اليابان ودول البحر الأبيض المتوسط نجاحا اقتصاديا كبيرا بفضل اهتمامها بالجودة واعتبارها عنفا قويا.

وبدأت جات اتفاقية تحرير التجارة العالمية والمجاهة لتزهد من أهمية الجودة في ظل انفتاح السوق العالمية سوقا مفتوحة أمام كافة المنتجات الأمر الذي يجعل من الجودة ضرورة لا بد منها ولا فلا تقوم قائمة لأن اقتصاد الدولة يستعيد الدولة نفسها تتحول إلى سوقا استهلاكية لظهور أن تدري وما يترتب على ذلك من تدمير للاقتصاد الوطني وقد قامت مصر في هذا المجال بالعديد من الخطوات في طريقها إلى تطبيق نظام الجودة الشاملة على كافة القطاعات وذلك من خلال عدة طرق بدأتها بإشغال نظام الأيزو في بعض شركات نظام الأعمال العام تمهيدا لتعميمها في بقية الشركات كما قام العديد من اصحاب المؤسسات والصناعات من رجال الأعمال بفتح نظام الأيزو ٩٠٠٠ أيضا منهم البعض في تطبيق الرخصة التي يهدف إليها جميع المستثمرين من وراء مشروعهم وذلك في الصناعات الخفيفة والصناعات السريعة وغيرها من الصناعات الخفيفة التي تهدد في الأسواق العالمية وفي هذا الإطار انعقد في الفترة من ٩ إلى ١٢ ديسمبر القادم مؤتمر موسع عن التغيير الاستراتيجي في الإدارة والمنتجات الانتاجية

الحات والآيرو تقم مستقبل صناعة الكرتون



52

[illegible][illegible][illegible][illegible]

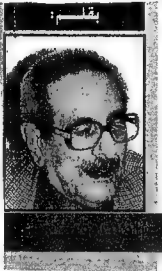
٣ طيقات من روثي، لشكر لانت فوسيلها مخلصه كما
يوجد انش Single Wall يحتوي على
انواع التوفيق العلم على انسد الطيقات ميت
الاحزاب في الصياغة وتبني الصنوبر والقبليه
مسوا، بفطرسا راولا بديس، كل لك بشكل
انتم التكي، دين الحاجه الى تدخل القضاة
المتقدمه الى تخطت سجن تجمد هذه صهي
في الامر الاقتصادي والسياسي والقبلي
الاجلوي الاقتصاد للشروع



المصدر: الإلمام

التاريخ: ١٩ نوفمبر ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



السينما هنا

والسينما هناك

علمنا من حدة المناقشة حول السينما في «مؤتمر الجات» الأخير، وتأجيل التوقيع على اتفاقية الجات العالمية إسبانيا بسبب السينما، ثم التراضي على التوقيع على الاتفاقية مع تأجيل مناقشة السينما لما بعد (١) ... علمنا من ذلك كله أن للسينما قضية وموضوعا ومشكلة دولية ليست بالصغيرة أو بالهينة. ومع أن الأمر يمينا في الصميم اقتصاديا وثقافيا، فإننا لم تكن الطرف الدولي الذي أثار المشكلة وأثار الزعينة - بل كانت فرنسا هي التي أثارت المشكلة. والمعروف أن اتفاقية الجات فصاها التراضي الدولي على إزالة الحواجز والمعوقات أمام تدفق التجارة الدولية بلا قيود، والسماح للسبلع بحجور الضود من غير معزقات أو قيود.

ولكن فرنسا أثارت موضوع أن الفيلم ليس مجرد سلعة مثل السيارة أو الفيديو أو التلاجة أو الكمبيوتر، أنه سلعة ثقافية، وتدفق الأفلام عبر الحدود بلا قيود أو شروط يهدد اللغة القومية لأي بلد، ويهدد أسلوب الحياة القومية في أي بلد، ويعمم النمط الأمريكي في التقاليد وفي السلوك ومنهج التفكير وأسلوب الحياة. المشكلة أن السينما القومية تتعرض لمخاطر طغيان السينما الدولية (الأمريكية) ونفوذها في الأسواق القومية. ولكن الأخطر من ذلك أن النخبة المثقفة في أي بلد، والحكومة والدولة والوزار المعلوماتية والسياسية والثقافية وللمؤسسات الثقافية والتعليمية والإعلامية تظهر بهذا الخطر لا من جانب الاقتصاد والثقافة والنقاسي فحسب، وإنما من جانبها الثقافي والحضاري والفني أيضا. تصور معي لو أن السينما القومية اضمحلت والسينما الأمريكية (الدولية) ازدهرت وامتلكت الأسواق بنوعيتها الممتازة واستثمراتها الكثيفة واسواقها عابرة القارات، لاقررت متعة مشاهدة السينما باللغة الأمريكية «الانجليزية» وبأسلوب الحياة الأمريكية، وتزاوجت معاني السعادة والنجاح والحب والتقدم بعناصر الإغتراب والشرق للحياة الأمريكية. واستحسن ماأحسنه للسينما الأمريكية واستقبلها ماأقبله السينما الأمريكية؟



روای

المصدر:

1990 73 19

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

والذي شكاه منه الفرنسيون في مؤتمر الجات هو في الواقع مايعانيه غيرهم حتى لو لم ترتفع شكواهم. فالسينما القومية هي السينما في مائة بلد، وكلها صناعات ضعيفة إلا الصور التكنولوجي والفن كما هي الأفريقي وأسوأ في بسبب قبحه المجدد الذي يتكلم نفس اللغة كما هو الحال بالنسبة للشيش والآخر أو اليونان.

وما هي الفرضية الحقيقية أمام سينما كابلاند أو الحليمية أو حتى الحزب، وما أكانت بناء سينما سينما حقيقية في مثل هذه الحالات... وهل هذه البلاد المحبوبة الأقرى هي سينما سينما قومية نتما تحتبر احتياجا سيقا للسينما الدولية «الأوروبية» والصدا... لها ومن مصادر قوتها... السينما المصرية لها وضعها الخاص... فهي سينما قومية باعتبارها سينما كل الأمة العربية، وهي سينما دولية باعتبار أنها هي السينما القبطية والمحبوبة في أكثر من عشرين دولة عربية ومكافئها من نول عربي.

ومن حيث هي سبيلنا قومية فمهمتها الأولى أن تحافظ على مكانتها الأولى في بلادها، ومن حيث أنها سبيلنا دولية فمهمتها تتجاوز ذلك إلى المحافظة على مكانتها الأولى في سوقها الدولية العربية وتخصمها غير العربية.

ولا يخفى على أحد أن السينما المصرية اليوم تبذل جهوداً بالغة لتحقيق ذلك.. ولكن كيف تستطيع السينما المصرية أن تملأ سوقها المحلية أو سوقها الدولية بعشرة أفلام هي كل إنتاجها في العام الأخير، كما قرأنا في الصحف؟..

ومن الممكن أن نعقد مع السينمائيين أسباب أزمة السينما كما يرونها، لكن ذلك لن يضيف إلى الموضوع شيئا.

في رأيي أننا نرى أسبانيا المصيرية من أجلها كانت سلسلة من الذين
 الذين كانوا ينادون بالثورة، من ١٩٠٠، مع أن انتاجها وعلى أي سبيل فلما في
 في أسبانيا، فهي لم تقبل اقتصاديا متجاعا لم يكن المقيم،
 من ذلك، وأصلها في الثقافة القومية بينة العنة.
 من منظور التفسير في هذه الصلابة التي قومي هو في الواقع
 الشباب القوميين، فعندئذ السبيل السبيل المصيرية وقبعا عدا دائما
 معبودة من غيرها الطول، كانت تشبه القيس القيس الأول، ودرجة
 والاعتماد على، وتتسابق في ذلك، كما ذكر، وفي تحاشي، وتتضمن من
 من الاقتراح من أن الأب القوميين والوأي المصيرية - معاداة نسبة ضعيفة من
 استخداماته إلى التشار الحار.

ولم يكن هذا كافياً لتخفيف على الطرف النقيض من السينما الأمريكية، رغم أن
السينما المصرية تسعى معصوية العينين إلى تقليد السينما الأمريكية.

الاسبانيا الامريكية لم ترحب بولادة ابنه قسراً وعرضه من نوال
 الاسبانيا الكبرى الى ان انتحرت، ثم تجاوزت لفتحات المئات والاف من
 الروايات والقصص والصورحات من ابناء الالب الاسباني والعالمي غير
 الالامريكية، وعزلت جهوده وعزلت ملايين عائل من نوال يازاك
 وروزا وسندباد وليكتور هيجو من امة الالب الفروسي واسطوي
 ليكتوف ونيكولاس فومبسكي وجوهول واستراندك من الاعراب الالامريسي
 شيسكيوس وقيردان واسطاك وجيل ويراند وجيل وسيمس وموم وجرام
 وروين وايدان، كليلج وكينز وتوماس هاردي من نجوم الالامريسي
 فخر من همجواي وشانديك وتينيسي وتينيسي وليمز وادري ملير



المصدر :

١٩٩٥

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وجاء لنحن وإسحاق الابن بو
وجين أونيل من أهل القعة في
الآب الأمريكي.
فإن هذا من ذلك. وقد لا يترك
القاصون بأمر السينما
المصرية القصص أو أنها
هذا الفن لم يمس بعد شغاف
القلب لمشاهد المصري، وإن
كل المهارات الفنية لا يمكن أن
تعوّض عن غياب الموضوع
الإصيل المبر في الشخصية
القومية.
السينمائيون عندما في أغلبهم
- وبأساليب خدمات قليلة -
لا يرون أن السينما من
الفنون القصصية، وإنما
مجرد أداة جديدة لرواية
القصص الأدبية بأسلوب آخر،
وليس من مهامها إنشاء تيار
قصصي مواز لتيار الآب
القصصية ومفلس له.
ولا هي تستطيع ذلك أو.
جديها ذلك.

السينمائيون عندهم في دنيا
السينما الأوروبية والبولية
يعرفون أن السينما أداة
تكنولوجية جديدة لتعميق الفائدة
والملمعة للقصصية والرواية والمسرحية
على نطاق أوسع من الكتاب ومن المسرح، وبأسلوب جديد له جاذبيته

الخاصة.
السينما عندهم تبدأ من فن الآب القصصية، والسينما عندما استقرت في
تقليد السينما الأمريكية أو انداء تقليدا واستلهاها الملامح دون فهم
للمقاصد السينما الأمريكية ومشروعها الفني كاستعداد للآب القصصية
بصورة أخرى.

ومن العجيب أن تقليد السينما المصرية للسينما الأمريكية في كل
مظاهرها بما في ذلك نظام التجميع دون أن تدرك في أغلب تقنيات
السينما الأمريكية وجوهرها وإبائها الفنية مع أن ذلك كله منظور في
الكتاب معروف في مجاهد السينما في العالم كله
ولقد السينما المصرية أيضا على طرف انقراض من السينما الأمريكية
في اهتمام الأخيرة بالفيلم التاريخي، وأعمال السينما المصرية للتاريخ.
والفيلم التاريخي فضلا عن جاذبيته الخاصة للجمهور، يؤصل السينما
كفن قومي ويرسي معالمها في صميم المجتمع، ويحلها مكانا في الثقافة
القومية.. وهو ما تلاحظ فيه كل صناعة للسينما في بلادها.
ما من حدث تاريخي - أمريكي أو دولي - إلا وعالجته السينما الأمريكية
من عديد من الزوايا، فكم قلنا ومسلسلات تلفزيونية أنتجتها هوليوود
عن الحرب الأهلية الأمريكية و١٨٦٠ - ١٨٦٥، وكم قلنا عن الهجرة إلى
أمريكا وعن غزو العرب الأمريكي، وعن بناء السكة الحديدية وتسيير
القطار عبر الولايات المتحدة، وكم قلنا أنتجت هوليوود عن الحرب
العالمية الأولى، وعن الحرب للعالمية الثانية.. عن مصير كينيدي وعن
مصير أبراهام لينكولن، وعن هيتلر والحرب الباردة وحرب التحرير
الأمريكية ١٧٧٦ - ١٧٧٧.

ثم تجاوزت السينما الأمريكية التاريخ الأمريكي لتؤصل عالميتها وتؤصل
مكانتها في سواها الدولية، فأنجبت مئات آلاف الأفلام الأمريكية عن
الحرب الأهلية الإنجليزية ١٦٤٢، وعن الثورة الفرنسية ١٧٨٩، والثورة
البلشفية ١٩١٧، وحروب نابليون، وعن الاستعمار البريطاني للهند
وأكتشاف منابع النيل وحرب السودان، وجوبون لم تكتسب.
ما الذي صنفته السينما المصرية في مقابل هذا؟ ولم تزل على الضلعة
القضية المصرية شعبا عن محمد علي أو عباس أو ثورة ١٩١٩ أو حروب
مصر الطويلة في القرن التاسع عشر والقرن العشرين، ولا أي شيء من
هذا القليل في العصر الحديث أو العصور القديمة.



المصدر : 

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٥

فمع أن السينما المصرية لها من العمر سبعون سنة فإن جذورها لم تضرب عمق التجربة المصرية إلا باستثناءات قليلة. ولم تكتسب مكاناً جديداً بالسينما في إطار الثقافة الوطنية والفكر القومي، ولا تلبى بعد ضرورة الثقافة قومية. ماعداً أقل الأفلام
ما تزال السينما المصرية، فيما عدا استثناءات قليلة، سينما طائفية على السطح يهددها هبوب الريح
السينما المصرية. على تقيض السينما الأمريكية. لم تضرب جذورها في عمق الواقع المصري والحياة المصرية. ومن مظاهر هذه الغربة السينمائية وأن صبح التغيير، أن السينما المصرية لا تزال وكانت طوال سبعين سنة، تعتبر أن السوق الخارجية هي سوقها الرئيسية، وأن سوقها المصرية هي سوقها الثانوية، وبذلك إذا اعتمدنا على مقارنة بكل الأفلام من الداخل والخارج. في حين كانت السينما الأمريكية دائماً وحتى اليوم، تستمد من سوقها المحلية أكبر نسبة من دخلها وتستمد من الخارج النسبة الأقل من دخلها.

وقد كان لهذا الوضع المعكوس أثره العميق على فن السينما المصرية ذاته، حيث أصبح للرقابة في الخارج قوة ضبط تفوق الرقابة الرسمية المصرية.

ولا تعجب إذا كان هذا الوضع المعكوس يتواءم مع جواز سفر رأس المال السينمائي. حيث أن صناعة السينما المصرية. على طرف التقدير من صناعة السينما الأمريكية. كانت نسبة كبيرة من استثمارات أجنبية وخارجية في الإنتاج وفي التوزيع وكانت لبنانية وأصبحت خليجية بعد أزمة لبنان في حين أن استثمارات الإنتاج والتوزيع الداخلي والخارجي للسينما الأمريكية هي في الأساس والنشأة استثمارات أمريكية.

كما أن السينما المصرية لم تستطع خلال سبعين سنة من الإنتاج أن تنظم صناعة تكنولوجياية تخدم الإنتاج، فلا استطاعت صناعة الكاميرا أو العتلة أو الفلش أو السيلوفويد أو ابتدعت أزياء خلاف ما نقلته من المظفرة من أزياء أبطال هوليوود واستعراضاتها، مع أن صناعة النسيج والأزياء لم تكن صعبة. والصناعة تحتاج وترسخ بقوتها على إنشاء صناعات تكميلية ومساعدة حولها. ولكنه الإغتراب وحسب للتأسيخ مع السينما الأمريكية، والطفو على السطح بلا جذور وركائز.

فالقصبة والموضوع والاستثمار والسوق كلها تدفع السينما المصرية للإغتراب وتجريد الأفكار بالانقياس لشكل الأفلام الأجنبية الأخرى والمخاض مع الرقابات المختلفة والاستيراد الكامل لكل أدوات الإنتاج.

أرجو أن أكون واضحاً في التعبير عن رغبة المثقفين والمساهدين والمثقفين ومحبي السينما في أن يكون أصر الصناعة ومصر الثقافة ومصر الفن ومصر الدور والرسالة سينما أفضل ومجتمعة بالصحة وقادرة على الصمود للمنافسة مع السينما الدولية، أفرا الأمريكية، ومراة السوق الطبيعية والوجدان والعقل والمساهمة في بناء الشخصية القومية والشخصية القومية المصرية. العربية المصرية، وتحدي الجاه وظروف تكنولوجياية الفضاء للقرن الحادي والعشرين. ولكني أتخفق ذلك، ولني يحق السينمائيون ذلك. لابد من تجديد الفكر السينمائي والثقافي وتحرير السينما والفنات واللوازم ونبد وغربة كل التقاليد السينمائية السلمية والبناء من جديد على أساس سليم. حتى تستطيع السينما المصرية أن تعيش بضعة موفورة للمائة سنة القادمة من عمر هذا الفن.



المصدر: **الأمم**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٤ نوفمبر ١٩٩٥

المؤتمر الأول لتعميق التصنيع المحلي للسيارات يناقش: مشكلات الشركات المنتجة وتأثير الجات على صناعة السيارات كثبت - غزة علي:



كمال الجزوري عاطف عبيد

يبحث اليوم الدكتور كمال الجزوري نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط للمؤتمر الأول لتعميق التصنيع المحلي في صناعة السيارات، والذي ينظمه بنك الاستثمار القومي والاشتراك مع مركز تنمية التصنيع المتناهي. يرأس المؤتمر الدكتور عاطف عبيد وزير قطاع الأعمال العام والدولة للتنمية الإدارية، ويشارك فيه وزير الصناعة والبحث العلمي، ومفاهيم البشري نائب رئيس بنك الاستثمار القومي وممثلي الشركات المنتجة للسيارات في مصر يناقش المؤتمر تطورات صناعة السيارات في العالم وهو محور مهم فيها، وسياسات الدول النامية الأخرى في مجال تصنيع الصناعات الخفيفة وزيادة الكون المحلي. كما يناقش تأثير اتفاقية الجات والاندماج في صناعة السيارات في مصر. كما يستعرض رئيساً شركتي النصر للسيارات وشركة بروما المشاكل التي تواجه الشركات المصرية المنتجة للسيارات في مجال الصناعات الخفيفة ويقدم رؤساء شركات سوزوكي وبيجو وجنرال موتورز والشركة العربية الأمريكية تجارب شركاتهم في مجال تصنيع السيارة في مصر.



المصدر : الحياة الاجتماعية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ نوفمبر ١٩٩٠

بالوعي الشعبي والتدابير الإدارية نحتمي منجلاطنا الوطنية

■ السيد رئيس التحرير

تحية طيبة وبعد،
أطلعت في صحيفة «الحياة» الغراء في عددها الصادر بتاريخ ١٠/٩/١٩٩٠، في الصفحة ١١، تقريراً كتبه من القاهرة السيد صبري الجندي بعنوان «ارتفاع أسعار الفلفل يهدد صناعة الملايس الجزائرية في مصر» أشار فيه الكاتب إلى المنافسة التي يتعرض لها «القميص المصري» لائق الجودة داخل مصر من قبل المنتجات المستوردة من الخارج التي تباع بسعر أقل من سعر المنتج المصري وترتب على ذلك أن أكثر من ٢٠٠ مصنعاً في منطقة شبرا الخيمة وحدها توقف عن العمل نتيجة التآكل الشديد الذي لحقته منه أسواق الفلفل والتسويق بسبب ارتفاع أسعارها مقارنة بالمنتجات المستوردة إضافة إلى أن الكثير من مصانع المحلة الكبرى المملوكة للقطاع الخاص توقفت عن العمل.
كثير الحديث عن الخطر الذي يهدد الصناعات المصرية والمنتجات الوطنية عموماً، حتى الزراعية منها بسبب منافسة البضائع الأجنبية التي تخرق السوق بكميات كبيرة تباع بأسعار زهيدة لفترة تكفي لتجفيف المنتجات الوطنية عن المنافسة وكسادها حتى تكتل المصانع وتكسب الشركات الوطنية وتكثر البضائع الأجنبية بالسوق وتحتكم بمد تلك في الأسعار من دون أي مخاض وطني أو محلي.
وأشار كثيرون إلى أن هذه الحالة سوء، فزاد بسبب التزام مصر بالتقنيات البلات التي تقضي بعدم فرض رسوم جمركية: تروية المنتجات الوطنية من منافسة البضائع الأجنبية سواء جاءت من بلاد: أوروبا أو أمريكا أو اليابان أو جنوب شرق آسيا.
لزام هذا الخطي فالتى اسعو مفكرينا والفكراء الاقتصاديين إلى أن يسيطر عن الوسيلة التي يمكن بها لمحور وغيرها من الشعوب العربية والإسلامية أن تحمي منتجاتها الصناعية بل والزراعية أيضاً من المنافسة الأجنبية للبضائع المستوردة من مناطق لديها امتيازات إغراق السوق ببضائع رخيصة تنجس إليها لسلوكها الوطني بسبب رخص ثمنها مما يترتب عليه كساد المنتجات الوطنية وإللاس الشركات وإقفال المصانع وما يترتب على ذلك من طرد العمال وزيادة نسبة البطالة وما يترتب عليها من لخازر اجتماعية وسياسية.
لقد نهضت ولا ورد في التقارير المذكور في «الحياة» كيف أن أحد أصحاب المصانع تجاهل المشكلة الحقيقية، وهي سيطرة المنتجات الأجنبية على السوق المصرية وذكر أنه يكفي بأن يظل تسهيل تصدير الأعشاب والتسوجات المصرية إلى الدول المجاورة ونحن نرد عليه بأن المنتجات الوطنية إذا حصرمت سوق بلدها المحلي وعجزت عن منافسة البضائع الأجنبية في بلادها - فلماذا ستكون بلا شك لقد عجزاً عن المنافسة في الدول المجاورة فلا بد أن تمكن منجلاطنا من الدفاع عن نفسها في بلادها أولاً.
يجب إذن أن نواجه المشكلة بتدابير جديّة تمكن منجلاطنا الوطنية من الصمود أمام المنافسة الأجنبية في سوقها الوطني، وذلك يستلزم أولاً توعية المستهلك الوطني ذاته ودعوته لتفضيل المنتجات المحلية دائماً وعدم شراء البضائع المستوردة التي تنافسها - ولو أدى ذلك إلى الدعوة المنظمة لمقاطعة ولا بد أن تقوم بهذه الدعوة هيئات شعبية منظمة تستعين بمراكز أبحاث وخبراء يرسمون لها الطريق لنجاح الدعوة لمواجهة إلى الجماهير والإفراقة لمقاطعة البضاعة الأجنبية التي تهدد الصناعة الوطنية والاقتصاد الوطني.
إن حركة المقاطعة الشعبية للبضائع التي تهدد منجلاطنا الوطنية أصبحت ضرورة وعلى نجاحها يتوقف مستقبل التنمية الاقتصادية في بلادنا ومستقبل الآلاف والملايين من العمال الذين يعيشون على العمل المنتج في الزراعة والصناعة الوطنية.



- لذلك فإن قيام هيئات شعبية بالدعوة لهذه المقاطعة وتخطيها لا يعطي الحكومات والدول من القيام بدورها في حماية الإنتاج الوطني بتدابير أدوية وإجراءات نظامية، خصوصاً أن لديها الكثير من الخبراء يستطعون أن يرسوا لها الطريق لكي توفر للمنتجات الوطنية بعض الامتيازات في السوق الوطني، تمكنها من منافسة البضائع المستوردة.
- منذ أكثر من خمسة عشر عاماً قضيت ليلتين في العاصمة الهندية نيودلهي - وأنا في طريقني إلى الفلبينج - والكثير أنني دخلت السوبر ماركت، كالجوار للفندق الذي نزلت فيه وظللت عالية آمواس حلاقة من إحدى الماركات الأمريكية التي تموت استعمالها، فأجابني العامل بأنه لا يوجد عنده إلا الصناعات الوطنية إذ أن الحكومة تحدد محلات معينة محدودة يكون لها وحدها حق بيع السلع المستوردة، فمن كان مصمماً على شرائها عليه أن يذهب إلى أحد تلك المحلات. وقد رفضت بشراء الصناعة الهندية حتى لا أكاف نفسي المشوار. وهذا ما يفعله كثيرون، لكن أكثر منهم أولئك الذين دفعهم وطنيتهم لكي يفضلوا شراء منتجات بلادهم لأن هذه التدابير الدورية تكترهم بواجبهم إزاء تشجيع البضائع الوطنية وعدم شراء المستوردة الأجنبية التي تنافسها. ومن واجب الدولة أن ترسم الإجراءات التي تكترهم بواجبهم في التأكد من مصدر البضاعة المعروضة عليهم - لأن كثيرين ممن يفكرون لم في مصدر البضائع وإنما يبحثون عن الثمن والجودة. لكن على الحكومة وعلى الهيئات الضعيفة التي تدعو لتشجيع الصناعة الوطنية أن تساعد المواطنين على معرفة أن واجبهم ومصلحة وطنهم تفرض عليهم أن يفضلوا المنتجات الوطنية ويقاطعوا البضائع المستوردة التي تهددنا وتنافسنا، حتى ولو كانت أرخص أو أجود، لأن مصلحة الإنتاج الوطني هي مصلحة الأمة والدولة كلها ومصلحة العمال والمؤسسات الوطنية ومصلحة الاقتصاد الوطني الذي هو أساس الاستقلال الحقيقي.
- هذا ما فعلته الهند واستطاعت أن تكتسب صناعاتها وتحميها من المنافسة الأجنبية. فهل نعمل مثل ما فعلت الهند؟

القاهرة - توفيق الشاربي



المصدر: **المجلة الاقتصادية**

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٠ يناير ١٩٩٥

داخل مبسطة «المجلات» يعمل:

«الأيك»

تجمع اقتصادي تهدده الجغرافيا

والدين والسياسة

تأكد أن تجمع دول آسيا والباسفيك والمعروف بـ «الأيك» أصبح تكتلا اقتصاديا حظي باهمية عالمية واسعة على الرغم من قصر عمره نسبيا فقد عقد الاسبوع الماضي قمته الثالثة فقط ولم يمر على انشائه أكثر من ست سنوات حيث وضع زعماء «الأيك» خلال القمتين الأولى في سياتل الأمريكية عام ٩٣ والثانية عام ٩٤ في «ديوير» الأتونييسية الاتجاه الأساسي له القائم على أن «الأيك» تجمع طبيعي لاقتصاديات دول آسيا والباسفيك وأن برنامجه واضح ومتوازن يهدف التحرير التجارة ودعم التعاون التكنولوجي وتحرير تدفق الاستثمارات بين الدول الأعضاء في المنتدى.

وحدد الزعماء تحقيق التحرير التجاري والاستثمارات في دول المنطقة بحلول عام ٢٠١٠ إلى ٢٠٢٠. وقد أقر زعماء دول «الأيك» خلال قمة «أوساكا» والتي عقدت الاسبوع الماضي خطة عمل لتنفيذ بروتين «ديوير»

وتأكد حتى الآن أن تجمع «الأيك» يقدم نموذجا جيدا للتعاون الاقليمي مختلفا لحد كبير عن النماذج الاقليمية الأخرى سواء كانت الوحدة الأوروبية أو اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية. كما يقول آيبي يامازاوا استاذ الدراسات الاقتصادية بجامعة ميثو تسوباواي اليابانية ومعضو لجنة اعداد بيان قمة أوساكا في الورقة التي قدمها للجنة.

رسالة طوكيو من:

منصور أبو العزم

وكما تم الاتفاق خلال الاجتماع الذي عقد لاملان تشكيل منتدى «الأيك» فالمفترض أن يكون أكثر



المصدر : **الإمام الاقتصادي**

التاريخ : ٢٠ نوفمبر ١٩٩٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مروية ومتنقذ للتعاون الاقليمي الذي يتوجه الى التعاون مع الخارج
ايضا. وروى فيه ان يكون مناسبا للواقع الاسيوي والباسفيكي ويمكن
القول بأنه يمثل «رابطة للتعاون الاقتصادي المنفتح» ويعني الانفتاح ان
صيغة بنائية وسياسية لا تقود الى عملية تمييز او تفرقة او انتقائية في
التجارة والاستثمار ضد الدول غير الاعضاء والاقتصاديا بمعنى ان
سياسته الاساسية تركز على المحافظة على معدل النمو الاقتصادي
العالي والاداء الاقتصادي للرفع لاقتصاديات دول المنطقة.

وسما ان اقتصاديات دول «الايك» تعتمد لحد كبير على علاقات
التجارة والاستثمار مع الدول الواقعة خارج المنطقة فانها لذلك قد ابدت
اهتماما كبيرا بعملية تحرير التجارة العالمية وشاركت بفاعلية في
مفاوضات جولة ارواجواي الخاصة بالاتفاقية العامة للتجارة والجمارك
«الجات» ويلاحظ المراقبون انه يتعين باستمرار وضع الاختلافات
السياسية والاقتصادية والثقافية والدينية والسمات الجغرافية في الاعتبار
اذا كان يرجى من هذا المنتدى الاقتصادي ان يحقق تعاوننا فعالا بين دولة
وبين باقي دول العالم وفي نفس الوقت يتعين مراعاة ان اسيا والباسفيك

اصبحت تمثل مركز النمو للاقتصاد العالمي الحالي لما اظهرته من معدلات
تنمية ديناميكية تفوق نظيرتها في مناطق اخرى في العالم خلال السنوات
القليلة الماضية ومرشحة لنفس المركز بالقرن ٢١ ومازالت عدة تسارلات
يتعين طرحها والاجابة عليها وقد فشلت قمة اوساكا في تناولها او ايجاد
اجابات شافية لها وعلى سبيل المثال.

● هل يتعين ان يهدف منتدى التعاون الاسيوي والباسفيكي الى خلق
منطقة تجارية حرة مثل «نافتا»؟

وهل سوف يطرح المنتدى اطار عمل شبيهها بذلك الذي تعمل في اطاره
منظمة التجارة العالمية من اجل المفاوضات المتعددة لتوسيع مجال التجارة
الحررة؟ او هل يحاول هذا المنتدى الاقتصادي ان يلعب دورا شبيها للدور
الذي تقوم به المنظمة من اجل التعاون الاقتصادي والتنمية باعتبارها
مجلسا استشاريا يبحث قضايا اقتصادية متنوعة ومتعددة؟

ويمهد بيان سول الذي صدر في عام ١٩٩١ عندما كانت كوريا الجنوبية
ترأس «الايك» والذي ذكر بوضوح الاهداف الاساسية الايك حيث تم
تبني تلك الوثيقة ببيان سول - بعد مشاورات مكثفة بين الدول الـ ١٢ التي
شكلت بداية «الايك» خلال اجتماع سول الوزاري الذي تناول اذناك
اهداف المنتدى ونشاطه ونموذج عمله وعضويته اذ اعترف للبيان بأن
النمو الاقتصادي العالي لاقتصاديات دول الايك وزيادة الاعتماد المتبادل
يعد بمثابة مصالح هامة للغاية خاصة في توسيع حرية التجارة
والاستثمار وكذلك اعترف بمبدأ الانفتاح الاقليمي باعتباره نمونجا
للتعاون الاقليمي.

وفكر ايضا ان من بين اهداف «الايك» انها من المفترض ان تساهم في
دعم الاقتصاد العالمي من خلال تعزيز النمو الاقليمي والتنمية والتأكيد
على النظام المنفتح للتجارة المتعددة وتخفيض المعاوآج امام تجارة السلع
والخدمات وأن تتم الاستثمارات بأسلوب يتلقى مع مبادئ «الجات» ويدرس
العبث او الاضرار باقتصاديات الدول الاخرى.

واصبح من الضروري اكثر من ذي قبل ان تدعم «الايك» اسلوب
الحوار والمناقشات بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك للدول الاعضاء

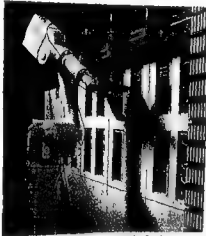


المصدر: **الأمم المتحدة**

٢٠ ختم ١٩٩٥

التاريخ:

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات



وبدعم الأمم المتحدة للتبادل بشأن الإجراءات التي يتم اتخاذها بهدف دعم التعاون الإقليمي وكذلك المساهمة في عملية صناعة القرار سواء على المستوى القومي أو الإقليمي وفيما يتعلق بعملية صناعة القرار فإن النقطة المهمة والتي قد تليق من عمر «الايك» وتساهم في تطويرها هي العمل من أجل تحقيق مبدأ الانجتماع

عبر المناقشات بين كل الدول الأعضاء على قدر المساواة ولا يسمح لأقلية الدول المتقدمة أن تمارس أساليب ديكتاتورية وتسلطية على باقي الدول الأعضاء. على أساس أن الدول ذات الاقتصاديات النامية تشكل العدد الأكبر في منتدى «الايك» فيلا شك أنها في حاجة إلى التأكيد على عملية التنمية ولهذا تعدد «الايك» منظمة مختلفة - من الوحدة الأوروبية ومن «النافثاء» ويحذر مراقبون من تحول «الايك» من منظمة للتعاون الاقتصادي ودعم التجارة الحرة والاستثمارات إلى منتدى سياسي وقد ظهرت الخلافات والصراعات على القيادة بين كل من اليابان والولايات المتحدة والتحديد وأصبح كل منهما يتحدث من منطلقات مختلفة إلى حد كبير تعكس مدى عمق خلافهما التجاري وتنافسهما الاقتصادي للسيطرة على آسيا. فالولايات المتحدة ترغب في أن تكون «الايك» بمثابة ميدان للمحادثات للتجارة المتعددة وهي نفس الفكرة التي كانت تقام عليها جولة أوراجواي للاتفاقية العامة بشأن التجارة والجمارك «الجات» على أساس أن الحكومة الأمريكية مخولة من قبل الكونجرس بالتفاوض مع الدول الأخرى حول قضايا معينة ويتعين عليها تحقيق نتائج ملموسة من تلك المفاوضات غير أن اليابان والدول الآسيوية الأخرى تمارض هذا الاتجاه لأنها لا تعطي أهمية كبيرة لمسألة تحقيق نتائج سريعة فالعملية الآسيوية تسعى دائماً لتحقيق هدفها عبر خمس أو عشر سنوات في التفاوض واتخاذ القرارات لا يرضى حكومة واشنطن مما سارع في تصاعد الخلافات داخل الإييك.

وتحظى قضية أخرى بجدل واسع وهي محل خلاف أيضاً بين اليابان وبعض الدول الآسيوية من ناحية وبين الولايات المتحدة من ناحية أخرى وهي أن الولايات المتحدة ترغب بشدة في أن يكون منتدى «الايك» بمثابة وما المفاوضات التجارية للتعددية وهو نفس هدف منظمة التجارة العالمية مما يقود إلى الاندراج الوثائقي بين «الايك» ومنظمة التجارة العالمية ويقام الدول الآسيوية هذا الاتجاه الأمريكي كما تدفع الولايات المتحدة باتجاه تحرير سوق للمنتجات الزراعية في آسيا فيما تعارض الدول الآسيوية وعلى رأسها اليابان ذلك وترى أنه يضر بمصالحها.



المصدر : **الأسبوع**

التاريخ : **٢٦ نوفمبر ١٩٩٥**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بقلم :



الكرد فحمي

السينما

في دنيا الاقتصاد

أوضحت في مقالتي السابق حالة الاغتراب التي عاشتها السينما المصرية مدة سبعين سنة هي عمرها الحافل. فالسينما المصرية عاشت مغتربة بعيدا عن اللوحات القليلة من السينما الأمريكية واعراضها الثابتة عن القصص والروايات والمسرحيات في الأدب المصري. ماعدا استثناءات مشهورة والسينما المصرية مغتربة باعتبارها في النسبة الكبرى من نظرها على السوق الخارجية، بينما تحقق لها السوق الداخلية نسبة الأقل من إيراداتها.. وهذا يملأ عليها أن تأخذ في الاعتبار رغبات أجهزة الرقابة الخارجية ويميل الجمهور في أسواقها الخارجية أكثر مما ينبغي. والسينما المصرية مغتربة بالنسبة للأجنبية لرأس مالها والتي يمثلها اللوز اللبناني (سابقا) والخليجي (حاليا). وبمثل هذا الرأسمال أيضا يمثل ضغطا خارجيا وقد لا تعود أرباحه لتدور في صناعة السينما وفي خدمة الإنتاج.

أو استبدال معكالي الدرجة الأولى في الفيلم بممثلين أقل كفاءة وأجرا. وفي هوليوود، ومهما ارتفع أجر النجم فإنه لا يصل إلى أكثر من عشرة بالمئة من التكلفة الكلية للفيلم، في حين قد يصل أجر النجم في السينما المصرية أحيانا إلى الربع أو أكثر من ربع التكلفة الكلية للفيلم، وهي نسبة يفتقر لها الإنتاج من عناصر التكلفة الأخرى ومن المستوى التقني والفني للفيلم حيث يعتمد الإنتاج على تعويض أجر النجوم العالية بالتبسيط والاقتصار في المجالات الإنتاجية الأخرى. الجانب السلبي الثاني في اقتصاديات السينما المصرية هو حجم الشركات المنتجة، فهي في مجملها شركات مصدرة للرأسمال تميل إلى إنتاج الأفلام الصغيرة أي قليلة (التكلفة) وتصويرها في بلاطه الاستديو أو في شيلات مؤقتة أو دخول أوضاع السباحة، هي في مجملها حواصن مصورة وإحاديث مسهية في الكاميرا

ومن المؤسف أن السينما المصرية تتعرض لأزمة دورية بسبب هذه الظروف وغيرها دون أن تلف ساعة لتتأمل ظروف أزمته الاقتصادية الحقيقية وملاساتها أو تدعو إلى مؤتمرات اقتصادية يناقش أوضاعها ونظامها الاقتصادي وتوازناتها المسفكرة أو المهترئة. ومن جملة مشاكل السينما المصرية اختلال التوازن الاقتصادي للفيلم الواحد، ففي الوقت الذي كانت أجور النجوم في هوليوود ترتفع بعد الحرب العالمية ارتفعا صاروخيا اتجهت السينما المصرية لتقليد الاتجاه الأمريكي للاعتماد على نجم الشباك فارتفعت بالتالي أجور النجوم، دون أي مراعاة لتوازن في التكلفة بين فيلم هوليوود وبين فيلم القاهرة. فارتفع أجر النجوم في هوليوود كان يوازيه ارتفاع تكلفة الفيلم حتى لا يلتهم أجر النجم ميزانية الإنتاج والتصوير والديكور والملابس وأجور القصة والسيناريو ومجاميع الكومبارس أو يعلى على الإنتاج خفض مدة التصوير



المصدر : **الإعلام**

التاريخ : ٢٢ يونيو ١٩٩٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

العنصرية ، والأغرب من ذلك أن أكثر الفنانين حماساً لثقافتها وفض سيرتها كانوا من الفنانين الشباب الذين نالوا أول الفرص بفضل وجوبها ، وهو دليل على عدم التمييز وفقدان الوعي . وقد تمثل عدم التمييز أيضاً في أن الدولة أوقفت إنتاج القطاع العام للسينما (١٩٧٥) دون أن تتأكد من أن قطاعاً خاصاً كلفاً سيملأ الفراغ بعد الغاء فيلنتاج وهو فراغ لا تزال تعاني منه السينما إلى اليوم .

في السينما لم تحدث خصخصة أو تنتقل ملكية القطاع العام إلى القطاع الخاص .

في السينما حدثت هزة اقتصادية بالغاء أكبر شركة إنتاج رأسماً وكفاءة وتنظيماً في تاريخ السينما المصرية . ووقف نشاطها بقرار أشبه بالتهيار (الانحسار) منه بنقل الملكية إلى القطاع الخاص .

وقد قبل وقتها في تقرير قرار وقف النشاط أن الشركة خسرت ستة ملايين جنيه (١) تامل بالشركة كانت تملك وقتها مساهمة فيلم أو أكثر متداولة في السوق لم يحسب المحاسبون إيراداتها الدائمة (والمستمرة إلى اليوم) في مقابل خسارة ستة ملايين جنيه ، ولو أن الفية كانت خالصة لثم حساب هذا مقابل ذلك حتى تضبط حسابات الأصول مقابل الخصوم . ولكانت شركة القطاع العام قدمت

ميزانية واحدة ربما يقدر بالملايين وعشرات الملايين وأرصدة من الأرباح المدرة للدخل عشرات السنين وربما أكثر من عشرات السنين ..

وليس هذا الحديث مجرد دفاع عن القطاع العام السينمائي بعد فوات أوان الدفاع ، ولكن الغرض منه توضيح أن السينما المصرية في مواجهة السينما الدولية (أقرا الأمريكية) تحتاج إلى شركات عملاقة ، وأن الرأسمال المصدود المشغل اليوم بالإنتاج إن بقي بالغرض .

إن السينمائيين في حاجة إلى شركة مساهمة أو شركات مساهمة تعتمد على تأييد ودعم الجماهير بجنيهااتهم ليصل رأسمالها إلى المستوى العالي والثرى القادر على تحقيق الصمود السينمائي المصري للمنافسة أمام السينما الأجنبية .

قارن بين الفيلم المصري والفيلم الأمريكي الذي ينقل الكاميرات واطقم الفنانين والفنئين من قارة إلى قارة ، ومن منطقة الشلالات الأفريقية إلى أدهال الهند ، ومن الصحراء المصرية إلى غابات الأمازون وشواطئ الريفييرا ..

وأي جاذبية يتمتع بها الفيلم الأمريكي ، أو النجم الأمريكي الذي لا يمكن أن يستكمل شعبيته إلا بذهابه حيث ذهب أو يذهب الجمهور ، ولا يارتدأله أزياء الكاويوي وزى جيش الحروب الأهلية الأمريكية (البانتي) وأزياء الحروب العالمية الأولى والثانية وغيرها ، وزى ضحايا الأزمة الاقتصادية ١٩٣٠ ، ومثل شخصية العاشق ورب العائلة ، والطبيب المسافر إلى الصين أو المكسك لعلاج الفقراء ، والبحار والطيار والمستكشف في المناطق النائية .. وهكذا ..

فأين هي الشركة السينمائية المصرية التي تصمد للمنافسة مع هذه السينما الفنية أو تتيح لابطالها ونجومها هذه الأزياء وهذه الأدوات ؟

وهذه الأجواء التصورية الرائعة .. ولم تعرف السينما المصرية شركة تستطيع التصدي لجد إنتاج عدة أفلام في نفس الوقت إلا شركتين في تاريخ السينما المصرية .. هما شركة ستديو مصر (١٩٣٥ - ١٩٦٠) ووريتها بعد تأميم بنك مصر شركة فيلنتاج (القطاع العام للإنتاج السينمائي) ١٩٦٠ - ١٩٧٥ .

والشركتان بما كان لهما من رأسمال كبير كانتا تخططان لإنتاجهما وتنوعان في أفلامهما ، فتخصصان نسبة للأفلام الكوميديية ونسبة للأفلام المعتمدة على قصص أدبية رفيعة ، ونسبة للأفلام الاستعراضية .. وهكذا .

وهذا التخطيط وتنويع الإنتاج كان يحتفظ للسينما المصرية بحيويتها وجاذبيتها ، كما أن الرأسمال الكبير للشركتين المسح لهما الهوامش لتوفير لجنة للقراءة والبحث عن القصص . وتخصيص جانب لشباب المبدعين وتجاربهم حفاظاً على وثيرة تجديد الوجوه السينمائية وتجديد أفكار السينما . كما أن الرأسمال الكبير للشركتين أتاح لهما أن يكون لهما لجان للتقييم وأجهزة لفتح الأسواق الجديدة وما إلى ذلك مما تحتاجه الصناعة ولايستطيع أن ينهض به المنتج الصغير والمنتج محدود الرأسمال .

والغريب أن فنانى السينما كانوا سدا لأعلام المضاد لشركة فيلنتاج ذات الرأسمال الكبير واساليب الإنتاج



المصدر : الأمانة العامة

التاريخ : ٢٦ من ١٩٩٥ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

والسينما صناعة وطنية ، ومن أهم صناعات التصدير للخارج ، ومن خصائصها المتميزة انه لتصدير الفيلم تنتقل ملكيته للفيلم مثل سائر السلع ، وإنما يظل الفيلم ملكاً للمنتج الذي لا يقوم بالتصدير حق الاستغلال في المكان وفي اللغة التي يحدها العقد .. ويظل بذلك نفس الفيلم قابلاً للتصدير مرة بعد المرة ، ومن أرمدة الذروة الوطنية الباقية زمناً طويلاً ومع ذلك فالسينما لا تتمتع بحماية الدولة التي تعنى بحماية صناعاتها الوطنية الأخرى وصناعات التصدير الأخرى

وأول مظهر من مظاهر هذا التمييز يتضح في أن الدولة لا تبسط حمايتها على الفيلم في الداخل أو في الخارج بالتشريع ويقوة الاتفاقيات الدولية بوقف عمليات تزيف الفيلم المصري والسطو عليه ، وإلغاء التعاهدات التعسفية وعقود الانعاز التي تهدد

الذروة السينمائية بالضياع . ولعل هذا الموقف المكشوف للملكية السينمائية هو سبب اعراض البنوك عن المساهمة في استثمارات السينما وسبب اعراض الرأسمالية الكبيرة عن الاستثمار في هذا الميدان المكشوف بالاختطاف والذي لا يتمتع بالحماية الكافية .

وقد قدرت غرفة صناعة السينما حجم التزيف الذي تتعرض له هذه الصناعة بسبب تزيف الأفلام وسرقتها وعقود الانعاز وما إلى ذلك بمئات ملايين الدولارات فإذا كان هذا التزيف صحيحاً فإن السينما المصرية تتعرض لخطر حقيقية في الجانب الاقتصادي للاستثمار ..

ومعنى ذلك ان مائدعو اليه من تكوين شركات سينمائية عملاقة بدعم من البنوك ومن جماهير صغار المساهمين وكبارهم ليس استثماراً مأموناً . ومضحاه ان الخصائص السينمائية بحاجة الى وقفة وجوار جاد واهتمام مكثف باعتبار انها ليست مجرد صناعة أخرى أو سلعة تصدير أخرى وإنما هي كما عبر الوند الفرنسي في مفاوضات الجات بقوله انها دعامة الثقافة واللغة وأسلوب الحياة الوطنية لكل امة .



المصدر: **العرب**

٢٢ نوفمبر ١٩٩٥

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لمتحي سروري يحال فاروق

متولي: لماذا تعارض الجأت وقد

وافق عليها عبد الناصر

في واحدة من جلسات مجلس
الشعب وأثناء مناقشة اتفاقية الجأت،
سأل الدكتور لمتحي سروري رئيس
المجلس الثاني للمتحق فاروق متولي:
لماذا لم تفرق تتخوف من تطبيق اتفاقية
الجأت في حين أن عبد الناصر قد
وافق عليها في مراحلها الأولى وكنت
واحد من أكبر مؤيديه.. للمصادا
الاستعراض الآن؟ فرد فاروق متولي:
عبد الناصر كان زعيما يتمتع بمرونة
كبيرة ورؤية ثاقبة للظروف الدولية
والتحولات المستقبلية.. روات توقيعه
البرهاني على الاتفاقية كان يراه كل
الظروف للبيئة بمصر والآن الظروف
يتغير.

القصة تناولتها مؤتمرات فاروق
متولي المرفح الاستقلال في السويس
والذي يتولى المصمر يشهد..
والسياسات تتغير، لكن للبدائ
الناصرية في العمل والحرة
والاستقلال ثابتة.



النظام الاقتصادي العالمي على عتبة

القرن الحادي والعشرين «٤ من ٥»

التحول من القيود الجمركية إلى نظام الحرية التجارية

ثالثاً: التحول من القيود الجمركية تم في إطار الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة أو ما يسمى اختصاراً الجات الذي أنشئ سنة ١٩٤٧ للإشراف على النظام التجاري الدولي. وهو كما ذكرنا يمثل الركن الثالث من أركان النظام الاقتصادي العالمي إلى جانب منظمات بريتون وودز وهي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وقد تمخضت دورة أورجواي للمفاوضات التجارية عن إنشاء منظمة جديدة لحل محل الجات اعتباراً من أول يناير ١٩٩٥ وهي منظمة التجارة العالمية.

ويقوم الجات منذ إنشائه على ثلاثة مبادئ رئيسية وهي نفس المبادئ التي تحكم منظمة التجارة العالمية.

الأول: هو تحرير التجارة الدولية مما يرد عليها من قيود جمركية وغير جمركية والمقصود بالقيود الجمركية هي الضرائب والرسوم التي تفرضها الدولة على السلع المستوردة وتتجسد فيما يعرف

بالتعرفة الجمركية. أما القيود غير الجمركية فهي تشمل عدداً كبيراً من معوقات التجارة الدولية ومن أهمها القيود الكمية مثل حصص الاستيراد وتحديد كمية العملات الأجنبية التي تستعمل في استيراد السلع المختلفة واشتراط أن يودع المستورد مقبضاً نسبة معينة من قيمة الواردات في أحد البنوك العامة وغير ذلك.

المبدأ الثاني: عدم التمييز بين البلاد المختلفة في المعاملات التجارية وهذا هو المبدأ المعروف بشرط أولى للنول بالمراسلة MOST MFN FQVORAD أي ميزة تجارية تمنحها دولة لأخرى لا بد أن تنسحب تلقائياً إلى كل البلاد المتاجرة دون مطالبة بذلك. فإذا منحت لمحدى البلاد الأعضاء في الجات تخفيضاً أو إعفاء من ضريبة جمركية على سلع



الدكتور
سعيد أنجار



مستوردة من بلد معين فإن هذا التخفيض أو الإعفاء يسرى على نفس السلعة المستوردة من كل البلاد الأخرى وذلك تتسارى كل البلاد الأعضاء في ظروف المنافسة الدولية. بعبارة أخرى فإن شرط أولى الدول بالمراعاة يعنى المساواة في المعاملة بين كل البلاد المتاجرة ولا يعنى كما قد يتبادر إلى الذهن للدولة الأولى منح رعاية خاصة لأي البلاد على حساب الأخرى.

المبدأ الثالث: تحديد قواعد السلوك في المعاملات التجارية بتحريم كل أنواع السلوك الجائر PRQDQATORYCONDUCT ومن ذلك تحريم أن تقوم دولة بأغراق سوق دولة أخرى عن طريق بيع سلعة معينة في أسواق التصدير بسعر أقل من السعر الذي تباع به في سوقها الداخلية. كذلك تحريم إعطاء دعم للمنتجين لسلعة معينة بقصد تمكينهم من تصديرها بسعر منخفض ولا يُلغى الأمر عند حد تحريم السلوك الجائر ولكن أيضا وضع قواعد السلوك للرد على ما يعتبر سلوكا جائرا. فإذا اعتقدت إحدى الدول أن هناك أغراقا لسوقها فإن لها الحق طبقا للاتفاقية العامة أن ترد على ذلك بأن تفرض رسوما إضافية ضد الأغراق DUTIAS ANT DUMPINC وكذلك إذا اعتقدت أن هناك نصفا غير مشروع فإن لها الحق أن تفرض رسوما مضادة للدعم CONTARVQILING غير أنها ملتزمة في الحالين ألا تكون خصما وحكما في نفس الوقت. وعليها أن تقدم شكواها من الأغراق أو الدعم غير المشروع إلى الجات لكي يفصل في النزاع طبقا للقواعد والضوابط التي تضعها الاتفاقية العامة للرد على السلوك الجائر.

من بين قواعد السلوك الهامة كذلك هو الاعتماد على التعريفات الجمركية

وأيضا على التقييد الكمية QUANTITQIVA (OR,S) إذا اقتضت الضرورة لتقييد التجارة الدولية بعبارة أخرى فإن حصص الاستيراد وما جرى مجراها تعتبر من المبررات في نظام الجات فإذا كان ولا بد من التقييد لاعتبارات تتعلق بحماية الصناعة الوطنية مثلا أو لعلاج عجز شديد في ميزان المدفوعات فإنه ينبغي من حيث المبدأ اللجوء إلى الوسائل السعرية (أي الرسوم الجمركية) وأيضا إلى الوسائل الكمية.

هذه هي المبادئ الثلاثة التي قام عليها الجات وهي تحرير التجارة الدولية وعدم التمييز في المعاملة ووضع قواعد للسلوك في المعاملات التجارية إلى أي حد نجح في تحقيق هذه المبادئ، نعمنا نركز النظر على الفترة

التي انقضت من وقت إنشائه سنة ١٩٤٧ إلى بدء دورة أوروجواي في يونيو من سنة ١٩٨٦ وهي تغطي ما يقرب من أربعين عاما. أشرف الجات خلال تلك الفترة على سبع دورات للمفاوضات التجارية بين الدول الأعضاء وقد تنخفضت كل دورة من الدورات السبع عن تخفيض للحواجز الجمركية خصوصا في مجال السلع الصناعية وكان من أهم هذه الدورات دورة كندی في النصف الأول من عقد الستينيات وهي التي انتهت بما يعادل خمسين في المائة في المتوسط من مستوى التعريفات التي كانت سائدة وقت بدء الدورة سنة ١٨٦٠ ولاتقل عنها أهمية دورة طوكيو التي استغرقت النصف الثاني من عقد السبعينيات وانتهت بتخفيض الرسوم الجمركية بما يعادل ثلاثين في المائة في المتوسط من مستوى التعريفات التي كانت سائدة وقت بدء الدورة سنة ١٩٥٧ وقد ترتب على دورات



المفاوضات المتعاقبة في إطار لجأت تخفيض كبير في التعريفات الجمركية ويقدّر أن تلك الرسوم في البلاد الصناعية انخفضت من متوسط ٤٠٪ تقريبا سنة ١٩٤٧ إلى أقل من ١٠٪ بعد دورة طوكيو. ولأنك أن ذلك يعتبر من أكبر إنجازات لجأت فلم تعد الرسوم الجمركية قيّداً يعتقد به في العلاقات التجارية فيما بين البلاد الصناعية وحتى إذا صبح القول أن صادرات البلاد النامية مازالت تصطدم بعقبات هامة في أسواق البلاد الصناعية خصوصاً في مجال القيد غير الجمركية فلا يجوز أن ننسى أن التجارة الدولية بين البلاد الصناعية وهي التي نالها أكبر حظ من التحرير تمثل مايزيد على سبعين في المائة من مجموع التجارة العالمية.

مجالات التحرير الأساسية

ورغم أهمية الإنجازات التي تمت في إطار لجأت خلال الفترة التي سبقت دورة أوروجواي فإن عملية التحرير ظلت مقصورة في أربعة مجالات أساسية أما المجال الأول فهو القيد غير الجمركية فإن نجاح لجأت في تخفيض الضرائب والرسوم الجمركية لم يكتفِ بتخفيض مماثل في دائرة القيد غير الجمركية بل بقيت هذه إلى درجة كبيرة خارج نطاق المفاوضات وذلك رغم أهميتها الكبرى كعائق في وجه التنافس السلعي ولم تحظ القيد غير الجمركية بعناية تتركز في الدورات السابقة على دورة أوروجواي ولا يستثنى من ذلك سوى دورة طوكيو التي خُطت للخطوات الأولى في سبيل وضع قواعد السلوك في دائرة القيد غير الجمركية أما المجال الثاني فهو التجارة الدولية بين القلاد النامية من ناحية والبلاد الصناعية من ناحية أخرى ذلك أن عملية التحرير أصبحت بصفة رئيسية على السلع ذات الأهمية الخاصة في التجارة بين البلاد الصناعية أما السلع ذات الأهمية الخاصة في التجارة بين البلاد النامية والبلاد

الصناعية فإنها لم تصالف نفس الدرجة من الاهتمام ولا يرجع ذلك إلى رغبة في التمييز ضد البلاد النامية. ولكنه يرجع إلى أن المفاوضات التجارية كانت تدور بصفة أساسية بين البلاد الصناعية ويبدو أن يكون اهتمامها مركزاً على السلع التي تعنيها في المقام الأول أما البلاد النامية فإنها لم تكن تقوم بدور يذكر في تلك المفاوضات وذلك لأنها لم تكن مستعدة لأجراء تخفيضات ذات بال في القيد الجمركية وغير الجمركية التي تطبقها على وارداتها. ومن ثم فقد بقيت على هامش الأحداث في تلك المفاوضات واكتفت بالاستفادة من التخفيضات التي تتفق عليها البلاد الصناعية فيما بينها وذلك تطبيقاً لحدا عدم التمييز الذي يقضى بأن تسحب التخفيضات فيما بينها وذلك تطبيقاً لحدا عدم التمييز الذي يقضى بأن تحسب التخفيضات فيما بين البلاد الصناعية على سائر البلاد الأخرى سواء اشتركت أو لم تشترك في المفاوضات هذا هو الوجه الثاني لقصور عملية التحرير في إطار لجأت ويتلخص في أن الدورات السابقة على دورة أوروجواي مرت مرور الكرام على السلع ذات الأهمية الخاصة للبلاد النامية وكانت نتيجة ذلك بقاء الرسوم الجمركية في البلاد الصناعية مرتفعة على صادرات البلاد النامية من السلع كثيفة العمل مثل للصناعات الجلدية والنجاجية والأثاث والسجاد وماشابه ذلك. صحيح أن صادرات البلاد النامية استغانت منذ أوائل السبعينيات من تطبيق النظام العام



للتفضيلات الجمركية CSP الذي اعفى صابراتها من الرسوم الجمركية ولكن نظام التفضيلات طبق بطريقة انتقائية بحيث بقيت الرسوم الجمركية مرتفعة على بعض السلع كما أنه لم يمس القيود غير الجمركية التي بقيت عفية كنودا في وجه صادرات عدد كبير من السلع ذات الأهمية الخاصة للبلاد النامية.

غير أن وجه القصور الأكبر لعملية التحرير من وجهة نظر البلاد النامية

يتمثل في معاملة سلعة المنسوجات والملابس. فإنه منذ ١٩٦٢ أخرجت هذه السلعة تماما من نظام الجات واخضعت التجارة الدولية فيها لاتفاقية خاصة هي اتفاقية المنسوجات التي كانت من الألياف الطبيعية أو الاصطناعية. وتضمن اتفاقية المنسوجات أهم البلاد المصدرة والمستوردة للمنسوجات والمنسوجة. وهي تقوم على أساس تحديد حصة لكل بلد مصدر وحصة لكل بلد مستورد وتحدد مرة كل خمس سنوات. أي أنها تقوم على نظام القيود الكمية وهي الحرية طبقا لنظام الجات. ولاتفق أهمية صناعة المنسوجات والملابس بالنسبة للبلاد النامية. فهي السلعة التي تتمتع فيها بأكبر ميزة نسبية. ولو أن مبادئ الجات طبقت على هذه الصناعة منذ البداية لانفردت البلاد النامية بالنسبة السائدة منها إنتاجا وتصديرا. غير أن ذلك لم يحدث. فإن صناعة المنسوجات لم تخضع في يوم من الأيام لمبادئ الجات. بل إنها خضعت لنظام خاص بها في إطار اتفاقية المنسوجات التي تخرجها تماما من دائرة المبادئ التي يسمى الجات إلى تحقيقها. وهكذا حرمت البلاد النامية من الاستفادة من تحرير التجارة في أهم صناعة تتمتع فيها بميزات نسبية واضحة. وبقي الحال كذلك إلى دورة أوروغواي.

القيود الجمركية

وأخيرا فشل الجات في علاج مشكلة القيود الجمركية وغير الجمركية التي تعوق التجارة الدولية في السلع الزراعية. وهذا هو وجه القصور الرابع في عملية التحرير. فقد بقيت الزراعة إلى حد كبير جدا خارج نطاق الدورات المتتالية من المفاوضات قبل دورة أوروغواي. ولا يرجع ذلك إلى مانع في الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة. فإن هذه تشمل من حيث المبدأ السلع الزراعية كما تشمل السلع الصناعية. ولكن البلاد الصناعية لم تنشأ منذ البداية أن تتصدى للقيود التي ترد على التجارة الدولية في السلع الزراعية. ويرجع ذلك إلى المكانة الخاصة التي تمثلها الزراعة في النظام الاقتصادي كما ترجع إلى القوة السياسية الهائلة التي يتمتع بها

المنتجون الزراعيون في بعض البلاد الصناعية. ويصدق ذلك بصفة خاصة على بلاد السوق الأوروبية وعلى رأسها فرنسا التي رفضت رفضا قاطعا أن تمتد عملية التحرير إلى التجارة الدولية في السلع الزراعية. وكان معنى ذلك إطلاق يد البلاد المختلفة في اتخاذ مآثرها من إجراءات جمائية جمركية وغير جمركية. الأمر الذي أدى إلى تشويه التفضيصة الدولي في هذا القطاع الهام كما أدى إلى الإضرار بالبلاد النامية التي تتمتع بميزة نسبية عالية في الإنتاج الزراعي مثل الأرجنتين والبرازيل والمكسيك وأوروغواي وعدد كبير من البلاد النامية الأخرى في أفريقيا



وأساساً. كذلك امتد للغمور إلى البلاد الصناعية التي تتمتع بإمكانات زراعية شاسعة مثل الولايات المتحدة وكندا واستراليا. وبقيت الزراعة خارج نطاق المفاوضات التجارية إلى أن نجحت دولة أوروغواي في إخضاعها لأول مرة للقواعد التي تحكم التجارة الدولية في السلع الصناعية.

هذه هي نواحي القصور التي اتسمت بها عملية التحرير في نطاق الجات وتتمثل في العجز عن إزالة القيود غير الجمركية وعدم الاهتمام الكافي بالسلع ذات الأهمية الخاصة للبلاد النامية. وبقاء التجارة الدولية في المنسوجات والملابس والسلع الزراعية خارج القواعد التي تحكم التدفقات السلعية الأخرى.

دولة أوروغواي

جات دولة أوروغواي للمفاوضات التجارية مختلفة كل الاختلاف عن كل الدورات السابقة سواء من حيث عدد القضايا التي عملت على تطبيقها أو من ناحية التصدي لخصايها الجديدة لم تكن تدخل أصلاً في اختصاص الجات أو من ناحية عدد البلاد النامية التي شاركت فيها حيث بلغ ما يزيد على ثمانين أو من ناحية المدة الطويلة التي استغرقتها المفاوضات

حيث استمدت من إعلان بونتا دل استا في سبتمبر ١٩٨٦ إلى أن تم التوقيع على وثائقها في مدينة مراكش في أبريل ١٩٩٤. ويمكن القول أن اتفاقية أوروغواي تمثل علامة كبرى في عملية التحول من نظام العمارة إلى نظام الحرية التجارية. فقد نجحت الدولة في التصدي لتلك القطاعات التي لم تمتد لها يد التحرير في ظل الجات. فاستغرت عن اتفاقية تكفل تحرير التجارة الدولية في السلع الزراعية. وكذلك نجحت في الوصول إلى اتفاق ينص على إلغاء التدريجي للنظام التقييدي الذي خضعت له المنسوجات والملابس منذ ١٩٦٢ وحديث فترة انتقالية منها عشر سنوات تنتهي في أول يناير ٢٠٠٥ ينزل بعدها هذا النظام التقييدي وتصبح التجارة الدولية في المنسوجات والملابس خاضعة لنفس القواعد والإجراءات التي تخضع لها سائر السلع الصناعية. وكذلك استطاعت دولة أوروغواي تخفيف القيود الجمركية وغير الجمركية على السلع ذات الأهمية الخاصة للبلاد النامية ولا يقل أهمية عن تلك كله أن دولة أوروغواي استطاعت أن تدخل في نظام الجات بعض القطاعات التي لم تكن تدخل في اختصاصها. وتحتصر تلك القضايا الجديدة في الخدمات المتنوعة المختلفة مثل الخدمات المصرفية والمالية والتأمين والنقل والمواصلات والاتصالات والمقاولات والسياحة والكتابات الاستشارية وغيرها. يضاف إلى ذلك قضايا الملكية الفكرية وأحكام قوانين الاستثمارات ذات الأثر السليم على التجارة الدولية. وبهذا اتسعت دائرة



التحرير. اتساعاً يجاوز بكثير ماتم إنجازُه بواسطة الجات خلال السنوات السابقة على ثورة أوروحيجي خصوصاً إذا أخذنا بعين الاعتبار أن هذه الثورة أسفرت عن إنشاء منظمة العالمية وهي تتمتع بخصائصات أكثر شمولاً وفعالية ما كان متوافراً للجات. من المؤكد أن النظام التجاري الدولي سوف يكون أكثر انفتاحاً وحرية وفعالية بعد انتهاء مدة السنوات العشر المحددة لتنفيذ الالتزامات المتوعدة من ثورة أوروحيجي وذلك أدولاً سنة ٢٠٠٥.

مصالح الدول النامية

إلى أي حد وفي أي اتجاه سوف تؤثر اتفاقية أوروjoy على مصالح البلاد النامية. كان هذا السؤال ومازال موضع دراسات ومناقشات واسعة منذ إتمام المفاوضات وإعلان نجاحها. وفي حالات كثيرة لم يكن الأمر قائما على علم كاف بحكام اتفاقية أوروjoy خصوصا ما يتعلق منها بالبلاد النامية. يزعم البعض أن اتفاقية أوروjoy هي خصل لصلصة البلاد النامية ولأن لاخير فيها ولأنه منها للبلاد النامية. بل يذهب هؤلاء إلى أنها تعود بضرر جسيم على تلك البلاد حيث أنها ترغمها على فتح أسواقها لمنتجات أجنبية لاتتولى على الصعود في مواجهتها. وهذا الرأي محل نزاع كبير. فالواقع من الأمر أن اتفاقية أوروjoy ومنظمة التجارة العالمية تعود منفعة محسوسة على البلاد النامية.

أولها: أن ينظر إن تمتع الاتحادية من إنعاش للاقتصاد العالمي وإخراجها من حالة التكدس التي يعاني منها عدة سنوات. وتشهد الدراسات الاقتصادية أن هذه الاتحادية عندما يكتمل تنفيذها خلال عشر سنوات سوف تنضيف إلى الدخل القومي العالمي ما بين ٢٥٠ ملياراً إلى ٣٠٠ مليار دولار سنوياً وسوف تنضيف إلى الصادرات العالمية ما يزيد على ٢٥٠ مليار دولار سنوياً. ولأنك أن هذا الانعاش يعود بالخير إلى جزء منه على البلاد النامية.

ثانياً: ان الاتفاقية فتحت أسواق البلاد الصناعية أمام صادرات البلاد النامية وذلك بما جاءت به من تخفيف للقيود الجمركية وغير الجمركية.

تأثيرات الجات

على الدول النامية

والعربية



المصدر :

تصانيف

للبحوث والتدريب والمعلومات

التاريخ :

٢٧ نوفمبر ١٩٩٥

ثالثا. لشك ان البلاد النامية تستفيد من ضبط قواعد السلوك في التجارة الدولية كما تستفيد من وضع قواعد محكمة لتسوية المنازعات الناشئة عن العلاقات التجارية. فإن البلاد التجارية الكبيرة هي التي كانت تلجأ إلى الخروج على تلك القواعد دون رقيب أو حسيب ولم تعد الأمور بالسهولة التي كانت عليها قبل دورة أوروغواي.

ورغم هذه المزايا فقد ثارت الشكوك عن مدى الفوائد التي تجنيها مصر والبلاد العربية من اتفاقية أوروغواي وذلك للأسباب الآتية:
(والبلاد العربية)

١ - إن البلاد العربية المصدرة للبترول لم تستفد شيئا يذكر من هذه الاتفاقية وما زالت واردات بعض البلاد الصناعية من البترول الخام خاضعة لبعض الرسوم الجمركية. والأهم من ذلك أن المنتجات البترولية والبتروكيماويات التي تمثل سلعة تصديرية أساسية لبعض البلاد العربية ما زالت تخضع لقبول جمركية وغير جمركية شديدة كما تخضع لرسوم استهلاك داخلية بالغة الارتفاع في بعض البلاد مما يضعف الطلب عليها ويؤثر بطريقة غير مباشرة تأثيرا سلبيا على سعر صادرات البترول الخام. وهذا صحيح. غير أن تفسير ذلك يرجع إلى أن البلاد البترولية كانت دائما غائبة عن دورات المفاوضات السابقة. ولم يكن من بينها عضو في الجهات سوى دولة الكويت. ومنذ عهد قريب انضمت البحرين وقطر ودولة الإمارات العربية المتحدة إلى منظمة التجارة العالمية. ولا شك أن انضمام البلاد العربية البترولية إلى منظمة التجارة العالمية سوف يؤدي إلى تغيير هذه

الأوضاع خصوصا لأنها تملك قوة تفاوضية يعتد بها نظرا لاتساع أسواقها المحلية أمام صادرات البلاد الصناعية ومن الممكن استخدام تلك القوة التفاوضية في سبيل إزالة أو تخفيف القيود المفروضة على صادراتها النفطية.

ب - أن تخفيض أو إزالة دعم الصادرات الزراعية في البلاد المتقدمة خصوصا بلاد الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية سوف يؤدي إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية مما يعود بالفائدة على البلاد المستوردة لتلك المواد وعلى رأسها مصر وبعض البلاد العربية الأخرى. غير أن اتفاقية أوروغواي اعترفت بهذا الأمر السلبي المحتمل والتزمت بتعويض البلاد النامية المتضررة عن طريق تقديم معونات غذائية وقروض ميسرة من المؤسسات المالية الدولية.

ج - أن مصر وبعض البلاد العربية مستفيدة من النظام العام للأفضليات الجمركية General System Of Preferences الذي يقضي بإعفاء صادراتها الممنوعة من الرسوم الجمركية التي تفرضها البلاد المتقدمة مع بقاء تلك الرسوم على السلع المماثلة المستوردة من بلاد متقدمة أخرى أو من بلاد نامية غير مستفيدة من نظام الأفضليات الجمركية. وقد كان من شأن دورة أوروغواي وما

جاء به من تخفيضات على الرسوم الجمركية بصفة عامة أن تكلل الهامش التفضيلي الذي كانت تتمتع به البلاد العربية. أو النامية. المستفيدة من نظام الأفضليات وما يضعف قدرتها التفاضلية في أسواق



المصدر : الأهرام الاقتصادي

٢٢ نوفمبر ١٩٩٥

التلويح

للبحوث والتدريب والمعلومات

البلاد الصناعية ويعود عليها بالضرر. ولكن لا تجوز المبالغة في هذا الأثر السلبي المحتمل ذلك أن الهامش التفضيلي كان محدودا لدرجة كبيرة بسبب ما طرأ من تخفيضات متتالية على الرسوم الجمركية في البلاد الصناعية خلال الدورات السابقة وكذلك فإن نظام الأفضليات يتناول فقط الرسوم الجمركية ولا يمس القيود غير الجمركية وهي التي تمثل القيد الحقيقي على صادرات البلاد النامية من السلع المصنوعة. لذلك فإن الرجوع أن يكون الأثر السلبي لدورة أوروغواي في أضيق الحدود.

د - يرى البعض أن امتداد دورة أوروغواي إلى قطاع الخدمات سوق يعود بالضرر على البلاد النامية نظرا لأن هذا القطاع هو المجال الطبيعي للشركات عابرة الحدود مثل البنوك وشركات التامين العملاقة التي لا تستطيع شركات البلاد النامية أن تتنافس معها بعد تحرير التجارة الدولية فيها. لذلك فقد قاومت البلاد النامية مقاومة شديدة أن يمتد اختصاص منظمة التجارة العالمية إلى قطاع الخدمات. وقد نجحت تلك المقاومة في التخفيف من وطأة الأحكام التي تضمنتها اتفاقية أوروغواي. فالأحكام العامة في اتفاقية الخدمات خاضعة لاستثناءات كما أن الأحكام الخاصة مثل المعاملة الوطنية وتحرير شروط النفاذ غير ملزمة للبلاد النامية إلا في الحدود الذي تريدها. وتبذل عنها في جداولها الوطنية. ومن ثم فإن اتفاقية الخدمات محدودة الأثر لمدة طويلة قائمة.

هـ - أما ما يقال من أن الاتفاقية ترغب البلاد النامية على فتح أسواقها لمنافسة غير عابرة من البلاد الصناعية فهو قول غير صحيح على إطلاقه. فإن من الملاحظ أن الاتفاقية أخذت بعين الاعتبار الظروف الخاصة بالبلاد النامية وهذا من حيث المدة اللازمة لتنفيذ التزاماتها ومن حيث مدى ما تقوم به من تحرير. ففي كل الحالات نجد أن الاتفاقية أعطت البلاد النامية مدة أطول للتنفيذ مع نسبة أصغر في التحرير. وفي نفس الوقت فإن من حق البلاد النامية حماية صناعاتها الوطنية ودعم صادراتها بشروط معينة. أما البلاد الأقل نمواً فإن الاتفاقية تعفيها تقريبا من أي التزام.

في ضوء هذه الاعتبارات يمكن القول إن الفوائد التي تجنيها البلاد النامية والعربية من اتفاقية أوروغواي ومنظمة التجارة العالمية تفوق بما لا يقاس عليه ما عسى أن يترتب عليها من آثار سلبية.

- يتبع -



دراسة جديدة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية

بمالم أساسية العمل العربي في مواجهة الجات

أعدت الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية للعربية دراسة حول تنسيق الموقف العربي في نطاق الجات والمنظمة الدولية للتجارة وموقف الجات من السوق العربية المشتركة ووضعت الدراسة معالم أساسية لمقومات العمل العربي المشترك في إطار الجات وتقول الدراسة أن من أهم هذه المقومات، أولاً: العمل على تفعيل قرار السوق العربية المشتركة لينطلق إلى منطقة تجارية حرة تضم كل الدول العربية.

ثانياً: استكمال عضوية باقي الدول العربية في الجات سواء الدول ذات العضوية المؤقتة لتتحول إلى دول ذات عضوية قانونية كاملة. أو الدول غير المنضمة نهائياً.

ثالثاً: التأكيد على أهمية تحويل اجتماع الخبراء العرب لدراسة آثار اتفاقيات الجات على الاقتصادات العربية إلى لجنة مؤقتة تعقد اجتماعات متتابعة وتشكل لجاناً فنية لتعميق البحث في قضايا معينة.

رابعاً: إنشاء لجنة دائمة تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي تختص بتدعيم المصالح العربية وتبادل الخبرات باستمرار بين الدول العربية تجاه الجهات وتنظيم الحصول على مساعدات فنية دولية في مجال التفاعل مع الجات.

خامساً: ضرورة تسريع إنشاء لجنة الاتصال العربية والتي تتكون من المثقفين الدائمين للدول العربية الاعضاء في الجات لبحث وتنسيق المصالح العربية في إطار الجات.

1990 1990

تفہیم



مردمان این استعمار

العالم اليوم، تنتشر رؤية خاصة بطرحها الدكتور مروان اسكندر حول القضية، بتقتر فيها التركيز على قطاع السياحة الذي يمكن أن يساهم في لبنان خلال سنواته القادمة. 1,5 مليار دولار.

الاقتصاد اللبناني يواجه تقليديا عجزا كبيرا على حساب الميزان التجاري، فالثروات الطبيعية والزراعية والطاقة الانتاجية الصناعية لا توفر مقومات تسمح بمستوى تصدير يفطر كلغة وحجم اللستوريات.

إن حجم العجز التجاري لبلد بمساحة لبنان وعدد سكانه يقدر بالغ الانقراض والاسباب معروفة، فلبنان يستورد 60 في المئة من حاجاته الغذائية و70 في المئة من حاجاته الصناعية والادوية وكامل حاجته للمحركات والادوية

بالتقابل تخليط المعجن كانت تتحقق من مصادر مختلفة تنوعت وتعمدت على مر السنين فإواخر الستينات وأوائل السبعينات كانت تجارة الترانزيت وأرباح شركتي الطيران الميول

وتحقيقاً لهذه الغاية، تم إجراء مسح ميداني في لبنان، بهدف التعرف على احتياجات المجتمع اللبنانيين من الخدمات الصحية، وتحديد المشاكل التي تواجههم في هذا المجال، وذلك من أجل توفير الخدمات الصحية المناسبة لهم.

والتحقیق فی الامور

تصورات مرحلة ما بعد السلام من قبل
هيئات البنك الدولي والبنك الأوروبي
المختصة في اللّاتيا وفرنسا توقعات أن يكون
لبنان المركز المالي الاقليمي بعد أن اسراةل
تسمى جهدها لكي تصلب لبنان هذا المحور

وتنشط لتحويل لبنان عن القيام بدور فعال في مجالات التنمية والمقاولات والتأمين. يضاف إلى كل ذلك أن الطامحات الرأسمالية اللبنانية المتأثرة في الخارج لم تعد على المستوى الذي كان محققاً وإن فرص العمل للبنانيين في

التفجيرات أصبحت انفجرات من الساباب بسبب انقراض مينايات الدول المتية . وبسبب اغلاق مصال العمل في العراق والتصدير اليه والعراق كان السوق الثانية للبان بعد السعودية صيف 1990 . ولولا التجارة السعودية والكويت الى

البنانيين برعاية الكائنات فروع الأكسساب في الالخطاج لاربيت على الاضمحل.

والجانب اللبناني المتكبر من أن تكون
البنانيون واتصالاتهم وملكياتهم في مجالات
توسيع أفاقهم مثل صناعة الإعلام الكسوف
المستورع وإبراهيم الحلوماني والتواصل كالم
لبناني شروة مائية لا يتوافر مثل لها في المنطقة
منه الآن يمكن اعتقادنا لنتم في الزاوية

البحر وهذه عمليات بالغة الأهمية.
لبنان يستخدمه عليه أن يطوّر السياحة من

وخدمات لبنان السياحية والشكوى الاساسية

هي من مستشفيات الإسعاف واتساع الشواطيء
ويكمن معالجه الامرين في وقت قريب.
ان الموارد الماليه في القطاع المصري على تزايد
مشجع وقيل انقضاء عام 1996 تكون
الخدمات الجمعه للمعمرات والمؤسسات الماليه

على مستوى 20 مليار دولار ولا يعود هذا كله من حاجة للتوجه إلى الاقتراض الخارجي، كما هذه القاعدة ان هي تقلصت مع طاقات الشبهي اللبناني العامل في المؤسسات المالية الدولية تؤمن للبنان دورا اقتصاديا وديما لا يستهان به.

ويستأجر ماتيسل لاسمارة دبي وخدمات الإعلام الرشي والسموع وبرامج التليفزيون من السباحة هو 1,5 مليار دولار سنويا وهذا الرقم يقل عما تحصل القيرص عام 1994 تقديرًا لما يمكن تحصيله ما بعد سنتين من

يمكن أن توفر للبنان 500 مليون دولار سنوياً إضافة لمدخل من الخدمات المالية والمصرفية والائتمانية لتصل إلى 1,5 مليار دولار سنوياً.

البنانيون بمعدل 1,5 مليار دولار سنوياً وبالنسبة لنسبة عجزها أكبر إلا أن حوالاً استمرار معدلات الاسترجاع المتصور، لكن هذا النسب للتحقق في العامين القادمين، لأن نسبة

السيارات ومعدات البناء ليست أن تتراجع من الزيادة كما كان المواطنون بالسيارات وتقتيد قسما أكبر من مشاريع البنية التحتية ولا شك أن تطور الاقتصاد اللبناني سيسجل طلبا وسعيا لقصور للتوظيف المتلاحمة وتحويلات وأسعارية

المواطنين العرب والأجانب أفراداً وشركات.

استراتيجية قومية للهندسة الوراثية والتكنولوجيا الحديثة لحماية الصناعات الوطنية من المنافسة بعد تطبيق اتفاقية «الجات»

كتب - محمد حبيب:

أعلنت الدكتورة فائيس كامل وزيرة البحث العلمي أنه تم الانتهاء من دراسة إعداد الاستراتيجية القومية للهندسة الوراثية والتكنولوجيا الحيوية الأمر بها من مجلس الوزراء. وحدود الدعم الكامل لها والتمويل المطلوب ليبدأ تنفيذها. وستكون مهمة الوكالة للبحوث والمراكز البحثية والجامعات لحماية الصناعات الوطنية من المنافسة بعد تطبيق اتفاقية الجات وتقرر تشكيل لجنة وزارية ممدونة برئاسة الدكتور يوسف والي نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة والوزراء المبررين لمتابعة تنفيذ هذه الاستراتيجية كما أعلنت وزيرة البحث العلمي. خلال لقائها بالسائلة ولأول جامعة القاهرة من خلال دورة الهندسة الوراثية الموسم للجامعة وحضرها الدكتور طهيد



فائيس كامل

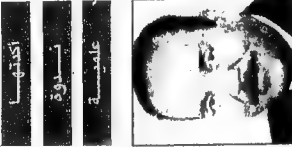
شهاب رئيس الجامعة. أنه تقرر أيضا تشكيل لجنة استشارية متخصصة من علماء المصريين البارزين في هذا المجال لمداومة اللجنة الوزارية في مهمتها لتنفيذها في مجالات الزراعة والصناعة والطب والبيئة. وقالت أن هذه الاستراتيجية ستعتمد بالذات على قطاع التصنيع عن طريق إنتاج منتجات طبي المختلفة للصناعات المحلية والأجنبية وتوفير المنتجات المختلفة للتصدير والمساهمة في تحسين صحة شعوب إفريقيا والتأج العديد من العلوم والأنوية للثقافة على الأراضي المبرونة بالثقافة وتؤكد عمالة عالية الجودة للخدمة الاقتصادية للقرى وتخلق فرص عمالة في الصناعات القائمة وتطوير الشركات الجديدة الصغيرة وأعمال الصناعات القائمة وتحفيز استخدام الصناعات الحرة ويزان للقرى.



المصدر: أطلس

التاريخ: ٨ ديسمبر ١٩٩٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات



السيد راشد

أختتمها

بمسودة

علمية

«جاء» لحامد جمال حصر

جاءت الندوة التي نظمها اتحاد مجال مصر امس الاول حول اتفاقية «الجات» والارما الاقتصادية لتؤكد من جديد انه لا يوجد خيار امام المستثمرين الخيرية سوى تحقيق الجودة حتى تتجنب من المنافسة في الاسواق العالمية في اوقات تنفسه اكثرت الندوة على ضرورة التنمسة والاشارة الكاملة من كالة للارما التي تولوها اتفاقية الجات لاسر لجمعية الامصار الخيرية من الارراق وادعم الاتحاد للملي وادخله الامصار الجيدة والاستثمار الموجهة للامالة مد يد تحقيق هذه الاتفاقية لدعم قرارات الاقتصاد المصري به تحقيق هذه الاتفاقية لدعم قرارات ومبادئ الندوة في مجالها الختامي بالقرار في السياسات والخدمات العامة بما يمكن من تحقيق الفائدة القصوى من الاتفاقية بما يراعى التكلفة الخاصة على بناء العمل والخلفه العامة واعاد كالة الاجراءات التي تتسمر بتطوير سياس وخدمات مصر على درجة كبيرة من الجودة والمواساةة القياسية العالي بنا يمكنها من المنافسة في الاسواق الخارجية مع الحفاظ على الترابية التنمسية لتتبع المسعى

كما وسمت الندوة بحضور قيام الجهات المعنية باتفاقية الجات جلسة لاجتماع الاعضاء والاعضاء العام للندوة التجارية وجمعيات رجال الاعضاء والمستثمرين بنوعية رجال الأعمال

الاعمال المصريون بامامية الجودة العالمية والتيس في نظام من راية الجودة لتطويع فرص كبيرة لتسويق المنتجات المصرية

والندوة التي الى اعمية اعداد التقارير العلمية التي شاموا خلالها في تنفيذ اتفاقية ومالية التي اسهموا في شوء اتفاقية العالمية وكالة الخلفه والادعم الى اسواق الخيرية والاشارة الكاملة من كالة للارما التي تولوها اتفاقية الجات لاسر لجمعية الامصار الخيرية من الارراق وادعم الاتحاد للملي وادخله الامصار الجيدة والاستثمار الموجهة للامالة مد يد تحقيق هذه الاتفاقية لدعم قرارات ومبادئ الندوة في مجالها الختامي بالقرار في السياسات والخدمات العامة بما يمكن من تحقيق الفائدة القصوى من الاتفاقية بما يراعى التكلفة الخاصة على بناء العمل والخلفه العامة واعاد كالة الاجراءات التي تتسمر بتطوير سياس وخدمات مصر على درجة كبيرة من الجودة والمواساةة القياسية العالي بنا يمكنها من المنافسة في الاسواق الخارجية مع الحفاظ على الترابية التنمسية لتتبع المسعى

غادة عبد الله



الصدر: رقم: ١٩٩٥

التاريخ: رقم: ١٩٩٥

للبحوث والتدريب والمعلومات

مناقشات حادة للمثقفين والفنانين
العرب:

السينما

الفريضة

وتحديات
المرحلة



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



العرب يعتمرون القاهرة نموذجا.. والمصريون يستقيثون بالرئاسة!



للبحوث والتدريب والمعلومات

التاريخ

للصدر

الأمم المتحدة

١٩٩٥

٢ - جلسة العمل الأولى وتناقش:
الواقع السليماني العربي: التحديات
والتهديدات والحلول في حث الجانب
الاقتصادي ومن حيث الاقتصاد
ويعد التعيين من المجتمع العربي في
العمل.

٣ - جلسة العمل الثانية وبعد تناول
الغداء في الامم وتناقش السليماني
وعصر الفضاء.

٤ - لتقرير الختامي وتوصياته
والقنوات.

السليماني والتميمات استهلاكية
الرحيم: اجمع الله الرحمن
وتربح بعرضاتكم جميعا...
وزير الثقافة... والسيد الاستاذ سعد
الدين وهدية رئيس اتحاد الفنانين
والعرب ورئيس مهرجان القاهرة
السليماني الذي تعاون معنا في
تنظيم هذه الندوة.

ربما تكونوا حضراتنا اننا قد
معدنا من قبل اكثر من ندوة عن
السليماني وعن الثقافة كصناعة ثقافية
وكيالة اول واداء
... وكان من اهم الندوات التي
عقدناها في هذا الترتيب يوم ٢٠٢
١٠ ابريل ١٩٩٤ التي خرجت
بتمويل من منظمة اليونسكو ولم نعد
الافتتاح الجاهل حتى الان ولكن في
اي حال فإننا نعتقد ان هذه
الندوات بحث السليماني والثقافة
واحدة مناهضة وتكرر بعضها املا
في الوصول الى حل واسلا في
نضع بعض التوصيات والحلول بين

ايدي صناع القرار... وفي ذات الوقت
لكي ننشر اهداف هذه الندوة... فيما
يشبه الاعمال فليقلع ويتعامل معه
كل حسب موقعه وقامته... وربما من
التنازل الاجابيه للندوات السليماني
لنا هذا الأمر وعقدنا مزيدا من
الاصال بينه وبين رجال
الاعمال والبنوك المختلفة... واعلن ان
هناك الآن شركة تسمى براسال
قيمتها ١٠٠ مليون جنيه قابلة للزيادة
واعلن ان زعيما مخرجيا سيماني
يولي مهمة هيئة هذه الشركة التي
كانت تارة من ثمار هذه الشركة...

على أي حال هذه الندوة عن
السليماني العربية وتحتيات الرحلة.
ونحن نتحدث الرحلة مجموعة من
التحتيات السياسية والاقتصادية
والثقافية... وايضا نتحدث في تحالف
أو ان نتابع السليماني باعتبارها
سلاحا مهما مؤلرا في الثقافة على
لهوية العربية وعلى الشخصية
العربية وعلى العمل العربي المشترك.
من هنا نسعد الندوة في عدد من
الحاوير ولكني أعلم ان بعض
حضراتكم سوف يتناولون قضية
السليماني العربية وتحتيات الرحلة من
زاوية العولمة والسليماني وفرضت
لها... لكنني نسعد السليماني أو تقوم
السليماني برساتها... فليد لها أولا من

اختلت المناقشات واحمدت في قاعة... والندوة بالامرام قبل ان تبدأ جلساتها... بل
ان درجة التفاعل ارتفعت منذ ان وجدنا البعثة إلى حضروا... لتناول الاس
مع البرم والقد... فيالاس معنا اكثر من ندوة من السليماني كانت أهمها ندوة ٢ و ٣
٤ ابريل من العام الماضي... التي تعد مرجعا لمشكلة السليماني... ولكن توصياتها... التي
بوالق عليها وزير الثقافة... لم تنفذ حتى الآن... ولماذا فإن للندوة ترتفع... وبها حق...
تدور وما لم يجد اننا كنا نتحدث ولا أحد يسمع الا ما لا نزال نطال اليوم اذا كانت
ليود الاسى لا تزال تكتنفنا... وكيف نخطو للقد... مامدنا في الواقع... هناك سرا
جري العوار سامنا في الأيام السليماني والندوة وتواصل يدها وهذا الوصول إلى
اللائق في العاكسة من صباح الأحد الماضي.

لكن هذا البرم ليعا الامرام... الى والندوة معدة مضمونها وفق والسليماني
العربية وتحتيات الرحلة... ويعرض الأمر على سعد الدين وهدية رئيس اتحاد الفنانين
العرب ورئيس مهرجان القاهرة السليماني الذي ربح والتعاون مع الامرام... في
تنظيمها بدمرة المثقلين والسليماني العرب الذين دعاهم للمهرجان للإشتراك في
الندوة.

كان هدف الندوة... في حلقة الأمر مزيدا وإن كان متقلبا فهي تسمى إلى

إحياها المشروع الحضاري العربي باستخدام السليماني كسلاح لعمال ومؤثر... وفي
نفس الوقت إحياء صناعة السليماني للدارس برساتها فهي فن جميل مشوق من
الجميع إلى إطار الترفيه كالأفلام... غير اننا للتصلة... مشوار طويل عام.

لكني قاعا جري نلنا كثير وعلى صفحات طرحت افكار عديدة.

ومن ذلك مثلا لقد عقد الامرام... في مواجهة تحتيات الرحلة...
سلسلة من الندوات تناقش المشروع
العربي بكل ابعاده واعماله منها ندوة
بعنوان ندوة مشروع حضاري عربي...
استمرت ايام ٥ و ٦ و ٧ نوفمبر من
العام الماضي ١٩٩٤ شارك فيها ١٣
مسلما عربيا من ١٤ دولة عربية
ومسلمة من مصر... ناقشت الفرع
السليماني العربي وانتقلت إلى
مشورة واعية احيائه في مواجهة
التحتيات الجديدة لاجتياح ووليا
ودعت إلى استيفار ضم وطاقت
الفنانين والمثقفين العرب ومن اجل
ذلك اقررت الندوة إنشاء واتحاد
المثقفين العرب... لتخدم المثقفين
والمثقفين بالشؤون العامة من كافة
المجتمعات من مختلف الدول
العربية.

ومن بين امس وعهد المشروع
الحضاري العربي بهذا الاقتصاد
ولهذا عقد الامرام في ١١ و ١٢
يناير الماضي ندوة عن الاستعداد
العربي والفنان الحضاري والعصرين...
شارك فيها سبعون من رجال الاعمال
والاستثمرين العرب وانتقلت إلى
مناقشة على الافراح الذي لفتنا
ويشاهد الاتحاد للمثقفين العرب...
ومواصلة والندوة على مشروع النظام
الاساسي للإتحاد... وبالمثل تحدثت
الجلسة الأخيرة من... الندوة إلى
جميعه فاسميه انتقلت مجلس
أدارة الأول للاتحاد...

والسياسة للسليماني لقد تحدثت
الندوات... كما ذكرنا... وفي هذه المرة
رأينا استعانة بوجوه هذه القضية من
العرب لحضور مهرجان القاهرة
السليماني المناقشة قضية هذا الفن
الجميل كصناعة يتبنى نصف
وتعظيم المثلثات الثقافية امامها...
وكيفية عليها ان تمارس واجهها
وبها في عملية التوزيع والتقليد
وايضا توفير للكمه الثقافية للشعب



للبحوث والتدريب والعلوم

حل المشكلات والمعلومات المختلفة
أعضاء التحقيق وقول العرض في
البنية العربية المختلفة وفي مملكتها
في مصر. وهناك مشاكل أيضا خاصة
بالتعاون وحقوق الإبداع ومشاكل
تتعلق بالأسواق السينمائية.

وفي الاستديوهات والمعامل ودور
العرض السنوية السينمائية كانت هناك
توصية أن تتولى وزارة الثقافة
مهمة تهيئة هذه الاستديوهات
وأن تكتفل بتمويلها من قطاع الأعمال
إلى وزارة الثقافة لكن حتى الآن لم
يتم ذلك، ولكن اعتقد أنه مزيد من
التعاون والمزيد من العناية من الممكن
أن تحسن الأوضاع إلى وزارة
الثقافة وأملاني في أن أقدم إلى
مشروع معالي وهو بالخدمات
الاستديوهات التي عثرت كانت ثابتة
لوزارة الشؤون لم تلت إلى قطاع
الأعمال لم تستر مطالبة وزارة
التقنيين بأن تلتزم ببيع وإعتمادها
وبإتباعها في الجهات المختصة باختيار
تسليم في توفير المنتج السينمائي
الأساسية من ناحية التمويل.
والتأكد أن السينمائي لا تفل أغصية
من المجمعات الاستديوهات، ومن هنا
مطالب وزير الثقافة أن يقدم إلى
هذه ونحن نأمل معه وبإتباعه لتأمين
لقد تمحور الأوضاع السينمائية إلى
مخاضها الطبيعي للأدبي والفيلما كما
يجب.

ومسند لا يريد أن أطيل عليكم.
وأخيرا، باسم الأفرام، وباسم الأستاذ
أبراهيم نافع رئيس التحرير ورئيس
مجلس الإدارة، أودعنا بحضوركم
جميعا بالتحالف والتعاون من سائر
الدول العربية الشرقية. ونأمل أن
تصل هذه الدعوة إلى حلول عملية
مفعولة وأن تستعمل إلى كلمة الختام
الهادية لعرب من السيد الأستاذ
سعد الدين وهبة.

السينما العربية في أوطان

● سعد الدين وهبة، رئيس اللجنة
الرقصين للترفيه، في بداية حديثه
الوجه بالترفيه إلى المؤسسات الأفلام
التي جسدتها إلى مؤسسات الأفلام
وأخيرا بالترفيه إلى مؤسسات الأفلام
ويعتبر أنه للصحة والحيوية، وأشار
السيد الأستاذ طارق جوشي وزير
الثقافة أن شارك في هذه الدعوة وهي
ما يقدمه مهرجان القاهرة من دعم
مستمر. وأرجو بصدق لكم.

نحن نشغل أو العالم كله بتحتل
هذه الأيام ممرى مسألة عمام على
السينمائي التي كانت واضحة، في
بلاط، وإذا نظرنا إلى الواقع العربي
في مجال السينما فمفصلة بصرنا
بشغل غير، فمن بين ٢٢ دولة عربية
فقطها جامعة الدول العربية نجد
سبع دول عربية فقط تنتج الأفلام

المصدر

التاريخ

٨ ديسمبر ١٩٩٥

وتنح نشاهد الأفلام العالمية الآن
وترى على شاشات السينما أن الأفلام
كثيرة تحمل اسم أكثر من دولة، ثلاث
أو أربع دول. رغم أن هذه الدول التي
تنتشر في فيلم واحد تختلف في
لغتها.

فرنسا تشارك ألمانيا، وإيطاليا
واسبانيا. ولم أن تكل دولة من هذه
الدول لغة. وإضافة. ونحن العرب لنا
لغة واحدة ولهجة واحدة ومع ذلك إذا
أحصينا الأفلام المشتركة التي أنتجها
حتى الآن منذ بدايات السينما
المصرية فإنها لا تتجاوز أصابع
اليد، وعن طريق تقديم خدمات
مقدامة، أما لا يوجد إنتاج مشترك
حقيقي بمعنى الإنتاج المشترك.
السينما المصرية قامت بدور سياسي
الذي استغل الدول العربية كلها.
السينما المصرية استطاعت أن تهيئ
للحاضرين في الجزائر ودخل في كل
دولة عربية كانت تصدر، وربما في
الولايات التي لبثت اللغة العربية في
الغرب العربي. القرآن الكريم وصورة

السينما أصبحت دورا سياسيا في
الأفلام والتأطير على اللغة العربية
وعلى الثقافة العربية، والوقوف أمام
الغزو الثقافي الذي وجهه دول معينة.
لينا جميع الاستغاثات لكي نحل
لدينا سينما عربية، ونستطيع أن نحل
مشكلة اختلاف اللهجات التي قد
يصبح بها البعض لغة قليلة
مفهومة وهي لغة الصحافة والإعلام
للشعوب، وأبقت العامة المغربية وأكث
لغة ثلاثة بين الفئات الشعبية في كل
قطر عربي من الخليج إلى المحيط.
أنا لا أريد أن أطيل عليكم، وأعتقد
أن أهم فكرة رئيس مشروعاتي وأعتقد
أن أهم قضية في السينما العربية
السينمائيين نقاداً ومفكرين وفنانين
نستطيع أن نخرج ببداية تطريق
لقطعة حتى نحصل في النهاية على
فن سينمائي عربي، ويكون أن حل
مشاكل السينما أن يكون مصريا

رواية بطولية وهي على وجهه
التحديق الغربي، وتونس والجزائر،
مصر، وليدات ومغربية، والشرق
بالإضافة إلى فلسطين، أو بعض
الأفلام من فلسطين للذين ينتجون
الأفلام في بعض المواسم الأوروبية
أو العربية.

(أما مشروع ما لتتجه السينما
العربية على مستوى العالم فهو يال
كثيراً من إنتاج أي دولة صغيرة من
دول أوروبا الشمالية مثل الدنمارك
والسويد والنرويج التي لم تنتج
السينما فيها بعض بالإضافة إلى كلة
الإنتاج على مستوى العالم العربي
وأبسط كلة دور العرض السينمائي
حتى أن عمدا كبيرا من الدول
العربية ليس به دور عرض على
الإنترنت، وفي إحصائيات اليونسكو
داني الدول العربية في دول دول
العالم إذا ليس مجموع شعب أي
دولة وأبسط لعدم القواعد السينمائية
المتأخرة. وهناك تجربة ربما
عاشها منذ أسابيع قليلة، فقد
توجهت لمشاهدة بعض الأفلام في
أبنا اختار منها الأفلام المهرجانية
وللمصانيف الرسمية واخترت ثلاثة
أفلام لنفسها، يعني أن يكون مشعلا
جيدا للسينما الفرنسية وعندما
فصلت بشركة التوزيع التي تخرج

هذا الفيلم بالذات أو هذه الأفلام
الثلاثة سقلت بمسألة دور العرض
السينما الفرنسية في مصر
الأملا السينمائي تعرض. فعدنا
أجبت: لا. فلما لم تعرض. فعدنا
مشيرين سنة كان عندما في مصر
عروض السينما الفرنسية والإيطالية
والألمانية والسوفيتية (أو
الروسية) الآن لا توجد إلا السينما
الأمريكية. أما الفئات تعرض فلها أو
بعض الأفلام تعرض فلها أو
فيلم من الفئات الشائعة ويتراوح
برنامجي من الفئات الشائعة، فإذا لم تكن
أخر على أن نستطيع أن نخرج من سوق
جني الآن نستطيع أن نخرج من سوق
الانتاج. ولم أقدم السينما أو لتعمل
عمدا كبيرا من الدول العربية، وفي
نفس الوقت لا نستطيع الأفلام
الجديدة. فأن نخرج

بالأفلام شعبية شديدة إذا لم
يخرج فيلم عربي، مصري أو تونسي
أو سوري، فبالأفلام إن ذلك يحدث
المهرجانات العالمية إن ذلك يحدث
لأنه بأبسط شعبية لا وجود لها على
خريطة السينما العالمية. ولا بد أن
تعدّل بهذا، واعتبر أن هذه النقطة
هي بداية جديدة. السينما مال وفر
وتكنولوجيا، والتكنولوجيا متاحة
للجميع بالمال واعتقد أن الفكر
متوالى في عدد كبير جدا من الدول
العربية، واعتقد أن لال أيضا
متوالى في دول عربية كثيرة. وإذا
حدث تكامل بين الدول العربية أن
تحتاج إلى عصر من المتعاون للتي
تحتاجها السينما.



للبحوث والتدريب والعلوم

للصدر

التاريخ

الاستعلام

١٩٩٩

ولكنه يجب ان يكون جلا عربيا
والسلام عليكم ورحمة الله
● يوسف شاهين حين نسمع كلمة
تتردد كثيرا وهي السينما في ازمة
وما راين ان السينما في ازمة
حرب مع الجميع لانه عندما يقول ان
السينما في ازمة. فإن هذا يعني اننا
لنفس عندما نقول ان السينما في ازمة
مفهومين. وهذا غير صحيح لان عندما
هذا كله. وعندما نقول ان السينما في ازمة
نخرج كل سنة على الاقل ٢٠٠٠ طالب
ان من اين تأتي الحرب وكيف
عندما نقول ان السينما في ازمة
مفهومين ضد السينما المصرية. نحدد
كلها من اجل عدم السينما. لان
السينما لا يجب الفكر الحن. وانما
الواقع

و اما اعجز التلفزيون اخرج عدد
لدا فهو الذي يربى في احتكاك الفكر
كله

وفي نفس الوقت فيتنا دفع اربعة
الاولا جنبه مقابل البليطة القومية
لاعلان عن الفيلم. بينما التلفزيون
يشترى الفيلم

وطوله مائة دقيقة
بثمانية او عشرة
الاف جنيها

ومن ناحية
اخرى نسمع انهم
سينماحسين
استوديوهات تكلف
ثلاثة مليارات
جنيه والاف
من هذا ان يعطوا
خلافه كمتدجين
سينماحسين
ويكونون انهم
سينماتيون اربعين
فيما سينماتيون
السنة كيف هذا
وانا لا استطيع ان
انتج سوى فيلم
ثلاث سنوات. اذا
كيف اربح في
انتاج جيد

بالتمسك

بالاسواق الفنيه
بمجهود شحت اسواق اوروبا
وقول اخرى كما اننا
مشتريه مع الجزائر وفونس لكن
عندما نجد فاعليات السينما
والاستوديوهات في كل مكان في
مختلفه فاما بعل
السؤال الان بصراحة هل الدولة
ترغب في سينما حقيقيه ام لا. اذا
كانت الدولة راغبة في هذا. فلابد من
تغيير القوانين المعمول. وانما هنا
اعجب على فكرة صناعة السينما
فهي لا تفلح شيئا. والذين يتولونها
مستمرين في خدائهم من خريون
عاما

ان علي وزارة الصناعة مسئولة على
في هذا وايضا هناك مسئولة على
وزارة قطاع الاعمال ومصرفية على
وزارة الثقافة لان صندوق التنمية

الثقافية التابع لها يوزع جوائز مالية
سنوية لكن هذا لا يكفي ونسمع ان
لديه ١٧ مليون جنيه ولا تدرى منها
شيئا
اذني اصاب الصنوق اربحنا
بالحفاظ على ترانزا السينمائي
باعدة شيخ جديدة للالام القديمة او
ترميم النجاك. لان هناك افلام
تدلل لنا على مزرعة للخياع. لانه
طلبت صالون للمسكون عن هذا
الصنوق منذ عاصين واتحدت معه
بضام السينما. وفي كل مرة يقولون
ان انا في ازمة. وقد استمرت هذه
الاجتماعات عامين
ان السينما صناعة وهي لافس
تدعور. ولتحاج الى حلول جديرة.

ولذا لم يبحث هذا. فاني القول هذه
اسمائها. وسأحاول ان نحل المشكلة.
اما كيف لا يفتي لا ابري

وشكرا
● والا ابرام: شكرا بزيلا. طبعه
نحن في جلسة الافتتاحية ونقال
كلمات واره مستغلة. ولكتنا في
جلسات العمل مناقش كل القضايا
يشكل تفصيلي. لان كلمة للاستاذ
كمال الفقيه.

تشخيص طيب لسينما

● كمال الشيخ: انا سأحاول ان
الدم تشخيصي الخاص اي مكام
يلعب اي مريض للطبيب فبالا عرف
حالته سيجد الدواء. ولذا لم يعرف
التشخيص شديك في دماهية
يحدث القول بان السينما في
وصناعة وتجارة وفي في عماده
الخرج وكاتب السيناريو للذات
حينما نلوا فيها الموهبة والدراسة
للقواعد اللغة السينمائية لم الثقافة
العامه. يكون مستوى الانتاج الذي
يجب ان يسمع

على وجود
مؤسسات للانتاج
تكون اساسا للفريق
بصناعة السينما
ثم التحكم في

التوزيع.
والسينما
المصرية الآن
يتوافر لها حوالي
١٥ من الخرجين
اصحاب الموهبة
وحوالي خمسة من
كتاب السيناريو.
وفي الطريق
موهب اخرى. اما
باني العالمين في
هذه الصناعة فهم
وراء هيوط نسبة
كبيرة من الانتاج.
واين ان مستقبل
صناعة السينما
في مصر لابد ان
يستند على

شركتين على الاقل يتولان فيها
معنى الشركات ملكا كمن مؤسسة

ستوديو مصر كمتودج. وهذا يتوافر
مخاض القامسة التي هي اولها القدام
ثم الخطوة التي تتحكم في توزيع
الفيلم خاصة مصر والى يمكن
ان يساق صالون رساوي خمسة
اشكال ما يحققه الآن. ثم تالير لك
على الانتاج والناحية الفنية والقومية
مرة اخرى التي تاليد الملهة. نحن
لدينا اربعة او خمسة ملايين عربي
في تناء والولايات المتحدة واستراليا
واوروبا. ومن المؤكد انهم يحبون
مشاهدة الافلام العربية عموما مما
يشكل سوقا واسعة للفيلم. بل انه من
الأمكن ان يدر مليون دولار من الفيديو
كاستيت فقط اذا افرضا توزيع
مليون نسخة لليون عربي وكل نسخة
تسب دولارا فقط.

عموما انني اقول فكرة قائمة
لتنفيذ مفاوضات اقتصادية جيدة
ومنها مشروع مشروعة برأس مال
مليون جنيه التي اشار اليها الأستاذ
محمود مراد. وسيتبع مشروع اخر
بالن انا الله. ثم ثالث ومن هنا تتحول
صناعة السينما في مصر من صناعة
الورش القائمة الآن الى صناعة بكل
ما تعنيه ابراريا وفنيا.

واحب ان اتوجه الى استصريح وزير
الثقافية في مهرجان الاستغنية
الماضي حيث اعلن عن انه لا علاقة
للوزارة بالانتاج. وهذا رايي
الذين على ذلك انه وقت انهار
صناعة السينما منذ الان يبعثات لم

بكن هناك وجود. لوزارة الثقافة ومع
ذلك فالوزارة الآن تطلب لتطبيق ومع
الضباط الفني في مصر من سينما
ومسرح وفنون تشكيلية وغير ذلك
كلين.

يبقى ان هناك تفاصيل ومسانيد
بعد هذه السنوات الممتدة واظن ان
الوقت قد تالخر للأخذ بما جاء فيها
في تعود للفيلم المصري والعربي
معلومات استمراره.

أراي غرفة صناعة السينما

● مكيه شافعي: ان صناعة
السينما هي المرأة الصاعدة لدى تقدم
او خضارة أي دولة.

وقد حرصت جميع دول العالم على
ان تكون في موقع متميز عالميا على
خريطة العمل السينمائي لتلحق
بتطورات التكتيات الحديثة حيث ان
نور السينما في العالم اصبح يتقل
بعدا سياسيا واجتماعيا واقتصاديا
وفنيا ليجمع شعوب العالم با لها من
تأثير جلي وواضح على العمل
والوجدن.

وتعتبر مصر من اوائل دول العالم
التي دخلت هذا المجال وتطورت
السينما المصرية. ونمت في ظل متاح
مناسب ساهم والى وتالير بالحركة
الثقافية وفي الحركة الثقافية بل انها
التي ليس في شعب مصر فقط بل
التي في وجدان الشعوب العربية
التي تلتك الفيلم وحرصت عليه
ولتات منه اللهجة المصرية المحببة



للجوت والتدريب والمعلومات

الى مفوض الانشغال في الدول العربية والصحة لمصنع المصرية هي همزة الوصل بين شعوب الأمة المصرية بل تختلط تلك للعرب المهاجرين في جميع انحاء العالم وكان من الطبيعي ان تقوم مصانع السينما العربية بجانب صناعة السينما المصرية فوجد ذلك في العراق وسوريا ولبنان وتونس والمغرب واليمن وغيرها، ووجد ان بعضها نشأ استيعابا بالسينما في مصر والسينما في لبنان مثلاً والسينما في سوريا، ووجد ان بعضها مع جسوره نحو أوروبا وخصوصاً مع السينما الفرنسية لتقارب المسافات واللغة والتأثير الثقافي بالاضافة الى التحول المادي التي هي عصب صناعة السينما.

وكما اطلقت السينما المصرية لقبها من حيثها نجد ان السينما في بعض الدول العربية ناشت أيضاً فشاهاها وعبرت عنها اصغر تعبير، بل نجد ان كثير من الافلام العربية ذات التقدير من كثير من المؤسسات السينمائية العالمية لتجده لجهود البشور في انتاجها وتوزيعها.

ولا انة سالت مشكلة اللغات المختلفة في المالح في سبيل الانتشار السينما العربية في مصر، وان افلام كثيرة منها نجاحا كبيراً عند عرضها.

واذا بحثنا عن مشاكل السينما العربية نجد انها تختلف في بعض البلاد العربية عنها في الأخرى حيث ان مصادر الانتاج فيها مختلفة، كما ان طريفة التوزيع أيضاً مختلفة خصوصاً للتوزيع الخارجي، وبالنسبة للتوزيع الداخلي في بعض هذه الدول كمصر ولبنان وغيرها يملك بعض دور العرض على مستوى عام بينما نجد ان دولاً أخرى دور العرض بها ليست على المستوى المأمول، وبالحقيقة يتأثر توزيع الافلام وان اختلف جميعها في تلك دور العرض عموماً باعتبارها لعند السكان.

وان شئنا لتجديد من السينما المصرية باعتبارها السينما الأم التي تتفرع من هائل من المشاكل لتخصها فيما يلي:

١. الانتاج السينمائي: في ذلك ان الانتاج السينمائي انظر للتوزيع العالمية الاقتصادية تأثر في جميع دول العالم وانخفضت الى حد ملحوظ موارد، لكن في كثير من دول العالم توجد الدول بمساعدة صناعة السينما وتجد مثلاً ذلك متعللاً في مساعدات مالية او مساعدات لتعلق بالضرر الى او بمساعدات لتعلق بتغطية تكاليف الانتاج وذلك حرصاً من هذه الدول على بقاء صناعة السينما واستمراريتها بخلاف عرض الافلام التجارية فقط ولكن لاهداف حماية هذه الصناعة المهمة.

التوزيع

ونجد ان الانتاج السينمائي في مصر يلف وحيداً امام معترك الهوم التي لا يستطيع مقاومتها وحده فبينما لا يجد للتوزيع مصاعب تحويل مستقلة تساعده وتأخذ بيده انما يجد مقابل ذلك مواقف يجب انقلها حتى نمهد الطريق امامه منها:

أ. ضرورة تنظيم الاجمالية في الخارج بالانتماء مع امثلة ب. ضرورة تخفيض القوانين السينمائية واصافة النظر فيها لتتواءم مع مخططات العصر وتكون احكامه ابرزاً، جديدة وليست قديمة عليها.

ج. ضرورة الاعتناء على مصادر تمويل مستقرة. د. ضرورة ان يكون البث بالاقلام الصناعية والتكديلات في خدمة صناعة السينما وزيادة دخلها، وذلك بالتنسيق مع لجهزة التلفزيون المصرية.

هـ. دور العرض السينمائي: تعتبر دور العرض السينمائي المصدر الرئيسي لتغطية تكاليف الفيلم من الداخل حتى يمكن السيطرة على الاسواق الخارجية وتحقيق ارباح مضمونة للفيلم المصري، الا ان دور العرض يتعرض لمشاكل انت في خلق عدد كبير منها واحكام كثير من المستثمرين في الخوض في مجال انتاج دور عرض جديدة، وتوجد فيما يلي مشاكل دور العرض:

أ. ارتفاع اسعار الاراضي بحيث يشكل عبئاً كبيراً على انشاء دار عرض. ب. ضخامة الاسماء المحلية للفروسة على دور العرض السينمائي حيث لتحمول اربعة عشر نوعاً من العرض كحد.

ج. ارتفاع اسعار التوزيع الكويزي. د. ارتفاع اسعار الافلام. هـ. ضعف القدرة على دور العرض حيث تعرض الافلام بها جهاراً نهائياً. وازاء كل مشاكلهم ومن واقع مسؤوليتي انني افوض الخطر محلياً بان الاستمرار في هذه الحالة سوف تقل صناعة الدولة بربها وريانتها وتقتصر الدولة موارد منها وأوجه اعمارية لها تأثيرها الفعال تحريض جسم دول الحكم على الفروسة، وبالصلاام عليكم ورحمة وبركاته.

صوت من سوريا

● عبداللطيف عبدالحاميد: مرحباً بك. انني عبداللطيف عبدالحاميد مخرج سينمائي من سوريا. لقد عملت ثوات كخبرة نحن والزعماء واننا ان اصول كثيراً على الكلام وانما مسؤول كلمة واحدة فقط. انتمى ان تفسحوا للتوصيات الى فرات حامية لتفادي خطوات عملية. اننا فعلاً ممكن نحكي سنوات وسنوات وتحكي عن الامنا

واوجعنا وانكسرنا، ان نحن بحاجة الى خطوات عملية وتحويل الامر فعلاً الى صناع القرار. ولكننا ● هاشم الحسيني: الحقيقة بعد الكلمة الساخنة التي يبعثها الانتاج سعد الدين وفيه، ثم الكلمة الأكثر سخونة التي وصل الأستاذ في يوسف شاهين بكلمة من السينما في تلك اللحظة فإن ان كلمة اخبري بحدك باريد. وذلك الفهم بان يقول ان استكمل مايدور والقول اننا خضنا حربوا كثيرة حتى قبل ١٩٧٧ التي سبقت انهاء الحرب، لكن الواقع يقول ان هذه هي آخر الحرب، لانه اذا كانت الدافع قد تولقت فإن حرباً أخرى القوى وأكثر شراسة قد بدأت وهي حرب حضارية، نحن امام حرب حضارية وحرب ثقافية عامة يشارك فيها كل المجتمع بكل مستواهاته. والسينما احد هذه الانشطة القوية التي يجب ان تقوم بدورها فعلاً التي هذه الحرب، وبدون فهمة لهذا الدور صميم هذه الحرب، فمصر ومصر للعرض على بك، ان يكون مستحسباً، وذلك نظراً ان تقوم هذه السينما بدورها فعلاً في القيام بوظيفتها في هذه الحرب الحضارية وهذه القضية التي نعيشها في هذه المرحلة.

● الامراء: لقد استمعت السيد الأستاذ فاروق حسني وزير الثقافة الى بؤله كلمته التي في نهاية الامر اللجنة الاقتصادية لهه يتناول بعض النقاط التي اثيرت. والان جاء انور على سيناته.

تصور الوزارة لحل المشكلة.

● فاروق حسني وزير الثقافة: شكراً أ.أ. الأستاذة والفرام، على القائمة هذه التنوات القليلة تماماً لدم السينما ودعم الثقافة عموماً. ولكننا ايضا دعوني لاهدكم عموماً وهذا الكلام لانه بالفعل لما اعتقد انه بعد هذا فترة طويلة الى اليوم في نقاش حتى اصبح واضحا وسجوداً. ولكن ونحن نذكر في البداية المصرية او السينما العربية التي نتعامل معها في الاراضي والموارد المصرية او العربية والتحديات التي نساكن من دور العرض او دور التوزيع او السينما التي يمكن ان يوضع كل مشاكل السينما من وجه نظر وزارة الثقافة ان تصور من وجه نظر وزير الثقافة الصالح الاستاذ استاذة السينما وانتمارها. فلهذا وسعنا موضوعنا سعداً بنقاش عدة موضوعات الآن على مكتب رئيس الوزراء. ولكني ابدأ من لآخر الكلام فإن في لحنى وأنا في طريقي للتدوير فتذكر اننا وفي انتاجها وحسب مساعدات حشري وفيها وهي بعد كلام مقدم من رئيس الوزراء وتكون في هذا الكلام وزير الاعلام والاعلام ووزير الصناعة ووزير المالية ووزير الثقافة وممثلو البشور القومية، ان لكل من يبعد من



للبحوث والتدريب والعلوم

للمصدر

الألمانية

٨ يونيو ١٩٩٥

التاريخ

هؤلاء فكلهم مسؤولون عن حل
صناعة السينما، أما بالنسبة لحماية
الفيلم.. فإن هناك الآن ما هو أكثر من
أي جهة وأغنى الثقافة الجات التي
مستحسني حق المؤلف في أي منطقة.
لهم أني أود الاستشارة إلى هذا
الاصور.. ما هي لزمة السينما.. أنها
سبون يد عائدا بفيلم مجلة الإنتاج
بصفة مستمرة فنحن لم نلتج أسواقاً
جديدة ومقاعصون عن أن تصل فعلا
إلى المناطق التي من الممكن تكون
الفيلم المصري والعربي فيها مرغوبا
ومطلوبا.. نحن لن نخافس الدول
المستحسمة وإنما يجب أن نذهب إلى
العالم الثالث وننجد بالفعل فيه
أسواقاً ولكنها محتاجة إلى حركة
تقوم بها الدولة أو شركة صناعة
السينما أو شركة متخصصة.

إن صناعة السينما صناعة ثقيلة
وهي أيضا ذات تأثير سياسي
 واجتماعي وحضاري

لقد أنشأت بور العرض
والاستديوهات والمعامل من وزارة
الثقافة إلى قطاع الأعمال الذي ألت
إليه كل الشركات ومنها شركاتنا
الثلاث وهي شركة الصوت والصورة
وشركة بور العرض والتوزيع، وشركة
الاستديوهات والمعامل.. وأنشأت
إلى وزارة قطاع الأعمال العام مثل
بقية الشركات والصناعات التي كانت
تابعة للقطاع العام.

لكننا لم نخفص إيجينا عن
السينما.. فبعد إنشائها يوجد
صندوق التنمية الثقافية الذي أشار
إليه الأستاذ يوسف شاهين وقال أن
فيه ١٧ مليون جنيه.. وقد أعطينا
سبعة ملايين للسينما منها خمسة
ملايين جنيه أعطيناها قرضا من أجل
الاستديوهات ومليونين من أجل
معامل الصوت.. إذن ماذا يستطيع أن
يقوم به صندوق التنمية الثقافية أكثر
من ذلك؟

● الأرقام: تختلف نشر وقائع
النوثة الجمعة القادم، بالن الله.



اشترك في الندوة:

- الدكتور طارق حسني وزير الثقافة
- الأستاذ سعد الدين وهبة رئيس اتحاد السينمائيين العرب، رئيس مهرجان القاهرة
- من اللجان والفنانين: فريد شرفي - ليجلا - لشمس - أيلى طوى - أمينة رزق - سيف
- عبدالرحمن - نبيل رحومة (ممثل مصري مقيم في فرنسا)
- من المخرجين: كمال الشيوخ - يوسف شاهين - عاطف سالم - إيناس الشفيق -
- هاشم القنصاس - سيد سعيد - محمد الخولي
- من المنتجين: حسين القلا - جابر خوري - محسن علم الدين
- من خبراء الإعلام والاتصال: سعد أيوب - حمدي قنديل - سناء منصور
- من السينمائيين: منيب ضافعي رئيس غرفة صناعة السينما - يوسف هشام تليپ
- السينمائيين - لوريتير السيناريست أحمد طرابي - الخبير السينمائي سعد عبدالرحمن
- الشيخ
- من قطاع الأعمال: محمد خلجاي رئيس شركة دور العرض - جمال امين المندو
- المنتجب لشركة مصر للإسكويرمات
- من البارز: الدكتور كمال أبو السعيد رئيس بنك التنمية الصناعية - محمد هديوي
- نائب رئيس البنك الأهلي - فتحي شافعي مدير بنك القاهرة - ومجموعة من أسرة البنك
- الأفريقي
- من السينمائيين والفنانين العرب: للمخرج السينمائي السوري عبد الحليم عبد الحميد -
- المخرج التونسي رشيد فرهودي - للخرجة الانشائية بكار سليمي - والفنان السوري
- قصي صالح درويش (مقيم بباريس) - والفنان الكويتي درويش جابر - والفنان
- اللبناني غسان عبد القادر (مقيم بباريس) - الفنانة السورية ديانا جبر - الفنانة
- التونسية الطاهر الملهجي - الفنان الجزائري أحمد بشير - الصحفية والفنانة
- اللبنانية سالي نعيم - الأستاذ الجامعي والفنان التونسي عبد الكريم فاروق -
- الفنانة اللبنانية علا بعل - على الدرويشي (مقيم في باريس) - فنان الديكوري
- محمد رضا - والمصطفى محمد راشد (باريس) - محمد مولى (لندن)
- من الفنانين المصريين: د. مرسى سعد الدين - سمير فريد - مصطفى درويش - فوزي
- سليمان - طارق شتاوي - أحمد صالح - إمام عمر - إسماعيل ترويعي - فتحي فهمي -
- أماني بهنسي - نادر علي - صدام الدين امين - جلال عبد المال - حسين هلال
- وشركاء في الندوة المستشار جمال عبد الله السليمان والمستشار بالندوة البيئية في
- الجامعة العربية والممثل الأسبق الباحث السينمائي كاترينا الكفن والممثل محمد
- توفيق مرسى مساعد بمعهد السينما - ونجاس التلاوي نائب رئيس مجلس الإدارة
- والممثل المنتجب لشركة الاستماعية الكفن - ومحمد حسن التلاوي محامي الشركة
- كما حضر الندوة ثلاثين من وزراء والوزيلات من دولي الصناعية للصنعة
- والعربية ومن طحات للثقافات الأثريونية المختلفة
- وشهد الندوة كذلك نحو ثلاثين من المهتمين بصناعة السينما ومشاركتها وبارسيتها



من أبواب الريج:

الجات ونظم المعلومات ..

وسياسة الإغراق

الخطة بمجلس الشعب وما أوصت به من «سعي لاختيار التكنولوجيا الحديثة التي تحتاجها البلاد... وضرورة وضع تصور لسياسة تكنولوجية تستهدف تنمية القدرات الذاتية وترشيد نقل التكنولوجيا من الخارج والاهتمام بتوليد التكنولوجيا محلياً... وتأمين التعاون مع مراكز المعلومات ومتابعة التطورات التكنولوجية وتطوير الممارسات الإدارية».

ومع توجه الخطة لمحدد مؤخر للتقنيات في توفير القاد... وبمناخية ما يتردد عن اتجاه رعاية بعض رجال الأعمال للرقق الرياضية، بما يجعل دعوتهم لاستثمار في مجال علمي أولى توافقاً مع سياسة استبقاء حريقتا في اختيار ما يناسبها، وإهداء البلد أولى بشيرها من الأجنبي.

وقبل طرح الفكرة نطلب تصوراً موضحاً عند بدء سريان كوايد اتفاقية الجات

اختراق قواعد معلوماتها... تتسائل عن مدى اليقين في نظم الحماية. وحتى مع تحقق انتفاء هذا الاحتمال، فإن نظرة الشك نحو التحفيز الناتج لدرجة مكافأة القائمين على بعض مشروعات الأمانة والخصخصة بمبالغ تتجاوز بكثير مائد عملهم الأصلي لحصل مصر. ولست أدرك أو أدرك في وطنيتهم بل ربما كانت دوافعهم للوفاء بما يدفعون إليه أنهم يسهمون في تحول إيجابي لمصلحة الوطن، حتى مع التساؤل كامل الفوضوح مع منتجي التقنيات والبرمجيات بما تضمنه حاجتنا للمعرفة والتوجيه من خبراتهم.

ورغم تكرار دعوات الخصوبة منذ زمن لأن يكون للعرب في مجال البرمجيات ما يكفي حاجتهم غداً عما يكلفهم فوق الأموال حرية الاختيار لحياتها، وبمناخية نشر تقرير لجنة

رغم بالبحر بأن أهم سبل تقديمنا تعتمد بالدر كبير على مدى تعاوننا للتقنيات، وبالأخص تلك للتصلة بقوة المعلومات، ورغم القرح حبيب الغامر بالتصريحات للبهجة للمستوطنين الكبار والخبراء عن جهود وإنجازات تتقدم أهم جوانب نشاطاتها... وضمن هذه الجهود تبدو بكل وضوح جهود نول مائدة لمكونات أو قروض لنفخ عمليات أشعة البيئات، ومشاركة لن يبدى تحفظاً بشأن محصلة هذه الجهود الذاتية بما يطرح من أعمال استهداف عملية مسح شاملة لاورندا وإكباتها في كافة الحالات، لتقديم حصيلة المعلومات أن يستطيع استثمارها من للتربصين لتقدمنا... فليس صعباً أن تدسج بيانات أي موقع بواسطة خبراء للعودة الفنية وليس مستحلاً كسر حواجز تأمين مواقعنا في إمكان



كل الخبراء وكل من يستطيع إسهاماً في مشروع إيفاء برمجياتنا الأساسية قبل أن يستكمل علينا الحصار.. وليس بخلاف أن المشروع هو جدوى اقتصادية.. بشراء حقوق الملكية الفنية لبرامج التشغيل والبرامج الأساسية التي تغطي احتياجات التعامل على الغالب الأعم من الطرق للاستخدام، وللحفاظ الأكثر تداولاً في التعامل المحلي.

والن أن تبهر ما يحقق الوفاء بحقوق تصنيع تقنية أساسية لن يعز على وطن فصحى بالخبر.. والخبرة خبراً كما يفلو مفهوم في بشر عميقة مظلمة من التسللات عن مدى جدية طرح لهذا الموضوع ومدى احتمال صحة بعض ما تشير إليه، ثم لدى تولف:

١ - إمكانية مواقع القيادة والتوجيه ومراكز البحث والجمعيات وحركة التكنولوجيا وغيرها من لديهم إمكانية عمل نظام تشغيل مثل UNIX مثلاً في معونات

برامج لغة أساسية للتعامل مع قوائم (قواعد وملفات مطورة من إحدى الملفات وأسفة للصل بما يغطي لعمليات التشغيلية.

٢ - إمكانية طرح العام عليها بين جامعات العالم ومراكز البحث لشراء حقوق مثل هذه البرامج بشرط مشاركة مجموعة من المصريين في مراحل التصميم والإعداد والتجارب الأولية وتسليم كافة المستندات الخاصة بالمشاهدة كاملة والالتزام بمقابلة للتفصيل لمدة عام كامل.

ولكن لنا فيما سبقوا بعلم أسوة في أسلوب تبني وتشجيع البحث العلمي، ونذكر رواد الفكر الاقتصادي في بدايات هذا القرن وما فعلته الفرض القليلة التي رفعت دعائم بنك مصر وشركائه.

يوسف رشدي

خبير نظم معلومات

مع تأكدهم من فرص صين في الأسعار والشروط.

وهو حق لكل المنتجين أن يفرضوا ما يرونه مخططاً لصالحهم طالما لا يتجاوزون قواعد القانون، حتى ولو كان للفروض في بداية التعاقد الأولى.. أن توضح للوالت والالتزامات عند انتهاء مدة العقد، وقد مرت شروط لصحت بمهارة لإقالات فرض تغطية الاحتمالات وتركها متبعة تهيء تحكم الأوروبي ولحيانا استغلالهم للثاني فيه، بما قد يتناقض مع ما يجب من حسن الخية.

ومن للأسف - رغم كثرة أصحاب الأصوات والأقلام والندى - ألا يوجهوا المستخدمين لتوحيد نظمهم بعد انتهاء ارتباط البرمجيات الأساسية بالأجهزة، ولعل أوضح وسائل الترويج لذلك التحدث للتألق في برمجيات أساسية تختلف مسمياتها وأجيالها بما يكرس صعوبة التكامل والتتبع بين المستخدمين.. والأفضل أن يستهدف توحيد شكل

للخلافات والمستخرجات والإجراءات للنظم التشغيلية وأن يتم اختيار أقرب البرمجيات صلاحية للوفاء بمطالبات الوالت.

والأسف فقد لا يلتفت أحد من قيادات مواقع الرقابة والتوجيه لباب من أبواب الفساد وفساد ثابتة تتلجج في عديد من العقود التي تم إبرامها منذ سنة ١٩٨٢، دون إشراك الجهاز المركزي للمعينة، بما يفرض أن تعد معايير الاختيار وأصول تداول مسؤوليات إدارة نشاطات التعامل بالحاسبات وكل ما يتصل بنظم الحاسبات، وأن تعلن الشروط والتكاليف والربود وسفريات الخارج لكل العقود.

وبعيداً عن الأجهزة للشؤلة التي تستغلها مسؤوليات شديدة التعقيد تتدخل لصالح.. وأجداً أن تحسب في أن تلك الاحتمال للنظر بمواجهة تلحق حقيقة قرائنا، بدعوة

والتمارنا بقاء مثلاً لللاويين من الجدييات مقابل برامج أصلية لكل وحدة جهاز، وقد أعلن المنتجون عن خططهم عند تكامل الإغراق بالأجهزة وتعمل الأعمال عليها.. حيث سيتمعون استخدام برامجهم بأجهزة غير حاصلة على حقوق الإنتاج من المنتج الأساسي.. ومعنى هذا أن ما يتوالى من إغراق بأجهزة محدودة السعر عظمية الكفاءة، يمكن من التحول للنظم الألفية بتكلفة زهيدة - ونحن في فترة سماح - قد تواجه يوماً بموقف تحكم من المنتجين يستعيدون فيه تولدنا لفسود بالتوافق وتدخل المصور الأسبوعية وتطور فإن كل القوافل.

وكل القوافل والتوافق المستخدمة بالحاسبات تعي ما يجعله التطوير فتم من مئات منهم اجبروا على تحمل موقوف إلى التراء، وإعمالهم ذات الحاسبات مرتبطة بمنتج لا يستطيعون - نون مخافة - أن يستعملوه حتى



مؤتمرات

«الجات» ومنظمات الاعمال

١٨١



د. عاطف عبيد

رعاية الدكتور
عاطف عبيد -



وزير قطاع

الاعمال العام، ويعتبر
القدرات التنافسية للمنظمات
الاعمال في مواجهة آثار
اتفاقية الجات تعهد كلية
التجارة جامعة القاهرة
مؤتمرها العلمي السنوي خلال
الاسبوع الاخير من الشهر
الحالي.

ومن المنتظر أن تدور أبحاث
المؤتمر حول خمسة محاور
أولها انعكاسات حرية التجارة
على منظمات الاعمال المصرية،
وثانيها آثار اتفاقية الجات على
بيئة الاستثمار. أما المحور
الثالث فيسبكون عن تنمية
القدرات التصديرية للمنظمات
المصرية. والمصور الرابع
سيدور حول التحديات
الإدارية والتكنولوجية لاتفاقية
الجات. وأخيرا سيناقش
المؤتمر أيضا في مسوره
الخاص قضية إعادة تصميم
وتطوير المنظمات لدعم
انطلاقها في الأسواق المالية.



نكس لبناني

لبنان والجات.. المعادلة الصعبة!

د. لويس حبيقة *

بحيث تستفيد إلى حد بعيد من جميع التسهيلات والاعفاءات المقدمة إليها. وكان من الممكن للدول العربية أن تستفيد أكثر من الاتفاقية لو شاركت كمجموعة متضامنة في صياغتها. ويقاء البترول والغاز خارج الاتفاقية أفقد الدول العربية المصدر للنفط أماكن الاستفادة بصورة أكبر من الوضع الجديد. أما دول الشرق الأوسط، فتستحق وحدها من الوضع التجاري العالمي الجديد لأنها مازالت غير محضرة للمنافسة الحرة وتفتقد إلى الخبرات المالية والإدارية الضرورية في عالمنا اليوم. ومن المؤكد أن الدول الصناعية، الواضحة الأولى للاتفاقية ستستفيد ولو بدرجات مختلفة من تطبيق الاتفاقية. أما الميزات الرئيسية الخاصة بالاتفاقية الجديدة، فموجزها فيما يلي: أولاً: منظمة للتجارة الدولية: أسست في 1/1/1995 ويسرّسها الإيطالي رينسانسو روجيرو منذ أول أيامه، وستتصرف على تطبيق اتفاقية وسير التبادل التجاري الدولي، وستقوم بغض الخلافات التجارية المتعلقة بالأعراق وغيره بين الدول الأعضاء. ثانياً: خفض التعريفات الجمركية

الحديث عن الجات أو الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة أصبح فعلاً حديث الساعة، لما لهذه الاتفاقية من تأثير مباشر على اقتصاديات العالم أجمع. ولبنان يحضر نفسه اليوم للانضمام إلى نادي الجات بعد أن يستكمل جميع الشروط الضرورية والمطلوبة لذلك، ولأن اعتقادنا أن الاقتصاد اللبناني الحر المرتكز أساساً على حيوية الشعب اللبناني وإنتاجيته سيستفيد من دخوله «الجات». وقد شهدت اتفاقيات الجات التوسع المتلاحقة منذ سنة 1948 إلى تشجيع التجارة الدولية وتخفيف من مختلف العوائق والتقييد. وقد ساهمت فعلاً في زيادة حركة التجارة الدولية ودفع عملية التنمية الاقتصادية ورفع معيشة شعوب العالم. ولجولة الأوروبي وهي الاتفاق الشامن، ساهمت الدول النامية على عكس الاتفاقيات الأولى في المشاركة الفاعلة. والجديد الذي أحدثته جولة الأوروبي هو النجاح في انخراط الدول النامية إلى سوق التجارة الدولية الحرة



دخوله «الجات» لأن الاقتصاد الوطني أسس على مبادئ المنافسة والحريّة، ونجح اللبناني بفضل نشاطه وكفاءته المميّزة في جميع الميادين الاقتصادية، أن أكثر صنيعة القطاع الزراعي ألقيم، بالإضافة إلى افتقار التمويل المناسب والتكنولوجيا الحديثة، هي للمنافسة غير المشروعة المطبقة في الدول المصدرة إليها، وعندما تدخل تلك الدول في «الجات» بمنع عليها حينذاك الاستمرار في دعمها أطلق لزراعتها وعندها تصبح المنافسة أكثر عدالة. أما القطاع الصناعي، فيستفيد أيضاً من التمويل المناسب والتسويق الجيد عبر تفعيل المصرف الصناعي وإيجاد مكاتب للتسويق في الدول المستوردة وغير انتقاء الصناعات التي لنا فيها ميزات متفوقة واضحة والتركيز عليها كي لا تنزول صناعاتنا الوطنية ألى مهمة. أما إذا أردنا لبيروت أن تكون السوق المالية الإقليمية الرئيسية، يجب علينا الاستمرار في الاستعداد للترقيع على اتفاقية «الجات» وخصوصاً الأحكام المتعلقة بالخدمات المالية والتي تحرر التعامل في هذا القطاع بين كل الدول الأعضاء.

✶ باحث اقتصادي ورجل أعمال

الصناعية في الدول الصناعية للواردات القادمة من الدول الصناعية الأخرى.

ثالثاً : صناعة النسيج والملابس: قرر الاتفاق الجديد تصفية اتفاق الألياف المتعددة خلال السنتين العشر المقبلة.

رابعاً : الزراعة : فرضت الاتفاقية تحويل جميع القيود التجارية إلى تعريفات جمركية وتخفيضها بنسبة 36 بالمئة خلال ست سنوات في الدول الصناعية و 24 بالمئة خلال عشر سنوات في الدول النامية، أما الدول الفقيرة جداً، كالدول الأفريقية فهي غير ملزمة بالتخفيض.

خامساً: الخدمات : بالإضافة إلى المبادئ العامة، وضع الاتفاق أحكاماً خاصة بتحرير التبادل في الخدمات المالية جرى توقيعها من قبل 29 عضواً في 26 تموز 1995. أما الاتفاق بشأن الاتصالات، فقد اتفق على مواصلة البحث في جميع البنود بغية توقيع مجموعة أحكام خاصة بهذا القطاع في نيسان 1996.

سادساً : المشتريات الحكومية : يسمح للشركات الأجنبية بالتنافس على قدم المساواة مع الشركات المحلية. وقد نظرنا أن لبنان سيستفيد من



مؤتمر الأزهر يناقش اتفاقية الجات وأثرها على الدول الإسلامية

ينظم مركز الاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر مؤتمراً يناقش فيه أسس اتفاقية الجات والخيراء أثر الاتفاقية الجات على الاقتصاديات الدول الإسلامية ويعقد المؤتمر خلال الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ مارس القادم.

وقال الدكتور جعفر عبدالسلام نائب رئيس الجامعة والمشرع على المركز إن المؤتمر يهدف إلى تحليل الآثار الإيجابية والسلبية لاتفاقية الجات على الدول الإسلامية من خلال ثلاثة محاور رئيسية هي وضع العالم الإسلامي في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد والآثار المتوقعة للاتفاقيات الدولية على اقتصاديات الدول الإسلامية وكيفية مواجهة الدول الإسلامية للآثار السلبية المتوقعة لاتفاقية الجات ونور التكامل بين هذه الدول لمواجهة تلك الآثار السلبية.

وأضاف الدكتور جعفر عبدالسلام أنه يتدرج تحت هذه المحاور مناقشة آثار الاتفاقية الجات على القطاع الخدمي وحقوق الملكية وآثارها على النفط العربي والصناعة والزراعة وحركة رؤوس الأموال في الدول الإسلامية.



محاولة جادة

لأبعد وصول وفد الشراكة الأوروبية إلى مصر

لإنهاء أزمة السينما

□ القاهرة - ناصر حسين

وصل إلى مصر وفد الاتحاد الأوروبي للشراكة في الصناعة بدعوة من اتحاد الصناعات المصرية يضم الوفد أعضاء من الاتحاد الأوروبي للسينما وسوف يعقد الوفد عددا من الجلسات مع رئيس غرفة صناعة السينما المصرية وعدد من أعضاء مجلس الإدارة في الغرف.

ويتضمن جدول المناقشات التي سوف تتم نقطتين الأولى تحديث صناعة السينما المصرية والمبالغ التي يطلبها التحديث للطلب.

النقطة الثانية للمشاكل التي تتعرض لها السينما المصرية وكيفية حل هذه المشاكل مع وضع خطة لامكانية إنتاج أفلام مشتركة بين الاتحاد الأوروبي للسينما وشركات الإنتاج العربي. أما بالنسبة للنقطة الأولى وهي تحديث صناعة السينما المصرية وهي الخاصة بالهجرة التصوير والاستديوهات ومعامل الطبع والتعميض حيث تصل في مصر إلى نظيرتها في الدول الأوروبية.

وقد طلب وفد الاتحاد الأوروبي بيانات من غرفة صناعة السينما يتضمن عدد الاستديوهات في مصر وكذلك عدد البلاتوهات التي يتم التصوير فيها والامكانيات الموجودة فيها وكذلك طلب الاتحاد الأوروبي للسينما عدد المعامل والآلات المستخدمة فيها. كما طلب أعضاء اتحاد السينما الأوروبية معرفة رأس المال المستثمر في الاستديوهات وأيضا الخطط المستقبلية الموجودة لدى شركات الاستديوهات لتحديث انشأتها.

أما بالنسبة للنقطة الثانية وهي إمكانية الإنتاج المشترك مع الاتحاد الأوروبي.. فقد عرض رئيس غرفة صناعة السينما مشكلة ضمان حقوق الأفلام السينمائية التي يتم عرضها في أوروبا والتي تتعرض دائما لخافي القيد في هذه الدول.

وطلب رئيس غرفة صناعة السينما المصرية استبعاد الغرفة في ضمان حقوق دول الاتحاد الأوروبي عند طرحها في مصر خاصة في مجال الفيديو كما حدث مع الشركات الأمريكية التي قامت مصر



بضمان حقوق هذه الشركات. وقد أبدى المستولون في الاتحاد الأوروبي للسينما والوجودون في مصر استعدادهم لضمان حقوق الأفلام المصرية.

وقد أوضح رئيس غرفة صناعة السينما «مفتي شافعي» أن أموال الأفلام المصرية الضائعة في أوروبا بسبب عدم وجود ضمان حقوق توزيع الأفلام المصرية تراوح ما بين 20 مليون دولار إلى 30 مليون دولار.

وأثار أعضاء اتحاد السينما الأوروبية تساؤلا حول الأسواق التي يتم عرض الأفلام المصرية عرضا سينمائيا دون عرضها على أشرطة فيديو.. وقد تبين لهم أن 80٪ من الأسواق التي يتم فيها عرض الأفلام المصرية عرضا سينمائيا هي سوق تقليدية وتتمصر في العالم العربي فقط.

كما أوصى أعضاء لجنة السينما في الاتحاد الأوروبي للسينما بطلب أقصى الجهود لعرض الأفلام المصرية في دور العرض

السينمائية في أوروبا خاصة الدول التي تزدهم بها الجاليات العربية.

وفي نطاق الانتاج المشترك بين السينما المصرية والاتحاد الأوروبي للسينما فقد طلب أعضاء الوفد الأوروبي القيام بدراسة لوضع الامكانيات المالية التي يمكن ان تتحملها الشركات السينمائية في ذلك المجال.

وقد أبدى الاتحاد الأوروبي استعداده في وضع تحت تصرف السينمائيين المصريين 100 مليون دولار لانتاج أفلام مشتركة مع أوروبا.

وسوف يقوم الاتحاد الأوروبي بإصدار توصية إلى القنوات الفضائية في العالم سواء العالم العربي أو القنوات الفضائية في أوروبا برفع سعر الفيلم المصري حيث لا يقل سعر الفيلم عن 100 ألف دولار في البداية وذلك مساهمة من هذه القنوات لأخراج السينما المصرية من الأزمة التي تعاني منها في المرحلة الحالية.



الإمام

للصدر

٣١ ديسمبر ١٩٩٥

التاريخ

للبحوث والتدريب والمعلومات



المنافسة التكنولوجية القادمة

أعلنت شركة «موتورولا» الأمريكية عن هزمها على إنشاء مصنع لأشباه الموصلات في إسرائيل بقيمة مليار دولار، بعد الفشل الهائل في هذه الصناعة خلال السنوات الخمس الماضية، وذلك بعد أن بدأت شركة «إنتل» و«أنتها» بالدخول إلى هذه الأسواق أيضاً. وبخبرة الأمر تكمن في أن الشركة الثانية تسيطر على السوق العالمية للمعالجات للمايكرو، خاصة أن العقد للربح بين الطرفين يصل إلى ١.٦ مليار دولار، وهو ما يجاوز كثيراً المئات المستثمرة في السوق الإسرائيلية. ويؤكد أن الهدف من التوسع في الأسواق العربية صوملة الأمر الذي يمكنه من تطوير نشاطاتها التكنولوجية باعتبارها القاعدة الأساسية لهذه العملية ومن هنا تمتلك إسرائيل قدرة فائقة على المنافسة في الأسواق العربية، دون أن يوارنها أو يتزامن معها تحركات عربية في هذا المجال، الأمر الذي يدفعنا للمطالبة بتسريع وتعميد الجهود العربية في مجال الصناعات التكنولوجية التي أصبحت أكثر إلحاحاً من ذي قبل، في ظل التطورات الاقتصادية على الساحة الدولية وبخاصة اتفاقيات دولة أوروبا بما تضمنته من اتفاقيات خاصة بحقوق الملكية الفكرية والتي تعد كثيراً من إمكانات الحصول على التكنولوجيا للتطوير بأسعار معقولة. من هنا يصبح من الضروري أن تتكاتف الجهود العربية عموماً، في إطار منظمات العمل العربي المشترك من أجل وضع خطة شاملة للتطوير التكنولوجي، بما يمكنه من الوقوف في وجه المنافسة العالمية القادمة مع رواج التنوير الجارية على الساحتين الإقليمية والدولية.



د. إبراهيم فوزي:

«الجات» تطور الصناعات المصرية

□ كاتب: خالد حسن:

أكد الدكتور إبراهيم فوزي، وزير الصناعة المصري أن اتفاقية الجات تفتح آفاقاً جديدة للصناعة المصرية فهي تهدف إلى جعل العالم كله سوقاً واحداً لا حدود أو فواصل وكل دولة متخصصة في إنتاج السلع التي تتعدت فيها فقط مزايا نسبية وهذا بالطبع سيؤدي إلى زيادة قدرة التصدير أو زيادة جودة وكفاءة المنتجات الصناعية سواء المصرية أو العالمية والصناعة المصرية بالفعل قادرة على مواجهة هذا التحدي وليس هناك تهديدات للصناعة المصرية واضاف وزير الصناعة والثروة المعدنية أن وزارة الصناعة ليست مسؤولة عن إنشاء صناعات جديدة وإنما دورها الأساسي هو العمل على رعاية وإزالة جميع العقبات أمام الصناعة الموجودة بالفعل وتبنيمة المناخ الصناعي والاستثماري اللازم لتوسيع تلك

الصناعات وتشجيعها. ونحن ندور الاتفاقيات الدولية في تطوير الصناعة المصرية قال إبراهيم فوزي إنه في الحقيقة نحن نقدر أهمية التفاوض وتبادل الخبرات مع الدول المتقدمة صناعياً لذا فهناك اتفاقية للتجارة مع الاتحاد الأوروبي وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية لتبادل الخبرات ونقل التكنولوجيا. وهو بالتأكيد ماسبق الذي أتى تطوير الصناعة الوطنية كذلك العمل على فتح أسواق خارجية جديدة أمام الصناعات المصرية ومن ثم تطوير الصناعة ورفع جودة المنتجات وأخير وزير الصناعة على أهمية إقامة المعارض المتخصصة سواء في الداخل أو الخارج إذ ستؤدي هذه المعارض إلى إيجاد مناخ إعلامي للصناعة المصرية لتوسيع دائرة العمل بالخارج خاصة بعد انحصار أسواق الاتحاد السوفييتي سابقاً وأوروبا الغربية.



د. إبراهيم فوزي



مصر في جلسة الاتفاق النهائي للتجارات: نجاح اتفاقيات التجارة الدولية يربط بالسياسات التي تبناها الدول

قدينا من - مصطفى عبد الله
كل السنين العشر، تميز زعماء دول
الشرق الأوسط، وخاصة مصر، بولادة
التي وقعت في مراكش عام ١٩٧٤، أكدت
الاستراتيجية والتعبير في أوقات طقس في
بعضها، حيث أن اتفاق العمل
بمقتضى الاتفاق، على ما
التجارة العالمية WTO، ليجبا وتنمية

التي تتطلب التنازلية الاقتصادية
التي يترتب عنها جميع لد كانت الدول
من التجارة الأولى في خريف إنشاء نظام
جداوى عالمي، ومن أجل الحرب الباردة
والمستوى الأسف لسياسي جرات من
للمواصفات لركبة حول مكتب مادي من
إنشاء نظام له قواعد لثمة انشغال الدولة
بالإنشطة التجارية فيها، وقضاء القروا
التي كانت تعد أمام التوسيع واسع من

التجارة الدولية
تلك، فكانت زعماء أن نجاح اتفاقيات
التجارة الدولية يربط بالسياسات التي
تبناها الدول، وبمزاياها الأخرى التي تترتب
على النمو الاقتصادي.
وأشار إلى أنه عندما تم توقيع المواد
عام ١٩٧٧ كان عدد الدول الأعضاء ٣٢
دولة اليوم وصل عدد الدول ١٢٨ دولة في
التي أصبحت لتشكل أكتاف العمل، فكلما
ولتأ، منحت التجارة العالمية دفعا وفكر
التيبة للتجارة الدولية للوصول إلى التكامل
عالم.

وقال أنه خلال السنوات الست الأولى في
مفاوضات الجات، كان الهدف من هذا
هو التوسيع والتوسيع في دول
توسيع التجارة الدولية، وهو ما
١٩٩٠، على الشجاعة السياسية

وأنه خلال السنوات الست الأولى في
مفاوضات الجات، كان الهدف من هذا
هو التوسيع والتوسيع في دول
توسيع التجارة الدولية، وهو ما
١٩٩٠، على الشجاعة السياسية

وأنه خلال السنوات الست الأولى في
مفاوضات الجات، كان الهدف من هذا
هو التوسيع والتوسيع في دول
توسيع التجارة الدولية، وهو ما
١٩٩٠، على الشجاعة السياسية



مؤتمر تطوير الصناعة المصرية بمدينة ٦ أكتوبر يتطلب تأجيل تطبيق اتفاقية

« الملكية الفكرية » للجات خمس سنوات

مطلوب تدريب القوى البشرية لمسايرة التقدم التكنولوجي !

المضايقة بالأراضي والعقارات !
... وأدى رئيس جمعية المستثمرين
بمدينة ٦ أكتوبر أسامة الشهدى .. من
تعمل بعض رجال الصناعة إلى الطريق
السهل مثل .. التوكيلات الأجنبية ..
والضاربة والشاذرة .. الأراضي
والعقارات .. مستشهدين بالحالة
المحزنة التي يشهدها جلال
مريدور رئيس تحرير « الأخبار » ضد
ماليا المتاجرين والمضاربين في بورصة
الأرض والعقارات .. مؤكدا أن كل
هذه النشاطات تعود بالربح على
أصحابها ولكنها لا تسفيد شيئا يذكر
إلى الاقتصاد القومي .. علاوة على
تأثيرها في دفع الأسعار على المواطن
المصري ..

.. وأضاف .. أنه ليس إيماناً من
مخرج إلا الصناعة والصناعة أن
تستفيد التي .. إلا إذا تاحت لتطويع
مساحة كبيرة في الأسواق الحالية ..
ولابد أن تكون منافسة في الأسعار
جودة وسعاً ..
.. واعترف الدكتور أبو العينين ..
أن اتفاقية الشراكة مع السوق
الأوروبية المشتركة قد تنتج كوتوكوبا
متقدمة وأسواق خارجية واستثمارات
أجنبية ضخمة .. وهذا أمر وارد ..
لما ما يتحدث عنه .. هو التطوير
الذي تحدث كصناع مصريين في

هذا مؤتمر .. جاء في وقته .. في أصدائه
وتشخيصاته .. والهدف منه أيضاً .. كيف !! .. الصناعة المصرية
تطبيقاً لاتفاقية الجات سوف يتعرض لمناقشة عنيفة .. ليست
مستعدة بعد لمواجهتها .. ولذلك يطالب أعضاء المؤتمر بمد فترة
تأجيل تطبيق اتفاقية الملكية الفكرية للحد الأقصى للمهلة
المسموحة للدول النامية وهي خمس سنوات للصناعة عموماً ..
بؤيدهم في ذلك وزير الصناعة .. صاحبة الدعوة لهذا اللقاء جمعية
المستثمرين بمدينة ٦ أكتوبر .. عشاء المبادئ العليا واصحاب
العلم الصناعية بالمدينة .. اجتمعوا في مدينة الثقافة والعلوم ..
فربما من احتياجات الشركات الصناعية .. اهتمامات السكان ..
قيادات جهاز المدينة و .. الأخيار .. ترصد في السطور القادمة ماذا
دار في هذا المؤتمر من أمور تهم الصناعة المصرية ..

تحقيق

راجي الورداني

أكثر الصناعات تأثراً بالاتفاقية وبما
أفكر الدكتور أبو العينين المكورة .. أن
تأخذ بهذه التوصيات حفاظاً على
الصناعة المصرية .. وتعتبرها مهلة
إضافية تحارب من خلالها الاستعداد
للمنافسة الضارية التي كتب علينا أن
نطرحها في المستقبل القريب .. من
أجل البقاء في عالم أصبح شاذراً ..
الصراع من أجل الحياة والبقاء
للأصلح ..

في هذا المؤتمر عدا المبادئ
للعلماء والصناعة الوطنية ورج
الدكتور أحمد أبو العينين رئيس
جمعية المستثمرين بمدينة ٦ أكتوبر
.. ألقى الكلمة .. فصوروا المشهد ..
والأمر .. والخطباء ورجال
الصناعة من الشركات العالمية
الأجنبية التي تهم بعض صناعات
لا بد من ملاحظتها وأما جميعاً
تعتبر مبادئ المنافسة الأجنبية من
مستقبل دول العالم مع تطبيق اتفاقية
الجات .. وسرداد هذه المناقشة على
مر الأيام مدحى الرسوم الجمركية
التي تفرضها الاتفاقيات .. هذا
ملاصقة إلى ما عرضه اتفاقية الملكية
الفكرية .. في عهد ورشاح جديدة
سنوات حتماً على الصناعة في الدول
النامية ومنها مصر وذلك ويتأه
في ما عرضه الصفحة العامة للصناعة
المصرية مادياً في ذلك وزير الصناعة ..
طالما مع مرة تأجيل تطبيق اتفاقية
الفكرية المصرية للحد الأقصى للمهلة
المسموحة للدول النامية وهي خمس
سنوات للصناعة عموماً .. وهذا
سواء للصناعة الأوربية .. نظراً لأنها



في توظيف الاحكامات البشرية ..
وبالتالي .. ان تصل الى الهدف
الاسمي وهو التصدير .. التصدير
يستحق اهتماما اكبر .. يستحق
الدورات التدريبية المكثفة ..

.. د. عبد الرحمن العليان عميد
المعهد العالي للاتصال والبيئة ...
يخبر من التطوير والتأهيل المستعدين في
العالم والمزايا الرقمية .. وكما ان
المسائل بيننا وبينهم أخذت تكبر
بسرعة تزداد. نتعاملنا في الصميم ..
هذا الكلام يقول مع اساتذة المعهد
كتشخيص في العلوم الاقتصادية ..
وكيف أصبحت النتائج تضم لخدمة
الطلاب ويهتم بالطرق الحديثة

.. د. جمال محجوب .. عميد
المعهد العالي لعلوم الحاسب ونظم
المعلومات .. الكاريزم مستقبلية وان كان
بدأ في تنفيذها حاليا .. على حد
قوله .. بتطوير برامج الحاسب لخدمة
التطبيقات المختلفة في المصانع .. وهذا
دورات تدريبية على مستوى عال في
استخدام الحاسب وتعليمه .. واقامة
مركز تعليمي لخدمة المعاهد .. واتشاهد
بيت خبرة يركز المجتمع الصناعي من
تعليم اكبر استفادة من علوم
الحاسب وكيفية التفاعل بين كافة
الاجهزة ..

.. ا. سعيد لبيب .. عميد المعهد
العالي للاعلام ولغتين الاتصال ..
تركزت اهتمامات المعهد منذ البداية في
اجراء دراسة مسبقة لاحتياجات
الانشطة التعليمية المختلفة ..
والمؤسسات الصناعية ايضا .. قبل ان
يحدد دور المعهد وهدفه .. لان العلوم
المتصلة بالعلاقات العامة والاعلام
تلقى اكبر اهتمام من رجال
الصناعة ..

.. د. هاجر علقلي نائب رئيس
مجلس أمناء مدينة ٦ أكتوبر .. قال
ان هذا اللقاء يعطى بجمع من الخبراء
نظرا ما يحدث .. وأهم نتائج الربط
بين احتياجات التنمية الصناعية في
مدينة ٦ أكتوبر بالامكانيات المتاحة
للتنمية البشرية في جامعة ٦ أكتوبر
محت التأسيس .. وهي الركيزة
الاساسية للتنمية البشرية في كافة
المجالات التي يتطلبها دعم الصناعة
الوطنية ..



الأثار التنافسية والتكنولوجية لاتفاقية الجات في مؤتمر بجامعة القاهرة ندا

كتبت - عائشة عبدالغفار :

مصر والسياسات التكنولوجية المطبق تطبيقها لتصميم بيئة الاستثمار ويمكن من حرية التجارة العالمية. وسوف يركز المحور الثالث على تنمية الفرص التكنولوجية للمنظمات المصرية وتزويد إدارة منظمات الأعمال المصرية بالانفاز إلى الأسواق العالمية وتكيفية منظمات الأعمال للتغيرات العالمية وكذلك تخطيطها لزيادة حصتها السوقية في السوق العالمية.

وسوف يحدد المؤتمر في الصور الرابع للتحديات التجارية والتكنولوجية لاتفاقية الجات والذات للتحديات التنظيمية التي تواجهها المصرية وتكيفية منظماتها والتحديات التكنولوجية لاتفاقية ومطالب مواجهةها والتحديات الخاصة بنظم العمل.

ويشترك المحور الخامس اعمية اعادة تصميم وتطوير المنظمات لدمج انشطاتها في الأسواق العالمية وسوف يلخص المحور الخامس النمط الأربعة التالية: ما هو نطاق مساهمة ممثل الجوانب الثلاثة: مساهمة المرمطة اعادة مؤسسة المنظمة كمناسي مساهمة مدخلات المدخلات الأخرى كمناسي مرمطة برامج الانطلاق الإستراتيجي والتنافسي لتطوير الجوانب والأداء والنتاجية في المنظمات المصرية. ويشهد الافتتاح للمؤتمر الدكتور محمد شهاب رئيس جامعة القاهرة والدكتور علي السلمي نائب رئيس جامعة وأمين عام للمؤتمر والدكتور محمود بلزعة مدير كلية التجارة.



د. عاطف عبيد

انه الأثر الجات التوصل إلى مجموعة من الاستراتيجيات للامارة لتنظيم فكرة منظمات الأعمال في الأجل الطويل على العادة ومواجهة التغيرات المتبادلة من الخدمات والتخارج برامج عمل تطبيقية لتطبيق استراتيجيات التنمية المفرحة وتناول المؤتمر خمسة محاور أوها أهميات حرية التجارة على منظمات الأعمال المصرية وفي إطار هذا المحور مستخرج لإجابات عن عدد من

الآثار المهمة ومنها ما هي للزوايا المقروعة من تمويل الاقتصاد وحرية التجارة وما هي الآثارات الثلاثة من انماثة الجات وما هي الفرص والتحديات الأماة كما يتناول المحور الثاني اثار انفاذ الجات على بيئة الاستثمار وسوف يحدد المحور الثالث الجات على مجموعة السياسات العامة القومية الحاكمة لبيئة الاستثمار والأعمال في مصر والتغيرات التنافسية على السياسات والتشريعات الحاكمة لبيئة الاستثمار في



وقفه للتأمل

الجات وحماية

صناعة السيارات

بدأت صناعة السيارات منذ عشرين
تراجعا مشاكلا لتعزير التجارة الخارجية
والخضوع للزعماء الرسم الجمركية على
المنتجات الكفلة المنتج مما أدى بصالح
السيارات في العمل بنصف الخلق
الإنشائية للثقة لها مما يشكل تهديدا لبدء
الصناعة والصناعات الفنية لها . وعدم
إمكانية الاستثمار والتطور وما يشكك ذلك
من أمدول للاستثمارات والمقابلة الخاصة
والصناعة

وعدم اللاحق ضاملا عن كيفية مواجهة
الشكوك والمؤامرات التي تزداد في محتاج
ومحتاج لتأني منها صناعة السيارات في
مصر ^١

وقد يمكن أن نستفيد من تجارب الدول
الغربية لحماية صناعيتها الأولية بواسطة
ترتيبات حماية شملتها اللوائح الانتقالية
للاتعاقبية الخاصة لتعزير التجارة الدولية
(المادة) (الوجهة أي ضرورة يتم بدرجة
ملموسة على الصناعة المحلية تنمية
التعليم هذه الصناعة)

ومما يذكر في رسائل الحماية للشريعة
شملت ٢ اتفاقيات خاصة بصناعة الصناعة
الحالية بما إقترحت عند الاتفاق والبروات
خمس الدعم وإجراءات حماية خاصة
بالصناعة في تلك لأن الدول المتقدمة
تطبق سياسة حماية في مجال صناعة
السيارات منها على سبيل المثال

● الاتفاقية الموقع بين اليابان ودول
الاتحاد الأوروبي والتي يكره مفعوله خلال
الفترة من عام ١٩٩١ حتى عام ١٩٩١
ويجب هذا الاتفاق يتم تحديد كميات
السيارات اليابانية التي يسمح ببيعها في
السوق دول الاتحاد الأوروبي بما لا يزيد
على ٥٪ لظلم حجم السوق الأوروبية.

● تسعير المنتجات في أن الولايات
المتحدة الأمريكية ودول أوروبا تتبع إجراءات
حماية ضد الدول المتقدمة محييا في
الفترة من عام ١٩٨١ إلى عام ١٩٩٥ وذلك
هذه الإجراءات مما كان مسؤولا به في
الفترة من عام ١٩٩٦ إلى عام ١٩٩٥ بخصم
رصيد إلى أكثر من الخمسة

● تمنع كوريا دخول لها سيارة يابانية
في إسرائيل

ونظرا في وجود مؤشرات وبلائق قوية
تدبر في تدمير صناعة السيارات المحلية
في ضوء تدريس نتيجة لوفرة الفرارات
من دول ذات القدرة التكنولوجية عالية .. فمن
الضروري إشادة الحماية على هذه
الصناعة محييا من خلال الاتفاقيات الثلاث
الفرقة ضمن رسائل الحماية للشريعة
للمعروض عليها في اتفاقية الجات
والحديث باتي للاحد التكم

عادل إبراهيم



للصدر

التاريخ: ٢٠-١٠-١٩٩٥

للبحوث والتدريب والعلوم

اللعب مع الكبار .. له شروط!!

د. يوسف بطرس غالى يتحدث بكل صراحة

«الجات» .. تجربة صعبة على

رجال الأعمال والحكومة!

المساعدات الأجنبية تتراجع
وعلىنا الاعتماد على الذات

حققتنا شروط العضوية الكاملة

للاتحاد الأوروبى .. ولكن!!



للتوافرة في مصر غير كافية
لتنفيذ كل من يبلغ من العمل
باختصار علينا ان نوسع في العمل
لحساب الخارج ، سواء بتصدير
قوة العمل الأجنبية ، أو بتصدير
المنتجات . وبما كانت أسواق
العمل الخارجى تضيق بانفراد
وغير قابلة لاستيعاب المزيد
إلا من من تصدير المنتجات
لكن تصدير المنتجات ليس أمراً
سهلاً . بل مهمة بالغة الصعوبة
بكذا تتخالف كل الظروف فضلاً
علينا ان نتص مع الكبار بشروط
كبار . وعلينا ان نواجه أقدارنا
بشروط الكبار أيضاً . وفى كل

الحالات علينا ان نسمى إلى تحقيق
هدفين كبيرين . فى المرحلة
الاولى : زيادة فرص التشغيل
وزيادة معدلات التوظيف . وفى
المرحلة الثانية : رفع مستوى
الصناعة

لكن المنتجات المصرية بحالتها
الراهلة غير قادرة على المنافسة
لأنها مقلدة بمنتجات راسية
البيروقراطية وارتفاع التكلفة
وأن على يقين ان المنتج المصري
لا يستطيع المنافسة في الخارج
بينما يخصص ٢٠٪ من وقته على
الآلة للموسيقى مثلاً مع
البيروقراطية . كما ان المنتج غير
قادر على المنافسة في الخارج
أولاً داخل وهو . يحمل بأصعب
ضريبة وجمركية تصل إلى ٥٠٪
بينما يدفع المنافس الأوروبى نحو

٢٠٪ . وبذلك ان المنتج
المصري يحمل ثقل العبء أصعب
ثقيلة بسبب ارتفاع تكلفة الأرض
وعناصر الإنتاج الأخرى .

شروط المنافسة

إن من أهمها الجمارك والضرائب
فهي تستطيع الدولة إيجاد الموارد
اللازمة للإنتاج على الخشتات
الأساسية مثل التعليم والصحة
والإسكان . إن التعليم جزء رئيسي
من تجميع العملية الانتاجية . بل
يمكن ان نضمن به لتحسين شروط
المنافسة .

في لقائه بجمعية رجال الأعمال المصريين كان
الدكتور يوسف بطرس غالى وزير الدولة للتعاون
الدولى صريحاً ومبالفاً فى الصراحة .
قال : إن قطاع الأعمال يشغله العام والخاص يواجه
تحديات الحياة والموت .
الجأت مثلاً تفرض تحديات قاتلة . لا مفر من تجويد

الإنتاج وتخفيض التكلفة وعرض المنتجات بأسعار
منافسة . إذا لم يحدث ذلك فلا مكان للمنتجات
المصرية أمام المنتجات القادمة من الخارج .
منطقة التجارة الحرة مع أوروبا . أو ما يعرف
بالمشاركة الأوروبية تفرض نفس التحديات . علينا
ان نفتح أسواقنا أمام المنتجات الأوروبية فى مقابل

فتح الأسواق الأوروبية أمام المنتجات الوطنية .
وإذا لم نقدم سلعا جيدة وبأسعار منافسة ..
فلا مكان لنا فى أسواقهم . أو أسواقنا .
حتى الشرق اوسطية التى تعنى التكامل الاقليمى
تفرض علينا ذات التحديات .

بصرامة : علينا اللعب مع الكبار
بشروط الكبار .

ولدت الدكتور غالى الانتظار إلى
نتائج المرحلة الأولى للإصلاح
الاقتصادى وروىها بأنها تحلى
تماما بالشروط التى يطلبها الاتحاد
الأوروبى للانضمام إليه .
الاتحاد يطلب من الأعضاء الجدد
تخفيض الموازنة العامة السى
ما دون ٥٪ من الناتج القومى .
وقد تمكن من تخفيض عجز
الموازنة إلى ١,٨٪ . وطلب من
الأعضاء الجدد تخفيض الدين
الداخلى ما دون ٢٧٠٪ من الناتج
القومى وقد خفضنا الدين الداخلى
الى ما دون ٢٦٨٪ وكذلك طلب
تخفيض الدين الخارجى الى ما

دون ٢٠٪ وخفضنا ذلك أيضاً .
لكن والمصاعبة لمسا ملهون
للتضمام إلى السوق الأوروبية .
ليس لدينا آلة إنتاجية قوية تسمح
لنا بالمنافسة داخل السوق .
أوحى داخل أسواقنا .

تقسيم الخدمات

والانكسالية المصرية أكبر وأصعب
من مجرد غياب الآلة الإنتاجية
القوية . ويمكن تحديدها على
التحو التالى :
* * * إن حجم السلع والخدمات
فى السوق لا تكفى لتشغيل كل من
يبلغ من العمل .
* * * إن السوق المصرى
لا يستطيع ان يلبى حاجات التشغيل
المصرى بسبب نقص الخبرات فى
الخدمات والموارد .
* * * إن القوة البشرية



و هل يمكن ان نضحي بالخدمات الصحية من أجل تحسين شروط المنافسة . وهل يمكن التضحية بتوفير المسكن الملائم لمحدود الدخل من أجل تحسين شروط المنافسة .

الأسئلة صريحة . والاجابات صعبة للغاية .

و قد كنا نأخذ في الماضي القريب على المساعدات الأجنبية للاتفاق على النظم والصحة والاسكان والخدمات الأخرى . لكن للأسف المساعدات الخارجية تتراجع لأسباب متعددة .

إن كل الدول المانحة للمساعدات تعاني من عجز واضح في الموازنات العامة . بل وتعيد تصنيف الدول التي تستحق المساعدات . ولأسف .. إننا نخرج تدريجيا من هذه القوائم بسبب التحسن الظاهر في أداء الاقتصاد المصري .

عكذا تتعدد وتشغل إشكاليات الاقتصاد المصري . وأمام هذه الإشكاليات المعقدة ينبغي ان تكون المواجهة شاملة ومشتركة بين رجال الأعمال والحكومة .

والقول بصراحة ان اعباء المرحلة الأولى من الإصلاح الاقتصادي تحملها المستهلك الكامل . وعلى الحكومة ورجال الأعمال ان يتحملا مما تكاليف المرحلة الثانية للإصلاح الاقتصادي . عيسى الحكومة ان تزيل المعوقات البيروقراطية وأن تخلص الضرب والى تبحث عن مصادر تمويل بدولة . وعلى رجال الأعمال ان يعملوا على تطوير الأعمال الإنتاجية وأن يعملوا على نجود الإنتاج وتخفيض تكلفته وتحسين

شروط المنافسة للسيد المصرية . علما بأن آلة الإنتاج تمثل أحد المعوقات الرئيسية . إنها آلة صغيرة ومتوسطة . وأخر البنيات تكون ان ٢٩٥ من القطاع الصناعي تمثل منشآت صغيرة ومتوسطة يعمل بها أقل من ١٥ فردا . ويمثل هذه الآلة لايتطوع المنافسة في الخارج . ويلبى تطويرها وتزويدها باستثمارات طويلة المدى .

ومرة أخرى ان نظام التمويل المصرفي ذاته لايسمح بمثل هذه الاستثمارات . ومن هنا ينبغي إيجاد آليات لتوفير الاستثمارات طويلة الأجل لتطوير القدرات الإنتاجية المصرية . إن السوق متعطش لهذا التنوع من الاستثمارات . فالدليل على ذلك ان السوق الأوروبية ملحتنا ٣٥ مليون جنيه مصري لتطوير الآلة الإنتاجية . لكن السوق استوعب الملحة خلال اسبوع واحد . ومع ذلك سوف نحاول إيجاد موارد إضافية .

والى إطار التطوير أيضا أعلن الدكتور يوسف بطرس غالى ان الحكومة تتعاملت مع إحدى المؤسسات الأمريكية لإعادة تكوين الشركات : « شركة .. شركة » بهدف التعرف على الإمكانيات المتاحة واختار التكنولوجيا المناسبة قبل هذه الإجراءات . ضرورة للاستعداد للمعالم الكبار بشروط الكبار .



الصدر،

الأمانة العامة

التاريخ،

للبحوث والتدريب والمعلومات

٢٧ ديسمبر ١٩٩٥

تطوير صناعة الألبان

بترابط عمليات الإنتاج

أكد الدكتور أحمد جويلى وزير
الزراعة والتجارة الداخلية أن
توليع اتفاقية الجات ونشاء
منظمة التجارة العالمية كان له
انعكاسات خطيرة على صناعة
الألبان خاصة مع إلغاء الدعم
الذى يقدم للمنتجين مما أدى إلى
رفع أسعار المنتجات بحوالى ٢٠
في المائة وقال الوزير إن هذه
التطورات تستلزم ضرورة تطوير
صناعة الألبان التى حلت
نجاحا غير مسبوق منذ مائة عام
وفلك من خلال ترابط حلقات
عمليات الإنتاج بدءا من تصنيع
والمسويق المنتج بجانين ربطه
بالمسوق المحلية والخارجية
مطروحات للزهور بانتاجية
الحيوان وتوفير الرعاية للصحية
وتطوير صناعة الاعلاف



دخول مصر عصر الجات

إعلاناً من مبادأة مصر والمحادثة والتيك تستهدف الانفتاح على العالم وانتماء الاقتصاد المصري إلى الاقتصاد العالمي وفرض مصر على اتفاقية تحرير التجارة والتحرير التجاري الجمركية المعمول بها مع المبادأة ومع بداية العام الحالي دخلت مصر عصر تحرير التجارة بعد أن أتممت شروطاً أساسية في ظل سياسة الإصلاح الاقتصادي في مجال تحرير التجارة ولم يبق سوى صياغة قانون الاستثمار.

وتستند إلى مع قانون الاستثمار وصيغت مصر سياسة جديدة للتعامل مع هذه الاتفاقية بما مصر مصر من مبادأة مع إزالة القيود على المصارف ومصارف الاقتصاد القومي، حيث جاءت معاهدة مصر على الاتفاقية مشروطة بعدة اعتبارات في مقدمتها أن تحرير التجارة يجب أن يتم مع إصلاح برنامج زراعي وفي القضايا المتعلقة بالقطعة، كما سمحت مصر من خلال الاتفاقية التي تصححها إلى وضع القيد من شروط تحرير التجارة والخدمات ونجح الاقتصاد المصري في إدخال الاقتصاد المصري ضمن المتصانعات الدول الأولى بأربعة والمصالح على المتصانعات الكلية للتفاعل مع شروط الجات.

وتؤكد هذه المتصانعات لقرار السيد مسمو محمد مسمو وزير الاقتصاد مع مطلع هذا العام مشتملاً على أنه في شتمل جميع الحالات التي تتضمنها اتفاقية الجات لوضع الدراسات والمخططات اللازمة لوضع اتفاقية تحرير التجارة المتعلقة بالقطعة للمنتجين ويتم من خلالها الإسهام في التجارة العالمية والتجارة التي توافرها الاتفاقية خاصة فيما يتعلق بتجارة المصارف والمصارف ودراسة التطور وتبنيها فرض على في أسواق الدول الواقعة على الاتفاقية للأدوية المتقدمة المصرية.

أما مصر أيضاً في مشروطة من أمثلة اتفاقية الجات استهدافها جديدة في التفاعل مع التغيرات مع العالم، كما أنها تأخذ بحرية الكسب للسلع المستوردة والتركيز على إدارة القرارات من خلال أهداف أخرى مثل الترويجية والترويجية والرسمية للترويجية، والتفويض ذلك مع خلال هذا العام إعداد قانون دولي متكامل الدم والأفراق من التفتت عزمه على مجلس الشعب في دورته الحالية.

كما يقول السيد محمد نضحي وزير المالية ورئيس الوزراء الاقتصادية الكفاءة من النظام الأساسي لانتداه هواري كفاءة الإخراج الدائم وهو يعتبر إحدى الجهات الرقابية الهامة التي تتولى المصارف في شكاوى المصارف المصارف في سياسة تحرير التجارة وتقدم هذا الجهاز أيضاً بأهداف الدراسات والتحليل من السلع الواردة إلى مصر إذا كانت تقل أسعارها أو حدودها من المصارف المحلية.

وأشار إلى مبادأة تحرير التجارة ليست هذا في حد ذاتها بقدر ما هي هدف أصابع الانفتاح الوطني ووجهه موجهة المنافسة مع المنتج الأجنبي وقد يلقى على للتجهيز مستشارية ومعهم مستشارهم حتى تتطابق لها الناحية العالمية مع السلع المستوردة.

Billboard Magazine



0230991